

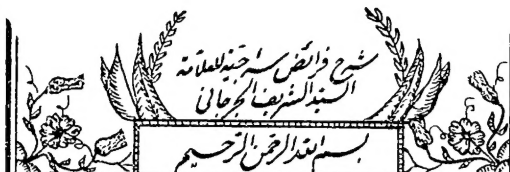
و به العول  
ومنہ التوفیق  
اشہد مشرح فراہین سراجیہ  
للعلامة السيد شريف البحراني  
عفی عنہ الباری حضرت نیک سیدکاتب  
دہشندہ نسخہ صحیحہ لرون استنساخ  
اولنہ رفی کو زنجیر ترتیب و مضامین اولدیفی حالہ  
اخرینہ دخی جہنم کان اسبق شیخ الاسلام  
ومضی الانام کی زادہ السید مصطفی جاحم  
افندی حضرت نیک احوال اربعین و زریں  
تالیف بیور و قری رسالہ سی علاوہ  
اولنہ رفی بود دفعہ معارف نظارت  
علیہ سیک حضرتیلہ طبع و نشر  
عفی صاحبہ

قوله رسول الله عليه السلام تعلموا الفرائض وعلّموا بالناس فإنها نصف العلم أخرجنا به بعد الحجب والنقل به بالمرئى النبوى  
 فيما وبنا بالحديث بعد النبيين بسم الله العزيز ونحوه أيضا ونرجوا للتعلم على تعلم الفرائض فإن تعلمها مع كونه فرض كفاية سنة  
 إليه للحديث المذكور وقوله عليه السلام تعلموا الفرائض وعلّموا بالناس فإنه أول ما يسنّى لى أول علم منى وينزع من علوم  
 هذه الآية فالأول من العلم بها أن تعلم من ساق الجهد في اقتناص شؤره واقتضاه أو ابداه ولا تترك المروى على عمر منى  
 الله عنه حيث نقل عنه أنه كتب إلى موسى الأشعري أو اتخذه ثم فتحوا بالفرائض والآصل في الباب الكتاب السنة والآراء

أما الكتاب فقوله تعالى لا تزال بضرب مما ترك  
 الولدان والآقربون والنفاء رخص مما ترك  
 الولدان والآقربون مما قل منكم وكثر نصيبا مفرضا  
 وآما السنة فأخرجنا المذكور وآما الإجماع فإنه قد  
 اتفق على أن تعلم هذا العلم فرض كفاية فلو اتفق  
 إلى بدع تركه أمموا جميعا **حاشية**

قوله فالفرائض هي جميع فريضة فريضة من الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع  
 والبيان قال الله تعالى فخصف ما فرضتم منى فدرتم ويقال فرض القاصم التقصيف  
 أى قدر ما وقال الله تعالى سورة الزلزلة ما فرضنا ما أى معينا ويقال فرضته  
 الغارة الثوب إذا قطعته والفرض في الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به  
 كالكتاب والسنة المتواترة والآراء وسمى هذا النوع من الفرض  
 فرائض لأنه سهام مفردة مبينة ثبتت بدليل مقطوع به فقد  
 سئل على العنى العنوى والشرع وآما خص هذا الاسم به حينئذ جاء أن يدعى سماء

يُقَال بعد الفريضة فريضة من الله والى عليه السلام  
 أيضا سماء به يقال تعلموا الفرائض والآراء أن الله تعالى  
 ذكر العقولة والقدم وغيرهما من العبادات مجمل ولم يبين  
 مفادها بل ذكر الفرائض وبين سهامها فذا  
 فقدرنا لا يجعل الزيادة والنقصان فخص هذا  
 النوع بهذا الاسم لهذا المعنى اختيارا لشرع المختار  
 قوله الفرائض هي جميع فريضة وهي من الأعلام النسبة  
 على باب من أبواب علم الفقه وهو ثنية الشئ  
 ما يؤتى من عند الفقهاء بخبر أن يكون هو المراد من  
 الحنفى العنوى ولا يفتح ذلك في تعلم العصب ودون  
 الأرقام لأن المراد بالفريضة المفردة وكل واحد من  
 العصب ودون الأرقام له سهم مفردة وإن كان بخبر  
 عن صحيح **الحكم**



شيخ فرائضه جليله  
 السيد الشريف الجرجاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين  
 قال المولى الشيخ الامام سراج الله والدين محمد بن محمد بن عبد  
 الرشيد السجاء ونذكر نور الله من فريضة بعد ما بينت بالجملة  
 الحمد لله حمدنا كرين والصلوة على خير البرية محمد وآله الطيبين

فأقول أى الفرائض على هذه الرواية معنى واحد وهو أنها جميع فريضة بمعنى  
 التسام المفردة في البرية وآما على الرواية الآتية فإنها تجعل معنى آخر كما  
 سنشير إليه وآما واقع في بعض النسخ بالواو فسمون الناسخ اعلم الفرائض  
 جمع فريضة وهي فريضة من الفرض وكل في اللغة معان الفريضة كقولهم سألنى  
 فخصف ما فرضتم أى قدرتم وأنقطع كقولهم تعالى نصيبا مفرضا أى مفرقا  
 محذورا أو ما يعطى من غير عوض كقول العرب ما نصبت منه فرضا ولا زينا إلا أن  
 كقولهم أن الذى فرض عليك القرآن أى أنزل واليبين كقولهم أن الذى فرض

فرض فرض يشتمل على ما حكمه والآجال كقولهم ما كان على  
 النبيين حرج فيما فرض الله على أهل بيته ولا كان علم  
 الفرائض على العلم بغير المراد من شتم على هذه المعاني  
 لأنه من التسام المفردة والقادر للقطعة والاطلاع الجرد  
 عن العوض وقدرنا الله تعالى في القرآن وبين لكل  
 وارث نصيبه وأهل البيت يترك  
**حاشية**

قال الفاضل الجرجاني في آتية ما قبل نصفه على الفرائض  
 فإنها محضه بالجوهر وآدور عليه بغير الفقه فأنه يخلق مجال الموتى من التبرير والكفيل والوصية وغير ذلك واجب بان أراد من  
 العلوم الدينية غير الفقه بفرقة ما قالوا كان الفرائض جزءا من الفقه كما كان الكلام جزءا من الطب فدر عليه علم الكلام الذى عث عن  
 الجوهرة والموت وأحوال أهل القبور فالأولى أن يقال الكلام مبني على التعبير عن الغنى بالانقص أو يقال النظر في الانقصا إلى  
 الموضوعات فإن ما يترك العلوم بها فالتعبير موضوع الكلام على ما قيل ذمت وصفاته والنبوة وآلاماته أو العلوم من حيث ينقل بهيات  
 العقائد الدينية والمعتبر في موضوع الفرائض تركه الميت أو فريضة تركه الميت وبهذا الوجه يندفع النقص بالفقه أيضا فإن موضوع

نات موضوعه افعال المكلفين لا يقال لم يكن في زمن النبي عليه السلام تدوين العلوم والتصنيف باعتبار الموضوع انما يكون بعده لاننا  
لنقول انهم لم يكن ذلك الا بالخطه الاجماليه كانه فيها خصوصها اذ كان القائل نبيا يومئذ اليه هذا ما نغزبه اصنف العباد وانما  
الربا وكال سبيل الرشاد

قوله كذا رويته الفقهاء روي هذا الحديث عن حضرت الصدوق عليه السلام المومنين صلى الله عليه وآله عن ابي الحسن رضي الله عنه في قوله  
في بعض كتب الفقه باقصر من هذا وهو تعلموا الفرائض فانها نصف العلم كذا في علمي السلس وهو الملازم لسبيل المذكور  
قانه فيهم منه ان الباعث للحث والرجوع في الفرائض  
هو انما نصف العلم في احاط بها فمداها كخط واحد  
حيث احاط بنصف العلم ولا شك في ان نيل هذا الخط لا  
ينقص على التعليم نعم هذه الرواية باجم الغليل بانه اول  
ما ينسب كانه الرواية الاخرى على ما يخفى في قوله كذا رويته  
الفقهاء انما الى ان الحديث رواه اخرون لغير الفقهاء وهي  
رواية الجرحين التي اشار اليها بقوله وفي رواية الدرر كانه  
مسألة

قوله في البرث وانما قال في البرث احتراز عما قد مر من السهام في ربح  
للضاربه وغيره فانه لا يستوي فريضته وكذا قال ما قد مر من السهام في البرث  
مربحا كان اوله لانه لو قدر ضنا لاستوى فريضته الا برى انه تعالى قد  
نصف الام بقوله فلانه الثلث وتعلم منه بقدر نصف الاب وهو الثلث  
بالضرورة الا ان نغديره ضمنى فلا يستوي فريضته مسألة  
نولك فالقارئين وانما سميت بهذا العلم فرائض لان القارئين مع فريضه  
وهذا العلم انما يجز عن هذا فكان نسبه بذلك مناسباً مسألة

قوله وانما جعل العلم بها وفيه تنبيه على ان المصنف  
محدود في القارئين بالخبر المذكور معانوا لا علم فاصح  
الحكم عليها بانها نصف العلم وقد صرح بمقدار نصف العلم  
لكن بر عليه ان المناسب فانه يشكر الفقهاء فانها  
بناشيه فلا ولي ان يقال العلم هوها بمن المعلوم فانه  
يطلق على التمسك كما يطلق على دركها او يجعل قوله  
وانما جعل العلم بها على انه اشاره الى ان السكون القارئين  
نصف العلوم وانما قيل ان القارئين علم هذا العلم فلا حاجة  
الى تقدير المصنف ليس شي لان ذلك العلم عاصمه بتدوين  
الفقه واتخاذ القارئين منه وهذا الحديث قد صدر عنه بالسلم  
فيل تدوين العلوم وحسنها باسماها كلف يصح حل ما  
وضع فيه على ما ذكره ولان المناسب في ذكر القارئين فانكر  
والم ان هذا الحديث من المشايخ فالذين استعملوا العلم بانها  
المشايخ قالوا المصنف بانها نصف العلم ولا يخفى عن وجهه  
والذين ذهبوا الى انها اقل من ذلك بانها اقل من العلم بانها  
الشيء بقوله انما خلاصها ما وانما هذا من الفقه خلاصها  
في المومنين راسع الى القارئين فيحتاج في قوله دون سائر  
العلوم الدينية الى تقدير المصنف اي دون سائر سائر  
العلوم الدينية لتحصيل الملازمة وقد فلا يخفى قوله وانما

الطهين الظاهر بن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا  
القارئين وعلموا الناس فانها نصف العلم كذا رويته  
الفقهاء فالقارئين جمع فريضته وهي ما قد مر من السهام في البرث  
وانما جعل العلم بها نصف العلم انما لاختصاصها باحدى حالتي  
الانسان وهي الممات دون سائر العلوم الدينية فانها  
مختصة بالحيوة وانما لاختصاصها باحدى سببي الملك اعني  
القدرى ودون الاحتيازي كالشبهه وقبول البريه والوصيه  
وغيرها وانما للرجوع في تعليمها كونها اموراً مهمه وفي رواية  
الدرر المحي والدرر الفطسي فاعلموا العلم وعلموا

قوله وانما جعل العلم بها وفيه لما حل الفرائض المذكورة في الحديث على السهام  
التجديده بان الحكم عليها بانها نصف العلم ليس كما ينبغي اذ المعلوم لا يكون  
بعضا من العلم فوجهه بتقدير المصنف ولم يفت الى جعلها على لانه  
مطلوع حادث على انه ان اراد به الادراك فلا يفت لتعلق التعلم  
والتعليم به فافهم بشرح  
قوله فانها مختصة بالحيوة اعترض عليه بان في اختصاص سائر  
العلوم الدينية بالحيوة فانه يذكر فيها عمل الميت وكيفيته

جعل العلم بها نصف العلم وان ذمنا الى حذف المضاف وكذا في الاتصال في قوله انما لاختصاصها بالحيوة الملازمة مع قوله  
ودون سائر العلوم الدينية فانك في عدم صحة قوله وانما لاختصاصها باحدى سببي الملك وقوله انما للرجوع كالاخيه مسألة وكيفيته  
بغيره والصلوة عليه وسائر الذرية والخصاص وهذا اعراض فوسى لم زاحدا جاب عنه الاما من راليه الشاغل بقوله اللهم الان تجبيل  
هذه قولا بتدبيره نطقها ولا يخفى ما فيه ولكن ان يقال ان لا يشترط المذكورة في بيان هذه ما كونا حتى البت والاخرى كونها رضى كفاية  
على الاجابة فذكر بان الفقه انما هو باعتبار الثاني في الاول فيكون منقطعة كمال الحيوة كاشية على

قوله قال علماؤنا رحمهم الله قال بعض الشارحين قوله علماؤنا احتراز عن من ذهب الى ان في نفسه نقد فضاء الذبون فان  
نقل عنه يعرف الى ما فيها والا فبفسه نحو الخشيش والرتاب ان لم يوجد بيت المال شيئا واعترض عليه بان هذا كمال لان الراد  
من الذبون ان كان ذبونا فعلق بعين من اعيان الشركة فنقد بها على الشركة فنقد بها على الشركة فان كان ذبونا لمصلحة كما هو  
المفهوم من ظاهر كلامه فنقد بها عند الشارحين وان شئت فقل فممنوع من كتب مذمومة عبارة الجاوي في اول باب الفرائض يخرج  
عن تركه الميت حتى يعلق بعين كالميراث والعبد الحاني والبيع اذا مات المشتري مطلقا ثم يؤتى بحبيزة بالمعروف ثم يفضي ذبونه

قوله بركة الميت في القصة فلهذا بمنى المتروكة كالطهنة بمنى الطهونة وفيه الاصل  
ما ذكره الميت من الاموال مطلقا وقطع هذا فانظر اهلان يقال يعلق بالتركة بدل قوله  
بركة الميت لان التركة لا يكون الا لميت ويمكن ان يقال انما قال ذلك ليخرج  
عن المحقق المذكور وحقق يعلق بالتركة قبل الموت فانه لا يصدق عليه ان يتنا  
حقوق يعلق بركة الميت اذا ماتا ومنه ان يكون المعلق بها بعد صيرورتها  
شركة لانه لا يفي في التركة افعال الجارية تحت ملك العبارة فان التركة فيها يعلق  
الجارية وما ذكرنا بغير وجه آخر عن فعل الشارع ان لا يتركها بالكلية لمصلحة اهـ

حاشية على قوله وانما قال المصنف علماؤنا تنبيه  
للمعلم في احدى الراي اعني قبل الشروع في المسائل  
على ان الشخص متعلق في ذمته بملكه الحقة  
لان حقه والمالكية وغيرهما فاعلم  
قوله ولا يبعد ان يجعل ابرار العيس الحقوي ان  
برو الكمال الى واحد ثم يذهب اليه في النسبة لا لغيره  
فرضي لان واحد في فرضه وهي فعيته والعيس في كل قبلة  
اذا انزل اليه حد الباء وانما انزل تا اذا حدت عليه الباء  
والا يفي ثانيا كسوء العين قبل كسوف العين فحقه برئاس

وعلموا الناس فعملوا الفرائض وعلماؤنا انفس قول هذه الرواية  
فالفرايض انما محمولة على ما ذكره وتخصيصها بالذكر لما مر او على ما فرضه  
المسند في على عباده ومن التكاليف وحقق ذكر ما بعد النعيم  
لحرمة الاحكام ولا يبعد ان يجعل لفظة الفرائض في الاصل  
جارية بجرى الاعلام كالانصار فقال في النسبة فرايض كما يقال انصار  
وان كان في نفسه في اصله ان يقال فرضي قال علماؤنا رحمهم الله  
تعلق بركة الميت حقوق اربعة مرتبة اي سفينة بعضها  
على بعض اولها بيتها بغيره وبغيره بلا تشديد  
ولا تقير وذلك اما باعتبار العدد فكل من الرطل بالكثر

قوله لا يبعد ان يجعل ابرار العيس الحقوي ان  
برو الكمال الى واحد ثم يذهب اليه في النسبة لا لغيره  
فرضي لان واحد في فرضه وهي فعيته والعيس في كل قبلة  
اذا انزل اليه حد الباء وانما انزل تا اذا حدت عليه الباء  
والا يفي ثانيا كسوء العين قبل كسوف العين فحقه برئاس  
قوله حقوقي اربعة وجه الضبط ان يقال ما يتعلق  
بتركة الميت انما ان يكون لميت او لا والا في الجيز والثاني  
انما ان يكون ثانيا قبل الموت او لا والا في الدين والثالث انما ان  
يكون ثانيا قبل الميت او لا وبعبارة اخرى انما ان يكون  
تبرعا او لا والا في الوصية والثاني في شركة او لا وفيه ترتيب  
فتميزه وتغذي بعض ان كان المال خليا فترث الثلث  
وان كان كثيرا فمن جميع المال سعة قوله اما باعتبار  
العدد هذا ما ذهب اليه الاكابر الذين عمن اعمد  
عمر المشقة في الجارية وانما على ما ذهب اليه الامام حميد  
الذين قالوا ان يكون ثانيا في جوده من انكره ليس فكيفه  
بعد موته بالثاني او لا برئاسه والتفسير على هذا  
حاشية على قوله ولا يبعد ان يجعل ابرار العيس الحقوي ان

قوله الاول يبدأ وفي بعض النسخ اوله يبدأ والا في الظاهر لظهور  
الاو ارك في الثاني وفي النسخ الاول فانظر ان يقال الاول كفيته وبغيره  
جيدا فاقبل

قوله بغيره وبغيره وفي بعض النسخ بغيره وكفيته وفي التفسيرين فخصيص الكفيع  
بالذكر لا محالة لان الجيز وهو اخذ الجيز لميت ثانيا والكفيع ايضا والا في  
كما في شرح بعض الفرائض وبغيره وفدنه لان الذي في الجيز واعلم ان لا يبدأ  
بالجيز من جميع المال عند الجيز وقبلة الفتوى وعند بعض من الثلث مطلقا وعند

قوله الاول يبدأ وفي بعض النسخ اوله يبدأ والا في الظاهر لظهور  
الاو ارك في الثاني وفي النسخ الاول فانظر ان يقال الاول كفيته وبغيره  
جيدا فاقبل  
قوله بغيره وبغيره وفي بعض النسخ بغيره وكفيته وفي التفسيرين فخصيص الكفيع  
بالذكر لا محالة لان الجيز وهو اخذ الجيز لميت ثانيا والكفيع ايضا والا في  
كما في شرح بعض الفرائض وبغيره وفدنه لان الذي في الجيز واعلم ان لا يبدأ  
بالجيز من جميع المال عند الجيز وقبلة الفتوى وعند بعض من الثلث مطلقا وعند

لذكورة وخارج فوق القيص تحت الارز والافاقه وحصة تربط بها فوق ثوبا على الارز تحت الافاقه قوله كان تقيرا وتبذرا وكل  
منها محرم وانما التبذير لفقوله قال ولا تبذروا ثوبا من الميراثين كما في اخواننا بليل وقوله تعالى ولا تسرفوا انه لا يحب السرفين وانما التبذير  
خلفه من حبس المال فانه يميزه ويخافه ويحسب كفايته ويطبق له ما يرضى به من ثوبه عند الحاجة والاخبار وانما عند العجز  
والاضطرار يكتفي بما يفي بوجبه قوله وانما كان لذو الباشرة ان الكفيع ثوبا كفن الثلث وكفن الثلث فخذ خلع فيه  
المصدقون من الشرايع على الوجه الذي استدل به في الشرايع قوله وقال فدايتم بها هو الامام الصغير رحمه الله وجه قوله انه

ووجه قوله انه ليس الكفن للعرض على الحي عز وجل كما يلبس الثياب في الجمع والاعباد والعرض على الحي حاشية بعد قوله وهو كفن لثمة لما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثوب الثوب الزار وقصص ولغافة وروى ابن ربيعة بن السبيعي عن كفت في حنة الثوب الزار وقصص ولغافة وخمار وخرقة تربط بها ثوبا هذا عند امتنا وعند الشافعي نفس الرجل الزار ولغافة فان وفي المرأة الزار وخمار وورع ولغافة فان ذلك كلفته على من يجب عليه بفضته وكذا مؤنة تيمم ذواته في ذكرهم واما ثم فيه سواء تجب على الاقرب فالأقرب فان لم يوجد او وجد ولكن محض عن ذلك ففي بيت المال واذا لم يكن بيت المال قطع حاجة المسلمين

قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله ينبغي ان يلبس الولد اللبس مسددا لثوبه ان لم يترك مسددا لثوبه وان ترك مسددا لثوبه بكن فيه ولا يسلك له زبادة سواء كان رجلا او امرأة وتعلم من هذا ايضا تقدم الكفن على الدين فانه يجب عليهم ونفعا للدين لا يجب عليهم حاشية عجم

قوله ما ذكره الحافظ ابي داود الفاضل هو ابو بكر احمد بن عمر الكوفي الشيباني الامام الوجيه باكل من كتب به من الامم الكبار في مذهب ابي حنيفة كان فاضيا ومفضيا لكتاب الجليل في تجديد كتاب الوصايا وكتاب ادب القاضي وغيره واثبت بعد ذلك احدى سبعين ومائتين قال بعض مشايخ البيهقي وعنه بغداد ورثت على الجسر اخذنا من ثوب ابي الا ان الفاضل اخذ ثوبا استخفى في مسئلة كذا فاجاب بكذا وتبرضا والجبوب كذا رحمه الله بن مع هذا صاحب حاشية خطيبه اده قوله

وقال ابو يوسف وابو حنيفة ههنا وفيه ههنا اشارة الى ان الكفين والخمير انما يتلق بالزكاة اذا كان الميت رجلا او امرأة عالة عن الكفاية اما اذا كان امرأة ذمت زوج نفذ خلفه في ذمتها وفيه الشافعية على الزوج مطلقا لبقا للزوجية في الجملة بليل جواز غسل الزوج بالام وجرمان الفوارش بينهما ولا نكاح كان يجب عليه كيورينا ونفقتا في حال الجوة خلافا لجملة فانه لا يجب عليه على الزوج بل على الولد ثم على من يجب عليه نفقتا الا في حاله في بيت المال لان الزوجية قد انقضت بالموت ولذا يجوز للزوج ان يبيع اخواته في الحال هذا الذي ذكرنا من الخلاف هو الصحيح المعتمد عليه قوله يعين من الزكاة اربعين من ارباب الزكاة فيهم ردتها زكاة وهي زكاة باعتبار ما يؤهل به مستعمل

بكر من ثوب الثوب والمرأة ما بكر من حنة الثوب بنذر وباقيل مما ذكر نفقته واما باعتبار القيمة فاذا كان له ثوب مجلس في جبوته لم يجز عشة مثلا فلو كفن بما جئت اقل او اكثر منها كان نفقته كما نذر واما ان كان له ثوب مجلس في الاعباد واخر بلبس بين ذمته وثالث ليل في داره بكن بالثاني لان الاول اعلى والثالث ادنى فالمتوسط اول وقال بعض ذمنا بكننا بكن الرجل بما يلبس في الجمع والاعباد والمرأة بما يلبس في البويها وكان الحسن البصري رحمه الله يقول يعتبر الكفن بما يلبس في اكثر الاوقات واخبره الفقيه ابو جعفر وقال ايضا اذا كان عليه دين مستغفر فلفه ما ان ينعو الورثة عن كلفته بما ذكر من العدد وهو كفن السنة بل كفن بكن الكفاية وهو ثوبان حد بران او غلبان والتمرة ثوبه ونسك في ذلك ما ذكره الحافظ من ان المديون اذا كان له ثوب حنة يمكنه الكفاية بما دونها ما عاها القاضي وقضى الدين ورشترى بالسبا في ثوب بكنه واذا لم يكن لثوب تركه كلفته على من وجب عليه نفقته في حال جبوته وقال ابو يوسف كفن المرأة على زوجها مطلقا خلافا لجملة رحمه الله فان الزوجة قد انقضت بالموت قال صدر الشهدى القاضي خان الفتاوى حيا ط قول الجا يوسف واذا لم يكن لمن يجب عليه نفقته او كان هو ايضا فقيرا كلفته هي بيت المال وكلهم ان الاشارة بالكفن ليس مطلقا كما يشعر به جواز انكتاب بل كل حق صغير يتعلق بعين من الزكاة فانه مقدم على كلفته كالدائن المتعلق بالمربون اذا لم يكن لثوب شيء سواء ينفقه منه دينه او لا وكذا ارش جناية العبد الذي ينفقه في جوفه سواه له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس بالثمن اذا مات المشتري عاجزا عن ادائه وكذا في اليد المأذون

قوله بكنه على من يجب اليه نفقته كما ذكره وهو ما نأثم فيه سواء في الاقرب فالأقرب فان لم يوجد او وجد وعجز عن ذلك فلي بيت له وان لم يكن بيت المال قطع حاجة المسلمين كذا قبله لان المتأذين في ذلك من ثوبه سواء ذكرهم واما نفقته سواء ذكرهم او وجد وعجز عن ذلك فلي بيت له ما ذكره الفاضل وقال في الكفاية ولو ماتت تركت اه وانا نفقتا عليها على ذم ميراثها انتهى ثم قيل وبمسلم من هذا ايضا تقدم الكفن على الدين فانه يجب عليهم ونفعا للدين ويجب عليهم وانت جبرانه لا يكون حنة على الخضم فان الواجب على لرفه اي وجه يمكن لا الكفن واما ما قبل في وجه مقدم عليهم من ان ليلته بعد موته فينبغي لبس الجوة لانه بعد مقدم على دينه جفت

حب لا يباع لاجله تقام حب لا يبيع وجبا لنفيم التجربة مطلقا قالوا ان يقال انه يعبر بما يتوقف عليه جوده ولبسته سؤته  
حاشية واني قولته غم بعضي ديونه اى ديون المطالبه من جهته العباد لا دين الزكوة والكفارة والغدنة وغيرها  
من الخوف الواجبة تدفعها فانما سقط بالموت عندنا خلافا لغيره ففى هذا قيل وفيه نظر لانه لم يسطر بالموت المحض  
الواجبة تدفعها لما كان التكليف بها فائدة فالتصويب ان يعلى ذلك بان المال لما خرج بالموت من ملكه وصار ملكا  
لوارث كما يفهم من قوله عليه السلام يقول ابن آدم مالى مالى قبل ان يموت من ملك الا ما وكلت فافيت اوليت فافيت

اوليت فافيت فافيت وما سوى ذلك قولنا  
الوارث وقد صرح به محمد رحمه الله ولم يجب على الوارث  
شئ ليؤخذ ملكه به يستوفى منه الا ان يوصى به  
فيكون كوصية سائر التبرعات فيقتض من ثلث ماله  
كما سيجي والعجب انه بعد ما ذكر العلة المذكورة قال  
وان اجتمع الدينان قدين العباد اول عندنا فان قوله  
هذا بناء على السقوط فيقال

وانما قدم قضاء الدين على تنفيذ الوصية لان قضاء  
الدين واجب في الحالين حال الموت وحال الحيوة  
وتنفيذ الوصية واجب في حالة واحدة وهي بعد  
الموت بربع الدين  
فذكر من علم الله ووجهه سبحانه فعله على السلام على  
ان الآية ليست محمولة على ظاهرها لان الفعل لا يقبل التأويل  
والفعل يفيد فاعاذا صار يجبنا قبل القول كمن ماردى  
على رضى الله عنه قال انكم تقرؤن هذه الآية من بعد وصية  
برضى بها اودين ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
برأ بالدين قبل الوصية قبل عاذا رضى غيرنا من هذه الفقرة  
لولا انها غلط ما برأ النبي صلى الله عليه وسلم حاشية  
قوله الآية وهو قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها اودين  
فقدم الوصية على الدين فافترش عنها وفي الآية او  
بمعنى الواو وهي جميع المطلق لا الترتيب  
قوله كما روى عن علي انه قال انكم تقرؤن هذه الآية  
من بعد وصية يوصى بها اودين ولقد رأيت رسول الله  
برأ بالدين قبل الوصية فان مرادنا على انكم تقرؤن هذه الآية  
وتفهمون منه خلاف الواقع وهو التسوية او تقدم  
الوصية وتكسب الامر كذلك فان رسول الله برأ بالدين

او انما قدم الدين ثم مات المولى وتكسب له مال سواء وكذا في  
الدار المتناجرة فافترش الاجرة او لا ثم مات الابحر  
صارت الدار رهنا بالاجرة هكذا ذكره الامام رضی الله عنه في  
نظم فرائضه وانما قدمت هذه الحقوق على التكليف لعلها بالمال  
فيل صبر ورثة زكاة ثم نفق ديونه من جميع ما يفي من ماله اى ثم  
يبدأ بقضاء الدين من جميع ماله الباقى بعد التجزئة وهذا هو  
الان في من الاربعه وانما كان قضاء الدين مؤخرًا عن الكف  
لانه ليس له بعد وفاته فيعتبر بلباسه في حياته لا يرى انه يقدم على  
دينه او لا يباع على المليون من شيا به مع قدرته على الكسب ومقدار  
على الوصية وان قدم ذكر ما عليه في نظم الآية لما روى عن علي رضى  
انه قال رأيت رسول الله بدأ بالدين قبل الوصية ثم التكتة  
في تقديمها انها تشبه الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض  
فتشق اخراجها على الورثة فكانت كذلك مظنة لا يشرط فيها

قوله كما روى عن علي انه قال انكم تقرؤن هذه الآية من بعد  
وصية يوصى بها اودين ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
برأ بالدين قبل الوصية يعنى تقديم الوصية في الآية ليس لتقديمه في  
الحكم كما يشعر به ظاهره بل لمصلحة اخرى لا اردوها لقراءة المتوازن  
خطيب زاده

قوله ثم التكتة في نفيها انها تشبه الميراث محض ما ذكره في وجه تقديمه هو انما قدمت  
عليه هما نابات بانها مظنة للتفرقة في شأنها كونها اعطيت بلا عوض واحد من غير مقابل فثبت من ذلك  
الاخبار الميراث فتشق على الورثة اخراجها وجعل الاجبى كالوارث بكتات الدين فافترش اجزاء عوض فتشاق به تفصيل  
فلا يحتاج الى زيادة اهتمام في هذه واما النية على انها مشقة وجوب الاداء واللباسه البذل فافترش الاداء على التسوية  
فانما لا يباح له التسوية كما في قوله فافترش الحسن اوابن سيرين سؤته قدمت عليه اذ اخذت ولكن ان يقال انما قدم عليه

عليه فيها على انها مذوب اليه للجمع بخلاف الدين فانه لا ينبغي ان يقع الاناداء قابل **حاشية** على قوله **قوله** غم الكثرة في تقديرها ان نسبة الميراث ونقصن جعل احبتي مثل دارته في كون ما حذره مأخوذاً بلا عزم من ولا شبهة في اشتغال الورثة به المصلحة عند اشتغالها بالبرائة لوقال انها مأخوذة بلا عوض فبشيء اخر بما كان كافياً **قوله** وتنبها على انها مثل لعل وجه انقيام المثلثة من الضميمة ان وجوب اداء الدين واطمئنان النفوس اليه بوجوب نقدته في نفس الامر ونقدتم الوصية عليه في النص بغير الالهام بوجوب ادائه عند الشرح فبما كان في الوجود وقبل انما قدم عليه تنبها على انها مذوب اليها للجمع بخلاف الدين فانه لا ينبغي ان يقع الاناداء **قوله** وانت خير بان انقيهم هذا الحق لا يحصل الا بموتهم كلمة اولاً لأنها لا تنسوية وآلاً بالتقديم وحده **حاشية** **قوله**

**قوله** وان كانت بقرض بفهم منه فروض الله تعالى لا يسقط بالموت كما يشترط اليه ولما زاد بالقرض ههنا ما يقابل البتة فبينا دللنا على وجوب ايضا او الفرض بمعنى الواجب فلا يرد عليه ان النقد والكفارة لرب بقرضين بل هما واجبان **قوله**

**قوله** ولا يجبر على ادائه شيء من تلك الفروض برده اليه انه يجبر على ادائه الصلوة بالحبس فان ذهب الالتم ابو حنيفة في نكاح الصلوة الحبس والشرط الى ان يتوب او يموت في الحبس **حاشية** **قوله**

فيما يخالف الدين فان نفوسهم مطمئنة الى ادائه تقدم ذكرها باضاً على ادائها معه تنبها على انها مثله في وجوب الاداء والمساواة اليه وكذلك جاز بينهما بكلمة التوبة وايضا ان كانت الوصية بالشرع وليس في الزكاة وفاء بكل نقدية عليها فلا يرد لان قضاء الدين فرض عليه يجبر على ادائه في حال حيوته والوصية المذكورة تطوع ولا تشك ان الفرض احدى وان كانت بقرض من فروض الله تعالى فان كانت بما سوى الزكاة كالصلوة والقضام وحج الاسلام والذرية والكفارة فدين العباد مقدم على هذا الوصية ايضا وان استبانة الفرضية لانه يجبر على ادائه الدين بالحبس ولا يجبر على ادائه شيء من تلك الفروض فالتدين احدى وان كانت بالزكاة التي في الدين في الاجبار بالحبس على الاداء فالتدين المذكور احدى لان الفاضل اذا وجد مال المديون بما يجانس الدين باضاً بلا رضاه وبرضاه الى صاحب وليس له ذلك في الزكاة وان ظفر بحسبها وابتصا

**قوله** وايضا اذا اجتمع من الله وحسن العبد يمكن ان يقال انها يقدم من العبد في تلك الصدقة ليعتق حقه لو قدم من الله بخلاف من الله فانه لا يفوت اذ هو قادر على ان يأخذ من العبد حقه في اي وقت يشاء فان مات في الدنيا لا يفوت في الآخرة **مسح**

**قوله** باضاً بلا رضاه يمكن ان يقال الفاضل انما لا يأخذ الزكاة جبراً لانه ليس هناك خصم معين يجامع المركز او تركه انه يفعل كل من يجامع من الفقراء لا اعتبلك الزكاة وانما اعطى غيرك بخلاف الدين فان صاحبه معين لا يمكن دفع حصته انما باو والدين اليه ويمكن ان يقال انما لا تجس على الحج لانه فرض موسع عند الامم لا يفوت دفقة الا بالموت وانما الصوم فلا امر لا يتصور في ادائه الجبر والحس لانه امر مطلق لا يطبق عليه احد فانه وان امكن فيه المنع عن الطعام والشراب لكن لا يفوت منه المنع عن المعيشة **حاشية** **قوله**

قوله: كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة في حكمه فصار عليه انه لا يلزم من العلم بوجوبه بغير اقراره ان لا يكون من المرض لان ثبوته ونقصه انما هي في حال المرض فمن لا يكتفي ان يقال فان كان دين الصحة اعني ما كان ثابتا بالبينه او باقراره في زمان الصحة او علم ثبوته بطريق المعاينة في زمان المرض فيحصل ما ثبت بطريق المعاينة في المرض من قبل دين الصحة لا شتر كمدعي الحكم ولا يجعل خارجا عن القسمين كما جعله وما ذكره علم ان بدون العبارة ثلثة قوتى ووسط وضعيف فالتقوى هو الذي يفهم على الكففين والتخير كما استدل به اولاً من الكفوف

اذا اجتمع حتى الله وتحقق العبادة عين وقد ضاقت عن الوفاء بها بقدم حتى العبادة واجبا جميع مع استغفار الله تعالى وكرمه وتفصيل المقام ان الذين اذا كان للعبادة قالوا بعد تجنيز الميت ان في به ذكركم وان لم يف فان كان الغريم واحداً بطلت البايه وتابى على الميت ان شاء الله وان شاء تركه الى دار الجوار وان كان معذوراً فان كان الكل دين الصحة اعني ما كان ثابتا بالبينه او بالاقرار في زمان صحته او كان الكل دين المرض اعني ما كان ثابتا باقراره في مرضه فانه بصرف الباقي اليهم على حسب مفادهم وبوسعهم وان جتمع الدتيان معاً بقدم دين الصحة كونه اقوى الآبري انه محجور في مرض موته عن التبرع بما زاد على الثلث فقراره في نوع ضعف واتما اذا اقر في مرضه دين علم ثبوته بطريق المعاينة كما يجب بدلائل مال ملكه او سبيله كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة او قد علم وجوبه بغير اقراره فذلك ساد في الحكم وان كان الذين من حقون الله تعالى كما سبق من الفروض فان اوصى بالميت وجب عند تنفيذ من ثلث ماله الباقي بعد دين العبادة وان لم يوص لم يجب ثم نقول اذا فاته صلوات وآوصى ان يطعم عنه قطع الوزنة ان يطعموا عنه من الثلث كل صلوة نصف صاع من بر وكذا لو تركه له حنفية رحمه الله او قد روي عنه ان الوزن فريضة و ان فات صوم رمضان بمرض او سفر فمكن من قضاء بعد بره او اقامته ولم يقض حتى مات وآوصى بالطعام ففعل الوزنة ان يطعموا من الثلث لكل يوم نصف صاع من بر لما روي عن النبي عليه السلام انه لما سئل عن ذلك قال ان مات قبل ان يطعم القوم فلا شيء عليه فان طافه ولم يصم فليقض عنه ثلثين صاعاً بالاطعام بزل عليه حديث ابن عمر رحمه الله موقوفاً وموقوفاً لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد فوجب

المعقفة بعين من اعيان التركة ولو سطر ثابت بالبينه او بالاقرار في الصحة وما ثبت بالمعاينة في المرض والضعيف ما ثبت بالاقرار في المرض وطم ان التركة متى شئت بين الغرأء بالخصص ثم ظهر للميت زكاه اخرى فان ومنه بالباقي من الدينون يقض منها وان لم نف سائر نصف الغنمة واعلم ايضا ان بعض الدينون يرجع على البعض من وجوه اخرى سوى الوجوه المذكورة مثلاً الدين الثابت على نصراني لشهادة المسلمين مفقود على الثابت لشهادة اهل الذمة عليه والدين الثابت برعوى المسلم على الدين الثابت عليه يدعى كافر وان كان شهوداً كما في دين والمكاتب اذا مات عن دفا وعليه دين الاجنبى ايضا بقدم الاجنبى على دين المولى حاشية عجم قوله: موقوفاً وموقوفاً الحديث الموقوف ما برى عن الصحابة من اموالهم واهلهم ولا يتجاوز الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بقره بالاخر والرفيع ما اضيف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فلا وفلا والله

قوله: يعنى بالطعام لا بان يصوم وارثه على ما ذهب اليه انما يتسكا بظاهر قوله فليقض والله

قوله: او قد روي عنه ان الوزن فريضة في الوزنة ثلث روي حاد بن زيد ان الوزن فريضة وروي يوسف بن خالد انها حجة وهو المشهور من مذهبهم وروي عبد بن وهب انه منكرة كما هو قولنا فعلى الرايين لا دليل يكون للوزن عند نصف صاع فكان

الا في الغنم ويكون لكل يوم ثلثة اصوع وعلى الرواية الاضرة يكون لكل يوم صاعان ونصف كما هو عندنا وكان محمد بن غفيل الرزني يقول اولاً يطعم عنه لصلوة كل يوم نصف صاع على غير الصوم ثم رجع عنه قوله: موقوفاً وموقوفاً الحديث الموقوف هو ما اضيف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فلا او فعلاً او ففراً والموقوف ما اضيف الى اصحاب الكوكب والقطيع ما اضيف الى تابعي او من دون ذلك والمعقفة ما قبض الله على ائمة كان لفظاً عنه حاشية عجم قوله: موقوفاً وموقوفاً

قوله: فوجب لكل على الاطعام انما يجب لكل على لولم يكن تأويل حديث ابن عمر وهو منقطع فانه يمكن ان يجعل على حال الجبوة  
 والخاص ان الحديثين اذا غارضا وانما تأويل احدهما دون الآخر يجب تأويل الذي يمكن تأويله وانما اذا امكن تأويل كل  
 منهما تجزى لا يتعين احدهما للتأويل فلا يصح الاستدلال بمعارضته احدهما لآخر على صرف الاخر عن ظاهره فانما  
 تحولت فوجب لكل على الاطعام ان قبل اذا غارضا الحديثان وانما تأويل احدهما يؤيد الذي يمكن تأويله  
 وانما وان لم يكن تأويل كل منهما تجزى لا يتعين للتأويل وهذا كذلك فان حديث ابن عمر ايضا يمكن ان يجعل على حال الجبوة

فلا يصح الاستدلال بمعارضته احدهما لآخر على  
 صرف الاخر عن ظاهره اتقول في قوله لان الغدبة  
 تقدم مقام الصوم في حق الشيخ الفاضل سبارة  
 في الجواب عنه فان الغدبة تتبع كونها خلاف حسن  
 الصوم اذا كانت مشروعة في الشيخ الفاضل مع  
 احتمال فذنت عليه في الجملة قطع الملبث اما تعرف  
 الحديث عن ظاهره وجعل حال الاموت متعارفة  
 لحال الاحياء يكون غير مناسب بل غير عاقل فان  
 وقوع النكرة في سببان النفي في قوله لا يصح  
 احدهم اجمع عموم العلة وهي قوله ان القرينة  
 سني حصلت ونفت عن حامل باباه: ولا: :-

قوله: وهو الضيق لان لا لآلة لان الوضعية مفقودة على المبرش في مقدار  
 ثلث الباقي من الدين سواء كانت مطلقه او معينة  
 كذلك ذكره شمس الائمة السرخسي  
 حاشية محمد

فوجب لكل على الاطعام لان الغدبة تقدم مقام الصوم في حق الشيخ الفاضل  
 فكذلك في حقه لاكثر كما في دفع الباس من اداء الصوم وان كان الدين  
 الزكوة وادعى بها يجب ادائها عن ثلث ماله وان كان الحج وهو صبي به  
 يؤدي من الثلث ايضا ولو حج عنه الوارث لا وصية ترجي من الله تعالى  
 بقوله: ثم تغذ وصاياه: هذا هو ثالث الاربعة التي يبدأ بتفدية وصية  
 من ثلث ما بقي بعد الدين: لا من ثلث اصل المال لان ما تقدم من  
 التكفين ونصار الدين فصار مضروفا في ضرورته التي لا بد له منها  
 فالباقى هو ماله الذي كان له مضروب في ثلثه وايضا بما استغرق  
 ثلث الاصل جميع المال الباقي فيؤدي الى حرمان الورثة بالوصية  
 ومقتضى عبارة الكتاب تقديم الوضعية على الارث في  
 ثلث الباقي بعد الدين سواء كانت الوضعية مطلقه او معينة وهو صحيح

قوله كان لسان منصرف في نفسه لما روي في  
 قال ان الله حكيم ثلث اموالكم وفي رواية نصف ثلثكم  
 ثلث اموالكم في آخر اعماركم زيادة لكم في اعماركم وعن سعد بن  
 وقاص عنه انه قال رقت عام الفتح ومما شئت على الموت  
 فانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعثني نعت يا رسول الله ان  
 ما لا اكسر اوتيسر ربي الا بنيتي فادعى بالكل قال لا  
 قلت فليشئ بالي فقال لا ريت قال ليشتر قال لا فئت  
 فانت قال الثلث والثلث كثير انك ان تزر وتزك  
 غنيا فخير من ان تزرهم غالة ينكفون الناس والض  
 وهو قوله تعالى من بعد وصية وان كان باطلا لا متسا ولا  
 كما زاد على الثلث ايضا لكن الاجماع اخرج الزيادة اذ لم  
 يحجز الورثة وتعلم ان الورثة اذا جاز الوضعية فلما زاد  
 على الثلث نفدت انواع الوصايا منه ويصير  
 الموصي به كالحامص له بالقبض واكرم الرجوع قبل  
 القبض واذا جاز البعض دون البعض جاز في

قوله يرجي من الله مثله: فان قيل يردح عن النبي صلى الله عليه وآله  
 بمخافته رأت لو كان على ابيك وبين نفضية اما بقبل شك  
 فقالت نعم قال الله تعالى احق ان يقبل وانه  
 قال لئن قال الله ان حج عند ابيها  
 حجني عن ابيك واعمرني  
 فلم قال يرجي من الله  
 بقوله هذا

مقدار حصته المخرج وان غيره ولو استأذن المريض الورثة باكثر من الثلث  
 ولو ردوا به جونه كان لهم ان يجيزوا بعد وفاته واجمعوا على ان الموصي يقول الوضعية واما انما اذا قبلها جوه الموصي كان للارث  
 بعد وفاته تفرق اختصوا في الله اذا ردوا به جونه بل لا القبول بعد وفاته ام لا فذهب البرجينة والافق رحمة الله الى  
 ان لا القبول بعد الوفاة وقال يفرج ليس له ذلك واما المولى به فذهب البرجينة في قول الله ان يخرج من ثلث الموصي بعد موته ولا يقبل  
 في ثلث الموصي له ولا ثلث الورثة بل يفرج هو فوافي بقبيل الموصي له او ردوا في قول الله بدل في ثلث الموصي له لكن له ردوا: حاشية محمد

ان بكل الالامع على ما هو المتبادر ويجاب عن خروج الوارث الذي ثبت  
في عينك ان الاكتفاء بالافوى في امثال هذا المقام لا يكون بعد  
من الاصل له في المقادير لان معناه العقل وفتح بيان المقادير لتوضيح  
ان بعضهم بينهم الزكوة ذوى الارحام وغيرهم ممن اختلف في كونه وارثا  
من قبيل اطلاق اسم الكل على الكل على البحر كما قيل **حاشية** كجم



اولى منها ليس معنى اقل لانه يرى من هو اقل من معنى قرب والرواية قرب الشب وذلك يكون بقرب الدرجة واخرى بقرب القرابة وانما ذكر ذلك بعد جعل الشك وقيل لا حراز عن الحاشي الشكل **حاشي ملك**

**قوله** وايضا تقدم العصبة موجب حرمان اصحاب الفرائض لا بفعل تقدم العصبة كيف بموجب حرمانهم مع ان العصبة انما يجوز المال عند انفراؤه كما تبصر به لا نقول بقرب العصبة بالتعريف المذكور انما هو على تقدير ما جوزه من اصحاب الفرائض انما لو قدم عليهم فمقتضى الاحراز يثبت الاقرار وغير ظاهر اذ ان العصبة تنفي ان يجوز المال عند

**قوله** برشدك الى ذلك ان اصحاب الفرائض السببية لا اثر فيها ذكره لانه انما يرد على اصحاب الفرائض السببية دون اصحاب الفرائض السببية لغيره لانه لا اخذ فهم دونهم كما تبصر اليه وفي العصباء غلة الاخذ متحققة فيها قالوا ولي ان يعقل ذلك بان العصبية بالنسبة غير فائده لانها كالتحالف العصبية السببية فانها فائده لانها كالتحالف ولا شك ان ما لا يعقل لا تتكاثف فوسى فما قبله كما في الفردوس السببية والنسبية **حاشي عجم**

انه كمن لما قدم عليه اصحاب الفرائض عند وجودهم حرز ما بقي من فرائضهم فانه احراز ما يوجد من الزكاة فلو كان له حال واحدة هي التقدم لاحتز الكل وانما ذكرنا يعلم انه لا وجه لما قيل انما يرد بحاجب الفرائض لغيره فبقيت العصباء وهو باقي المال من بعضهم لان ذلك انما هو بالنظر الى الدليل النقلي على تقدير تقدمهم **حاشي عجم**

**مسح**

**قوله** ٨ مطلقا انما زاد هذا لبيان ان الام في العصبة للعهد يكون الحر او بالعصبة المذكورة اولا وهو العصبة النسبية **حاشي عجم**

**قوله** ٩ اي جنبها انما فسرنا به جنبها على عدم اعتبار النسبة المحقة في الفرائض لان لام التعريف اذا دخل على الجمع بطل منه الجمع فلهذا يرد عليه ان التعريف لا يتناول من يأخذه بالبقاء فرض او فرضا **حاشي عجم**

**مسح**

**قوله** ١٠ اي جنبها فيه إشارة الى ان الام للمجنون دون الاستغراق والا يخرج العصبة مع صاحبة فرض فان وقع قال الشارع المسمى من ان ذكر الفرائض بصيغة الجمع نظر لا يعرف بالانامل **شرح**

**قوله** ١١ واعرض من بان الاخوت وبان التعريف لصديق على ذوي الارحام وسولي المولات فانها يأخذ ان ما انفاه الزوجان واجب بانها عصبان ولا يفره الناحيز وليس بشي لظهور انما لب بعضين كما انفال لصاحب فرض بل الوجوب انما لا يصدق التعريف عليهما لان العصبة من يأخذ ما انفاه الفرائض سواء انفاه فرض او فرضان او فرضين وسواء انفاه الفردوس السببية او الفقرة الفردوس السببية ولا شك انما لا يأخذان ما انفاه الفرائض كذلك **حاشي عجم**

بأهلها فمابقت الفرائض فلا ولي رجل ذكره ايضا انما قد زنت لهم ملكا بالسهم لا تعرض لغيرهم لباخذ وما من الزكاة استدار فان بقي شيء باخذه عنهم وايضا تقدم العصبة بموجب حرمان اصحاب الفرائض وهو باطل قطعاً ثم يبدأ بالعصبة من جنبه النسب فان العصبية السببية اقوى من النسبية برشدك الى ذلك ان اصحاب الفرائض السببية يرد عليهم دون اصحاب الفردوس السببية اعني الزوجين والعصبة مطلقا **حاشي عجم** من الزكاة ما انفاه الفرائض اي جنبها وعند انفراؤه اي انفراؤه من غيره في الورثة يجوز جمع المال **بجته** واحدة فلا يرد

**قوله** ١٢ بجته واحدة وبجاءة اخرى او دفعة وزاد هذا لبيان ان صاحب الفرض عند انفراؤه عن تعريف لكن لا حاجة اليه لذلك كوجهه من البقاء الاول اعني فوله باخذ وما انفاه الفرائض لان محض التعريف هو ان العصبة من له هذا الامان احدهما حال الاجتماع مع صاحب الفرائض والاخر حال انفراؤه عنهم فلا يكفي في صدقه على شي ايضا فانه باحدهما فقط في احد الكالين وعلى هذا لا يرد النقص بالاخوة مع البات قابل **مسح**

بالعصبة السببية او الفقرة الفردوس السببية ولا شك انما لا يأخذان ما انفاه الفرائض كذلك **حاشي عجم**

قوله: وجب بان المراد العصبه لا يقال كيف يصح هذه الارادة مع تفريجه انفا بعد الاطلاق لاننا نقول فيه الاطلاق  
انما هو لغير العصبه النسبية والسببية ودفع التوهم الاختصاص بالعصبه النسبية بناء على ان المذكور سابقا  
كما شرنا اننا لا نشك انه لا يلزم من ذلك التعميم كشمليه لاضاف العصبه النسبية او نقول ان الجواب  
ليس صوابه كما يدل عليه قوله ويجوز اننا نقول لا يكفي انه يبقى السؤال على حال الجواب حاشية بحج  
قوله: ثم بالعصبه من جهة السبب كما كانت العصبه السببية  
منقسمة الى عصبه بنفسها وعصبه بغيرها وقع غيرها او ردبا  
على صيغة الجمع على ما ذكره في الاشارة بكتابات  
العصبه السببية فان جهة العصبه  
فيها واحدة فلذا او ردبا  
على صيغة الازداد  
حاشية دالة  
مبتدأ

قوله: اى المعنى تذكر ان كان او مؤثنا  
فلا بد عليه ان المولى لا يتناول الموت وكذا مسئلة  
او كما قال فان الكافر لا يرت في حال الكفر كلفه  
كن لو سلم يرت بالولاء الذي ثبت له بالانسان  
حال الكفر حاشية بحج

قوله: اى المعنى انما شره به كونه  
اشهر واظهر لان المولى يطلق على الاعلى والاسفل  
واما عدم شمول المعنى للاصغر اى كن عنق عليه  
فريد غير سلم لقوله عليه السلام اعنقها ولدما  
ولكن سلم قباب التغلب عليه ووسع قويدا  
يشمل الذكر والموت والمسلم والكافر لان  
الكافر لا يرت في حال الكفر كلفه كلف لو سلم  
يرت بالولاء الذي ثبت له بالايمان كذا  
فيل وقبته نامل  
حاشية دالة

فلا بد ان صاحب الفرض اذا خلا عن العصبه فقد جرد جميع المال لان  
استحقاقه لبعضه بالفرضه والباقي بالرد وقطر بان الاشارة عصبه  
مع الباش ولا يجوز ان جميع المال عند الانفراد بجهة واحدة فلا يكون التعريف  
جامعا وجيب بان المراد بالعصبه ههنا من هو عصبه بنفسه فلا يتناول من هو  
عصبه مع غيره او بغيره بل بما لا حقيقة من اصحاب الفرض كما استغف عليه ويجوز  
انه اذا خضع التعريف بكان الفرض من كذا بقدره على العصبه السببية يتبع ان القدم  
عليها ليس مختصا بل يشترك فيه جميعا ثم يبدأ بالعصبه من جهة السببية  
مولى العاقبة اى المعنى تذكر ان كان او مؤثنا فان من قبيد او يذبح بالولاء  
له دبره به سببية ذلك ولا العاقبة واللعنة ثم عصبه اى سببه عدم

قوله: واللعنة لقوله تعالى في حق زيد بن حارثة مولى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا يقول الذى انعم الله  
عليه وانعمت عليه اى انعم الله عليه  
بالاسلام وانعمت عليه  
بالعنف  
حاشية بحج  
مبتدأ

قوله: اى سببا عند عدم مولى العاقبة بعصبه بذا نظا سره يدل على ان يكون قوله ثم عصبه مجرورا  
مستوفيا على قوله بالعصبه من جهة السبب ويلزم منه ان لا يكون عصبته مولى العاقبة عصبته من جهة  
السبب مع انه سببية فالوجه دفعه عطف على مولى العاقبة والابان بنم وولوا ولا شفاء بان كونه  
عصبه انما هو عند قدم المولى ويمكن ان يقال قول الشارع اى سبدا بيان لمحصل المعنى لانه تقدير مستوفى  
كانه احواله حاشية بحج

فولته **ع** ولا بد منها من قبل المذكور **ع** اقترابه عما سبق من قوله ثم العصبه من جهة فانه يتناول الذكر والا نفي كما ثبت رالیه  
 انفاً جمكن ان يقال انما تركت منها بعد المذكور **ع** وان كان لا بد منه انكار على ان الكلام مسوق لبيان ترتيب الورثة في الارث  
 فيكون المراد من العصبه العصبه الوارثه ولا شك انه لا يكون الا ذكر اعلم ان ما ذكره انما يفتح على تقدير ان يكون المراد  
 من العصبه منها العصبه النسبیه فقط **ع** وانما اذا اراد به ما هو اعلم من النسبیه **ع** كما سيجري به فله حاضه الى  
 ذلك **ع** الفيد فخال **ع** حاشیه عج **ع**  
 قوله ليعاقر فراسهم **ع** بقا الفرائه بعد استيفاء مستغنيا

فولته **ع** لانه لا رد على الزوجين في القسبه ثابت للعنف وذوي الارحام  
 يرتلون في زمانها اذ لم يكن للعنف وارث من جهة النسب وكذا  
 بردهم الزوج في الزوجه في زمانها واصل عن المصاد ان القوي اليوم  
 على هذا وفي النهاية شرح الهلله وكذا الابن والاسنه من  
 الرضاع وكذا نسبه للعنف عند عدم الوارث وفي الحاشیه وكفى عن بعض

تحت السهم المقدر لا يفضي الرد خصوصاً اذا كان هناك  
 قرابة اخرى غيرنا اعني ذوى الارحام الا يرى  
 انها باقية في ذوى الارحام مع انه لا رد عليهم  
 ويمكن ان يجاب عنه بانها وان كانت باقية معهم  
 لكنها ضعيفة بخلاف قرابته فانها قوية فالاول  
 ان يعلن ذلك بما قاله بعضهم رتبوا النسب من  
 اهل وآتى اقربين جميع ذوى الارحام والحكم  
 مدار على النوع لتقديم ابن الاخ وان بعد على الاعلم  
**ع** حاشیه عجم **ع**

المراد بالقرابة قوة القرابة لا الاخرية بمعنى قلته  
 المبطل لان السبب الصحيح مثلاً العبد  
 بنت البنت بهذا الموضع مع انه من اصحاب  
 الغرایض وثبت النسب من ذوى  
 الارحام **ع** شرح **ع**

مولى العاقبة بعصبه المذكور ولا بد منها من قبل المذكور كما سبق  
 من قوله عليه السلام ليس للثمن من المولات الا ما اعتصمن  
 الحديث **ع** ثم الرد **ع** اى يبدأ بعد العصبه النسبیه بالرد  
 على ذوى الفروض النسبیه **ع** ليعاقر فراسهم بعد اخذ قرابهم  
 دون ذوى الفروض النسبیه لانه لا رد على الزوجين كما قر  
 اولاً قرابة لها بعد اخذ فرضها بقدر حقوقهم اى يعتبر فيه  
 نسبه مقادير نسبهم بعضها الى بعض ويرد الباقي  
 عليها بحسبها **ع** ثم ذوى الارحام **ع** اى يبدأ عند عدم الرد  
 لانها ذوى الفروض النسبیه بذوى الارحام وهم الذين لهم قرابة  
 ونسبه بعصبه ولا ذوى سهم وانما اخرا عن الرد لان صاحب  
 الغرایض النسبیه اقرب الى الميت واعلم درجه  
 سهمهم **ع** ثم مولى المولات **ع** اى عند عدم سهم لاء المذكورين  
 يبدأ في جميع المبرات بمولى المولات ان لم يوجد احد

فولته **ع** اذ لا قرابة لها بعد اخذ فروضها حتى  
 بردها بسببها وليس المراد ان لم يكن لها  
 القرابة التي كانت لها قبل اخذ حقوقها  
 كما توهمه العبارة لانه لم يكن لها قرابة قبل  
 ذلك وانما نسبه انتفاها عنها بالنسبه المذكور  
 نبيها على سبب الرد غير حاصل لها ومحصله  
 ان علته الرد الى هي القرابة منقضية عنها  
 فلا يرد من الرد على اصحاب النسبیه الرد  
 عليها وان كانا ذا فرضين ويرد عليه ان  
 انتفاء القرابة عنها لا يستلزم عدم الرد  
 عليها وانما كان يستلزم ذلك لو كان  
 استخفاها لارث او لا سبب القرابة  
 لكن الامر ليس كذلك فالاول ان يعلن ذلك  
 بانها انما استخفاها لارث بسبب الكلام الذي  
 انقطع بالموت من اكثر الوجوه فلا يفي له اثر بعد ما  
 قصد النسبیه السهم المقدر لها بخلاف القرابة  
 فانه بان على حاله **ع** حاشیه **ع**

من جئنا انهم يفتون في هذه المسئلة بدفع المال اليها لا بقرابته لارث  
 ولكن لانها اقرب الى الميت من بيت المال كذا وان لم يبق زمانا ثبت للمال وانما كان في  
 زمان الصبي والنسبين ولو دفع ذلك السلطان الوقت والفاضة لا يصرفون الى  
 سعادته كذا كان بعضى الفاضل اليوكبر الزندي وصدر الاسلام وذكر الامام  
 عبد الوجد الشهيد في فرائضه ان الفاضل عن سهمهم الزوج والزوجه لا يوصف

في بيت المال بل بدفع اليها  
 لانها اقرب الى الميت من جهة  
 السبب وكان الدفع اليها اول  
 من غيره بها **ع** حاشیه عجم **ع**

قوله وانما ادعى الزكوة اصحاب الفرائض النسبة ارب واعلى درجته من ذوى الارحام فيقتضى ما خبرهم عنهم في الارث وانما اقتضاه ذلك ما خبرهم عنهم في الزكوة ظاهر **قوله** اى عند عدم هؤلاء المذكورين ذوى الارحام الذين يشار اليهم بقوله هم الذين لهم فرائض وليسوا بعصبته ولا ذوى سهم كما يفهم من عبارة الفرائض العثمانية التي نقلها الشيخ بالمخبر كتمت وصول الموالاة موقوف عن ذوى الارحام مستقيم على بيت المال **قوله** ويرث مع احد الزوجين وليس بشاره الى جميع ما سبق من الورثة كما نفهم بعض الفضلاء واخترض عليه بان عدم الزوجين داخل في علم هؤلاء المذكورين فلما يكون الترتيب المذكور صحيحا فقام

**حاشيته** عجم

**قوله** وقال الاخر قبلت فان سكت برث السكت من الفاضل وايرث الفاضل من السكت وبدخل في هذا العضاة لاداءه القضاة وكذا من

**قوله** له بعد ذلك **حاشيته** عجم

وهو من تابع كونه قال ادرك من مائة من الصحابة وما كنت من السواد على البياض الشعي بفتح الشين للجنة وسكون العين المعطاة نسبة قبيلة

سج

**قوله** ليس الاسلام على يديه شرطا لكن يشترط اذ لا يكون له ولا ورثته والتمولفة يكون عربيا وانما المذكورة فليس بشرط ايضا عند

ابن حنيفة رحمه الله **حاشيته** عجم

الضغينة فزعم المقر راجع الى الالف واللام في المعرف لان معناه ثم الذين افزله لان الالف واللام في اسم الفعل يكون بمعنى الذي

**شرح**

وكم من شئ ثبت صفنا ولا يثبت صرحا **حاشيته** داغ

قوله مجهول النسب قبل كونه مجهول النسب بشرط في عقد الموالاة لان عقد الموالاة من موقوف النسب بعض صحيح فهذا العقد انما هو كون الموالاة في مجهول النسب اظهر فهو نظير زيد الاسلام في قولهم اذا اسلم الرجل على يديه الرجل ولاه فانه برنه وبفضل عنه فانهم صرحوا بان الاسلام على يد يمين بشرط ان يهودا على سبيل العادة وقال هذا الشرع ليعين من شرط ان يكون مجهول النسب فقام

اصحاب الزوجين وان وجد يدايه ايضا كمن في الباني من فرضه كذا وذكره الفرائض العثمانية وقصوره مول الموالاة شخص مجهول النسب قال لاخرات مولاي زنى اذامت وفعل عنى اذ اجبت وقال الاخر قبلت فعندنا يصح هذا العقد وبغير القابل وارنا عاقلا وتسمى ايضا مول الموالاة وآذا كان الاخر ايضا مجهول النسب وقال الاول مثل ذلك وقبله ورث كل منهما صاحبه وفعل منه والمجهول ان يمتنع عن عقد الموالاة لم يفعل عنه مولاه وكان ابراهيم الخنجه يقول اذا اسلم الرجل على يد رجل ثم والا وصح فان شئت الامة الشرعية ليس الاسلام على يديه بشرط صحة عقد الموالاة وانما ذكره في سبيل العادة وكان الشيخ يقول لا ولا ولا العاقلة وتبعه القائل في وجوب مذهب زيد بن ثابت وما ذهب اليه مذهب عمر وعلى وابن مسعود رحمهم الله وانما اخر مولى الموالاة عن ذوى الارحام لقوا به ثم المقر له بالنسبة على الغير بحيث لم يثبت له بشاره من ذلك الغير اذا مات المقر على اخراره **قوله** يمتنع اهل هذا المقر له موقوف في الارث

**قوله** ثم المقر له بالنسبة على الغير المتبادر من هذه العبارة ما جعل على الغير صرحا لا يابى من من قبله على نفسه كما اذا اراد شخص بانه فانه يثبت برسبه على المقر بانه حقه فعقوله بحث لم يثبت نسبة ١ اخر من الاول اذا اجتمع شرط ثبوت النسبة لغيره لا كما نفهم فان قلت الاخر على الغير غير معتبر شرعا فكيف يعتبر بهذا المأزج حتى يثبت نسبين بالمقر قلنا لا بد من شرط اخر سوى وهو الاقرار على نفسه وكلم

فتركت بين ان هذا المقر له موقوف في الارث عن مولى الموالاة ومقدم على الموصى له بجميع المال فغيرهنا الاسلوب بوجهين حيث لم يفعل عند عدم مولى الموالاة قال ومقدم على الموصى له على خلاف ما سبق انما الاول فمقدرة وفتح عقد الموالاة فان المبادر من قولنا عند عدم الموالاة على كسرة الوجود لاحالة ولما الثاني فلان المقر له في المال موصى له بجميع المال على ما بشره فاشد الاجتناب لا بيان رتبته مع اشارة الى الفرق بينهما قال موقوف في الارث عند مولى الموالاة ومقدم على الموصى له ما فيه من كسرة الطمان وهو جميع الضدين في الكلام **حاشيته** عجم **مسألة** **مسألة**

قوله كما ذكر المصنفه اليه في النسب اول مصدق الورثة اول لم يثبت معه ربح اخر فانه لو صدق الاب او الورثة او شهد معه على النسب ربح اخر يكون كيان الورثة عايشة نعم قوله ان يكون الاقرار بسبق قبل الاقرار بالاخوة لسبق اقرار بن المقر لان النسب لا يكون الا باعتبار الولادة والجنس والجنس بالنسب يحكي عن النسبة صحيح بالجهرى على ان مصطلحهم شائع في ذلك قال في المندية وغيره ان غريب من غير الوالد بن كذا الا انه لا يقبل اقراره في النسب والى قوله بحث لم يثبت به نسبه اى لا يفيض ذلك الاقرار

الى ما يوجب ثبوت النبوة وهو لضعف الاب  
لأن النبوة لا تثبت الا بالادلة او صدقه البهية فلا بد  
عليه ان هذا الكلام يشعر بان فيه بحث لم يثبت  
اخرار عما اذا صدقه البهية في هذا النبوة مع انه  
لائق بهذا الاخر فانه اذا صدقه البهية فثبت  
النبوة فبذلك الاب لا ياور المهر حاشية وما

قوله لانه لا فائدة الي غيره اتي لا يجاوز  
الاقرار بالملك من المفضل العجزه  
ب: وآخ: ب:

تمت ٧ : اذ لم يكن له وارث معلوم في هذا  
 إشارة الى الفرق بين الاقاربين الاقارب المال  
 في ضمن الاقارب بالنسبة على الضيق والاقارب صرحا  
 حيث يترجم الثاني مطلقا بكلمات الاول ثم  
 ان المبدأ ودرمن الوارث المعروف الوارث  
 من جهة النسب فلما يترجم الاقارب بالترجمتين  
 حاشته وان :

قولاً فلا تارجع المفزع عن ذلك الا ذاراً  
فبطل عدم الرجوع عن الافرار انما لم ينقطع  
الاول بمصدفة المفزع فبطل رجوعه او كم بقدر  
مبطل افرازه وانما اذا صدفة او افزع مبطل  
افرازه فلا ينفقه الرجوع لشوت اللب

حاشية

فواش ۱۲ اذ لم يكن له وارث معلوم هذا  
بل عاينه بشرط في صحة ذلك الاقرار ان  
ان يقال علم ذلك من السبابة فاعلم  
هذا احسن كمصارف الزكاة كما ان بفهم الم  
الابن اذ كما قدره في سائر معطوفات  
من بعض بالنسبة اليه الاستدلال

عن سئل الموالاة وسقدم على الموصى لم يجمع المال وأعتبر فيه فهو نكته  
الاول ان يكون الاقرار من سبب من المرفوضين من الاقرار سببه على غيره  
ثانيا اذا تجميع النسب بانه اخوة فانه يضمن اقراره على ابيه بانه  
ابنه الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحيث لم يثبت به سبب من ذلك الغير  
كما اذا لم يصدقه ابوه في هذا النسب الثالث ان يكون المرفوع اقراره  
توايد القيود ظاهرة اما الاول فلان اقراره لمجهول سببه منه اذالم  
يضمن تجميع سببه على غيره وتشتمل على شرط صحيحه واجب ثبوت سببه  
منه واندر اوجه فماد ذكره من ان الوزن النسبية كان يقر له بانه ابنه وانما  
الثاني فلان اذا صدق ابوه في ذلك النسب باقراره على هذا الوجه  
من ابيه بهما وكان المجهول انما للمرفوع وكذا الحال اذا اقرار بانه عمه وصدقه  
في ذلك حده فانه يكون عمال منه راجع بما مضى ذكره واما الثالث  
فلان اذا رجع المرفوع عن ذلك الاقرار لاعتد به قطعا فلا شئ به  
اثر اصلا وانما ضعف هذه الضمات للمرفوع صادرا عما وارثا في

فتوكة بوضع الزكاة في بيت المال كما كان هذا آخر المصنف لم يقدر  
الاستدراك لم يقدر في آخر الكهوف على مسبق لأن الاستدراك بشئ  
يقضي ما بناه خرجت وأما قول بعضهم أي يبدأ في إعطاء كل الزكاة  
بيت المال فجعل على المشاكلة والاستنظار كما كان عبارة المصنف  
في دفع الموصل وبيت المال في خبر التوزيع محمولة على الاستنظار فتدبر في ذلك

بدل عما انه يشترط في صحة ذلك الاقرار ان لا يكون للمقر وارث معلوم ولا بغرض له حيث بعرض لبيان الغيرة ويمكن  
 ان يقال علم ذلك من البيان فغايه **حاشية ١٢١** **قوله** "بوصع الشركة في بيت المال لما كان  
 هذا احسن كمصارف الشركة كما ان بقسم البا في بين الورثة كان آخر الحفون الاربع لم يقدر بهنا ايضا  
 الاستدراك كما قدره في سائر مسطوفات اذ الاستدراك فيها اضاف في قيد يقدره في كل موضع يكون فيه  
 من بعض بالنسبة اليه الاستدراك **حاشية ١٢٢**

تقول البري ان الذي وضع المال في بيت المال من جهة لا يراد على ان يكون وضعه مال المدينه من ثمنه  
 البتة ايضا وانما يراد عليه ان لم يكن وضع الاسواق الموصوفة فيها من جهة واحدة لكن ذلك غير لازم بل الاشكال الموضوعه  
 فيها هي الاسواق التي تصرف الي مصالح المسلمين عامة سواء كانت مبرراتهم عامة او لها صابغة لا اخصاص لا احديا  
 تقول وعند الشافعية ان بيت المال اذا كان يتطاول به حذات فني وماكث بالعصبة لان بيت المال  
 محل الدين من السلم وتقول عليه السلام انما دارت من لا دارت له اقل عن دارت واما اذا لم ينظم بيت

المال فانه لا يرت له شيء صرفه الى الظلمة  
 الطغاة والفسقة البقات من الاور  
 والقضاة فاما ان يراد على ذوي الفروض ثم  
 يعرف الى ذوي الارحام او يعرف الى الفقراء  
 والمساكين ووجه الضرب فيه خلاف  
 والراجح الذي ذهب اليه معظم اصحابه  
 هو الاول وقيل في ذل بعض الامم انتم ناشي  
 رحمته عن ان يكره صنيعة عنه انه قال ما  
 قبل ان يوضع في بيت المال فذلك كان  
 في زمان الضعفاء والنايعين صنيعة عنهم  
 حين كان المسلمين بيت المال قائما اليوم  
 فقد في الزمان فلا يرفع المال اليها وقد ذكر  
 امثاله انفا حاشية عجمي

في المرتبة المذكورة وذلك لان المقرب في هذه الصنعة كان مفسدا  
 بشيئين النسب واستحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب  
 باطل لانه محل شبهة على غيره والاقرار على الغير دعوى فلا تبسغ  
 ويبقى اقراره بالمال صحيحا لانه لا بعده الى غيره اذا لم يكن له وارث  
 معروف ثم الموصى بجميع المال اي اذا قدم من تقدم ذكره يبدأ  
 بمن وصله بجميع ماله فيكمل له وصيته لان منعه عارزا وعلى الثلث  
 كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم احد قلعت بائنه من ماله كمالا  
 واما اخر ذلك عن المقر له بناء على انه له نوع فزانه بخلاف  
 الموصى ثم بيت المال اي اذا لم يوجد احد من المذكورين  
 نوضع الزكاة في بيت المال على انما مال ضايع فصار بجميع  
 المسلمين فتوضع هناك وليس ذلك بطريق الارث بناء على  
 انهم اخوة البري ان الزمى اذا لم يكن له وارث يوضع ماله في  
 بيت المال ولا ميراث لمسلم من كفار وبشبهه ايضا انه  
 يستوي بين الذكر والانثى من المسلمين في العطية من ذلك  
 المال ولا شوية بينهما في الموارث وعند الشافعي ان بيت  
 المال ان كان منتظما يقدم على ذوي الارحام والزوج وان لم ينتظم  
 رد على ذوي الفروض النسبة بنسبة ذلهم ثم يعرف على  
 ذوي الارحام ولا ميراث عندهم اصلا لمولى الموات ولا للمقر له  
 بالنسب على الغير ولا لموصى له بجميع المال كما ينسب عليه

### فصل المانع من الارث اربعة

الاول الرق واذا اي كاهن كان كالقن او ناضا كالكاهن  
 والدر دله ولد ذكرك لان الرق مطلقا لا يملك للمال بابر  
 اسباب الملك فلا يملكه ايضا بالارث ولان جميع ما في يده

فصل آتى هذا الفصل في موانع الارث وكما ان  
 لا ارث سببا يقضيه كذلك له موانع تقضي  
 ولما لم يكن وجوب النسب شي كايضا في تحقيقه  
 لا بدع من ارتفاع الموانع شرع بعد الفراغ  
 من ذكر الاسباب في بيان الموانع ولكن مالا لاجل  
 يفتي باوجبه السبب ويقضيه وهو ههنا  
 فسان لانه امانته في الشخص آفة غيره والتمنع  
 للمنفعة الاولى يسمى محرما وذلك البيع مبررا  
 المانع الثاني سمي محرما وذلك البيع محبا  
 والمراد ههنا جهول المانع الاول واما المانع الثاني  
 فبيان في باب المحجب  
 حاشية

تقول المانع من الارث اربعة وجه الضبط ان يقال المانع اما ان يغيب الزوال او لا يغيبه هو الثاني والآول ان يكون زوال  
 مكانا قبل الموصوف به او لا والآول هو الاول والثاني اما ان لا يجزى في ازاله أي حركة وانفعال او يجزى والآول هو الثالث  
 والثاني هو الرابع قول الرق واما قدم الرق على الفضل لانه شرع كذا وكذا مطلقا مانع كذا وكذا ولا مانع  
 من الملك مطلقا كذا وكذا وتقدم بعضهم الفضل وكذا نظر الى انه مانع غير قابل الزوال كحيوان عربا فيه بذلك الاتم  
 بخلاف الرق فانه يمكن زواله ولناج المانع العاقبة لزوال قوله لا يملك المال أي لا يملك منته فلا يراد وعليه ان المكاتب يفتي

بيده وشراؤه وبكائه بالهبة والوصية والصدقة ويجوز صرف الزكاة اليه ولو كان مكانه غيباً لأنه إنما ملكها ملك اليد والنظر  
لا نقضاً إلى تحصيل مقصوده الذي هو الحرية ولهذا لا يقع ان يفتق عبده ولا ينفذ أقراره عن ماله ومنه وصدقته  
تقول فلا يملك العبد بالارث يكن أن يائس منه بأنه لا يبرم من عدم ملكه المأل سائر الأسباب عدم ملكه بالارث  
لأن سائر الأسباب اختيارية ولا أخبار شريفة على الصدقة التي يائس الغير الذي هو مقتضى الرقبة ولا زماً بخلاف الارث فإنه  
مضطراري فيجوز ان يملك من لا يملك بغيره من الأسباب الاختيارية تقول فلم ورثناه من اربائه لوقع الملك

بسنده هذا يقتضي ان لا يصح دفع الزكاة الى الكاتب  
اذا كان سببه ذنباً أو نقول لما جاز ذلك ليقص  
الى تحصيل مقصوده كان ينبغي ان يرث ليتوصل  
ايضاً الى تحصيل مقصوده وايضاً لانه ان جمع  
ما به له لولاه فان الفاضل على بدل الكفاية يكون له  
وايضاً كيف ترتب هذا الجواز على شمله ونورته

سند لم يحصل الملك له ويمكن ان يجاب عن  
هذا بان من يملك الشئ طينه فهو ذنباً نورته لرفع  
الملك سنده ومقتضاه على تقدير فرض النورته له  
ليرم ان يقع النورته له بل للمولى ووقعه للمولى  
غير مترتب لفائدة الشرع خاصية هي

من المال فهو له لولاه فلم ورثناه من اربائه لرفع الملك سنده  
فيكون نورته لاجنبه بالاسبب وأنه باطل اجماعاً وسعق  
البعض عن الحيضة بمنزلة المملوك ما بقي عليه  
درهم في فكاه رقبته فلا يرث ولا يحب احداً  
من ميراثه وعند ما هو حر يرث ولو سئله مبنية على  
ان العنق يجرى عنه فلا قالوا والثاني الفضل  
الذي يتعلق به وجوب القصاص او كفارة  
اما الفضل الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو  
الفضل عمداً وكذلك بان يغيره بسلام او ما يجزى  
مجبوراً في تعزير الاجزاء كالحد من الخشب او الكحل  
وموجب الاتم والقصاص ولا كفارة فيه وعند  
ابي يوسف ومحمد اذا تعمد ضرب بهما الفضل به  
غالب وآن لم يكن محمداً كحل عظيم فهو

المكاتب كما قبل المسمى بمنزلة المكاتب عنده حنيف  
لان اضافة الاعان الى بعض العبد بوجوب ملكية العبد  
في الكل باعتبار ان المعنق لا يجزى انما ملك المولى في البعض الآخر  
بمغنه من ثبوت ملكيته في الكل لان الرن لا يجزى قول منزلة المكاتب  
بان جل كالمكاتب ملكا به او ملوكا رقبته عملاً بالذليلين عجم

تقول من الخشب او الكحل والاحراق بان من قبل الفضل عمداً وآنا كان الفضل هو القيل المذكور لان العدم هو  
الفقد وهو ارحم لا يورث عليه الا بدله وهو استعمال الالة المقتضية تجنبت استعمال الالة المقتضية كان  
سواء وجب لم يستعمله لا يكون متعمداً لوجود وليه تقول وموجب الاتم لقوله تعالى ومن يغفل مؤمناً متعدياً  
فأواه عجم خالداً فيها وتدر دونه غير واحد من السنة وعليه العقد اجماع الامة تقول والعقاص  
لقوله تعالى كتب عليكم العصاص في القتل وهو واجب علينا وليس لمولى

لعمل اخذ الدية الا برئت الفاعل وهو احد قول الشافعي في احدى قوليه الواجب احداهما لا العينة ومنع من باخساره  
فتركه ولا كفارة فيه لانها كبيرة محضة ومنه الكفارة مع العباد فلا يعلق بشيئا وعند الشافعي فيه الكفارة لان  
الحاجة الى الكفر في العهد اسر منها اليه في الخطاء فكان ادعى الى الجاهل بها والواجب ان الكفارة من المفادير  
التي هي في الشرع كدفع الاذى لا يستلزم لرفع الاعطال قولته فيو ايضا عمد وعند الامام هو من قبل شبه  
العهد لان الآلة غير موضوعة للفصل ولا تستعمل فيه وبه يحصل الفصل فقصرت العدية بالنظر الى الآلة فكان  
شبه العهد حاشية على

قوله كان منه ضرب وآما خال في الفصل العهد وذلك ان يفت  
ضربه بلاخر التشبيه في شبه العهد والخطا قابل قال كان بحرف كونه  
لا كذا الفصل والعهد فيها ذكره هناك وهم يحكمها بها فذكره فيها  
قوله لا يلا بفصل غالب كقول الزوج المرأة بالوطي مثله هذا عند  
الامامين وآما عنده فشبّه العهد ان يهد الضرب بالبرس لصلاح ذلك

ولا جرحي الى سلاح سموا كان عملا يقتله  
قالها او يقتله غالب حاشية  
قوله الدية على العاقلة والآثم والكفارة  
آما الكفارة فلا يشبه الخطا وآما الآثم  
فلا تنقل قصد الضرب الذي افضى اليه  
آما الدية على العاقلة فلا ين كل دية وجبت الفصل  
استدل بها على العاقلة اعتبارا بالخطا قولته  
آما الخطا والخطا على نوعين احدهما خطأ منه  
العقد وهو ان يري شخصا بظنه حيدا فاذا هو  
ادعى ويطنه حريبا فاذا هو سلم وثا بها خطأ  
في الفصل وهو ما ذكره من المثال والآول ان  
يأتي لكل منهما مثال كمن كفى بمنال ما هو ظاهر  
في كونه خطأ

قوله وسوجه الكفارة والدية على العاقلة  
فلا آثم فيه آما الكفارة فلفظه تعالى تخو به  
مؤننه وآما الدية فلفظه تعالى دونه مؤننه  
الى ابله وآما كونه على العاقلة فلا بينا ولا آثم  
فيه على الوجهين قالوا المراد من الآثم المقضي بها آثم  
الفصل آما في لفظ فلا يخرج عن آثم لانه ترك العزيمة  
والمبالغة في الشئ في حال الرمي ولو بغيره شرع  
الكفارة فانه يؤذن به قولته وفي عكم  
فاذا قتل الباغي العادل وهو مؤننه فمذا على بين  
ان قال الباغي فمذا وآما اعلم ان على البطل  
فانه لا يرث بالاجماع فان قال قائل فانا اعلم  
على الحق ولان ايضا على الحق فانه يرث عند

فهو ايضا عمد وآما الفصل الذي يعلق به وجوب الكفارة فهو  
آما شبهه كأن يهدض به بالافضل غالبا وتوجب  
على الضولين بها الدية على العاقلة والآثم والكفارة فلا قدر  
فيه وآما خطأ كان رمي الى صيد فاصاب انسانا أو  
انقلب في النوم عايقه أو دقته وأية وهو راكبا  
اوسقط من سطح عليه اوسقط حجر من يده فمذا وتوجب  
الكفارة والدية على العاقلة والآثم فيه فقدنا بحكم الفاعل  
عن البرئت في هذه الصور كلها اذا لم يكن العنسل كمن وآما  
اذا قتل مؤننه قضا صا او صرا او دفعا عن نفسه فلا  
بحكم اصلا وكذا فصل العادل مؤننه البليغ في  
كش فمذا الى يوسف وآذا كان الفصل  
بالنسب دون المباشرة كما في البر أو اوضح الكج  
غير كلكه ففب الدية على العاقلة ولا قضا ص فيه

قوله فلا يحكم اصلا اي سوا ركان فيه منته استقال البرئت  
كلما لم اذا قتل مؤننه البردة او بالزنا او في قطع الطريق او غيرا بشهادة  
الشهود هذه الاما كانا تعلق في الصور المذكورة بزاره علافاست اعني فان منهم  
من يجره مطفا ومنهم بفصل وبقول محرته بها كان فيه منته الاستعمال  
وبقول البرئت بها لانه فبته نقول اصلا لافراخ هذا القول فمذا حاشية

قوله وآما العنسل  
بالنسب دون المباشرة الفصل بالنسبة ويتوالد في الفصل فصل الفاعل بالمتقول كالآل ام الاربعه المذكورة وقيل بالنسب  
وتجو الذي فصل اثر فله به بالنسبة فله كما اذا حضر سيرا او وضع حجر في غير ملكه موقع مؤننه ذبا او عشر عليه فمذا وكما ص  
في الطريق او بالادونضا او دفن ابيه قال ادوات وقع مؤننه فيها فمذا وكذا اذا خرج فله من حياطة او سبالا او كفا فمذا  
عامرته فمذا وعن القبل اما ولما فمذا من غير ان يوضر الى اوجهه فمذا عا وطش قوله فلا قضا ص فيه ولا كفارة فلا يحكم من البرئت  
فمذا يحرم

قوله وآما العنسل  
بالنسب دون المباشرة الفصل بالنسبة ويتوالد في الفصل فصل الفاعل بالمتقول كالآل ام الاربعه المذكورة وقيل بالنسب  
وتجو الذي فصل اثر فله به بالنسبة فله كما اذا حضر سيرا او وضع حجر في غير ملكه موقع مؤننه ذبا او عشر عليه فمذا وكما ص  
في الطريق او بالادونضا او دفن ابيه قال ادوات وقع مؤننه فيها فمذا وكذا اذا خرج فله من حياطة او سبالا او كفا فمذا  
عامرته فمذا وعن القبل اما ولما فمذا من غير ان يوضر الى اوجهه فمذا عا وطش قوله فلا قضا ص فيه ولا كفارة فلا يحكم من البرئت  
فمذا يحرم

لان الخ الذي لاجله ثبت الحرمان في المباشرة وهو فقد تعجيل البرئ او توجهم لاننا في هذا كذا قيل لكن في عدم ثبوت العقد  
 او توجهم في بعض الصور المذكورة نظرا قولنا او مجتمعا مغلوبا ومعنوبا كذا الموسس والمرسم الذي يهدي واليعبر  
 حاشية عجي قولنا فلا حرمان عندنا في هذه الصور ايضا وان يجب فيها الدية على العاقلة واعلم ان وجوب  
 الضمان على عاقل البرء مطلقا انما هو على ظاهر الرواية وقيل في النواذر قال سلم بن وقرعة في البرء فانت جوعا  
 او غنا فلا شيء على الكافر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان مات جوعا فلا كفارة وان مات غنا فلا كفارة

منها من وقال محمد بن محمد بن من في الوجه كلها قايو  
 حقيقة بقول انما يصير لما كفارة مضافا الى الكافر اذا  
 تلك السبب الوضوح فيجعل الكافر كالمعتق اما اذا  
 طوى عليه بسبب آخر بخلافه كالجوع الذي  
 يباح في صفة الضم الذي اقره عليه فانما يكون بلكه  
 مضافا الى هذا السبب والاضح على ارضه وابو يوسف  
 يقول لا سبب لغير سوى الوضوح في البرء فانما الجوع  
 فله سبب آخر وهو فقد الطعام عنه ومحمد يقول لكل  
 ذلك انما حدث بسبب وقوعة البرء  
 حاشية عجي

ولا كفارة وكذا الحال اذا كان الفاعل جبا او مجتمعا فلا كفارة  
 عندنا بالفضل في هذه الصور ايضا فان قلت البس اذا  
 قتل الاب ابن عمه لم يثبت به قصاص ولا كفارة  
 ايضا مع انه محروم انما قال قلت فهو موجب في اصله  
 القصاص الا انه سقط بقوله عليه السلام لا فضل للوالد  
 بولده ولا السيد لعبده لا بفعل مقتضى قوله عليه السلام  
 الفاعل لا يرث ان يكون مطلقا كما ذهب الشافعي فكيف  
 يخرج تلك الصور كلها كما لا نقول اما اخرج الفاعل بكون  
 فلان الحرمان شرع عقوبة على العتق المحظور واما اخرج  
 السبب فلانه ليس بفاعل حقيقة الا يرى انه لو فعل ذلك  
 في ملكه لم يؤخذ بشيء والفاعل يؤخذ بفعله سواء كان في ملكه  
 او في غيره كما لم ارجح وايضا الفضل لا يتم الا بمقتول وقد انعدم  
 حال السبب فان حضره مثلا الفضل بالارض دون الجحون و  
 لا يمكن ان يجعل فاعلا عند الوضوح في البرء اذ لا سيما كان احكامنا  
 واذا لم يكن فاعلا حقيقة لم يقتل به حبة آء الفضل اعني  
 حرمان البراءة والكفارة واما وجوب الدية على  
 العاقلة فخصايته دم المقتول عن المبرر بخلاف الخطي فانه  
 مبشر بقتل المحظور بفعله فيلزم الكفارة والحرمان واما  
 اخرج القبي والجحون فلان الحرمان كما ذكرنا حاشية آء  
 لفضل المحظور وفعله كما لا يصلح ان يوصف بالخطي مشرعا  
 او لا يصفون توجيه خطاب الشارع اليها سخطا للخطي  
 فانه اهل لذلك وايضا الحرمان باعتبار التقصير في  
 النحرز ويصور نسبة التقصير الى الخطي ووجهه واعلم  
 ان دية المقتول خطا كآء امواله تحت بعضي منها ويؤونه  
 ونسفة دمها وبرئها كل من يرث سائر

قولنا فان قتل البس اذا قتل الاب  
 ابنه إشارة الى بعض التعريف المتقادمين  
 قوله والثاني الفضل الذي يتحقق به وجوب  
 القصاص والكفارة تلك فانه ينقص  
 تلك ما ذكره بقتل الابن اباه في دار الحرب  
 بعد اسلامهما وبالسبب على قول ابي حنيفة  
 حاشية عجي

قولنا قلت فهو موجب في صفة القصاص  
 ولما وجبت الدية في ماله لا على العاقلة فانه  
 لا يجوز ان يقتل والده وان وجدته في صف  
 الاعداء مغالاة ووجهه زانيا وهو محض الخلف فيه  
 انه سبب لاجل فلا يجوز سببا لاقائه فغدرى  
 الحكم من الوداد الجور مطلقا والالام والجور  
 كذلك فاقم بها سببا لاجل ذلك ان ذكركم بغيره  
 لا يتعارضه الخطا من كل وجه بخلاف ما اذا رماه  
 بسيف او سكين لانه قد توجهم ان ذكركم لان شقة لا بد

منه من ذلك فبغير وجه يرفع شبهته كما ذكرنا باطلا فانه حجة على ما كنت في قولنا واما وجوب الدية إشارة الى وجوب قتل مضر وتبوءه  
 او المكن فانه كيف يجب عليه الدية وتعلقه ان وجوب الدية لا يدل على انه فاعل لانه ذلك انما هو لصاحبه دم المقتول عن  
 المبرر الا ترى ان الدية يجب على العاقلة مع ان العاقلة ليست بفعلته وفيه بحث انما اوله فلانه بانها في ذكركم انما ان الفضل  
 لا يتم الا بالمقتول واما ثانيا فلانما هو من ان الدية يجب على العاقلة وتنجي عنه العاقلة انهم الا ان يقال ان ذلك مذهب  
 لا وارجح ومن وافقه قولنا فانه اهل لذلك اولى لان نبوجه الخطاب اليه وان لم يكن مخاطبا به لقول عليه السلام

المرئيات في التفسير

عليه السلام رفع عن آية الظاهر والبيان وانت خبر بان هذا الفرق لا يقتضي حرمان المخطئ دون النسي والمحبون فالحق

هو الجواب الثاني حاشية على قوله لا يقطع الزوجة بالموت آجب عنه بان استحقاق الميراث انما هو باعتبار الزوجة القائمة الى وقت الموت

المستتبه بالآية ان احراز الزوجين يرث بها سائر الاموال من الآخر ولكن ان يقال فمضة الملك فزى بين الذبة وسائر الاموال فان سار باكملها احدهما حين قيام الزوجية وبقائها بينها وان كان برزنا الآخر بعد انقطاعها بخلاف الذبة فان وجهها دفن دفن الحق بها انما هو بعد انقطاع الزوجية فلا يلزم من ارث سائر الاموال بالزوجية النافعة ارث الذبة بها قوله يجب انهم كالذبة برأ انما نسبقهم على مذهب الاماين والنفق حيث يكونون العضاض يجب الفضول بمنزلة الذبة ولهمذا يقضي منه ولو به وينفذ وصاها اذا اقبل بالآخر الورثة بخلافه في استنفاء ما وجب فيكون كل واحد منهم بمنزلة نظير العنة لان كل واحد منهم انما يرث جزءا منه كالفرض والثالث والرابع كارت سائر امواله كذلك ولا يكون لكما ان يقبولا القاتل فصاها اذا كان هناك ورثة مضاف دون مذهب الاماين الى حصة فانه يقول العضاض لا يقبل النجوى وقد ثبت سبب لا يقبل النجوى فاما ان يقال في حق كل واحد منهم او نديم ولم يخدم بالانفاق فيخالف في حق كل واحد منهم على انه يخدم والعضاض في المثل ولكن بطريق انه يجب كل واحد منهم كانه ليس معه غيره فينفرد كل من الكافر عشرين بمسئفاته بكونه الا والبار في الكاف فانه ينفرد كل واحد منهم بالزوجية كانه ليس معه غيره ولهمذا لو استوفى احدهم لا يضمن شيئا اصلا حاشية على قوله لا يقبل عليه السلام الاسلام ليعلم ولا يعلم لان من الميراث على الولانية والاسلم اهل الولانية على الكافر ولهمذا يقبل شيئا وانه عليه تجنات الكافر فانه ليس من اهل الولانية على السلام فاقطع امر ان قولنا والاسلم اهل الولانية على الكافر وجه ما حوز من قوله عليه السلام الاسلام ليعلم ولا يعلم فيكون هذا الحديث اهلا مستندا للعباسي وكذلك اردوه في جزه ليل العباسي فلا يجزى عليه

سائر امواله وقال الملك لا يرث الزوجان من الذبة لا يقطع الزوجة بالموت ولا وجوب الذبة الا بعده ولنا انه عليه السلام امر بتوريث امرأة اشتم الضامن من عضل زوجها وقال الذهري كان قل اشتم خطرا وكذا ثبت عندنا من الزوجين في الفصاح ليعلم عليه السلام من ترك مالا او ماضا فلو رثته ولا تترك ان العضاض حصة لانه بذل نفسه بسخفه جميع الورثة كسبب ارثهم كالذبة قال ابن ابي السلي لاقى لهما في العضاض لانه لا يسخن بالعقد الذي هو سبب استحقاقهما لاقى فيه للموصي له وهو مردود بان استحقاق الارث بالزوجية لا يوقف على الفضول كما سخفاه بالفرانة بخلاف الوضعية فان حق الموصي له يتوقف على قبوله وسروره بكونه ذكره الامام الحنفي في شرح كتابه الدبائ

في الثالث اختلاف الدينين في توارث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم من الكافر على قول سعة ومذهب وعادة الصحابة وآلهم ذهب على ما والى في لقوله عليه السلام لا يورث اهل الملثمين شيئا والعباس ان يرث لقوله عليه السلام الاسلام ليعلم ولا يعلم عليه ومن العنوان يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم ومذهب معاذين جبل ومعاذ بن ابي سفيان والحن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين والسروقي والجواب ان المذكور في هذا الحديث نفس الاسلام حتى ان يرث الاسلام على وجه وكما ثبت على آخر فانه يثبت ويعلم كالموتود بين مسلم وكافر فانه يحكم باسلام الولد او ان المراد العلوي كسبب الحنفية او كسبب الفقير والغنية اى النضر وفي الغائبة للمسلمين

ما قبل من ان هذا لا يصح وجهه للعباس كل هو وجه آخر لذلك القول على وفق العباسي قوله والجواب ان المذكور في هذا الحديث نفس الاسلام فيكون هذا الحديث محتملا والحديث الذي يستدل به الاولون وهو قوله عليه السلام لا يورث اهل الملثمين شيئا لعن وآلاصل محل الفصل على الضم او انفارضا قوله كالمولود بين مسلم وكافر وكما اذا مات رجل وله ابن مسلم وآخر كافر فاذا دعي كل منهما ان الاب مات على دينه وان ميراثه له فاقول قول السلم وان اخا ما البينة فالبينة بينة المسلم حاشية على قوله

قوله واما ان المسلم برئت عندنا اضطرار عن مذهبك ففي فان كسياه عنه فوضع في بيت المال اما على انه في اوجله  
انه مال صبايع وانا ما روى ان عبد رضى الله عنه عرض الاسلام على من ارتد من بني عكران فمن لم يسلم قتله فقتلهم بالدين ورثته  
المسلمين وكذا روى عن ابن مسعود ان المرتد اذا قتل يكون ماله لورثته المسلمين وروى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه  
قال امرت ابو بكر بقتله مال المرتدين بين ورثتهم المسلمين وفيه اخذ ابن السبب والحسن وعمر بن عبد العزيز وجابر بن ربه وعطاء  
والسجعي وعماد والا وراعي قوله مستند الى حال اسلامه لانه بالردة نصير بالكا لانه فان المطلوبين الجوف

وابو الامان ومن فاته منه المطلوب يكون كالمعدوم  
يدل على ذلك قوله تعالى اومن كان مبنا فاجباه  
اي كاذرا فمدينا كمن لما كان هذا المطلوب  
مرجوه ومن المرتد بالعبارة والتذكر  
والجرح الاسلام لم يظهر في المرتد حتى ينقطع  
التجارة بالفضل والموت والنفاء بالحقن فاذا  
القطع الرجا يتحقق احد المذكورين فيجعل مناس  
وفت الارزاد فترثه المسلمين وهذا يظهر في  
عن الحديث الذي يستدل به في وجه قوله عليه السلام  
لا يرث العلم الكافر قوله ويكون ماكتبه في  
زمان رثته فينا لانه لا يجزئ سنا والنورث فينا  
وفت اسلامه لانه لم يكن موجودا في ملكه فلو قضى  
به لوارثه لعار ثورث المسلم من الكافر وهو غير جائز  
التعاقب عاينه  
قوله نعم ان الكافر يوارثون فيما بينهم اذا كانوا  
في دار واحدة وهذا القيد لا يمتنع كقوله تركه اعتقادا  
على ما سبى في من اخذته الدارين من مواليه قوله  
في مخفر عن الشافعي وروى بعض الصحابة انه يوارثون  
الا عند اتفاق الاعقاد عاينه عجم  
قوله فلا يرث المسلم منه مستد الى  
حال اسلامه ولما روى عن علي وابن مسعود و  
زيد بن ثابت رضي الله عنهم جميعا من ثمة  
مال المرتدين ورثته بعد قتله قبل وجه سنا ووال  
حال اسلامه لانه بالردة نصير بالكا لانه فان  
المطلوبين الجوة وهو الامان ومن فاته منه  
المطلوب يكون كالمعدوم وروى عليه التفتي بورث  
الكافر من الكافر لانه ان يقال المرد الامان وما  
ينجمه من وجهه والملة فتدبر قوله ان الجميع كسبه الجوة مقول لغيره لانه المرتد بغيره من غير ثمة ووجه قوله والوجه  
قوله ويكون ماكتبه في حال الردة في المسلمين كونه ابا للحواب فمن هنا يعرف ان مال المرتد ينقل الى الورثة  
عنه ايضا لا يرث من اهل الحرب حتى يكون فينا قوله ولا يعترفون به ولا كتاب كذا دفع  
في كتب الفقه كمن الفقه من كتاب الملل والنحل للشمس في انهم يقولون بنوة ابراهيم عليه السلام فانه قال  
كانت ملوك الجحيم كلها على مله ابراهيم عليه السلام وجميع من كان في زمان كل واحد منهم من ارقا باس في

واما ان المسلم برئت عندنا من المرتد وعن الثالث ففي لا يرث المرتد  
احدا ولا يرثه احد من ماله في بيت المال مع انه لا يرث من  
المسلم فلا يرث المسلم منه مستند الى حال اسلامه  
لذلك قال ابو حنيفة انه يورث منه ماكتبه في زمان  
اسلامه ويكون ماكتبه في حال رثته يكون فينا للمسلمين  
والوجه على قولهما ان الجميع لورثته ان المرتد لا يفر على ما  
عقده بل تجزى على العود الى الاسلام فيغير حكم الاسلام  
في حقه لا فيما يتبعه من قبل فيما يتبع به وارثته نعم ان الكفار  
يوارثون فيما بينهم وان اختلف عليهم لان الكفر ملته واحده  
كما ذكره الخريفي في مختصره من الشافعي وذكره ابو القاسم  
عن مالك ايضا وقال ابن ابي ليبي اليهود والنصارى  
يوارثون فيما بينهم ولا يوارثون فيما بين المجوس  
ومستدل بانها قد انفصلت عن النوصب والا فزار بنوة  
موسى عليه السلام وانزال المذنبه قما على ملته واحده  
بجلاف المجوس حيث تكبرون النوصب وينفون الدين  
به وان دأبر من ولا يعترفون بنبي ولا كتاب منزل  
فهم اهل مله اخرى وذهب بعض الفقهاء الى عدم  
ولا يوارثون بين اليهود والنصارى ايضا لاختلاف اعتقادهم  
على عيسى عليه السلام والنجيل لهما اهل ملتين شتى والمسلمين  
مع النصارى بجلال اهل الهوى فانهم معترفون بالا نبيا و  
اكتب ومختلفون في ما قبل الكتاب والسنه وذلك  
للاوجه اختلاف الملة في الرابع اختلاف الدارين اما  
حقيقه كالحول في الذمى فاذا مات الحرب في دار  
الحرب وله اب او ابن فترث في دار الاسلام او مات  
الذمى في دار الاسلام وله اب او ابن حرمي في

بنجمه من وجهه والملة فتدبر قوله ان الجميع كسبه الجوة مقول لغيره لانه المرتد بغيره من غير ثمة ووجه قوله والوجه  
قوله ويكون ماكتبه في حال الردة في المسلمين كونه ابا للحواب فمن هنا يعرف ان مال المرتد ينقل الى الورثة  
عنه ايضا لا يرث من اهل الحرب حتى يكون فينا قوله ولا يعترفون به ولا كتاب كذا دفع  
في كتب الفقه كمن الفقه من كتاب الملل والنحل للشمس في انهم يقولون بنوة ابراهيم عليه السلام فانه قال  
كانت ملوك الجحيم كلها على مله ابراهيم عليه السلام وجميع من كان في زمان كل واحد منهم من ارقا باس في

في البلاد على اديان ملوكهم وعبدة آدم عليه السلام حيث قال وهو لا يعرفون المبدأ الاول من الاشياء من كبريت  
والنبي الاخر زروشت ويعرفون كبريت هو آدم عليه السلام قول اختلاف اعتقادهم ولانه قال عليه  
السلام لا يخارون اهل طين شي وهم اهل علي مختلفه بليل قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصفاري  
وانما يعطش شي على غره لا على لفه وقال الله تعالى ولن نرضي عنك اليهود والنصارى حتى يفتح عنهم ومعلوم  
ان اليهود والنصارى لا يفتحون الا بان يفتح اليهودية معهم والنصارى كذلك فعرضا ان لكل واحد منهما مله على حده وهو لا

قولته ولم يورث احد هاهنا من الآخر فاما عندنا فلما سبنا في من انشاء  
الولايه بيننا واما عند الثالث فنعى فلا خلاف للربيب حكما ولهم اذ امان  
قرب الحكي في دار حرب اخرى لا برنة عندنا وبرث عنده قولته لكنهما  
في دارين مختلفين حكما بليل ان من قتل سنا سنا لا يجب عليه القصاص  
ومن سرق من ماله لا يقطع يده ومن زنا بها لا يجب عليه الحد حكايه  
قولته وذلك لا يجب اختلاف الملة  
وقد يوجد مثل ذلك فيما بين النصارى  
كالشطرونجه والملكانيه والبعفويه زينا بين  
اليهود ايضا كالغناديه والعيسويه والفا ربيه  
والبورغنايه والمشكانيه والسا عره وحجتنا  
على ما ذكر هو ان الله تعالى جعل الذين وبين  
الحق والباطل فقال لكم وتكمي له دين وجعل  
الناس فريقيين دين في الكنه وهم المؤمنون  
وآخرين في الشيعه وهم الكفار بالجميع وجعل  
الحكم خصمين فقال هذا حصان اخصموا  
في ربهم يعني ان الكفار اجمع مع المؤمنين والكلي  
عليه اناسل شيعه فيا بينهم اهل مل فيا يعقدون  
ولكن عندنا حكم المسلمين هم اهل مله واحده  
لان المسلمين يعترفون برس الله محمد عليه السلام  
والقرآن والكفار باجمعهم يكفرون بذلك وبنه  
كفر وانما نواذع من المسلمين اهل مله واحده ودين  
اختلفت حكمهم فيما بينهم وكانوا في اكمال الامور  
من المسلمين وقيس بحسب انما اولا فلان كفر مسكرى  
النوجد انما هو بشر كنه لا لانكارهم رساله محمد عليه السلام  
فانهم قبل بعبه كانوا كافرين ايضا واما نانيا  
فلان اهل الاهواء مسفقون في الاعتراف بالانبياء  
واكتفوا بصلاتهم انما هو في ناول الكنا ب  
والشبه كما شرح به بخلاف مل الكفار فانهم  
مختلفون في الاعتقاد في النوجد وفي الانبياء  
والكتب حكايه

قولته ولم يورث احد هاهنا من الآخر فاما عندنا فلما سبنا في من انشاء  
الولايه بيننا واما عند الثالث فنعى فلا خلاف للربيب حكما ولهم اذ امان  
قرب الحكي في دار حرب اخرى لا برنة عندنا وبرث عنده قولته لكنهما  
في دارين مختلفين حكما بليل ان من قتل سنا سنا لا يجب عليه القصاص  
ومن سرق من ماله لا يقطع يده ومن زنا بها لا يجب عليه الحد حكايه

حرب في دار الحرب لم يورث احد هاهنا من الآخر لان الذي من  
اهل دار الاسلام والحرب من اهل دار الحرب فيما  
وان اخذ عنه كمن لسان الدارين مختلفه بقطع الولايه  
بينها بقطع الوارثه المنيه على الولايه لان الوارثه  
يختلف المورث في ماله ملكا وديرا ونقرا او ملكا كالمسلمين  
والذي اولى الحرب بين من دارين مختلفين اما المثال الاول  
فمؤلا به لان الحرب اذا دخل في دار الاسلام بابان فهو و  
الذي من دار واحدة حقيقه لكنهما في دارين مختلفين حكما لان  
للسان من اهل الحرب حكما الا يرى انه يمكن من الرجوع اليها  
ولا يمكن من استدانه الاقانه في دارنا بخلاف الذي قلا  
نوارث بينها بل اذا ما لسان السان بوقف ماله لورثه الذين  
في دار الحرب لان حكم الامان باق في ماله بجهه ومن حله حقه افعال  
ماله لورثه فلا يضر في بيت المال كما اذا ما الذي ولا وارث له  
على ما عر واما مثال الثاني فانه حصل

قولته لان لسان من اهل دار الحرب حكما الا يرى انه يمكن من  
الرجوع اليها الى اخره كما لم ندر فانه بعد من اهل الاسلام حكما فيما  
ينفع به وارثه ولا يمكن من استدانه الاقانه على الكفر  
ولمذا برنة الوارث المسلم لا يرث من الكفار  
كما عر حاشيه عجمي

قولته فان حل على ما قيل على الحسين الى اخره المقاتل هو الناح البشعي واما حمله على ناطع المثال الذي  
ذكره وهو قوله فلا يرث كونه الردي من مورثه الحرب البشعي او امانه في العند وكذلك قال في بيان الاعتراض وهذا  
المثال صريح في كونه من قبيل اختلاف الدارين مختلفه وباراده بعد قوله او ملكا بقطع  
ان يكون الاختلاف فيه حكما او لا شك انه لا يمكن  
حله في الاحمال الثاني حاشيه عجمي

قولہ وذلک لا یقتضی کون دبارہم واحدة حقیقۃ بل حکما فیستلزم لان اختلاف الدارین حقیقۃ لیس معناه ان  
 یكون الدارین مختلفین بذاتہما بل ذلک امر اعتباری یحصل من اختلاف المنفعۃ والکلیات والذات السجودان تجد دارین مختلفان  
 حقیقۃ و غیر دار الاسلام دار واحدة وان اختلفت المنفعۃ والکلیات قولہ کما فی دار الاسلام بالاسنیان  
 الاولی ان یقال کما فی دارین واربعا آتوہ دار اخری من دبارہم حرب اولی واربعا ترک الاولی قولہ وان کان  
 الاولی یجوز انما کان الاولی فی ذلک لانه العن الحروب فی مثال الاسلام حقیقۃ وآراءہم من لم یدخل دار الاسلام بالاسنیان

ثم الحقیقۃ السنیان علی من دخل بالاسنیان  
 وذلک یقتضی التفریق الدارین واربعا  
 بالاسنیان بالسنن دون الحربین  
 حاشیہ  
 قولہ وذلک اختلاف الدارین مانع من الارش  
 عندنا فیما فی اختلاف الدارین بالسنن المذكور  
 لیس مانع عنہ وانما ذلک لان الشافعی لا یقول  
 باختلاف الدارین بل یقول الذین کلہا دار واحدة  
 فی ذلک المشرع من العرب اذا اختلفت ملۃ  
 قولہ دون المسلمین اتمی اختلاف الدارین  
 بالسنن المذكور بین المسلمین بان یكون ملک الدارین  
 وسمی المسلمین غیر مانع من الارش وانما اذا  
 کان اختلاف الدارین بین المسلمین ان یكون ہولہا  
 فی دار الاسلام وکلمہ الآخر فی دار الحرب وکلمہ ہجر  
 البیان ذلک بین النوارث بینا لا شہادۃ دارین  
 مختلفین حقیقۃ لوجود شرط او حکما لانه غیر ممکن  
 من الرجوع الی دار الاسلام لانه امنی بالامان الاول  
 فلا یکن ان یحصل کما فی دار الاسلام کذا فی الارش  
 ما قبل من ان ہذا کان فی ذلک الاسلام حین کان  
 الجور واجبہ والولایۃ بین المہاجرین وامن لم  
 یہاجر متقیۃ لقولہ تعالی والذین آمنوا ولم یمیدوا  
 ما کم من ولائہم من شئ فی ہجرہ وانما یجوز  
 انفس الولایۃ للفقہ بنی علیہا المبررات انفسی  
 المبررات البیضا فاما البیض تبغی ان بنوارث  
 لا یفترق علی الجور لقولہ علیہ السلام لا جور  
 بعد الفضح وقولہ علیہ السلام المہاجر  
 من ہاجر الی ما ینہی اللہ تعالی عنہ فالأعین  
 الشارحین ثم اعلم ان اختلاف الدارین یؤثر فی حق الکفار ولا یؤثر فی حق المسلمین حتی لو دخل الناصر المسلم دار الحرب  
 لاجل التجارۃ ومات فیہا برث وراثۃ الذین کانوا فی دار الاسلام وكذلك المسلم اذا سر ما بل الحرب والحکوفہ  
 دبارہم وامن فیہا لم یفارق دینہ برث منہ وراثۃ الذین کانوا فی دار الاسلام وتجب لہ لان ما ذکرہ من قبل الا اختلاف الدارین  
 حقیقۃ وانما ذلک حکما وذلک لیس من اختلاف الدارین المانع لارث لان اختلاف الدارین لثمنہم ام الاول لا یختلف حقیقۃ حکما  
 والثانی لا یختلف حکما فقط ویزان الاختلافان بمیزان الارث والآن لا یختلف حقیقۃ فقط وبهذا لا ینفع الارث فاقبل بحکم

کما قبل علی ان الحربین فی دارہما المختلفین انما علیہ امنہ من  
 قبل اختلاف الدارین حقیقۃ فکان حقہ ان یقدم قولہ  
 او حکما وینجس الی ان یجاب بان الکفر ملۃ واحدة فالکفار  
 حکم فی دار واحدة حقیقۃ فالأختلاف بین دبارہم انما هو  
 بسبب حکم دون الحقیقۃ مع انه برہ علیہ ان یكون الکفر ملۃ  
 واحدة امرہ حکمی لان الکفار علی مثل شئ حقیقۃ وذلک  
 لا یقتضی کون دبارہم واحدة حقیقۃ بل حکما وان حل علی ان  
 الحربین من دارین مختلفین کما فی دار الاسلام بالاسنیان  
 قما فی دار واحدة حقیقۃ وذلک دارین مختلفین حکما لم یجہ علیہ  
 ما ذکرناہ ویزید علیہ علیہ الذین انما قال من دارین لا دارین  
 وان کان الاولی بہ حیدان بقول او المسلمین بدل  
 او الحربین کما فی ذلک ہذا الاولی اشارۃ الی انہ یکن جملہ  
 مثلا لا یختلفون واکمال ان الحربین المذكورین ان کانا فی  
 دارہما کان الاختلاف فی الدار حقیقا وان کان فی دارنا  
 کان الاختلاف حکما لانا یحصل کل واحد سہا کما فی دارہ  
 لکن خرج منہا البیان بان قلابوا زمان فی دار الاسلام الا  
 اذا صار اهل ذمہ وان کان الحربیان المسلمان من دار  
 واحدة ثبت بینہما النوارث الا بری ان المسلمین ان کانوا من  
 دار واحدة قبل شہادۃ بعضهم علی بعض وان کانا من دارین  
 لم یقبل کلہما النوارث لان الشہادۃ والبرایۃ من باب  
 الولایۃ والدار انما یختلف باختلاف المنفعۃ آیۃ العسکر  
 و اختلاف الملک لا یقطع العصۃ فیما بینہم کان  
 یكون شہادۃ الملکین فی الہند ولہ وار وسمیہ الآخر فی الزک وذلک  
 دار وسمیہ اخری والقطع العصۃ فیما بینہم حتی یستحل کل منہا  
 قال الآخر اذا ظهر رجل من عسکر احدہما برجل من عسکر

من ہاجر الی ما ینہی اللہ تعالی عنہ فالأعین  
 الشارحین ثم اعلم ان اختلاف الدارین یؤثر فی حق الکفار ولا یؤثر فی حق المسلمین حتی لو دخل الناصر المسلم دار الحرب  
 لاجل التجارۃ ومات فیہا برث وراثۃ الذین کانوا فی دار الاسلام وكذلك المسلم اذا سر ما بل الحرب والحکوفہ  
 دبارہم وامن فیہا لم یفارق دینہ برث منہ وراثۃ الذین کانوا فی دار الاسلام وتجب لہ لان ما ذکرہ من قبل الا اختلاف الدارین  
 حقیقۃ وانما ذلک حکما وذلک لیس من اختلاف الدارین المانع لارث لان اختلاف الدارین لثمنہم ام الاول لا یختلف حقیقۃ حکما  
 والثانی لا یختلف حکما فقط ویزان الاختلافان بمیزان الارث والآن لا یختلف حقیقۃ فقط وبهذا لا ینفع الارث فاقبل بحکم

فقر بأخلاف النعمة والملك فتم الاخلاف للنعمة وأن كان الملك أصلا لأن اخلافهم أصلا في انقطاع العصمة الذي هو بمنزلة عدم النوارث لأن النعمة كالشرط لآثاره الملك فهو كمنعهم كتاب الطهارة على كتاب الصلوة لأنه مضيور وجود الملك بدون النعمة عاصيه مجزئ قوله ولم يغرض الشيخ في إشارة إلى جواب ما قبل من ملغ الارث عن ترك الشيخ واحدة منها بذا واغرض ايضا بأنه يعني هناك مانع اخر وهو جواز النوارث بالنسبة لغيره وذلك يكون في خمس آمل ولها مثل ان يضع رجل ولده في خارج المسجد ليدغم يذم صباحا فخرج لياخذه فأذا فيه ولدان ولم يعرف ولده من هو منها ومات قبل ان يعرفه فانه لارث وجهها منها ويوضع ماله في بيت المال وتأينها امرأة أرصفت صبايح ولدها فأتت ولم يعلم ولدها فانه لارثها وأحد منها وتأينها حرة وانه ولدت كل منها ولدا في بيت مظلم ولم يعرف ولا حرة لارثها واحد منها بل سعى كل منها في نصف فية لمولده الالة وأراد بها مسلم ودفن بها بمصر الارضاع ولدها فرأى أحدكم رأيا ولم يعلم ولد المسلم من ولد الفرائد قالوا لو ان سلما ولا يزالان من يهودا وقبيلة السكك ايضا مثال لعلو الاسلام وطاسا جلهم بمن له من حرم من مائة الف فارتفعها طرأ حتى كبر ولم يعرف ولدا حرة فيها حرام وتسمى كل وجهها في نصف فية لمولده الالة قالوا وان يجاب بان النبي صلى الله عليه وسلم يعيّن العلم بالوارث بحسب الارث والآخر عاجز ليس كذلك عاصيه مجزئ

من عكس الآخر ففقد فيها ان الداران مختلفان بقطع باحدا دوا الوراثته لأنها بنت على العصمة والولايه وأما اذا كان بينهما تناصر ودعا ون على عدائهما كانت الذر واحدة والوراثه ثابتة وتكسب اخلاف الذر مانع من الارث عند الشافعي أصلا وهو عندنا مانع فيما بين الكفار دون المسلمين لشبوت النوارث بين اهل البغي واهل العدل وأن اخلف النصف والملك وتوكل لأن وارث الاسلام وارا حكام قلا تخلف الذر فيما بين المسلمين بأخلاف النعمة والملك لأن كل الاسلام يجمعهم وأما دار الحرب فتحمل دار فخر وغلب فأخلاف النعمة والملك فيما بين الذر فيها بينهم وتباينها بقطع الولايه والنوارث وكذا اذا اخرجوا البنا كافر ولم يتغير من الشئ بها لاستينها ما يربح الموت كما مر من الغيرة والحقنة وأن كان مانع من البر بطل الاصح ذكره بما مضى في آخر الكتاب

بمعرفه الغرض ومحققا الفروض المصدرة  
أي التسمي المعينه في باب الميراث المذكورة في كتاب التبعات سنة الأولى النصف وقد ذكره في ثلث مواضع فقال وان كانت أي البنت واحدة عليها النصف وقال الله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال ولله اخف فلها نصف ما ترك وأثناء نصف النصف وهو الرابع المذكور في موضعين حيث قال فلكم الربع مما تركن وقال وللمن الربع مما تركن والثالث نصف نصف النصف وهو الثمن وذكره مرة واحدة فقال فلنن الثمن مما تركن وهو الرابع الثمان وقد ذكره في موضعين فقال

بمعرفه الغرض ومحققا الفروض المصدرة  
أي التسمي المعينه في باب الميراث المذكورة في كتاب التبعات سنة الأولى النصف وقد ذكره في ثلث مواضع فقال وان كانت أي البنت واحدة عليها النصف وقال الله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال ولله اخف فلها نصف ما ترك وأثناء نصف النصف وهو الرابع المذكور في موضعين حيث قال فلكم الربع مما تركن وقال وللمن الربع مما تركن والثالث نصف نصف النصف وهو الثمن وذكره مرة واحدة فقال فلنن الثمن مما تركن وهو الرابع الثمان وقد ذكره في موضعين فقال

سهم الام في احد من مالا منها الثلث وترس الجيد في الغرض الحاصلة بالقول كالسبع والتسع وغيرها فارجع عنها قوله المذكورة بشاره ان الارث لا ينفق فيه كذا ساند على السبعين مغلغا بالمعذرة كما هو المشهور في بعض النسخ بل سئلته كيف وأنا على علمه شيئا مما ان كذا ساند في كلامه الفطري والنفوس قوله وقد ذكره وهو انما لا ينفق بل هو ما قد ذكره او المعذرة فاشك في قوله الاول الخلف اعاد المصنف على الشئ مع انه لم يرد له ان ينفق وارث واحد بملك الشئين ولانه كسر وتجانسه قوله أي البنت هذا التفسير باعنا النسخ لأن مرجع البنت فان صغيرا كان راجع الى الاول وتأينته انا بما انجز على ما قبل المولود تفسير كانت راجع الى الولد وتأينته بها انا بما انجزنا ما قبل المولود عاصيه مجزئ

قوله اى ولا والام قد تضمن الشاىخ في هذا المقام نفس الضمير نارة وقدم عليه ما استغنى به عن القصة حتى وقد  
 استثنى الى ان الاجرة الاولى **قوله** سوار علم استخفاهم **قوله** برمان هذه السهام وان كانت كلها نكوة في كتاب  
 الله تعالى بل بنين استخفاهم منهم بلسان آخر كالسنة والاجماع على ما بنى من قبيل **قوله** اربعة هذا اى كل واحد  
 منها ومان بران من اثني عشر بدل البعض من الكل وانحصر بها استغناء وما ذكر وفي وجه انحصار الرجال في الاربعة من  
 استخفا الرجال اى من ان يكون بالنسب او باللب فان كان بالنسب فتم الزوج وان كان بالنسب فلا يكون امانا لا يكون

عصبة فلا يكون والاى هو الاصح لام والثاني  
 امانا يكون ورأته بواسطته اولا يكون والاى  
 هو الجواب والثاني هو الاب وجه ضبط لعل لا يشار  
 وكذا ما قيل في انحصار النساء في العدد المذكور ان  
 استخفا انا بالنسب فالزوج او بالنسب  
 فاما بواسطته ثبت ان نسب الى الميت  
 وام ان النسب الميت او بواسطته ثبت الابن  
 ان نسب الى الميت والجملة الصحيحة ان نسب الميت  
 اليها والاى ثبت ان نسب هو الميت الى غيرها  
 فان كانت عنها فآخذ لا يورث وان كانت  
 عنه فآخذ اب وان كانت عنده فآخذ لام  
**عاشية محرم**

**قوله** اى استخفوا انا منكم لتنظم  
 الكلام فان عنوان الباب معونة الفروض في بعضها  
 ويكون نوضة لقوله سوار علم استخفاهم **قوله**  
 لينفع نوحهم ما بنى من قوله واكسب السهام وتو  
 كرمه صاحبهم بالفعل **قوله** سوار علم  
 اشارة الى وجه تعميم الكلام فيما سبق بان  
 تفسير قوله المعذرة بالنسب للمعذرة  
 في باب الميراث **قوله** اثني عشر  
 نفرا اى جماعة فان القرى سبع في خمسة  
 فلا يتوجه الى ما يقال من انه يلزم النسب في  
 بين قوله اثني عشر وبين قوله نفرا لان النفرة  
 لا يطلق على ما يطلق في قوله اثني عشر على ان هذا  
 ساغ عن اصله لان الغرض من اثني عشر ان يكون  
 الميراث منه فلا يصح ان يكون الفرد في منه اثني  
 عشر فلا يصح ان يكون الجماعة بفرد منه جمالا لا بانه

افراد ولا كذلك لا بانه تعد نفرا لا يقال لو كان المناسب ما ذكره لما افرد في العقيل بقوله لاب عماله كذا لا نقول المراد من  
 الاب حقيقته الاب وبما يفي خاتمة الجماعة وما ذكرنا بطلانه لاجابة الى ان يقال نف بدل نفرا كما ظنه بعضهم **قوله**  
**قوله** وقد عمده على الزوج لان النسب اعم من ان يقتضي انحصار الزوج عن سائر النسب يمكن للمتي من امثال هذه العقلاء  
 وذكر وجه الترتيب الواضح لانه لا وجه لغيره من الترتيب وكذا غير هذا الترتيب في بعض الفرائض فقدم من رجال الزوج ومن  
 النسب ابنت وفي بعضها قدم الام على غير الزوج من النساء **عاشية محرم** **قوله** لاجل اصل الولادة

في حق البنات فان كن لهن زوج اثني عشر فلهن ثلث حازك  
 وفي حق الاخوات فان كانت اثنتان فلهما الثلثان والجماسي  
 نصف الثلثين وهو الثلث الذي ذكره في موضعين ايضا  
 فقال فلانة الثلث وقال وان كانوا اى اولاد الام اكثر  
 من ذلك فم شركاء في الثلث **قوله** الاربعة  
 نصف نصف الثلثين وهو **الدرس** المذكور في ثلثه  
 موضع حيث قال ولا يورث كل واحد منها الثلث وقال الله  
 تعالى وان كان لداخلة فلانة الثلث **قوله** في حق ولد  
 الام وله اى واحد فكل واحد منها الثلث **قوله** في حق  
 هذه السهام **قوله** اى استخفوا سوار علم استخفاهم لهما  
 بعض الكسب او بغيره من الدليل **قوله** اثني عشر نفرا اربعة

من الرجال وهم الاب والجد الصحيح وهو الاب وان علا  
 والاى لام والزوج **قوله** قدم الاب على الجد كونه محجرا بالاب  
 وكذا يحجب الجد الاى لام اجماعا ونفسه على الزوج لان  
 النسب اقوى من النسب كاعرفت **قوله** ومان من  
 النساء وهن الزوجة والبنات وبنات الابن ومن  
 سخط والاى لا اب وام والاى لا اب وام والاى لا اب وام  
 لام والام والجملة الصحيحة وهى التي لا تدخل في نسبها  
 الى الميت حد فاسد **قوله** قدم الزوجة على البنات لانها  
 اصل الولادة او منها يتولد الاولاد ولتقع ذكرها في بيان ذكر  
 الزوج وتقدم البنات على بنات الابن لكونها اقرب الى  
 الميت منها ولان بنت الابن تقوم مقام البنات عند  
 عدنها وآخر الاى لا اب وام عن بنت الابن لكونها  
 البعد منها في القرابة وقدمها على الاى لا اب لكونها  
 القربة ولان الاى لا اب تقوم مقامها **قوله**

افراد ولا كذلك لا بانه تعد نفرا لا يقال لو كان المناسب ما ذكره لما افرد في العقيل بقوله لاب عماله كذا لا نقول المراد من  
 الاب حقيقته الاب وبما يفي خاتمة الجماعة وما ذكرنا بطلانه لاجابة الى ان يقال نف بدل نفرا كما ظنه بعضهم **قوله**  
**قوله** وقد عمده على الزوج لان النسب اعم من ان يقتضي انحصار الزوج عن سائر النسب يمكن للمتي من امثال هذه العقلاء  
 وذكر وجه الترتيب الواضح لانه لا وجه لغيره من الترتيب وكذا غير هذا الترتيب في بعض الفرائض فقدم من رجال الزوج ومن  
 النسب ابنت وفي بعضها قدم الام على غير الزوج من النساء **عاشية محرم** **قوله** لاجل اصل الولادة



الزوج والبنت والاخت وهكذا في البوالة كما وقع في بعض الفرائض لكنه على سببها بان بين احوال كل من سببها سواء كانت تلك الاحوال من تلك الفروض او من غيرها فبما لا فائدة ونفيها للفائدة فلا بد عليه ان الغصب المحض والغصب الذي يكون مع الفرض ليس من الفروض المذكورة **قوله** الفرض المطلق **عنه** الفرض المطلق المانع من الغصب بالغرض المطلق ولم يعبر عنه بالفرض المحض كما عرفت من الغصب كالمانع من الغرض بالغصب المحض مع انه هو المانع للمنع فيها على ان الفرض عند الاجتماع مع الغصب ساقط عليه فيكون الغصب فيه فاذ لم يجتمع معه يكون فرضا

مضاعف عن الغيب فتأمل **قوله** وبان ذلك بربد ان في كلام المصنف هنا خطأ بجناح الى بيان ذلك لانه قد صرح بان لابل اذا كان مع الابن او ابن الابن وان سفل السدس واذا كان مع البنت او بنت البنت وان سفل الفرض والغصب مع ان الآتيه التي تبدل بها نزل لان له في الحالة التي سفل السدس فقط لان اسم الولد يتناول البنت ايضا فيحصل ما ذكره في بيانه ان الآتيه وان ذلك على ذلك كمن زوجه في الحالة التي عليه الغصب بالحكم المشهور الذي يجوز به الزيادة على النصف عندنا وهو كونه بن السهو فانه بذلك على ذلك كما بينه ولا يزل على زبانه عليه في الحالة الاولى فذلك زبانه احدها الغصب دون الآخر وهذا ما سفل ان الآتيه نزل على ان لابل السدس مع الولد وتعمم به الذكر والانثى فخصه بالابن فخصه من غير تخصيص واعلم ان المراد من الولد ههنا من يفرع من الاجزاء فتأمل الذكر والانثى والقبيل وغيره فلا بد على ان الولدان كان جائز ان يفلز كما هو الظاهر يكون جميعا في حقيقته والحجاز وان كان حقيقته فيها ايضا يكون من عموم الشكرت وكلاهما غير جائز

**قوله** والغصب المحض وذلك تركت المصنف لفظه ذلك في هذه الحالة وذكر في الاولين بشاره الى عدم نفي السهم فيها من حيث التخصير والى تحريمه فيها في الجمله وذكر ما انشأه على نفيه في نظم الكلام وان لم يكن معناه تلك الاعباء ردها في تناسب بينها وبين اخيهما ولكل وجهه

هو مولا فلا بد من اقل ما سخي في الاولين معناه وهو السدس في الثانية غير معين وهو الغصب والآصل في الشارحة ان يكون معناه ذكر فيها اسم الاشارة دون الثالثة ومن لم ينسب لذلك زادها من حذف عبارة ذلك انتهى على ان النعين في السدس الغصب غير ظاهر لان مجموع المعين وغير المعين انهم الا ان يراد بالمعين النعين في الجمله وهو النعين باعتبار الجوز وهو السدس على ما سخر في اول الكلام **قوله** اذ يفهم منه ان الباني لابل لانه احاطت الورثة عند عدم الولد الى الابوين وبين نصيب الام فقبح الباني لابل وهذا اصل

وبيان ذلك انه قال الله تعالى ولا يورثه كل واحد منها السدس فما ترك ان كان له ولد وهذا تخصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس كمن اسم الولد يتناول الابن والبنت فان كان مع الاب ابن فله فرضه اخذ السدس والباقي في الابن لغوله عليه السلام المحض الفرائض بالها كما افق الفرائض فلا بد له رجل ذكر واولى الرجال من العصبات هو الابن كما سفل وان كانت معه بنت فله سدس والبنت النصف بالفرض وما بقي لابل لانه اولى رجل ذكر من العصبات عند عدم الابن او ابنته **قوله** والغصب المحض **قوله** وذلك عند عدم الولد وولد الابن وان سفل **قوله** وذلك لغوله تعالى وان لم يكن له ولد ورثته ابواه فله الثلث اذ يفهم منه ان الباني لابل فيكون نصيبه **قوله** والجوز الضم هو الذي لا يدخل في نصيبه الى الميت اسم كابل **قوله** عند عدمه في ثوب تلك الاحوال الثلث بل في جميع احكام الميراث **قوله** الا في اربع مسائل وسنذكرها ان شاء الله تعالى **قوله** اوله ان ام الاب لا يرثه معه وزنت مع الجدة والثانية الميت اذا ترك الابوين واحد الزوجة من ظلام ثلث ما بقي بعد نصيب احد الزوجين ولو كان مكان الاب جدًا ظلام ثلث جميع المال الا عند الى بوسف فان لم يترك الباني عنده البنا والنا لانه ان بني الاعيان والعلائ كلهم يسقطون مع الاب اجماعا ولا يسقطون مع الجدة الا عند الباني حنفية والاربعه ان اب المعق مع ابنة

هو مولا فلا بد من اقل ما سخي في الاولين معناه وهو السدس في الثانية غير معين وهو الغصب والآصل في الشارحة ان يكون معناه ذكر فيها اسم الاشارة دون الثالثة ومن لم ينسب لذلك زادها من حذف عبارة ذلك انتهى على ان النعين في السدس الغصب غير ظاهر لان مجموع المعين وغير المعين انهم الا ان يراد بالمعين النعين في الجمله وهو النعين باعتبار الجوز وهو السدس على ما سخر في اول الكلام **قوله** اذ يفهم منه ان الباني لابل لانه احاطت الورثة عند عدم الولد الى الابوين وبين نصيب الام فقبح الباني لابل وهذا اصل

اصل مطروقان اكل اذا انصف الى اثنين وبين نصيب احدهما كان ذلك بيان ان الاخر الباقي منه كان في المراجعة والمصارفة  
فانه مبني بين نصيب احدهما كمن كان ثلث او الربع تبين ان ما بقي للشرك الآخر قوله عند عدمه يقتدر به  
لما يتوهم من التشبيه المساواة في رضى التوارث وتندفع ما يتوهم من ان صلاحية الاستثناء في خمس مسائل  
وذلك لان سقوطه بالاب حالة اخرى محصورة لمجد ابنا ودعم الكلام بقوله بل في جميع احكام الميراث بعد  
قوله في ثبوت تلك الاحوال الثلث ليظهر دخول المستثنى في الستة منه لان السبعة يطلق على الحكم وقيد الاحكام

الميراث لان الجبر يفان الاب في اربع اخرى  
سوى ما ذكر على ظاهر الرواية فكيف لم يستثن  
احكام الميراث الاولى ان الصغير يصير مسلماً  
سليم جده وان اوامدة الفطر من الاولاد الصغار يجب على الاب دون  
الفطر من الاولاد الصغار يجب على الاب دون  
المجد والثالثة ان من ادعى لافتر باوطان دخل  
فيه المجد دون الاب والاربع ان الاب  
يخرج ولده الى مواليه دون المجد هكذا قيل  
وذلك ان تقول وكذا ولانية الصغير لا  
اذا اجتمع مع سائر اولياءه وليجوز الاتح  
عندها اذا اجتمعوا وكذا نفقة الصغير الى الاب  
اذا اجتمع مع الام وعلى المجد والام انما بقدر  
الميراث اذا اجتمعا حاشية ولكي

قوله وقد يرفع فيه إشارة الى عدم  
دفعه عن عبارة الكتاب وقد يدفع ابنا  
بالفرق بين القورين فان جهة الارث  
في الاب والمجد محذرة او جهة ارث الام  
وجهة ارث اولادها الاخوة والاخت  
وانت خير بان هذا ابنا دليل بره لا فوجه  
للكيل الذي ذكره المصنف ودفع ابنا بان المراد  
من القرابة القرابة المحصورة وهو يكون البنت  
خراً من المجد ولا تنكح ان الاب اصله هذه  
القرابة وهذا ايضا من القواعد التي  
حاشية عجي

فان الزوج بين العسا اما هو بالقرب ان دفع  
التفاوت بينهم والا ففوت القرابة وكفى بالاول هما لان الكلام في المواقفين فيه أو لفوت معناه التي يزوج في الاب  
بالنسبة الى المجد زيادة القرب فان العصبية وان كانت موجودة في المجد ايضا لكنها في الاب ينقص الى زيادة  
القرب فتخرج بها عن العصبية المحصورة وهذه القلة لا يجزى الام بالنسبة الى اولاد الام فلذلك لا يخرج حاشية  
قوله وقد يدفع حاصله انه لما ذكر اولاد عصبية لاب واما بيان ان المجد لا لاب في جميع الحالات الا في مواضع  
مستدرة فمنه ان المراد بالقرابة في هذا الدليل القرابة من جهة العصبية التي يزوج زيادة القرابة فلا يكون

قوله بل في جميع احكام الميراث انما قيد بذلك لان الجبر يفان  
الاب في اربع اخرى سوى الرابع المستثناة في ظاهر الرواية لكنها  
لبست من احكام الارث وهي ان الصغير يصير مسلماً باسلام ابيه دون  
سليم جده وان اوامدة الفطر من الاولاد الصغار يجب على الاب دون الجبر  
وان ادعى لافتر باوطان فلا يدخل فيه المجد ودون الاب وان ادعى لافتر باوطان فلا يدخل فيه المجد ودون الاب

مع ابنه باخذ سدس الولاء عند الميوسف وليس للمجد  
ذلك الولاء بل الولاء كله لابن فلا فرق بينهما عند سائر  
الائمة ولا باخذ ان شئنا من الولاء واذا جعل السلة  
الثانية مسلمين كما في عبارة الكتاب فالا ولان  
يقال الا في خمس مسائل وسبائك ستة الكلام

وبسط المجد بالاب لان الاب اصل  
في قرابته الى الميت واغرض على هذا التعليل بانه  
يزعم منه سقوط اولاد الام بالام لانها اصل في قرابته اولادها  
وقد يدفع باعتبار الفخام العصبية التي يزوج بزادة القرب  
والجبر الصريح هو الذي لا يدخل في نسبة الى الميت ام  
كتاب الاب وان علا وما اراد ان يذكر الاخ لام  
في فصل الرجال وكانت الاخت لام مساوية له  
في الاحكام عمن الكلام كسبلا يحتاج

المسألة ودون الجبر ورواية المخرج في المسائل الاربعة بخلاف ظاهر الرواية  
قوله الاولى مفتحة المودة ان لا يذكر المسائل الاربعة حتماً لكن  
المشروع بذكرها تسهيلاً للمفسرين وتيسيراً على السامعين حاشية  
قوله التي يزوج بزادة القرب المناسبة لا تسبب ترك هذه الزيادة  
وتنفي قوله التي يزوج بالقرب كما يقع فيها التزوج بالقرب فان التزوج

التفاوت بينهم والا ففوت القرابة وكفى بالاول هما لان الكلام في المواقفين فيه أو لفوت معناه التي يزوج في الاب  
بالنسبة الى المجد زيادة القرب فان العصبية وان كانت موجودة في المجد ايضا لكنها في الاب ينقص الى زيادة  
القرب فتخرج بها عن العصبية المحصورة وهذه القلة لا يجزى الام بالنسبة الى اولاد الام فلذلك لا يخرج حاشية  
قوله وقد يدفع حاصله انه لما ذكر اولاد عصبية لاب واما بيان ان المجد لا لاب في جميع الحالات الا في مواضع  
مستدرة فمنه ان المراد بالقرابة في هذا الدليل القرابة من جهة العصبية التي يزوج زيادة القرابة فلا يكون

بالحجوب تغير الابل على ما ظن أو قرينة المقام وسبق في الكلام معني محرم وأما الحجوب بالغرف بين الامسل والواصلة  
وتخصيص الامثلة بالاب تغير ظاهر فان اصل الشئ ما يوقف عليه ذلك الشئ مطلقا ولا يخفى ان النسب اولاد الام الى  
المت موقوف على الام كوقوفه استنباب المجر على الاب ولما كان المقام ايضا مقام تزويج العنصر بزيادة القرب في  
الدرجة السقف الرابع بها ولم يغرض بقوة القرابة وأما قلنا المقام مقام التزويج لان العضود اثباته سقوط الجحد  
بالاب وهذا ما يأتي بتوكل التزويج يكون قوله لانه يترجح بزيادة القرب كإثباته المقام وان نوبهم متلافه

حاشية والى

تورث وان كان رجل اتى الميت مورثا لم يورث منه من ورثه نصف  
رجل كلاله خبر كان وبورث خبره وكلاله على من الصغير وبورث من مختلف  
ولد ولاد الوالد او موقوفه ولما ذكرنا قرابة ليس من جهة الوالد ويخبر ان يكون  
الرجل الوارث وتورث من اورث وكلاله من حبس بالولد ولا ولد وقرني  
بورث على البتة لعل على فاعرج الميت وكلاله كجمل العالي الثلثة قطع الاول خبره

الى ذكر ما في فضل الشار فقال: وأما كلاله والام  
فاصول ثلث النسخ للواحد ليعوله غالي وان كان رجل  
بورث كلاله او امرأة وله اخ او اخوات فكل واحد منهن  
والمراد منه اولاد الام اجماعا وبذل عليه قرأة الى وله اخ او  
اخوات من الام والثالث ثلاثين مضاعفا ليعوله لعل  
فان كانوا اكثر من ذلك فجمع شركاء في الثلث  
ذكورهم وانما هم في العنقه والاستحقاق في سائر  
في العنقه فلان الانثى منهم باخذ قيل ما باخذ في الذكر كما دل  
عليه جعلهم شركاء في الثلث وأما في الاستحقاق فلان الواحد  
منهم ذكر كان او مؤنثا بنسخ النسخ واذا بعدد  
ذكر او انثى او مختلفين استحقاق الثلث ولا يخفى عليك ان  
الاستحقاق يعم الواحد والمفرد بكلاف العنقه ولينقلون  
ما يولد وولد الابن وان سفل وبالب واجد بالانفاق لانهم

تورث ولا يخفى عليك ان الاستحقاق يعم الواحد والمفرد كما يفهم  
كما ذكر قبلي ان كغيره وأما ما ذهب اليه الشارع فاطلعه من انه لم يقف  
بأحد الوجه وكل منها بدون الآخر وقبيل ذلك بان الثلث ذكر كذا واخا  
لا يورث واخا لا يورث فالثلثة تادون في العنقه ولا يورث في الاستحقاق  
لان الجرد اذا مضى اخذ الاخ لا يورث ما في البراءة لاب لانه عاجبه فقد وجد

وقد وقع في بعض النسخ ما بالاجماع او بلسل قرأة سعد وقيل إشارة الى ان كلالها ولسل مستغل فاو  
لتفسيره في بعضها ثبت ذلك بقرأة سعد فالتف باحد الابلين وكذا نظر الى ان الاجماع لا بد له من سند  
والظاهر ان السند هو تلك القرأة وأما النسخ بين ما وضع في هذا الشئ من قرأة ام وما وضع في سائر  
الشئ من قرأة سعد فهو ان القرأتين واقفان كما مر في نظره والعنق بينهما هو ان قرأة الى او اخوات  
من الام بغيرها وقرأة سعد او اخوات من ام تكبرها حاشية عجي

تورثه وأما لاد الام لما شارك  
الحجوب في أكثر احواله قال واجد كلاله  
ثم عاد الى الاستدلال الاول فقال وأما وكذا  
فصل في فضل الشار حاشية عجي

خبر احوال وجه الشار في مفعوله وقطع الثالث  
مفعول به تفسير فاضح  
تورث وان كان رجل اتى الميت وتورث  
كان قوله بورث يفتح الراء نصفه الرجل وقوله  
كلاله خبرا وقوله او امرأة عطف على رجل  
تقديره وان كان رجل بورث منه كلاله أو  
بورث خبرا وكلاله حال من ضمير بورث  
وكان نائمه ورجل فاعلها وتورث صفة  
رجل وكلاله حال من ضمير بورث  
تفسير كوشى

قوله وبذل عليه قرأة الى بلسنة القرأة  
الى ان تدل على القرأة بها وقد وقع في سائر  
النسخ انما قرأة سعد بن قيس فاعلها  
انما قرأ ما لم يطلع راوى كل منها على قرأة  
الآخر وسبج لهما وجه آخر وأعلم ان الشار  
قال اخذ المراد اولاد الام اجماعا ثم قال وبذل  
عليه فالتار الى ان ذلك ولبين  
أحداهما الاجماع والآخر قرأة العنق  
وقد اجماع نظر الى عدم توازن تلك القرأة

وقد وقع في بعض النسخ ما بالاجماع او بلسل قرأة سعد وقيل إشارة الى ان كلالها ولسل مستغل فاو  
لتفسيره في بعضها ثبت ذلك بقرأة سعد فالتف باحد الابلين وكذا نظر الى ان الاجماع لا بد له من سند  
والظاهر ان السند هو تلك القرأة وأما النسخ بين ما وضع في هذا الشئ من قرأة ام وما وضع في سائر  
الشئ من قرأة سعد فهو ان القرأتين واقفان كما مر في نظره والعنق بينهما هو ان قرأة الى او اخوات  
من الام بغيرها وقرأة سعد او اخوات من ام تكبرها حاشية عجي

فقد وجد هذا السامع في الفقه بدون السامع في الاستحقاق والآول ان يخل بعد بان البنت اذا ترك زوجها واباها  
 منها وبان في الفقه وعند الاقوال لا يستويان في الاستحقاق فان الزوج لا يستحق الا النصف والآب يستحق الكل فثبت  
 البنا ما فيه وبان الاخت لا يورث بغير النصف مع البنت وكذا الاخ لا يورث بغيره معها ولا يستويان في النصف  
 عند الجميع بل يكون لذكر مثل حظ الانثى فليس بشئ اذ هو بحث خارج عن المقام لان الكلام انما هو في مساواة  
 اولاد الام في الفقه والاستحقاق واستلزم كل منها لاخر وعدم استلزام المساواة ان المساواة في احد هما  
 يستلزم المساواة في الاخر مطلقا ولا ينكسر  
 ان مساوئهم في الاستحقاق اعم من مساوئهم في الفقه  
 كانه البنت لا يورث مع قبو صبي الاولي بدون الثانية  
 من غير مجلس حاشية

فقره بما لا يخاف مغلق بالمعجز فقط وهو إشارة الى ان سقوط اولاد  
 الام بالمجلس مختلف فيه سقوط بني الاعيان والعلاقات فانه مختلف فيه  
 كما مر سابقا وهذا منقضى عليه فقره كما علم من الآتي لا يخفى ان دلالة  
 الآتي على ذلك انما هو في قراءة من قرأ بورث اعم صيغة المفعول  
 فالكلامه هو لميت في ما يكون لآتيه ولادله على ما ذكر حاشية

فقره بما لا يخاف مغلق بالمعجز فقط وهو إشارة الى ان سقوط اولاد  
 الام بالمجلس مختلف فيه سقوط بني الاعيان والعلاقات فانه مختلف فيه  
 كما مر سابقا وهذا منقضى عليه فقره كما علم من الآتي لا يخفى ان دلالة  
 الآتي على ذلك انما هو في قراءة من قرأ بورث اعم صيغة المفعول  
 فالكلامه هو لميت في ما يكون لآتيه ولادله على ما ذكر حاشية

فقره بما لا يخاف مغلق بالمعجز فقط وهو إشارة الى ان سقوط اولاد  
 الام بالمجلس مختلف فيه سقوط بني الاعيان والعلاقات فانه مختلف فيه  
 كما مر سابقا وهذا منقضى عليه فقره كما علم من الآتي لا يخفى ان دلالة  
 الآتي على ذلك انما هو في قراءة من قرأ بورث اعم صيغة المفعول  
 فالكلامه هو لميت في ما يكون لآتيه ولادله على ما ذكر حاشية

فقره بما لا يخاف مغلق بالمعجز فقط وهو إشارة الى ان سقوط اولاد  
 الام بالمجلس مختلف فيه سقوط بني الاعيان والعلاقات فانه مختلف فيه  
 كما مر سابقا وهذا منقضى عليه فقره كما علم من الآتي لا يخفى ان دلالة  
 الآتي على ذلك انما هو في قراءة من قرأ بورث اعم صيغة المفعول  
 فالكلامه هو لميت في ما يكون لآتيه ولادله على ما ذكر حاشية

فقره بما لا يخاف مغلق بالمعجز فقط وهو إشارة الى ان سقوط اولاد  
 الام بالمجلس مختلف فيه سقوط بني الاعيان والعلاقات فانه مختلف فيه  
 كما مر سابقا وهذا منقضى عليه فقره كما علم من الآتي لا يخفى ان دلالة  
 الآتي على ذلك انما هو في قراءة من قرأ بورث اعم صيغة المفعول  
 فالكلامه هو لميت في ما يكون لآتيه ولادله على ما ذكر حاشية

فقره بما لا يخاف مغلق بالمعجز فقط وهو إشارة الى ان سقوط اولاد  
 الام بالمجلس مختلف فيه سقوط بني الاعيان والعلاقات فانه مختلف فيه  
 كما مر سابقا وهذا منقضى عليه فقره كما علم من الآتي لا يخفى ان دلالة  
 الآتي على ذلك انما هو في قراءة من قرأ بورث اعم صيغة المفعول  
 فالكلامه هو لميت في ما يكون لآتيه ولادله على ما ذكر حاشية

بنواول انتقاء الوالد والولد جميعا فكان ذكر انتقاء احدهما والا على انتقاء الآخر لان الكلاية اما اسم لفرقة من عدد الولد والوالد وتلبس الذي لا دلالة ولا ولد او المختلفين الذين ليس فيهم ولد ولا والد كما صرحوا به واما انتقاء الوالد والوالد فلا يتم تلك المعاني وتلبس معنى من شعاينها **فقررت** والزيج مع الولد سواء كان من هذا الزوج او من غيره **وتعلم** ان الواحد من الازواج في الجماع عنه في استحقاق سهم الازواج على السواء حتى ان جماعه لواءوا على كل امرأة ولم يكن للمرأة في بيت واحد منهم ولا دخل بها واحد منهم ولا يعرف ان تلكا

**تقول** في فصول النساء اى هذه احوال النساء غير عن احوالهن بالفضل وذلك شائع ولذلك جمعه لانه مضاف الى الجمع فان احوال النساء وان كان جمعا لا يفضى ان يذكر في فصول و على النضر فلا يتم ان يذكر مفعولا مسغرة بعد ما الى ان يذكر مفعولا واحدا بلفظ الجمع **حاشية عجي**

بهم اول واقام لكل واحد منهم البنية على كما حيا قامت المرأة قبل ان يفضى الفاضل بشئ فان الفاضل يفضى لهم بمرث زوج واحد ويضم عليهم على السوية **تقول** فصول النساء يشاء كصيقه الجمع الى بعد مفعولها ويوقع ما بين جنا تجلاد مباحث الرجال فان في الزنا جهنة اشتركت من حيث العصوبة ولم يذكر في حال كل منها مفعلا على حدة فيكون الكلام في احوال الرجال والنساء على نوع واحد **حاشية وانه**

والزيج مع الولد او ولد الابن وان سفل **تقول** اى يكفي وجود احد هما في ذلك ومن ثم عطف باد وكلتا الكالين صرح بها في نظم القرآن كما قرئت ذكر الشاهم فصول النساء

لزوجات حالان الزيج لواءا حدة مضافا عند عدم الولد وولد الابن وان سفل **تقول** اى يكفي وجود احد هما في ذلك ومن ثم عطف باد وكلتا الكالين ايضا في نظم المذكور هناك وقد ورد على بين نفسه الزوجين ان تذكر منها ضعف حظ الانثى على القدرين **وتعلم** انما البناء الضرب فاحوال ثلث الضف للواحدة **وتعلم** مصرح بها في الآية والثلاث لاثنتين مضاعفا **والمقصود** عليه

**تقول** وهو ظاهر لانه تعالى شرط في استحقاق النصف لاثنتين ان يكن ذواتي اثنين ولم يوجد المعلق عليه في البنتين فلا يستحقان النصف ويستدل على ذلك بصحاحان انهما بالواحدة اولى من انهما بالثلاث لان في انهما بالثلاث ابطال شرط مخصوص عليه والقياس لا يبطال النص بالكل في اول الآية ما يدل على ان لاثنتين النصف لان الله تعالى قال للزوجة مثل حظ الاثنتين ومن تركت ابنا وبنتين فللبن النصف وللبنات النصف **وتعلم** ان النصف على ان حظ البنين النصف ولان النصف سفين والذكر اقل عليه شكوكه واكثره عن مكانه اما عن قوله تعالى فان ترك نساء ذواتي اثنين فما في الشرح وبان في الآية وانه علم بعد ما وانما جاز اى فان

**تقول** انما اول برك الاحراز فان قيل كيف يصح قياس اثنتين في استحقاق النصف على الاثنين مع انه لا يدخل لقياس اثنتين الا من قلنا اثبات فرض اثنتين للبنين اثما عبارة النصف كما بين في الوجه الاول وبالقياس بناكد ذلك الاستدلال ونقلوا لما جعل الله الاثنين ثلثي اثنتين في استحقاق النصف لاثنتين ايضا **تقول**

فان كن نساء اثنتين فما فيهما كما في قوله عليه السلام فان ترك نساء ذواتي اثنين فما فيهما او كلمة ذواتي صلة كما في قوله تعالى فاضربوا نوقها الاعناق اى احقاق واما عن قوله ولم يوجد المعلق عليه في البنتين فتوان علق الحكم بالثلاث لا لوجوب بطنه عند عدم ترك الشئ لجواز ان ثبت بركل آخر وقد ثبت باشارة النص استحقاق البنتين مثلثين كما ذكر في الشرح واما عن قوله فاما فيهما **تقول**

فان كن نساء اثنتين فما فيهما كما في قوله عليه السلام فان ترك نساء ذواتي اثنين فما فيهما او كلمة ذواتي صلة كما في قوله تعالى فاضربوا نوقها الاعناق اى احقاق واما عن قوله ولم يوجد المعلق عليه في البنتين فتوان علق الحكم بالثلاث لا لوجوب بطنه عند عدم ترك الشئ لجواز ان ثبت بركل آخر وقد ثبت باشارة النص استحقاق البنتين مثلثين كما ذكر في الشرح واما عن قوله فاما فيهما **تقول**

فانما جاء بالواحدة اولى فهو انتم ذلك بل كانها اثنتان اولى لان ابن الاثنين والثالثة محاسنة من حيث انها  
عدوان كخلاف الواحد فانه ليس بعدد على ما بين في علم الحساب وانما عن قوله والرائد عليه شكوك فهو انما لا نسلم ان  
الرائد غير شكوك بل هو معلوم بانشارة النفس كما بين في الشرح حاشية

الصفا بدلالة النفس لان الحكم اذا ثبت في الابد بالعبرة بنيت في الاقرب بالدلالة بالطريق الاولى حاشية  
قوله جمع الابن للذكر مثل خط الاثنين ؟ كان الملازم المقصود وهو بيان الحالة الثالثة لنبات الصليب

ان يقول جمع الابن الاثنين مثل خط الذكر  
اولا ثم نصف خط الذكر كذا راو سوفقه  
نظم القرآن فقال ومع الابن للذكر مثل خط  
الاثنين وبرز الكلام وان كان مسوقا لبيان  
خط الذكر من الاولاد الا انه يفهم منه وبيان  
خط الاثنين مع ابنتها ايضا وذلك كان  
في عرضه فان قيل لم اخبر بذلك الاسلوب  
في نظم القرآن ولا قيل في مثل ما فلما ظلت  
ليكون الانباء بيان حال الذكر لفصله او  
للفصل الى بيان فضل الذكر وبرز الاسلوب  
اول عليه ولازم كانوا يورثون الذكر و  
يحمون الاناث وهو التبرؤ لاولاد القبل  
كذلك المذكور ان موضوع علم نصيب الاناث فاجاب  
في حقن خنجر من مع المساواة في القرابة  
حاشية

ط  
وانما لم يقل جمع الابن لها نصف خطه مع ان  
النسب لهما ذلك لترك نظم القرآن  
وكشافة الى الدليل في ضمن بيان الحكم  
والدالة

قوله فانه لما لم يبين نصيب النبات  
عند الاجتماع مع الابن فان ذلك الاستدلال  
بالآية انما يتم اذا ريد بها بيان حالها عند  
الاجتماع فالاقرار والدليل على ان  
للمراد حكم الاجتماع قلت الدليل على ذلك

هو انه تعالى اتبعه حكم الانفراد حيث قال فان كن نساء فون اثنتان فلهن نفي ما ترك ولانه لو كان  
حكم الانفراد لزم ان يكون للذكر عند الفراد جميع انفس كذا اذا الابن يحوز المال كله عند انفراده  
قوله في ثبوت تلك الاحوال الثلث تريد ان المراد من المشابهة في قوله كنات الصليب المشابهة  
المقصودة المذكورة لالتماسه به في جميع الوجوه فلذا صح ان يقول بعد ذلك ولين احوال من كان لا يحق ان  
الناس جسدان فقال ولين ثلث احوال اخرى فجميع احوالهن ست حاشية

والنصوص عليه في الفران صرحا انما اذا كانت نساء فون اثنتان  
فلهن نفي ما ترك وانما الاثنتان حكمهما عند ابن عباس  
رضي الله عنهما حكم الواحدة وهو ظاهر وعند سائر الصحابة حكم الجماعة  
وعلى قولهم بوجوه ثلثة الاولى انه قال تعالى للذكر مثل خط  
الاثنين وادنى مراتب الاخطاين وبنيت فلان جسد  
الثان بالاتفاق فوف بهذه الاشارة ان البنين لهما الثنتان  
في الجملة وليس ذلك الا في حال الفراد واما عن الابن فلا حاجة الى  
بيان حالها بل الى بيان حال ما فرقتها فذلك مثل فان كن  
نساء فون اثنتان اتمى فان كن جماعة بالغات ما بلغن من العدد  
فلهن ما للاثنين اعني الثنتين اي لا كما ذكرته الثاني ان البنين اولى  
رحما من الاخيرين الثنتين بخلاف الثنتين فاما اولى بذلك الاحراز  
الثالث ان الاثنا اذا كانت مع اخيهما وجب لهما الثلث فبالا  
ان يجب لهما ذلك اذا كانت مع اخى اخرى وكذلك لا اخرى  
يجمع اخيهما مثل ما كان يجب لهما لو انفردت مع اخيهما  
فوجب لهما الثنتان ومع الابن للذكر مثل خط الاثنين وهو  
يعصبن فلهذا تعالى بوجوبكم الثنتان اولادكم للذكر مثل خط  
الاثنين فانه كلما بين نصيب النبات عند الاجتماع مع الابن  
دل على انه يعصبن وان المال يقسم بينهن وبين الابن على ما  
ذكر من العتمة بطريق العصبية وبنات الابن كنات الصليب  
في ثبوت تلك الاحوال الثلث ولين احوال ثلث اخرى فذلك  
قال ولين احوال من النصف الواحدة والثنتان للاثنين  
فما عدا عند عدم نبات الصليب فبان ان المكان من الثلث  
الاول وتشرط فيها عدم العصبية لان النفس ورد فيها صرحا  
فاذا هدمت فاست نبات الابن مقامهن ولين الثلث  
مع الواحدة القلبية كمثل الثلثين بذه حاله اولى من الثلث

قوله والدليل على كونها كملة للشئين ان حن البات للشئان على ما عرفت من قوله تعالى فان كن البات  
فمن اثنين الآية وقد اختلفت الصلبيّة الواحدة النصف لقوة القرابة فبقي سدس فانما اخذه بات  
الابن يكون كملة لها وبالحكمة ما ذكره المصنف من قوله كملة للشئين ما هو من عبارة المحرر حيث روي  
ان الشئ عليه السلام اعطى للبنت الصلبيّة النصف وللبنت الابن السدس فدل عن ذلك فقال كملة  
لشئين وما ذكره الشرح بيان كونه كملة للشئين وليس ابنا لانا لا سخفاً بات الابن السدس

حتى يرد عليه انه لا يثبت بهذا الدليل ذلك  
الاسخفاف قوله ويظهر معهما اي  
مع الواحدة الصلبيّة من العصب لانه اخذ  
عن السدس بطريق الفرضية على ما عرفت  
قوله ولا يرث مع الصليين قال يهنا  
ولا يرث في الحالة الاضرة وينقطع لانه  
بسبب البرش في هذه الحالة في كملة  
الابن اي يهنا يرث عن عصبه مع الغلام في  
الحالة الاضرة ليس كذلك لانه لا يرث  
فيها اصلاً حاشية والى

قوله مع يكون البات فيهم إشارة  
الى ان الواو للمحال وكملة حال من الفاعل  
والفعل معاً لان الاحوال لما كانت في المال  
ظروفاً فدعونه بصيغة الظرف الا ترى اذ قيل  
حارث زبير والشمس طالعة يكون المعنى حارث حين  
طالع الشمس وحين الشمس طالعة واذا قيل  
رأيت ركباً يكون المعنى رأيت ركباً حين  
رغم انه تغيير لعبارة المعنى فقد وهم قوله  
وهو حالة ثالثة فيكون المشتق من الحالات  
الاولى والمشتق منه من الحالات الاخرى انا  
ان العصب في الاول محض بالابن ودهنا  
كما يكون بابن الابن يكون بابن العم البنا على ما  
سبج به الشارح لا يقال الفرج بابن العم  
شعران لا يكون الحكم في العم كذلك وفيه  
سكت لا يخفى فان العمران كان كعصا لها لا  
يكون محض بابن العم بالذكر مناسبا وان  
لم يكن معصا بلزم ان ترتب بنت الابن مع ابن

الاخرى والدليل عليها ان حن البات للشئان وقد اختلفت  
الصلبيّة الواحدة النصف لقوة القرابة فبقي السدس من  
حن البات فباخذه بات الابن واحدة كانت او مفقودة  
وما بقي من الزكوة فلا ولي عصبه فبات الابن من ذوات  
الفروض مع الواحدة من الصليات ولشئ معهما  
من العصبات ان كان مع ابن الابن وان كان مع  
ذكر او اهل منهن درجة فلهن فرض كنات الشئ مع ابن الابن  
ولا يرث مع الصليين عند عانة الفقهاء اذ لم يبق معهما  
شئ من حن البات خلافاً لابن عباس اذ حكمهما عنده  
حكم الواحدة وهذه حالة ثالثة من الثلث الاخرى الان يكون  
كجزائهن او اسفل منهن غلام فيعصبهن وحاشية  
يكون البات بينهما المذكور مثل خط الاثنين في هذه  
حالة ثالثة من الثلث الاولى فان بات الابن  
اذا كان كجزائهما غلام سواء كان اخاهن او ابن  
عمهن فانه يعصبهن كما ان الابن الصلي يعصب البات  
الصلبيّة وذلك لان الذكر من اولاد الابن  
يعصب الاناث لانه في درجته اذ لم يكن  
للمنث ولد صلي بالانفاني في اسخفاف جميع  
المال هكذا يعصبها في اسخفاف البات من الشئين  
مع الصليين واليه ذهب عامة الفقهاء وعليه الجمهور  
العلماء وقال ابن سعود لا يعصبن بل البات كله لابن  
الابن ولا شئ لبنته اذ لو جعل البات ههنا بمنزلة الذكر  
مثل خط الاثنين لراى حن البات على الشئين وقد قال  
الشئ عليه السلام لا يرث البات على الشئين  
وههنا الاشئ انما تصير عصبته بالذكر ان كانت صاحبه

الابن ولا ترتب مع من هو العبد منه وهو العم وانه غير مناسب لانا نقول عم بنت الابن ابن  
المبت وبنت الابن سقط بابن المبت على ما سيجي فلا محذور وتعلم منه ان الابن في قوله وينقطع  
بالابن اعلم من الصلي وعمره ما لم يكن محاذاً ليرث في الدرجة او اسفل منهن والى  
قوله اسخفاف البات من الشئين وذلك لان بات الصلب لما اخذ من نصيبه فرض  
من البتين فصار بقا بقى كانه ليس هناك بنت ويكون الحكم بقا بقى حكم الجميع اذ لم يكن هناك بابن الصلب حاشية

قوله في استحقاق الباني لأن شأن الابن ان يعقب بنتا معه فاذا اخذت الصليتان الثلثين  
يستحق الابن وبن معهما الباني لأن الفريضة بالعصوبة مقدم على الرد واذا عرفت هذا فقد عرفت انه لا حاجة  
الى ما قيل من ان ثبات الصليب لما اخذت نصيبين خرجن عن الدين تقصيرا فيما ينبغي كانه ليس هناك بنتا  
وكمون الحكم فيها يعني حكم الجميع ان لم يكن هناك ثبات الصليب قولته وهما سيان مختلفان  
لا يقال لادالة في الحديث على اتحاد السبب بل الفهم منه ان لا يراو حق البنات على الثلثين

مطلقا لاننا نقول المراد بجن البنات فرضهن  
لان سون الكلام فيه ولان في حال الرد احوال  
عصوبتهن مع ان العلم قد يخرج عن اكثر من  
الثلثين اكنى بعده الامور فربما يخطئ القبيد  
المطلق **حاشية والى** :

**قوله** وحاشيان مختلفان  
بروئية لانه لا دلالة في الحديث على اتحاد  
السبب بل الفهم منه ان لا يراو حق البنات  
على الثلثين مطلقا **والت** :

قوله - كان ابن الابن لا يعصب البنات  
فيل ان ما فيه ما عا وتو ان البنات في تلك  
الفريضة اصحاب الفروض واعترض عليه بان  
البنات انما يكون اصحاب الفروض اذا لم يجعلها  
المذكر رجعية فلا يصح تغليب عدم جعلها كونهن  
اصحاب الفروض واجاب عنه هذا المعترض ان المراد  
ان المانع كون البنات اصحاب الفروض بالفعل  
وانت خير بان هذا الجواب بروئية مثل ما ورد  
فان كونهن اصحاب الفرض بالفعل موقوف على عدم  
المذكورة اما بالفعل فالاول ان يقال في جواب  
المجيب معذرة مطلوبة وهو كونهن اصحاب  
الفروض خير لان فان العصب لرعاية جانب  
الذكور لا لجماله فلا يعبدل عنه بل لم يوجب موجب  
**قوله** وايضا لو عصب المذكر من هو اعلى منه  
فيه بحث فان عصوبة البنت في هذه الفريضة ليس  
عصوبة الذكر فاستحقاق الثاني مقدم على استحقاق  
الاول وانما تعدل الاستحقاق كيف مضور المحركان  
**حاشية والى** :

صاحبة فرض عند المفرد عنه كالبنات والاخوت واما  
اذا لم يكن كذلك فلما نصبر به عصبة كبنات الاخوة و  
الاعام مع بنينم واجيب عن الاولى بان استحقاق الصليتين  
بالفرض واستحقاق بنات الابن بالعصبة وهما  
سيان مختلفان فلما يفهم احد الحكمين الى الاخر فلا زيادة  
على الثلثين وعن الثاني بان بنت الابن صاحبة  
فرض عند المفرد عن ابن الابن لكنها محجوبة با  
لعصبة بنات الابن ابرى انها باخذ الصف عند عدم الصليب  
كبنات بنات الاخ والعلم اذا لا فرض لها عند المفرد بها  
عن ابنتها فلا نصبر ان عصبة به هذا كله اذا كان العلم  
سجداً من واما اذا كان اسفل مهن فالحكم كذلك  
ايضا عندنا في ظاهرس الرواية وقال بعض المناظرين  
لا يعصبن بل الباني في العلم خاصته لان المذكر  
انما يعصب من في درجة تاسر هو اعلى منه فان  
ابن الابن فاعصب بنات الصليته وايضا لو عصب  
المذكر من هو اعلى منه لصار محجوماً لان في ارث العصب  
نقدم الاقرب على الاعد ذكر اكان الاقرب او انتى  
الاقرب ان الاخت لما صارت عصبة مع البنت بنت  
على بن الاخ وتو اصار محجوما لم يعصب احداً ولنا ان  
هذه الانتى لو كانت في اربعة الذكر لصار ت به  
عصبة واذا كانت اقرب منه كانت بذلك  
اولى وكيفية لبرث ومن في درجة العلم  
ههنا من الالات بسنخي شبا والفقول بان  
الاقرب من البنات محرم مع استحقاق  
الاعد منهن يشبه المحال **والت** :

**قوله** ابرى ان الاخت لما صارت عصبة ٩ قبل القياس على الاخت وابن الاخ غير صحيح فان الاخت  
لم يصبر عصبة بان الاخ حتى لو تكون معذرة عليه بل صارت عصبة مع البنت فالمقصود بظان المقصود  
من وجهين احدهما ان المقصود عليه عصبة للغير والثاني ان العصبة مع غيره المقصود عليه ليس هو  
لحكم ذلك الغير وانه المقصود بحيل ذلك الغير محجوماً وقبه سبوا لا يخفى فان قوله ابرى ان الاخت آه  
منور لقوله لان في ارث العصبه يقدم الاقرب على الاعد ذكر اكان الاقرب او انتى وليس لابنات



في المضروب فيعطى له الحاصل منه من المبلغ قسم عليا الفرق الاول من اصل المسئلة ثلثة والمضروب  
اثان فضرنا الثلثة فيها حصل سنة فقي لها وتسم وسطى الفرق الاول من نوازيها من مصل المسئلة  
واحد ضربناه في الاثنين حصل اثان مصلها واما الثاني فالطريق فيه ان نسم قسم كل فرق من اصل  
اصل المسئلة الى رؤوسهم ويعطى لكل فرد بمن ثلثة رؤوسا واحد وتسم الثلثة الى الواحد سنة امثال الرؤوس  
يقطع لها ثلثة امثال المضروب والمضروب ثمان وثلثة امثاله سنة فالثمة لها وتسم وسطى الفرق الاول مع  
من نوازيها واحد رؤوسا اثان وتسم  
الواحد الى الاثنين سنة نصف المضروب  
تفعل واحد منها نصف المضروب والمضروب  
اثان ونصفها واحد منها واحد وتسم  
الثانية : انه مات وترك عليا  
الفرق الاول ووسطاه مع من نوازيها  
وتفعله مع من نوازيها مع غلام فخط المسئلة  
النصف والشمس وثانيه فاصلها من سنة  
نصفها ثلثة لعبا الفرق الاول وتسمها  
وحد لوسطاه مع من نوازيها وما بقى اثان  
للعصبة الخمس وكونهم عنه باعتبار رب  
الان الى سنيين واما عمل النصف فثوان ينظر  
بعد هذا بين السهام والرؤوس في الاحوال  
الثلثة الاستقامة والميلوفة والمباينة  
قسم عليا الفرق الاول ثلثة رؤوسا  
واحد والثلثة على الواحد سنة فثمة فلا حاجة  
الى الضرب وتسم وسطاه مع من نوازيها واحد  
رؤوسا اثان وبين الواحد والاثنين المباينة  
والكسر على طاعتين واذا كان بين السهام  
والرؤوس مباينة وكسر على طاعتين او  
اكثر فالحكم فيه ان يوقف كل رؤوس طائفة  
انكسر عليه السهام وكل رؤوس هذه الطائفة  
اثان فيوقف الاثنان وتسم العصبة  
اثان وروسمه وبين الاثنين والكحة  
سباينة فيوقف الكحة الى هذا كذا نظرنا  
بين السهام والرؤوس والرؤوس  
الموقوفين في اربع حالات مماثلة

قوله السفلي من الفرق الثاني انما تعرض لجميع افراد الفرق  
الاول ولم تعرض من الفرق الاخرين الا سفليها لان حال عليا بها  
ووسطا بها قد تم في اثنا ربان حارب الفرق الاول : قوله لان العدا  
بريدان بنت الابن لما قامت بنت الصلب بغيره وجرها فالبنة فصار  
كالهما معدونه فلا بد ان الشيء انما يقوم مقام جزه عند عدمه وبنت الابن

الى البنت بوسطه واحدة وتسم في هؤلاء البنات من  
هو كذلك : الوسط من الفرق الاول بوازيها العدا  
من الفرق الثاني : لان كل واحد منها يدل على الميت  
بوسطين : السفلي من الفرق الاول بوازيها  
الوسط من الفرق الثاني والعدا من الفرق الثالث  
او كل واحدة منهم يدل على الميت ثلث ووسط  
السفلي من الفرق الثاني بوازيها الوسط من الفرق الثالث  
لانما كل منها اليه باربع ووسط : السفلي من الفرق  
الثالث لا بوازيها احد : لانها يدل على بوسطها  
تسم وتسم في هذه البنات من هو كذلك : اذا  
عرفت هذا فنقول للعدا من الفرق الاول النصف  
لانها قامت مقام بنت الصلب عند عدمها  
والوسط من الفرق الاول من نوازيها

وبنت الابن جزر معدونه : حاشية والا : قوله الضلع  
من الفرق الثاني : تعرض لكل واحد من افراد الفرق الاول  
ولم يتعرض من الفرق الثاني : الثالث والثالث الا  
سفلها لانه فذلهم حال عليا بها ووسطها مما قبلها  
: حاشية مجي

وبما حله وميلوفة ومباينة فالرؤوس والرؤوس الموقوفان الاثنان والكحة وبينها مباينة واذا كان بين  
الرؤوس والرؤوس الموقوفين مباينة فالحكم فيه ان يضرب كل واحد بها في كل الاخرى ثم يفرس الحاصل  
منه في مصل المسئلة ثم ما حصل يكون مبلغا لصفحة المسئلة فضرنا الاثنين في الكحة ثم ضرنا الحاصل  
وتهم العشرة في اصل المسئلة وذلك سنة بلغ سنين فقي مبلغ المسئلة فقلنا من علمنا ثلثة  
شياء اصل المسئلة من السنة والمضروب من عشرة والمبلغ من سنين وتبين لنا اعلان احزان على

لمعرفة الحاصل لكل فريق وعمل المعرفة الحاصل فرد من فرد وكل فريق وفرد فقرر طريقنا أما الأول فسيم عليها  
الفريق الأول من أصل المسئلة ثلثة والمضروب عشرون ضربا الثلثة في العشرة حصل ثمانون فبقى لها  
وتسم وسطا مع من نواز بها واحد فبقينا في العشرة حصل عشرة فبقى لها وتسسم العصبان  
اثنتان ضربتا بهما في العشرة حصل عشرون وأما الثاني فسيم عليها الفريق الأول ثلثة وراسها واحد  
وثمة الثلثة الى الواحد ثمة ثمة امثال الرؤس قلها ثلث امثال المضروب والمضروب عشرة وثمة ثمة امثال

فبقى لها وتسسم وسطا مع من نواز بها  
واحد وراسها اثنتان وثمة الواحد الى  
الاثنتين ثمة نصف الرؤس فكل منهما  
ينصف المضروب وذلك ثمة فكل منهما  
عنه وتسسم العصبان اثنتان وراسهم  
عنه وثمة الاثنتين الى اثنى ثمة ثمة  
عنه الرؤس فكل منهن من المضروب  
وذلك اربعة فكل منهن اربعة في المسئلة  
الثالثة انه فامان ذكرت عليها الفريق  
الأول ووسطا مع من نواز بها اوسطا  
مع من نواز بها وسفعلي الفريق الثاني مع  
من نواز بها مع فكل منهن المسئلة نصف  
وسيس وما بقى فاصلا من ثمة  
نصفها ثمة عليها الفريق الأول وتسسم  
وعدا وسطا مع من نواز بها وما بقى اثنتان  
للعصبان السبعة بذاعل العشرة وأما عمل  
السبعة فموان ينظر بعد بذاعل بين التسسم  
والرؤس في الاحوال الثلثة الاستقامة و  
الموافقة والمباينة فسيم عليها الفريق الأول  
ثلثة وراسهم واحد والثلثة على الواحد  
سبعة فلا حاجة الى الضرب وتسسم وسطا  
مع من نواز بها واحد وراسها اثنتان وبقيا  
مباينة ولكن على فلا تفين قبوض الاثنتان  
وتسم العصبان اثنتان وراسهم سبعة وبقين  
الاثنتين والسبعة مباينة فبقوز السبعة الى  
بذلكا نظرنا بين التسسم والرؤس الاحوال  
الثلثة ولعدهما نظرين الرؤس الموفقين

وهي العليا من الفريق الثاني في التسسم في كلمة للثنتين  
وذلك لان العليا من الأول لما قامت مقام القليلة  
قامت من دورها بدرجة واحدة مقام بنت الابن  
ولا تسسم للسطيات وهي الباقية  
من الباقية السبع لانه فذلكا الثلثان ثلثة الثلث  
فلم يبق لها فامان فرض وليس لها عنصه قطعا  
فلا يرش من الزكرة اصلا لان يكون معهن في  
كل السطيات ثلثة في علم فبقع في اى لعصب  
معهن من كانت كخلة ومن كانت فوفه كما سبق  
نقدره على قول عامة الضحابة وجمهور العلماء من لم يكن  
وتسم في فاتها ناخذ سيمها ولا بصيرة عنصه وهي  
العالى من الفريق الأول ثمة اخذت السقف والوسطى  
منهن مع العليا من الفريق الثاني حيث اخذنا التسسم

في قولنا فاتها ناخذ سيمها ولا بصيرة عنصه لان كونهن  
فرض خبر لهن فلا يعبد عنه الى الموجب كزوم تفضيل الثلثة  
على الذكر عندنا وبها في الدرجة  
في حاشية ولنا

في اربع حالات ماثلة ومداخلة وسوافقة ومباينة فالرؤس الموفقان اثنتان وسبعة واسبعا مباينة  
فقر الاثنتين في التسسم ثم ضربنا السبع وذلك اربعة عشر في أصل المسئلة وهو سبعة حصل  
اربعة وثمانون وذلك مبلغ المسئلة فبقيا ثلثة اشبار اقل المسئلة من ثمة والمضروب من اربعة عشر والمبلغ  
من ثمة وثمانين وبقي لنا علان اقران بل المعرفة نصيب كل فرد من افراد كل فريق وقد  
نقدم طريقنا اما الاول فسيم عليها الفريق الأول ثلثة ضربا بها في العشرة حصل عشرة فبقى لها  
وتسم وسطا مع من نواز بها واحد فبقينا في العشرة حصل عشرة فبقى لها وتسسم العصبان  
اثنتان ضربتا بهما في العشرة حصل عشرون وأما الثاني فسيم عليها الفريق الأول ثلثة وراسها واحد  
وثمة الثلثة الى الواحد ثمة ثمة امثال الرؤس قلها ثلث امثال المضروب والمضروب عشرة وثمة ثمة امثال

اثنان واربعون فبقي لهما قسم وسطاه مع من توازىها واحد ضربناه في اربعة عشر حصل اربعة عشر فبقي لهما  
وسهام العصب اثنان ضربنا بها في اربعة عشر حصل ثمانية وعشرون فبقي لهم واما الثاني فبقي  
الفريق الاول ثلثه واربعا وثلثه الثلثة الى الواحد ستة ثلثه امثال الرؤس قلبا ثلثه  
امثال المضروب والمضروب اربعة عشر وثلثه امثالا اثنان واربعون فبقي لهما وسهم وسطاه مع من  
توازىها واحد ورؤسها اثنان وثلثه الواحد الى الاثنين ثلثه نصف الرؤس فكل واحد منها نصف

المضروب وذلك سبعة فكل واحد منها  
وسهم العصب اثنان ورؤسهم  
سبعة وثلثه الاثنين الى السبعة  
ثلثه سبعة الرؤس فكل واحد منها سبعة  
المضروب وذلك اربعة فكل واحد منها اربعة  
والمسئلة الرابعة انما هي وذلك

عليا الفريق الاول ووسطاه مع من  
توازىها ووسطاه مع من توازىها وسطا  
الفريق الثالث مع علم فبقي المسئلة نصف  
وثلثه واربعا فاحصا من ستة نصفها  
ثلثه عليا الفريق الاول ورؤسها واحد  
لوسطاه مع من توازىها واربعا اثنان  
للعصب الثمانية بذا عمل المسئلة واما عمل  
الفريقين فبما ينظر بعد هذا بين السهام والرؤس  
في الاحوال الثلث الاستقانة والمواقفة  
والمباينة فبهم عليا الفريق الاول ثلثه ورؤسها  
واحد وثلثه على الواحد مستقيمة فلا حاجة الى الضرب  
وسهم وسطاه مع من توازىها واربعا اثنان  
ورؤسها مباينة وكسرها على طاعتين فيوقف  
الاثنان وسهم العصب اثنان ورؤسهم  
ثمانية واربعا موقفة بالصف واما كان بين  
السهام والرؤس الموقوفين موقفة بالنصف  
واما كان بين السهام والرؤس الموقوفين  
موقفة بالنصف وكسرها على طاعتين فالحكم  
ان يوقف نصف الرؤس وذلك هي

اربعين فوقف الاربعة الى هذا كما نظرنا بين  
السهام والرؤس في الاحوال الثلث وتبعد هذا

ينظر بين الرؤس والرؤس الموقوفين في الاحوال الاربعة المأمنة والمواقفة والمباينة فالرؤس والرؤس  
الموقوفان اثنان واربعة واربعا موقفة واما كان بين الرؤس والرؤس الموقوفين موقفة فالحكم فيه ان يضرب  
اكثر الاعداد في كل المسئلة ويكون كاحصا مسئلة فكل واحد من مسئلة اربعة ضربنا به اصل المسئلة  
وهو ستة بلغ اربعة وثمانين وذلك مسئلة فكل واحد منها اربعة وثمانين فكل واحد منها اربعة وثمانين  
اربعة وثمانين من اربعة وثمانين واربعا ان علان اخر ان على معرفة كل فريق وعلى معرفة نصيب كل فرد من افراد كل

فوقه فانه يعصبها لما ذكر من رفع لقيم بقضيل الاثنى على  
الذكر بذا وجه نصيب من يجازيه في الدرجة واما وجه نصيبه من  
فوقه فمن لم يكن ذات سهم فلا يتم البعدى اذا كانت وارثة  
سعة بسبب الاحتياط فلو لم ترث الغزلي سعة بل لم يشبه  
الحال واما وجه عدم نصيبه لمن دونه فلا يقدم بدين

اخذنا السهم واربعا فبغير فبقين كانت فوقه دونه  
من كانت كجدا فانه يعصبها مطلقا ولبعض من دونه  
اسم من دون ذلك العلم في الدرجة من السجلات  
فان كان العلم مع السهم من الفريق الاول اخذت  
العليا منهم النصف واخذت الوسطى منهم مع العليا  
من الفريق الثاني السهم ويكون الثلث الباقي بين  
العلم وبين السفلى من الاول والوسطى من الثاني  
والعليا من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين احصا  
وسطا من العلم ووسطا من العلم ووسطا من العلم  
كان العلم مع السهم من الفريق الثاني كان الثلث  
الباقي بينه وبين السهم الاول ووسطا من العلم  
والعليا من الثالث ووسطا من العلم ووسطا من العلم  
وسطا من العلم واما كان العلم

الوجوب لعدم فائدة النصيب فيه لكون المعبدن العصب محجوبه  
بالفريق عشرين واربعا

فوقه واما بعض المسائل في جميع هذه الصور اعذر المحالفة  
سائر الشرح في عدم ابراهه بفهم المسئلة في هذه الصور لان قيل  
نذكر قومه وبما عنوانه من انما العلم فالا على هذا القدر والاعلى

فريق وقد علم يعرفها أما الأول فمقسم على الفريق الأول ثلثة ضربا بما في المضروب وذلك أربعة حصل اثنا عشر  
 قسمي لها وتسسم وسطاه مع من نوارها وأحد ضربها في الأربعة حصل أربعة قسمي لها وتسسم العصب اثنا عشر ضربا  
 في الأربعة حصل ثمانية قسمي لهم وأما الثاني فمقسم على الفريق الأول ثلثة وراسها واحد ثلثة الثلثة  
 إلى الواحد ثلثة ثلثة أمثال الرأس ثلثة ثلثة المضروب والمضروب أربعة وثلثة أمثاله اثنا عشر  
 قسمي لها وتسسم وسطاه مع من نوارها واحد وراسها اثنا عشر ثلثة الواحد إلى الاثنين ثلثة نصف الرأس

مع السطح من الفريق الثالث كان الثلث الباقي من العلم  
 وبين السطحات الثلثة اثنا عشر ما صرح به في الكتاب  
 وأن فرض العلم مع العباد من الفريق الأول كان جميع المال  
 بين وبين أخيه للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء للثلاث  
 وهي ثمان وأن فرض مع وسطى الأول فاختد على الأول نصف  
 والباقي للعلم مع من يجازيه وهي وسطى الأول وعلينا  
 الثاني للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا الحال إذا فرض مع  
 العباد الثاني وأما توضيح المسألة في جميع هذه الصور فعمل  
 ما سيجرب فيها بعد فلا حاجة إلى إبراده ههنا وعلم أن العباد  
 من بنات الابن في السورج كانت منى أخذت الثلثين  
 بالفرضه ثم أخذت المذكور بالاناث ثلثي قول عامة للتحابة  
 يعصب المذكور الاناث ط التفصيل المذكور وعند  
 ابن مسعود يكون الباقي من الثلثين للذكر وعدهم  
 بالعصوبة كما مر وأن أخذت العباد منهن النصف  
 ثم أخذت المذكور بالاناث فإن كان عدد المذكور أكثر من عدد  
 الاناث أو مساويا له كان الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين  
 بالاتفاق وأن كان عدد الاناث أكثر فخذ العامة كذلك  
 عند ابن مسعود والاناث خيرة النساء فانه كان ينظر إلى ما هو  
 بنات الابن من المفاسمة وهو ليس فيعطين ما هو فضل  
 أكثر من الزيادة على الثلثين في حق البنات وعلم أن ذكر  
 البنات ط اختلاف الزوج كما ذكر في كتابي في مسئلة  
 الشئب لأنها بدتها ومنها شئب الخواطر وشئب الاذان  
 إلى استماعها وشئب شئب الشاعر القصيدة وشئبها  
 وسنة الشاعر الأصغر إلى استماعها وانا لا افرق لاب  
 وأم فأحوال حسن وذكر المص ههنا اربعامنها واخر الخامسة

فكل منها نصف المضروب والمضروب أربعة  
 وتضفيها اثنا عشر فكل منها اثنا عشر وتسسم  
 العصب اثنا عشر وتسسم ثمانية وثلثة  
 الاثنين إلى الثمانية ثلثة ربع الرأس  
 فكل منهم ربع المضروب والمضروب  
 أربعة وركبها واحد فكل منهم واحد  
 تمت المسألة الأربع لثلاث البنات  
 التي سطنا فيها الكلام انبا على السلف  
 الثقات بعون الله الملك الوهاب  
 الموفق لنيل الصواب  
 من روح الشرح

قوله بنيت الشاعر القصيدة  
 تشبب القصيدة شئبها وترتيبها  
 بذكر الثلث في أولها فإن من عادتهم  
 الغزل في أول القصيدة في إزالة الموم  
 وشئبها كآخر ثم الانتقال من ذلك إلى  
 مدح الممدوح فانه يكون الذي للست مع  
 وأدعى إلى الاصغاء إليه عتبة عجم  
 قوله تشبب الشاعر القصيدة شئب  
 ذكره في أول القصيدة ما يشوق القلوب  
 إلى الاصغاء من إيراد ما يعلق بحسن الجيب  
 والاشتياء إلى لقائه ثم الانتقال منه إلى  
 المصنوع ومن وصف الممدوح وعرض الاصباح  
 إليه وهذا العطف مما قبل من انه تارة  
 حوثن من قولهم شئب فلان بفلان في  
 شعره إذا أكثر ما ذكر أنه لأن في

المسئلة انما ذكر بنات الابن لأنه مع خلقه من السكنة الربورة برؤسها شئبه وهي ان يقال  
 أكثر ذكر وارث ليس بخصوص بهذه المسئلة على ما سيجي حتى يخص بهذا الاسم ولشئب  
 او وبقا البقاء نازكي وشاعر قصيدة سن زرين الجمك ومحبوبين جمال والكم  
 عشقك كندوبه واقع اولان حاله سويلك وأصطلاح فرضينه بنات  
 طاعة سني درجات مخلصه إليه ذكر الجمك دبره

تقول والمراء الاخوات لاب وام لان الله تعالى فرض لها النصف وجعل اخا لها عصبة وقال للذكر مثل حظ الانثيين واما الاخ لا فرض علم في آية الموارث ان لها النصف سوى بينها وبين اخيها  
وقوله وقد يقال صرح في الاخوة بهذا الدليل فذكر في استحقاق البنين الثلثان وقد يذكر ههنا  
لكن الاول ان يذكر ههنا كامل قوله لا يستوونهم في القرابة فيه إشارة الى ان الاخوات اذ لم  
يستوين مع الاخ في القرابة لا يصرن عصبة معه بل اما بنين صواب فرض على حالهن ان يفسطن به والاول

كالاخوات لاب وام مع الاخ لاب  
والثاني كالاخوات لاب مع الاخ  
لاب وام حاشية نعم

تقول والمراء الاخوات لاب وام لان  
الاخوات لم يدمر ذكرها لانهما  
المراء في آية الموارث باجماع اهل  
التفسير ولان يغيب النصف للواحدة  
والثنتين لاكثر منها وتجعلها عصبة مع غيرها  
يهوئنا لبحال الاخوات لاب وام  
كان يغيب النصف للواحدة والثلث  
لاكثر منها والستون بين الذكر والانثى هو  
الموافق لبحال الاخوات لام اذ يكون  
الامر بالعكس شبه لبحال قوله  
وقد يقال صرح في الاخوات بالثنتين  
اعترض عنه انه قد مر في هذه الطريقة من  
النظر وهو قوله في احوال البنات  
الابن مع كونه حسن رجلا من ابن الاخ فلا يجوز  
ما يجوز كما اذا كانت البنت فوق الرابع  
وقد عرفت الجواب عنه بأنه لا مانع وهو انهم  
الوزنة والكلام فيها وون ذلك على ما مر قوله  
ليعلم من حل الاثنين فان قلت لو عكس الامر  
هل يعلم من حال كل منهما حال الآخر قلت نعم لكن  
لا يطرق الارادة بهذا قبل وبيان من  
استحقاق الاثنين الثلثين نعم استحقاق  
البنين الثلثين لا محالة اما من استحقاق  
البنين الثلثين فبقدر استحقاق الاثنين

واخر الخ من ليدكر ما مع سابقه احوال الاخوات لاب  
روما للاختصاص بالنصف للواحدة قوله تعالى وله  
اخذ قلها نصف ما ترك والثلاثان لاثنتين نصا عدا  
لقوله تعالى فان كانا اثنتين فلهما الثلثان والمراء الاخوات  
لاب وام اولاً لان الاخوات لم يدمر حالها في آية الموارث  
كما مر واذا استحققت الثلثان الثلثين كان استحقاق  
ما فوقهما ظهراً وقد يقال صرح في الاخوات بالثنتين  
وفي البنات بما فوقهما ليعلم من حال الاثنين حال البنين  
ومن حال البنات حال الاخوات لبحال الاولونه ومع  
الاخ لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين يصرن عصبة له لا يستوي  
في القرابة الى البنت قال الله تعالى وان كانوا اخوة رجالاً او  
قلداً كمثل حظ الاثنين فلم يغير الله الاخوة في حاله  
الاخذ كما لم يغير نصيب الاخوة قول ذلك على انهم قد صرح  
عصبات معهم وقد قال بعض العلماء فيما اذا خلا الثلث ابنة  
واخا واخا لاب وام فقال البنت في بعد نصيب البنت للاخ  
دون الاخوة لانه لا يقول عليه السلام فما عقبه الفراق فلا ولي له  
وذكر ورد بانهم اجمعوا في بنت وابن ابن على ان البنت في من  
نصيبها وبين والذكر لا بين ليدكر مثل حظ الاثنين اجمعوا البنت في من  
عده على ان البنت في من وحده وخلفوا في الاخ والاخت مع البنت  
ففسل كما فيها بين الابن بنت الابن ولي من كانها بالعلم و  
العمة الابن انهم قد اجمعوا على انه اذا لم يكن مع البنت الابن  
وابن الابن بنت كان المال للذكر كمثل حظ الاثنين  
كذلك اجمعوا على انه اذا لم يكن مع الاخ والاخت بنت كان المال بينهما  
كذلك بخلاف العلم والعمه فانه اذا لم يكن معها بنت كان المال كله  
لعم وحده وكذا الحال في البنت بعد نصيب البنت كذا ذكرنا في المطاوعة

اباها فغلاهم قوله لا يستوونهم في القرابة اس في قوة القرابة فان الاختلاف في درجة القرابة  
لا مبصور في الاخوات كما لا مبصور في البنات واما شرط الاستواء في القرابة في بعضهم لانه لو لم يكن نصيب  
اما صاحب فرض كالاخت لاب وام مع الاخ لاب او سا فله كالاخت لاب مع الاخ لاب وام وان  
قوله ورد بانهم اجمعوا فيه انه لا يعلل في متفاهة النصف فلا يبعد الا ان يقال في النصف الكفاية بما هو الاصل  
وتجهل المذكر والا يلزم ان لا يكون العصبة بغير ما ومع غيره واخذت تحت هذا النصف حاشية وان

قال بن عباس رضي الله عنه كحفوا الفرائض بالها بفتح اعطوا ذري السهم سبهم فابقي من الزكاة بعد ذلك قنوا  
لاول رجل ذكر اولى ههنا ليس ينبغي احق لانا لا نذكر من يولد حتى يهل محضه اخرج والمواد في النسب وذلك  
يكون بغير الذرية واخرى بغير القرابة وانما ذكر بعد رجل الامانة من الحنفي المشكل فانه لا يجعل عصيته ولا حجاب  
فيمن جازع بل للمنفق فيكون الاقل على تقدير المذكورة والاثوثة وقيل لبيان ان العصية تركت صغيرا كان وكبير  
تخلوا عن عادة الحيا بلبنة فانهم كانوا لا يعطون الميراث الا من بلغ حد الرجولية وتبل ذكره نفي الجواز والمراة الغوية  
قدس في صلبه نقل من شرح المنار في لابن مك

مسألة

قول ابي النصف اذا كانت البنات  
واحدة والثلاث اذا كانتا ثنتين ثم ان قوله  
مع البنات بدل على ان لا يكون هناك وارث  
غيرها بناء على ان النصف مع غيره في رواية الصنفاء  
قلارد ما قبل من ان النصف والثلاث ليس للمعنيين  
لها الجواز وجود وارث اخر معها كالزوج او  
الزوجة مثلا ما شبهه ولا

مسألة

قولك فغضب فقال انتم اعلم ام الله  
قال بعض الشافعية رجب بنت شعربي ما وجدته  
انتم اعلم ام الله فان الخوف في تعيين مراد  
الله فلا ينافي لاحد المجاهدين ان يقول في  
رد قول الآخر انت اعلم ام الله والجواب  
انه يمكن ان يكون حكم عمر رضي الله عنه بناء  
على اجماع المجاهدين من الصحابة كما هو المشهور  
من قوله انتم اعلم اقول في نفس الزعيم  
ان يكون باخذهم لبيان كلام الله يكون بذا  
مبالغة في رد الخصم بالبيان وقوله على ورائي  
بدل على ارادة تترك خصمه منزله من يتكلم من  
عند نفسه فانه يجوز ان يفهم بعض الاصحاب  
من كلام الله مالا يفهمه الباقون كما في  
سورة اوجا فان خير بن عباس فهم  
منها التبشير و ابن عباس النفي و  
صدقه رسول الله عليهم  
ما شبهه ولا

ولكن الباقى انهم السابق لعدم احضار المسئلة لصعوبة الحصار بالورثة  
في الاخوات لاب وهم واليت اوتيت الا ان كانوا منهم من قال ابي النصف او  
الثلاث فانه اذا كان معهما احد الزوجين يكون الباقى من حصته البنات اوتيت  
الاين للاخوات لاب وهم بالعصوبة البنا مثلا بنين اخين يزوج ام  
حرة رجبا فذى حواجة علا مان شهر بارسي ثلثان بفتح ربع شري

في شرح الآثار : ولكن السابق : ابي النصف او الثلث  
مع البنات اومع بنات الابن لقوله اجعلوا الاخوات  
مع البنات عصيته : ومنبأ كثر الصحابة الى النصف  
الاخوات مع البنات وهو قول جمهور العلماء وقال  
ابن عباس رحمه الله لا يعصيه لمن مع البنات وحكم  
فيما اذا جمعت بنت واحد بان النصف لبنت ولا  
شيء للاخت فقبل له ان عمر رضي الله عنه كان يقول  
لاخت ما بقى فغضب فقال انتم ام الله اعلم بريدانه  
قال مرا بلك لسببه ولد وله الثلث فبما نصف ما ترك  
فقد جعل الولد حاجبا للاخت وللفظ الولد يتناول  
الذكر والانثى كما كان في حجب الامر من الثلث الى الثلثين  
وحجب الزوج من النصف الى الربع وحجب الزوجة  
من الربع الى الثلث فلا تمييز للاخت مع الولد ذكره

اصل المسئلة من اثني عشر وتقول الى ثلث عشر روم لا يبقى الاختين  
شي لانها نصيران عسسته مع البنات كما صرح النصف في باب  
مفاسنة اخيه لقوله وان تركت جزا وزوجا ونسبا وانما فيها لا  
وم قال حسن بن محمد وتقول المسئلة الى ثلث عشر ولاخت اثني قال  
سالمه بن لاشي لاخت لانها نصير عصيته مع البنات اثني : رجب بن علي

قولك فكيف نصير الاخ مع عصيته والبنا لعصيتها البنات لما بقيت صاحبه ونصير قبل شراكتها في  
الميراث وليس الامر كذلك بالاجماع الا ان يقال هذه من خواص العصوية بالغير ولا يلزم منه ان يكون الامارة العصوية  
مع الغير كذلك ما شبهه قوله والجواب ان المراد هنا هو المذكر فان قبل لو كان المراد الذكر لزم ان يكون حنفي  
الاخت والنصف مع البنين وليس كذلك اجيب بان تعليق الحكم بعدم شي لا يوجب وجوده عند عدم  
ذلك الشيء لجواز وجود مانع اخر وند من نظيره في الجواب عن ابن عباس في قوله لعلى فون اثنيتم كم

ثم إن في هذه الآية تأويلين أحدهما ما ذكره الشارح والآمل من الرضف على الرضف بطريق القرصنة ولما كان  
 يستدل ابن عباس بعجم الولد بأدور إلى الجواب عنه تخصيصه وإن كان الثاني أظهر يكون المعام مقام بيان  
 الفروض ويكون الولد عجم في سائر المواضع من آية الموارث على ما قرأنا قولنا في هذا الآية فإن كانا  
 اثنين قلنا بثان ذلك شرط لعدم الولد مطلقا فالتحق في الجواب عن ابن عباس أن يقال نعم الولد عجم  
 من الذكر والأنثى إلا أن هذه الآية لبيان الفروض وعدم الولد مشروط لاحد الفروض وللمورثة المطلقة فالقوله

العصوية لا يغني عن البنت كمن لا يغني  
 لما كان ورثته بطريق القرصنة لم يشترط  
 فيها عدم الولد مطلقا بل عدم عصبة أقرب  
 منه ومراياها  
 حاشية ولا

قوله دليل قولنا في آية دليل ما عطف عليه من قوله تعالى وهو  
 يرثها إن لم يكن لها ولد والمقصود أنه تعالى مشروط بغير البنت إلا في  
 في المعطوف عدم الولد كما شرط في غير البنت إلا في المعطوف  
 عليه هو الذكر رعاية لفظة المناسبة بين المعطوفين فلا يرد عليه  
 أنها شرطان ذكر كل منهما وورثته فإن يكون المراد بالولد

قوله وقد ايد ذلك آية الدليل الثالثة  
 من حيث ثبوت دلالة بها لا من حيث  
 كون الولد سخا لابن فإن تأييده بهذه  
 السنة غير ظاهران على تقدير كونها لا حقت  
 مع البنت للسنة يصح أن يكون الولد  
 اعم من الابن بأن يراد بالرضف الرضف  
 عاظم لقيمة القرصنة على ما  
 حاشية ولا

ذكر كان أو أنثى بخلاف إلا فإنه يأخذ ما بقي من الأنثى  
 بالعصية ولا عصية لأخت معها وأما قصر عصبة  
 غيرها إذا كان ذلك الغير عصية وكسبت البنت  
 عصية فكيف يقصر الأخت معها عصية والجواب  
 أن المراد بالولد هنا هو الذكر بدليل قولنا في آية وهو  
 يرثها إن لم يكن لها ولد أي ابن بالأنفاق لأن الأخت يرث  
 مع الابنة وقد ايد ذلك بالسنة حيث روى  
 عن البرقي بن شريك أن رجلا سأل أبا موسى الأشعري  
 عن نطف بنتا وبنت ابن ومات فقال لبنت الرضف  
 والآية لا حقت ثم قال السائل مثل ذلك من ابن  
 مسعود وأخبرني عما يجب به فقال قال رأيت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى لبنت بالرضف  
 ولبنت الابن بالنسب ثم لم يمتدح لثنتين ولا حقت

بالولد في أحدهما الذكر لا بين أن المراد به هو الذكر في الأول  
 لم يكن الاستدلال المذكور خالفا عن نوع ضعف ابده بالسنة  
 حيث قال وقد ايد ذلك السنة  
 حاشية على

قوله عن مزعل بن سرجيل النابغي تزول بصيغة القنفر وشرجيل بضم الشين المعجمة  
 وتفتح الراء وسكون الحاء المهملة نسبة إليها للموعدة  
 مقلب نزاده

قوله فدل على انه عليه السلام ؟ لا يقال كون الاخف عصيته مع البنت غير جائز فان البنت اقرب الى  
 المنبت والعصبة انما يكون لمن اوى في الدرجه او الاعلى منها دون الادنى فانه لفظه بالادنى لا  
 نقول ما ذكرنا في العصبه بنفسها والعصبة بغيرها فاما في العصبه مع غيرها فالامر ليس كذلك على ما اشار اليه  
 من قبل فان قيل نعم في هذه السنه دلالة على عصبية الاحت مع البنت لكن ليس فيها دلالة على ان  
 عصبيتها بالصلبه نعم لا يجوز ان يكون عصبونها مع بنت الابن بل هو اقرب لبنت وبناتها الدرجه قلنا  
 في بزم خزنة الفرع على الاصل لا صلة  
 الصلبة بالبنت الى بنت الابن وكون  
 سهم المنوع الفض من الزناج لان عصبته  
 مع غيرنا باج لذلك الغير حاشية والى

بالبا في قلنا اخبرنا عن ابي موسى الاشعري بذلك قال  
 لا تسلموا على من سأل ما دهم هذا الجركم فدل ذلك على انه  
 عليه السلام جعل الاخف مع البنات عصبته والاحوت  
 لاب كما اخوات لاب وهم ولهن احوال سبع النصف

للواحدة والثلاثين للاثنتين فصاعداً عند عدم الاحوت لاب  
 وهم وذلك لما ذكرناه من المخصوص في الاحوت لاب  
 وهم على ما اشار اليه هناك ولهن النصف مع الاخوت لاب  
 وهم نكحة للثنتين فان حق الاحوت الثمان وقد اخذت  
 الاخف لاب وهم النصف بنفي منه سدس فيعطى للاخوت لاب  
 حتى يكمل حق الاخوت ولا يترن مع الاخوت لاب وهم لانه  
 فذلك لما حق الاحوت اعني الثنتين فلم يبق للاخوت لاب

شيء الا ان يكون معين اخ لاب فعصبتهم وذلك يكون  
 الباقى منهم لذكر مثل حظ الانثيين وذلك لان ميراث الاخوة  
 والاحوت لاب وهم اجرى مجرى ميراث الاولاد الصلبة وميراث  
 الاخوة والاحوت لاب اجرى مجرى ميراث الاولاد الابن ذكورهم  
 كذكورهم وانما هم كما نعلم وان اشد ان يصر عصبته مع البنات  
 او بنات الابن لما ذكرناه من قوله عليه السلام اجعلوا الاخوات  
 مع النصف عصبته وهو قول اكثر الصحابة والعلماء فقالوا لا ين عصب  
 رحمه الله كما مر وتما صرح بلفظ الشاوية دون غيرها لئلا ينهم  
 ان قوله الا ان يكون معين اخ من اب من بنته الرابعة  
 لكونه استثناء منها فلا يكون حاله فاسد ولكن مثل ذلك قد مر  
 في احوال بنات الابن فكيف هناك بشهادة المعنى فقط  
 وميراث الاعيان اى الاخوة والاحوت لاب وهم وميراث  
 العتق اى الاخوة والاحوت لاب يكلمهم بغير بنات الابن وابن الابن  
 وان سفل وبالن بالانقاف وبالجور عند حاشية ما ذكره ههنا من

قوله وميراث الاخوة والاحوت  
 الا القرية من بنات الابن بعصبتهم الباعد  
 من عدا بين تجايف الاخوات فانه  
 ليست كذلك وتوجه الفرق ان جهة القرية  
 في الاولى مستحقة وهي النصفه محيضة لان  
 العبد منهن يكون ابن ابن الابن الاخ الاخ  
 حاشية والى

قوله لئلا ينهم ان قوله الا ان يكون ؟ وان  
 قوله ولهن على تقدير عدم الضرر بحال الشاوية  
 معطوف على قوله فعصبتهم فلما برز عليه  
 ما ذكرناه اصرح من انه اكتفى في مثل هذا فيما  
 مر من اشارة المعنى هذا ويمكن ان يقال انما صرح  
 بها ههنا ولم يكتف بشاوية المعنى كما اكتفى به  
 هناك لانه يمكن ان يجعل ههنا قوله  
 الا ان يكون معين اخ من بنته الحالة الرابعة  
 ويجعل قوله وميراث الاعيان حاله سابعة  
 وقوله سفل بميراث الاعيان حاله  
 سابعة ولا ينافي قوله ولهن احوال  
 سبع تجايف ما مر فانه لو جعل قوله  
 الا ان يكون من بنته الحالة الرابعة  
 عليه لم يكن الاحوال ستة فلا يعبدن  
 قوله ولهن احوال ست تعجب

قوله بشهادة المعنى وهو دلالة سوق الكلام على  
 العلم مع عدم ما يوجب الاستنباه من ذكر امور يصح ان يكون تمنه لاحوال الست تجايفه  
 فيما سخن فيه فانه يمكن ان يجعل ههنا قوله الا ان يكون معين اخ من بنته الحالة الرابعة ويجعل  
 قوله ولهن حاله خامسة وقوله وميراث الاعيان حاله سابعة وقوله وبغير بنات الاعيان حاله سابعة  
 لا بد اشار في قوله لئلا ينهم ان قوله الا ان يكون معين اخ من بنته الرابعة او لم يكن سابعاً يعلم فانه

فاما لاجال السبع لم يكن الى هذا النوع سبيلا فان قيل لم لم يجعل المص الترتيب كما ذكرنا حتى احضر عنه و  
 صرح بان شأته فلما فيه من جعل العصوة ثممة للثقل الرابع مع استخفافها الاستقلال وجعل  
 السقوط بالخ فاما استقلال عدم استخفافه لذلك لا شتركة لما قبله في معنى السقوط مطلقا  
 ومن لزوم المخالفة لما قبله في الترتيب  
 حاشية والى



او في جمع وهو الاخ لام او فيها معا وهو الاخ الابوين بهذا قيل وكل ان نقول انه صدور بدل او في رحم  
 ليحقق الغاية بالصدق ثم اننا واللفظ الاخوة الاخ والاحت على وجه التغليب فلا يزم في الغيب  
 النقص في الخارج حتى لا يصدق على الاخوة الفرقة بل يفي فيه الاجتماع في الارادة وهو ظاهر في حاشيته وان  
 قوله ورد بين حكم الاثنين في البراءة حكم الجماعة هذه التوبة الذي ذكره في البنات غير مستعملين  
 عباس بل هو ايضا مختلف فيه فكيف يرد به مذهب ويمكن ان يقال اننا لما بينا باقائه الاولة على ان حكم

البنين حكم البنات والاخوة كالاخوات  
 المسمى للاختلاف وكل اعتبار فذلك  
 بينا هذا الحكم عليه وقد يقال المقصود من  
 في التوبة انما هو الكلام انما هو المخرج من  
 فانه في ما يشهد بخلافه في خلافه  
 لا يصدق الكلام حتى قال للحكم في بعض الموضع  
 الا يرى الى احوالنا وان كان ان الحكم غير  
 قوله في المستشهد به هذا وقد قيل  
 في الجواب عن ما ذكره ابن عباس انه  
 صدرت له اعطى المال مع الاثنين  
 منها السدس قلنا انه اخذ من الجمع اثنين  
 حاشية عجي

قوله مع الجمع المطلق مشترك بين الاثنين وما فوقهما بربران  
 مع الجمع الضم والاجتماع وهو من ان يكون بين الاثنين وما فوقهما  
 وورد عليه ان هذا مع لفظ الجمع وصعبه في الفقه وليس الكلام فيه وانما  
 الكلام فيما وضع له وضع الجميع كالبنات والاخوة وتبينهم الضم  
 بدل عن ان يكون مع الجمع معار لم يولد لجمع المنه حاشية عجي

ولما كان حكم الاثنين في البراءة حكم الجماعة آثارا ان البنين  
 كالبنات والاثنين كالاخوة في سحاق الثلثين فكذا  
 في كسب والجمع المطلق مشترك بين الاثنين  
 وما فوقهما وهذا المقام بناسب الدلالة على الجمع المطلق فذا  
 يلفظ الاخوة عليه ثم الباقي من السدس الذي يجوب عنه لاسب  
 عند جمهور الفقهاء وورد عن ابن عباس انه لا اخوة لآتهم  
 انما يجوب عنه فباخذوه فان غير الوارث لا يجوب كما اذا  
 كانت الاخوة كفرا او ارقار وقد سئل عليه بما رواه  
 غاوس مرثدا من انه على السلام اعطى الاخوة السدس  
 مع الابوين ولنا انه تعالى قال فان لم يكن له ولد  
 وورثه الواء قلناه الثلث فان كان له اخوة قلناه  
 السدس واكثر من صدر الكلام ان لانه الثلث و  
 الباقى لاسب فكذا الحال في اخوة كانه فان كان له

قوله وهذا المقام بناسب الجمع المطلق لان المعبر به بالبراءة  
 الجمع المطلق قال انه قلنا فان كانا اثنين قلنا الثلث ما نركت وهذا صحيح في  
 الدلالة على ان الاثنين حكم الجماعة واحده في الاثنين قلنا رد ما قيل  
 بينه ما ذكره الشارح من عدم الفرق بين لفظ الجمع والفرق وضع وعدم الفرق  
 في مثل هذا بعيد عن عوثة انه وسوء مكانه حاشية وان

قوله رسلا قال في التلويح ان ذكر الراوى الذي يصح في جميع الوسائط فالجرح سند وان تركت  
 واسطة من الراوى منقطع وان تركت واسطة فون الواحدة منقطع بفتح الفاء وان لم يذكر الواسطة  
 اصلا فمسل وهذا يعلم انه قول من قال المرسل ما ترك من اسناده راو واكثر من اى موضع كان قتل هذا  
 المرسل والمنقطع واحد كونهذا المعنى هو المعروف في الفقه والاصول انتهى وان قوله فان غير الوارث لا يجوب  
 بعين ابن عباس ان يكون الكا حجب وارثا بالفضل والجمهور ان يكون وارثا بالفرقة فانما في المحرر الاول

قوله رسلا اعلم انهم اختلفوا في  
 الحديث المرسل المشهور عند اصحاب الحديث  
 انه هو ما روى السابغى الكبير لعبد الله بن عبد  
 ربه بن ابي عازم وسعد بن السب  
 وجرهم واما ما روى السابغى الصغير كما ذكرى  
 والى حارم وكجى بن سعد واما ما لم يات به لا  
 سيما رسلا هذا القول بل مقطوعا وقيل  
 هذا ما سقط من اسناده راو واكثر من اى  
 موضع كان قطع هذا فالمرسل والمنقطع واحد  
 وهذا المعنى هو المعروف في الفقه والاصول  
 حاشية عجي

فولت مع صار الحديث ولما لانا اه قان قبل بلا احتمال كمنهم ورثة وتكون خطاء الوصية اياهم باجازه الورثة  
فلما هذا غير مثبت وقمن بدعي ذلك فقلبه البرهان ولو كان الامر كذلك لكان المعطى لهم انتم تسكن سدس  
للوصية وتسكن لارث ولم يروه احد قولت هذا حكم غير معقول المعنى آسى غير ثابت بغلة غلبته  
بل ثبوته بالفعل وبسم الاخوة الواقع فيه حقيقته في الاضافة الثلثة فلا يجوز تخصيصه باثره موجبه  
حاشية وان

اخوة دورته الواء قلامه التسس ولا يورثها في نعم ان  
شرط الحاجب ان يكون وارثا في حق من يحجب والاغ المسلم وارث  
في حق الام بخلاف الرقيق والكلما فلا اخوة تجبونها وهم محجوبون  
لاب الا يرى انهم لا يورثون مع الاب شيئا عند عدم الام لانهم  
كثالة قلامه تسكن لهم مع الولد وتسكن حال الاخوة مع وجود الام  
باقوى من حالهم مع اهدعها وقد روى عن طاووس انه قال لغبت  
ابن جلع من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم التسس  
مع الابوين وسألته عن ذلك فقال كان ذلك وصية وصية  
صار الحديث ولما لانا اه لا وصية للوارث والظاهر انه لا وصية  
لبنده والرواية عن ابن عباس لانه لو افي الصدق في حجب الكبد  
للاخوة فكيف يقول بارتهم مع الاب كذا في شرح امام الرضى  
وقد ذهب الزيدية الى ان الاخوة لام لا تجبونها بخلاف غيرهم فان  
الحجب ههنا للمع معقول هو انه اذا كان هناك اخوة لاب وام  
اولاد فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زيادة مال للاتقان وهذا  
المعنى لا يوجد فيها اذا كان الاخوة لام اذ ليس نفقهم على الاب و  
جميعهم العلماء على انه لا فرق بين الاخوة لان الاسم خفيفه في الامن  
الثلثة وهذا حكم غير معقول المعنى غلبت بالبض الا يرى انهم يحجبون  
الام بعد موت الاب ولا نفقة عليه بعد موته وتجبونها كبارا وتيسر  
عليهم نفقتهم ولما قلت الكل عند عدم هؤلاء المذكورين اعني عند  
عدم الولد وولد الاب وان سفل وعدم الاثنين من الاخوة والاولاد  
قضا عدا علم ذلك بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه الواء قلامه  
الثلثة فان كان له اخوة قلامه تسس هذا اذا لم يكن مع الابوين  
اكثر زوجين وانما اذا كان معهما احدهما قلها قلت يا بعضه بعد فرض  
احد الزوجين وذلك في المسلمين كانه اذا فرضه زوجين لان عددهما  
مسلمين خفيفه لوجوب زيادة المسائل الستة في الجدة

فولت ولما قلت الكل قان قلت هذه  
الحالة اقوى حالات الام ومعرفة  
على عدم هؤلاء المذكورين والحالة الاولى  
انما يكون مع وجودهم والعدم مقدم على  
الوجود وتكان الاض تقديم هذه الحالة على  
الاولى قلت لتسم ان هذه الحالة اقوى  
احوالها بل اقوى احوالها هي الحالة الاولى  
اذ فيها اب ويضربها لضرب الاب وتو  
غيرها يكون يضربها لضرب الاب ويكون  
يضربها ههنا الثلث وهناك التسس فذلك  
لوجوه والمنازع وعدمه وايضا نظر الى عموم  
تلك الحالة واشترائها بينها وبين الاب  
ولقد مرها في نظم القرآن  
حاشية علم

م  
ن م و

قوله اذا لكل من كعيلين وجه ظاهر : قال فيما نقل عنه اما جعلها مستثنين فلان ثلث ما يبقى ربع الكل فنه صورة وسكر خري واما جعلها مستمنة واحدة فلان الواجب في الصورتين ثلث ما يبقى هكذا وصرا في نسخ رأيناها والنصوب ان يقع ثلث الكل بدل ثلث ما يبقى في قوله فلان الواجب في الصورتين ثلث ما يبقى او احواله يعلم سبق الكلام في الوضعين على نبح واحد وكذا لم يعكس بان يجعل فيما سبق مستثنين وهما مستمنة واحدة ايضا لان المنى فيما سبق بيان احوال الجذب والضبط الام تبع الجذب واحد في الصورتين فالمتنا سب عد هما ايضا واحدة فكلما يضبط ما مع الاب فان ثلث ما يبقى معه فذلك ربع الكل وقد يكون سكر على ما ذكر ولان المصنف فيما سبق شبه الجذب بالاب والمغيرة الشبيهة بالهائلة وقوله الفارقة بين المشبه والمثبه به وذلك عند جعل المستثنين واحدة ففانل : حسنة والله :

المسئلة من ستة نفضها للزوج وهو ثلث  
 وثلث ما يبقى لأم وهو واحدة والباقي  
 للاب وهو اثنان  
 المسئلة من أربعة ربعها للمرأة وهو واحد  
 والباقي لأم وهو اثنان : شرح

قوله زوج والابون او زوجة والابون  
 الظاهر ان اوجهه يخفى الواو كما في قوله  
 شيان عنه كسر رغبة او كسر عظم من  
 عظامه وتامنه انما اخبار الغيرة باو على الواو  
 ايها المنع المجمع بين الصورتين في الحاجز ثم  
 قبل هذه المسئلة نضع من اثني عشرة امرأة الرابع  
 ولأم ثلث ما يبقى وهو الربع والباقي للاب  
 ونعرض بان هذا النصف صحيح فنه المسئلة  
 من أربعة ولا حاجة الى اعتبار الزائد وان خبير  
 بان المراد بقوله ونضع من اثني عشرة بيان مخزن  
 المسئلة ونفصح الانباء وهم قدر جوابها  
 محتاج الغرض بان الربع اذا اختلط بالثلث  
 مطلقا فله ستة من اثني عشر فبنا كما علم على  
 هذا الاصل الكلي لانه المكان النقيض في الجملة

في الخبر على الاربعة كما اشترنا اليه فيما سلف ويمكن ان يقال  
 جعلها مستثنين في التوزيع الام مع الاب مستمنة واحدة في  
 نور سماع الجذر اذا لكل من كعيلين وجه ظله : زوج والابون او زوجة  
 والابون وهو مذموم محبوب الضحانة والفضيلة وكان ابن عباس يقول  
 ان له اثنا عشر النكحة في بائتين الصورتين مستدلا بانه تعالى  
 جعلها او لاسر النكحة تبع الولد بقوله تعالى ولا يورثه لولاه واحد  
 منها الشدس مما ترك ان كان له ولد ثم ذكر ان لها مع عدة  
 الثلث بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللمثلث  
 قيمته ان المراد ثلث اصل النكحة ايضا وتورثه ان الشدس  
 المقدرة كلها بالنكحة الى اصلها بعد الوضعية والذين وكان  
 ابو بكر الاصم يقول بان لها مع الزوج ثلث ما يبقى من فرضه ومع  
 الزوج ثلث الاصل لانه جعل لأم مع الزوج ثلث جميع المال لراد  
 يضبط ما على الضبط للاب لان المسئلة من ستة لاجتماع الثلث  
 والنصف فتزوج ثلثه ولأم اثنان على ذلك والتقدير يبيغ  
 للاب وجه وفي ذلك تفصيل الانشئ على الذكر واذا جعل لهما  
 ثلث ما يبقى من فرض الزوج كان لهما واحد والباقي اثنان وكو  
 جعل لأم مع الزوج ثلث الاصل لم يزم ذلك التفصيل لان  
 المسئلة من اثني عشر لاجتماع الربع والثلث فاذا اخذت  
 الام اربعة لقي للاب خمسة فلما تفضل لأم عليه وثنا ان مخ قوله  
 تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللمثلث هو ان له اثنا عشر  
 ما ورثه سواء كان جميع المال وبعضه وذلك لانه لو اراد الثلث الاصل  
 لكفي في البنان فان لم يكن له ولد فللمثلث كما قال في حق البنات  
 فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت وجهها النصف لبقوله  
 تعالى فان كنسا فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فبذلك ان يكون قوله  
 وورثه ابواه خاليا عن الفائدة فان قبل محله على ان الورثة

قوله خالبا عن الفائدة قبل ذنبه فائدة جليلة وهي مع ذنب كون الاب عصبة وقدم فيما سبق بيان عصوبة  
 المحضنة بذلك القول ويمكن ان يدفع بان العصبونية تقدم ايضا من قوله وان لم يكن له ولد فللمثلث  
 بعد قوله ولا يورثه لولاه واحد منها الشدس لان الشكوت عن بيان سهم الاب بعد بيان سهمها  
 يدل على ان الاب بعد اخذ الام الثلث يصير عصبة كجزء ما يبقى من المال  
 حسنة والله :

تولاه ليس في العبارة دلالة على قصر الارث فان قيل فاذ لم يكن في العبارة دلالة عليه فلم حمل صاحب  
الكشاف عليه حيث قال مضاف فان لم يكن له ولد وورثه ابواه محض فقلنا كون سائر الموارث  
بالنسبة الى اصل النكحة والتقصير بكلمة ما الدلالة على العموم في قوله وكل من مضاف اليها سائر  
دلالة فان قيل فتح اى شئ يدل على ثلث ما يبقى اذا ورثنا معا احد الزوجين قلنا الدليل عليه لزوم تفصيل  
الاشياء على الذكر كما اشبهه لابقال بزم من قوله وورثه ابواه لارث الام الثلث اذا كان مقام الاب

قوله ١٢ فان قيل محله ؟ فحمل صاحب الكشاف عليه حيث  
قال في الجواب فقلنا قيل وان لم يكن ولد فلما لم يثبت  
فائدة في قوله وورثه ابواه قلت فان لم يكن له ولد وورثه  
ابواه محض فلما لم يثبت ثلث فانك كذا قال وكل من مضاف  
اليها سائر الموارث

لها فقط قلنا ليس في العبارة دلالة على قصر الارث  
فيها وان سلم قلنا دلالة في الآية حيث على صورة النزاع  
اصلا لا نصيا ولا اثباتا فيجمع فيها الى ان الابوين في  
الاصول كالابن والابن في الفروع كالا بن  
ورثته المذكور والاشياء واحد وكل منها ينصل بالثبوت  
بما وسطه فيجعل ما بقي من فرض احد الزوجين بينهما  
اشياء كما في حق الابن والابن وكما في حق الابوين  
اذا انفرد بالارث فلا يزيد نصيب الام على نصف  
نصيب الاب كما نفى الفقيه الفاسي فلا مجال لزيادة نصيب  
الام الذي لم يسمع ما ذكرناه من معنى الآية وآهله ان الام  
اذا عطي ثلث الباقي مع الزوجة اجتمع في الثلثة  
ربعان حقيقة لا لفظا فان ثلثها ربع في الحقيقة  
ولو كان مكان الاب جد لكان ثلث جميع المال

قوله لانها ولا اثباتا فلا يكون دلالة على مدعاكم كما انه لا دلالة  
فرضا على مدعانا وجهه في النزاع في صورة النزاع الى  
الدليل المعمول والدليل المعمول يدل على مدعانا ولا يدل على  
مدعاكم وبذلك نفى مقصودنا  
حاشية جهم

احرازه وذكره بزواج ابوين كان للزوج النصف وللمرأة الثلث والباقي في الاب حازت الام سهمين والاب  
سهما واحدا فختلف الحكم الى ان يكون الاشياء مثل خط الذكرين وقد يستدل على ذلك ايضا بان الزوج  
لارث بالفرقة وانما يرث بالعرف فاشبه الوضعية فتمد ما رواه قوله فلا مجال لما ذهب اليه الاظم الذي  
لم يسمع ما ذكرناه من معنى الآية وذلك لان معنى الآية اما ان يكون لها ثلث ما ورثناه سواء كان جميع  
المال او بعضه على ما ذهب اليه اولا وانما ان يكون لها ثلث جميع المال عند احكامها بالفرقة فيها على

جد لاننا نقول هذا ليعلم عدم تناول الاب في قوله  
ابواه اب مضاف على المفهوم وهو ليس  
بمعتبر عندنا اعلم ان قوله تعالى وورثه ابواه  
منه ثلث فزوجهات احد ما ان يكون  
قوله وورثه ابواه لوطية لقوله قلنا  
الثلث حتى يفهم من ان الثلث ثلث  
ما ورثناه نعم من ثلث الكل وثلث ما يبقى  
من اصل الزوجين وهو ما ذكره الشارح والكتا  
ان يكون بمخفى ورثه ابواه ابواه محض  
دون احد الزوجين فيكون الثلث عبارة  
عن ثلث الكل كما في سائر الموارث على ما  
اختاره صاحب الكشاف والثالث  
ان يكون بمخفى ورثه ابواه دون اخواته  
بقربة ماحده وهو قوله تعالى فان له اخوة  
فلما لم يثبت سائر الارواح كون ذكر الالة في  
صفتي الابوين اشعار القديم ورأته اخوة  
انهم محليون بالاب وذكر الام في صفتها  
لوطية لقوله فلما لم يثبت ويكون الثلث  
عظم من ثلث الكل ثلث ما يبقى ايضا وتناول  
هذا الام الثلث مع الجدة واحدا اباه مع  
احد الزوجين مما استنباه

حاشية واما

قوله ١٤ كما يفضيه الفيس ولو حمل الام  
ثلث الكل لزم خلاف الفيس وذلك  
لانه بزم ان يكون نصيب الاب مع كونه  
انكر المقصود من نصيبها الا ترى انهما

احرازه وذكره بزواج ابوين كان للزوج النصف وللمرأة الثلث والباقي في الاب حازت الام سهمين والاب  
سهما واحدا فختلف الحكم الى ان يكون الاشياء مثل خط الذكرين وقد يستدل على ذلك ايضا بان الزوج  
لارث بالفرقة وانما يرث بالعرف فاشبه الوضعية فتمد ما رواه قوله فلا مجال لما ذهب اليه الاظم الذي  
لم يسمع ما ذكرناه من معنى الآية وذلك لان معنى الآية اما ان يكون لها ثلث ما ورثناه سواء كان جميع  
المال او بعضه على ما ذهب اليه اولا وانما ان يكون لها ثلث جميع المال عند احكامها بالفرقة فيها على

على ما يفهم من السؤال ويشترط ان صاحب الكفاية ذهب اليه وعلى السندين فلا مجال له في ذهب اليه الا انهم قائلون  
قوله على الصحيح في المسئلة رباعان حقيقته لا لفظا لان الثلثة يمتنع من الاربعة لا يكون رباعا بل يكون ربعا  
حقيقته ففي المسئلة رباعان حقيقته احداهما حقيقته ولفظا والاخر حقيقته لا لفظا وحتم البقاء ان الام  
اذا عطفت لم يثبت البقاء في من الزوج كان لها الثلث حقيقته لا لفظا وكان لها في الحالة الاولى  
حقيقته ولفظا قائلون قوله كذا يلزم تفصيلا عليه هذا بالنظر الى ما ذكره آخره والا فارتكاب  
التأويل انما كان لسلا يلزم ان يكون قوله وورثه البواه خالبا عن الفاعلة  
حاشية على المحرر

قوله وورثه وكذا في الكوفة ا كذا وجدنا بتمامها من  
السند وكذا في الاربعة ان يكون هذا في خبر قوله الا عندنا يوسف  
لان مقتضى قوله في صورة الزوج ان يكون له ما يبعث ما يبعث في الكل  
على ما مر في بيان ذهب الامم وقد اختلف في هذا في خبره من سلالته  
هذا المقام قلنا وجدته في بعض الشرح مؤلفا لغيره من حديثنا فيهم

قوله كذا يلزم تفصيلا عليه ا اخاره  
هنا على ما اوردته او لا وهو لزوم كون قوله  
وورثه البواه خالبا عن الفاعلة لان مقتضى  
المقام للفرق بين الاب والجدة فظاهر  
ان لزوم كون وورثه البواه خالبا عن  
الفاعلة لا يقتضي هذا الفرق على انه  
يتم ان يكون ابراهه سبحانه ونحو قوله  
هذا ليعرف لزم هذا التفصيل وتما ذكرنا  
يعلم بقدر ما قل من ان هذا بالنظر الى ما  
ذكره آخره والا فارتكاب التأويل انما كان  
لسلا يلزم ان يكون قوله وورثه البواه  
خالبا عن الفاعلة  
حاشية على المحرر

وهو مذموب بن عباس رضي الله عنه وصدق الروايتين  
عن الصادق رضي الله عنه وروى ذلك في الكوفة عن  
ابن مسعود رضي الله عنه في صورة الزوج ا الا عند  
الي يوسف فان لها مع الجدة ايضا ثلث الباقى كما  
مع الاب وهو الزوارة الاخرى عن ابى بكر فعلى هذه الرواية  
جعل الجدة كالاب فيعصب الام كما يعصبها الاب والوجه  
على الزوارة الاولى هو اننا نرى ظاهره في قوله في قوله  
الثلث في حق الاب وآولناه بما مر كذا يلزم تفصيلا عليه  
مع سادها في القرب والبرائة وبذلك يقول اكثر الصحابة  
وانما نحن الجدة فاجربناه على ظاهره لعدم السناد  
في القرب وقوة الاختلاف بين الصحابة ولا حاجة  
في تفصيل الاشياء على الذكر مع التفاهة في الدخول  
كما اذا نزل امرأه واخذت لاس وام واخذت لاس فان

قوله ولا يستأخذ في تفصيل الانثى على  
الذكر الا ترى ان الام باخذ الثلث  
مع الاب والجدة محرم عليه قوله  
كما اذا نزلت امرأة وكما اذا نزلت زوجا  
وبنينا وابن ابن فلتنزح الربع وتثبت  
المصنف ولان الابن البنات وهم قسم واحد  
وهذا المثال من المثال الذي ذكره في الشرع  
لان البنات في الفروع نظير الام في الاصول  
وان ابن ابن في الفروع نظير الجدة في الاصول

قوله ليعول اكثر الصحابة لم يرض باجماع الصحابة كما قال بعض  
الاشعريين من كمال ما نقله عن الترمذي في نحو امر زاده بخلافه من  
عكس وانما قولها باجماع الصحابة فمن قيل الباطنة بالتعبير  
عن اكثر الكل او تشمل مخالفة ابن عباس في سقائه جميع الصحابة  
منزلة العم حاشية على المحرر

قوله كما اذا نزلت امرأة واخذت لاس وام  
ما اذا نزلت زوجا وبنينا وابن ابن مع كونه النسب كونه البنات في الفروع نظير الام في الاصول وكذا  
ابن الابن في الفروع نظير الجدة في الاصول وكقولنا التفاهة في الدخول والوجه في هذا  
بحسب الدخول كما ان كذا في الاب والجدة في القرب لعدم من تحت الاخوات وحصول المصنف بهذا المرتبة  
مع ما ثبت من المبالغة في اثبات المطلوب اذ لا خلاف في هذه الصورة مع ما وانما لا خلاف في القرب

قوله كما اذا نزلت امرأة واخذت لاس وام  
ما اذا نزلت زوجا وبنينا وابن ابن مع كونه النسب كونه البنات في الفروع نظير الام في الاصول وكذا  
ابن الابن في الفروع نظير الجدة في الاصول وكقولنا التفاهة في الدخول والوجه في هذا  
بحسب الدخول كما ان كذا في الاب والجدة في القرب لعدم من تحت الاخوات وحصول المصنف بهذا المرتبة  
مع ما ثبت من المبالغة في اثبات المطلوب اذ لا خلاف في هذه الصورة مع ما وانما لا خلاف في القرب

تغفيل عليه لئلا يفوت في الحجة : حاشية والى : قوله : اذا لغصب مع الاختلاف في السبب  
وكانت ان لغفول وايضا لغرب سن ذوى الشبهام لا يعصها العبد كما مر في اوله والابن لا يغفول الاخوان  
لكونه عصبه مع البهين : ولا اتفاق بينهما في السبب لان لغفول الكل في العصبه بغيرها والاحسن مع البناء  
لست كذلك : قوله : لم كانت : قد ما يكوننا القوي لان ورائه الحجة من طرفي الامونه ولا تخفى انها  
في اسم الام اتم بوبد تغديها على سائر الحجة في حق العصبانه وقول ابن عباس انها ليقيم مقام الام لا تزل

معها سائر الحجة ولا تزلها المعازاة  
في الشكس : قوله : ثابتات اى  
صحيحة قبل ان تغيرها باعتبار جهل المخ  
فلا يرد عليه انه كان قبل ان تغيرها يكونها  
غير محبوب انتهى وقيل ان الناس  
للمقام ان يكون ثابتات صحيحة  
كما ذكره الشارع فان عدم المحج سفيهم  
من قوله سخا ذبان ولانه مغيرة نوريت  
كل دارش من شأنه ان يحجب اما انه لا يذكر  
الكفا بذكر المحج بما بعد واما سخا ذبان الحجة  
تبع منه سبكر سقوط العبدك بالفرد منهم  
فما بعد فليقع نوبهم النسخ من الغفيم  
في قوله لم كانت الى قوله ثابتات فانه  
بنوبهم منه ان تزل كل حجة مع صاحبها  
ولا يسطر الا بوبات وان بعدت  
بالامبات او اكن صحيحة :  
: حاشية والى :

فان المرأة الرابع والآف الضعف ولا يخفى الباني قصد  
قصدت ههنا الاثنى لزيادة قربانها على الذكر واتصا لام  
حقيقة الولادة كما لا ب تبصبا والجد له حكم الولادة  
لا حقيقة فلا يعصها اذا لغصب مع الاختلاف في السبب  
بل مع الاتفاق فيه وهذه المسئلة من المسائل الاربعة  
التي استدلنا في اول الكتاب فان ابا حنيفة ومحمد الام  
بجملان الحجة كالأب ههنا : ولحجة الشكس لام كانت كام  
الام : اولاب : كام الاب : واحدة كانت او اكثر  
او اكن ثابتات : اى صحيحة كما لا يكونان فان الفاسد  
من ذوى الارحام كما سباني : سخا ذبان في الدرجة  
لان العنبري كحج العبدى كما سخط به علما واما  
اعطاء الحجة الواحدة الشكس قلنا رايوه ابو عبد  
الحكوى ومغزى بن شعبه ومنبضه بن ذوب

قوله : ثابتات : اى غير سافات والمجربا والاثبات  
لا يكون الا ما تظاهرها فتقول اى صحجات تغيرها بانه جاهل المخ  
فلا يرد عليه انه كان قبل ان يغيدها يكونها غير محبوب  
اذلو كانت محجوبت باحد كالام مطلقا والاب فلا بوبات  
لم يأخذن الشكس : حاشية محمى :

قوله : هذا جمعا بينه ابكر وعمر قصار اجما عسها على ان الحجة مشتركن في الشكس كذا في الضوء  
واما بنى لطفى الاجماع وقال لم ينكرها احد من الصحابة فقار الشكس ثابتا بالاجماع فكان اهل عاصم  
من خلاف ابن عباس : قوله : وذهب ابن عباس : : ووقع في بعض الشكس ابن مسعود ثبل  
ابن عباس ناظرا عن الضوء واما ان ما في الضوء وغيره من الشكس موافق لما اورده الشارع  
: حاشية والى :

معها سائر الحجة ولا تزلها المعازاة  
في الشكس : قوله : ثابتات اى  
صحيحة قبل ان تغيرها باعتبار جهل المخ  
فلا يرد عليه انه كان قبل ان تغيرها يكونها  
غير محبوب انتهى وقيل ان الناس  
للمقام ان يكون ثابتات صحيحة  
كما ذكره الشارع فان عدم المحج سفيهم  
من قوله سخا ذبان ولانه مغيرة نوريت  
كل دارش من شأنه ان يحجب اما انه لا يذكر  
الكفا بذكر المحج بما بعد واما سخا ذبان الحجة  
تبع منه سبكر سقوط العبدك بالفرد منهم  
فما بعد فليقع نوبهم النسخ من الغفيم  
في قوله لم كانت الى قوله ثابتات فانه  
بنوبهم منه ان تزل كل حجة مع صاحبها  
ولا يسطر الا بوبات وان بعدت  
بالامبات او اكن صحيحة :  
: حاشية والى :

قوله : اولو مات لم يرثها ولد ولد  
في ظاهره ما يبد لغفول ما كلف  
الشخص في عدم تجوزها نوريت ذوى  
الارحام ونحن ناوله بان المراد لم يرثها  
بطرفي الغرضية والعصبية لانها لم يرثها  
: اصلا :  
: وانه :

قوله : هذا جمعا بينه ابكر وعمر قصار اجما عسها على ان الحجة مشتركن في الشكس كذا في الضوء  
واما بنى لطفى الاجماع وقال لم ينكرها احد من الصحابة فقار الشكس ثابتا بالاجماع فكان اهل عاصم  
من خلاف ابن عباس : قوله : وذهب ابن عباس : : ووقع في بعض الشكس ابن مسعود ثبل  
ابن عباس ناظرا عن الضوء واما ان ما في الضوء وغيره من الشكس موافق لما اورده الشارع  
: حاشية والى :

قوله ولم نرد فيها ما زاد على الشدس اى لم يأت في السنة الزائدة على الشدس الواحدة من الجديت على ان يكون ما مصدرية وتخيّل ان يكون ما موصولة اى لم يرد في السنة شي زاد وهو على الشدس فاعطينا بالشدس ولم نرد عليه على خلاف الفلاس ولأن الجدة الفاض حلا من الام فلم يجر السوية بينها فلو اعطينا بالثالث سويتا بينها فوجب لفضان فرضا عن فرض الام حتى يظهر لفضان ودرجتها عن درجه الام كما ظهر لفرض بنت الابن في الفرض عن بنت الصلب لفضان حالها عنها ثم ان حالها عنها ثم ان ههنا فائدة وهي معرفة كمية الجديت في كل درجة فهو ان تأخذ اثنين من حد الدرجة المسبول عنها بربك وما بقي منه مبارك وتضعف ما في بربك بعدد ما في مبارك فالحاصل هو عدد الجديت في تلك الدرجة ففى الدرجة الثانية لا يزيد عدد من على اثنين لانا اذا اخذنا الاثنين في بربنا لا يبقى شي لنا فخذ في مباركنا حتى تضعف ما في البين بقدره في الدرجة الثالثة اربع حيث لانه يبقى واحد في البار بعد اخذ الاثنين في البين فاذا ضعف الاثنين مرة واحدة يحصل اربعة وظل هذا الصلب نفس فعوض في الدرجة الخامسة ستة عشر وفي السادسة اثنان وثلاثون وفي السابعة اربعة وسبعون وهكذا واما معرفة كيفية تميز الضميمة من الفاسدات فظهر لغيرنا ان الضميمة ابد تكون بعد درجة المسبول عنها والباقي فاسد والضميمة من الامتسا لا يكون الا واحدة وانما سواها يكون من طائفة الاب وطل هذا فاسد في الدرجة الثانية قبل فيها ضميمة وفي الواحدة ثلث ضميمة صحيحة وواحدة فاسدة وفي الدرجة السابعة خمس صحيحة احدى من طرف الام واربعة من طرف الاب والباقي فاسد وظل هذا واما معرفة كيفية تصوير الضميمة السخا ريت فظهر لغيرنا ان يضع لقطم بمقدار العدد الذي نريد ثم يجعل مكان كلهم من طرف

ووجب من انه على السلام اعطا بالشدس واما الشدس بنين في ذلك اذا كن اكثر من ذوات فلما روي ان ام الام جاءت الى الصديق وقالت اعطني ميراث ولد بني فقال صبري حتى يشاء ورضيما فاني لم جدك في كتاب الهند فقال نعم ولم اسمع بك من رسول الله صلى الله عليه وسلم سألهم شدة الغيرة باعطاء الشدس فقال بل ممكنا احد شهيد محمد بن مسلم ايضا فاعطاها فذلك ثم ذلك جازت به الاب اليه وطل الميراث فقال اري ان ذلك الشدس بينها وهو من الغيرة ممكنا في كفايته وفي رواية اخرى ان ام الاب جازت الى عمر حتى لند عن فالت اما اولي بالميراث من ام الام او لولم انت لم يرد لها ولد ولها ورث ولد ولها فقال هو ذلك الشدس فان اخذها فهو بينكما وانما خلفه فهو لها حكم بالشدس بينهما فقد جمعا على ان الجديت الصحيحة السخا ذوات تنشا كن في الشدس بالسوية وروى ابن عباس ان الجدة ام الام تقوم مقام الام مع عدمها فتأخذ الثلث او الميراث لمن ولد ولا اخوة والشدس اذا كان احدها كما ان ابنا لم يقوم مقام الاب عند عدمه وابن الابن يقوم مقام الابن مع عدمه ثم ان الام لابن اخوها فرضها احد من كذا فكذا ام الام لا يارحمها احد من ورثها لان الاولاد بالانثى ليس بها شدة الميراث ولفظة الميراث به كليات البات وبنات الاخوات كما تركنا هذا الفلاس في الجديت بالسنة ولم نرد فيها ما زاد على الشدس فاعطينا به وسقطت اى الجديت كلفين وسقطت العزوبات او اميات بالام اما الاميات فوجود اولادها بالام وانما النسب الذي هو الاموية واما الابويات فلا كما والنسب وحده وسقطت الابويات دون الاميات ايضا بالاب وهو قول عثمان وعلى وزيد

المسب اما الى ان يبقى ام واحدة على هذه الصورة

قوله واما الامتسا فلو جردا وقوله عليه السلام المصمما الجديت الشدس اذا لم يكن ام في حجم قوله ولم نرد فيها ما زاد على الشدس اى سهر زائد على الشدس وفي هذا التفسير اشارة الى ان ما موصولة وتخيّل ان يكون موصولة واما كونها مصدرية على ما ظن نقس لهو بسبب لان الضميمة المسنة في زاد

بجاء الى مرجع والمصدرية حرف لا يصلح له ثم قلبت ولان الحجة القضي حاله ان العلم بغير السنوية بينهما فلو  
اعطينا بالثبوت لسنوية بينهما فوجب نقصان فرض الام حتى يظهر نقصان درجتها عن درجته  
الام كما نقص بين الابن في الغرض عن البنت النصف لنقصان حالها عنها وقبلة نظر من وجهين  
الاول ان قوله قلوا اعطياها الثلث لسنوية بينهما ممنوع فان لزوم السنوية قد انزعج كونه ممنوعا بالام عند  
اجتماعها الا ترى ان اسب الالب يقوم مقام الالب عند عدمه ولا يلزم منه السنوية كونه ممنوعا باجماعها

قوله سيج والحق من ابن عباس قال في بعض الشروح قوله  
احد ذلك وان فني ومنه انه مخالف لما في الكتب التي فيها  
قال في المحرر والحجة من الام بجهتها الالب والام  
حاشية دلت

والثاني ان قوله كما نقص بين الابن في  
الغرض من البنت النصف لنقصان حالها  
عنها غير موجه فان هذا المصنف وحاصل مع  
استحقاقها النصف الغرضي واستحقاقها  
فيه عند وجود الصلابة فلا يجتمع فيه الى  
ذلك الاعتبار وانما الاجتماع فيه الى علمه  
افرى وهي كلمة الشئيين على ما عرفت  
حاشية دلت

قوله وغيرهم: كما في من كتب وسعد  
ابن وفاض وهو اخبر الشيخ وطاس  
ابن النابيين والشاخي وذاك هو الشافعي  
حاشية علي

قوله في كجج بنات الابن بالبنين  
قبل الاولى للثبوت كجج الابواب بالام  
لا محال ان بنات في المثال المذكور بان علم  
ارث بنات الابن عند وجود البنين  
لاستيفاء نفع البنات عن البنين لا لا محال  
النسب انتهى وكذا ان يقول ان استيفاء  
الحق ليس بما يستفاد كجج بل هو امر لازم له  
فلا بد من امر بعبارة وهو انما والنسب ههنا  
الاكثر ترك البنات في الوصف : وانما :  
قوله كجج او الفرد الاول عنه هذا  
ولعل بعيد الظن فان الاول وانما كجج  
او اجتماعها كجج واذا انفرد انما والنسب  
يقع به ايضا فالظاهر ان يقع بالاول ايضا

وزم من ثبات وغيرهم ونقل عن عمر وابن مسعود وبلي  
موسى الاشجوي ان ام الالب ترث مع الالب  
واخبره شريح والحق من ابن سري لم يرواه ابن  
مسعود رضي الله عنه من ان حاله فيهم اعطى ام الالب  
الترث مع وجود الالب والمفع في ذلك ان ارث كجج  
ليس باعتبار الاول ولا بالانثى لان الاول بالانثى لا يوجب  
استحقاق شيء من ترثها كما هو اتفاقا بل استحقاق من  
لارث بلبس الحدة ونجا في هذا الاسم ام الام  
وام الالب فيما ان الالب لا يحجب الاول ككجج  
الثانية ايضا وهو حر وولد بان محرد الاسم لا يوجب  
الاستحقاق والورثة بل لا بد من اعتبار الاول ثم يقول  
تهدا معناه انما والنسب والاول وكل منهما تأثير في  
الحجب فكما ان انما والنسب اذا انفرد عن الاول تغلق به حكم

قوله وهو حر وولد بان محرد الاسم لا يوجب الاستحقاق ولكن ان كان  
عنه بان المراد ان الوارث في السنة هم الحدة فلا استحقاق بالبنين  
وكذا الاسم لاسن الاول كما قالوا في نوبت الحدة ان استحقاق البنات بالاب  
انما هو لاطلاق الاسم الالب عليه كما في قوله تعالى كما يخرج البوكيم من كجج او  
المراد من البنين ههنا آدم عليه السلام وحوى رضي الله عنه فهاهنا ولا

كلا يلزم الترجع من غير مرجع لعدم ظهور القوة في انما والنسب بل القوة في الاول اظهر لانه يصفين مع الفرب  
من الميت الذي هو منشا الحجب هذا فقد علمت بان لا وجه ليقول من قال هذه الملائكة ممنوعة فانه يجوز ان يكون  
انما والنسب من الاول كما يلزم من تأثيره عند الانفاد تأثيره هناك كما ان في العبارة في كلامه كان ان يقال فلا يلزم  
من تأثيره عند الانفاد تأثيره ذلك عند ما لا يخفى وانه : قوله واما ان الاخ لام يرث في اعظم  
ان الفاعلين تأثيره الاول عند انفاد فرقتا فرقة قالوا الاول مطلقا يجوز في الحجب

في المحل واستثنوا عنه الاول والاخر لم يورد وجه النص فيه ودفقة قالوا المواتر في المحل الاول بالذكر دون الثاني فان الاول رها ضعيف لا تأثير فيه الا بالمتاح اليه استبرأ ركة الضيق فاستأثر في القول الثاني بقوله واما الاخر فلم يرشع الام مع كونه مدليا بها فقد قيل لانه لم يوجد بينهما اتحادا والسبب والى الاول بقوله وقيل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة واتحادا في الكلام فيما سبق على اطلاقه وقيل بفضل هذا القيد لان ثبوت تأثير الاول في الجملة كاف في المقصود وهو كجواب مما قاله ابن سعد

بعد التفرير ظهر ان دفع ما قيل من ان هذا الجواب لا يجزى لغيره لان الاعتراض انما هو على المقدمة القائلة ان حمل المحل يتعلق بالاولاء وهذا كما يتعلق باتحاد السبب عند التفرد قالوا عند اعني بانه انما لم يتعلق بها المحل لانه لم يوجد بينهما اتحادا والسبب اعترافا بانها لا يؤثر عند التفرد با عن اتحادا والسبب ومقصود السائل هو ذلك انتهى على لم يخص عدم تأثيره لعدم اتحاد السبب حتى يرد ما ذكره من ان لم يوجد اتحادا والسبب والامثلة ركة في الضيق فكانت على تأثيره باحد السببين وهذا لا يكون محتمرا بعد تأثيره وعند عدم اتحاد السبب نعم ذكره هذين السببين لصيغة التفريق ليعلم كل منهما انما هو الاول فلان من الاولاء ان يقال المراد بتأثير الاول المضيف وذلك الاول بالذكر وما ذكره من الاولاء بالانتي وهو لا يرشع لم يوجد مع اتحاد السبب ولا المشاركة في الضيق على ما مرنا واما حصر الثاني فلان المراجعة الى الاستثناء مع شمع قولهم الاولاء بالانتي لا يوجب استحقاق المبرات فما لا يجاب اليها فندبر فيه

قوله فقد قيل لانه لم يوجد هذا الجواب لا يجزى لغيره لان الاعتراض انما هو على المقدمة القائلة ان حمل المحل يتعلق بالاولاء وعند التفرد كما يتعلق باتحادا والسبب عند التفرد قالوا عند اعني بانه انما لم يتعلق بها الجواب لانه لم يوجد مع اتحادا والسبب اعترافا بانها لا تؤثر عند التفرد با عن اتحادا والسبب ومقصود السائل هو ذلك انتهى على لم يخص عدم تأثيره لعدم اتحاد السبب حتى يرد ما ذكره من ان لم يوجد اتحادا والسبب والامثلة ركة في الضيق فكانت على تأثيره باحد السببين وهذا لا يكون محتمرا بعد تأثيره وعند عدم اتحاد السبب نعم ذكره هذين السببين لصيغة التفريق ليعلم كل منهما انما هو الاول فلان من الاولاء ان يقال المراد بتأثير الاول المضيف وذلك الاول بالذكر وما ذكره من الاولاء بالانتي وهو لا يرشع لم يوجد مع اتحاد السبب ولا المشاركة في الضيق على ما مرنا واما حصر الثاني فلان المراجعة الى الاستثناء مع شمع قولهم الاولاء بالانتي لا يوجب استحقاق المبرات فما لا يجاب اليها فندبر فيه

قوله المحل استثنوا عنه الاول والاخر لم يورد وجه النص فيه ودفقة قالوا المواتر في المحل الاول بالذكر دون الثاني فان الاول رها ضعيف لا تأثير فيه الا بالمتاح اليه استبرأ ركة الضيق فاستأثر في القول الثاني بقوله واما الاخر فلم يرشع الام مع كونه مدليا بها فقد قيل لانه لم يوجد بينهما اتحادا والسبب والى الاول بقوله وقيل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة واتحادا في الكلام فيما سبق على اطلاقه وقيل بفضل هذا القيد لان ثبوت تأثير الاول في الجملة كاف في المقصود وهو كجواب مما قاله ابن سعد

حكم المحل الا ترى انه يحل بنبات الاس بالنبتين لا اتحاد السبب مع علم الاولاء كذلك اذا التفرد الاولاء عنه ثبت المحل ايضا فان جرد التعلق بالاب كجواب لوجود الاولاء بالاب ونحوه بالام لاتحاد السبب واستحالة التعلق من قبل الام من غير ان ياب لا يعدم الاولاء واتحاد السبب جميعا واما الاخر فلم يرشع مع الام مع كونه مدليا بها فقد قيل لانه لم يوجد بينهما اتحادا والسبب والى الثاني ركة في الضيق وقيل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة القائلة بان المدلى بغيره كجواب هذا واما ما قبل ما رواه ابن سعد فتقوا انه كجواب بان يكون ابو ذلك الميت دفعا او كما قرأنا في ذلك لفظ الابويات في المحل الام الاب وان عدت في كلام ام الاب وكذا في ما مرنا ترشع مع الجواب لنبات من قبله في السبب فزادها

قوله كذلك اذا التفرد الاولاء هذه الملازمة ممنوعة فانه يجوز ان يكون اتحادا والسبب اقوى من الاولاء فلا يلزم من تأثيره عند التفرد تأثيره هناك الا ترى ان اتحادا والسبب كجواب حيث يتحقق خلاف الاولاء فانه قد يتحقق عنه كجواب حاشية محم

الا نفراد قالوا عند اعني بانه انما لم يتعلق بها الجواب لانه لم يوجد مع اتحادا والسبب اعترافا بانها لا تؤثر عند التفرد با عن اتحادا والسبب ومقصود السائل هو ذلك انتهى على لم يخص عدم تأثيره لعدم اتحاد السبب حتى يرد ما ذكره من ان لم يوجد اتحادا والسبب والامثلة ركة في الضيق فكانت على تأثيره باحد السببين وهذا لا يكون محتمرا بعد تأثيره وعند عدم اتحاد السبب نعم ذكره هذين السببين لصيغة التفريق ليعلم كل منهما انما هو الاول فلان من الاولاء ان يقال المراد بتأثير الاول المضيف وذلك الاول بالذكر وما ذكره من الاولاء بالانتي وهو لا يرشع لم يوجد مع اتحاد السبب ولا المشاركة في الضيق على ما مرنا واما حصر الثاني فلان المراجعة الى الاستثناء مع شمع قولهم الاولاء بالانتي لا يوجب استحقاق المبرات فما لا يجاب اليها فندبر فيه







من اعتبار الاول ولا ركن في جعلها ههنا سببا للاسحقان من غير ان يعتبر الاول معه انتهى وان ضمير بان حاصل هذا الوجه  
السبب ما ذكر في حاصله ان لغو الاول وان كان موجبا لغو الثاني والاسم بعد ذلك اسحقان ولا يندخل ولا يلزم منه عدم  
اعتبار الاول ولا اعتبار مجرد الاسم بدون ملا حظته الاول والثاني فان قلت بلا ينافي هذا قولهم فيما  
سبق الاول بالانان البوشر في اسحقان المبكر قلنا لا لانهم لا يكونون ناسرا بل انما سمي آخر كما نحا  
الجنة والثانية في النصب وفيما نحن فيه كذا في المتن والحق في

ع  
اخ مات اولاد بزوجه  
اخ مات نایار حبیبه  
ابن ابن ابن

تہا اخوان لایب و ام اولاب و لکل واحد  
منہا امراتہ و ابن ثم مات احد الاخوين فترج  
لحق الباقی امراتہ ثم مات الاخر بعد ولایہما  
عنه ثم مات الابن الذی جارت بین  
الایخ الاول فاکمل تحریر روح خلیفہ

رحمہ اللہ

كان هذا الولد الذي نولنا بينهما بعد موت  
المجوس الذي هو الولد وزك الله له ما خاض  
من ضيق من اراد ان يعلم هذه السنه فليظفر هذه  
الصورة بنظر الامعان بالحرارة رجب خليفه

فذلك الاصح الشدس بالعرض والباقي مبنيان على الضم بالصوت  
وكذا اذا تركت التاني عم احدهما روجها فانه باخذ الزوج الضم  
بالضمة وتقصم الاخر في الضم الباقي بالصوت وكذا  
اذا تركت المحوطة انه وهي حنة لابيها فانه تركت بالسين  
معاً لا يقال الاض لاب واهم لا يرتب من جهتين فرائين معاً لانا  
نقول احوة من جهة الام فداخرنا في الزوج حتى نعدهم على  
الاض لاب فلا يكون مقبرة في الاستحسان كجاء الجدة  
المذكورة ووجه قول ابى يوسف ان لغة الجبهة ان افضمي  
بعد الاسم كانه الامثلة الثلاثة المذكورة كان مقصداً لضم  
الاستحسان بعدد واما اولهم فقص بعد الاسم كان  
في حكم الجبهة الواحدة وما نحن فيه من هذا الضم فان كانت  
الفراتين سمي بالجدة كرات الفرابة الواحدة فاذا كانت  
جدة ذات قرابة ثلث مع جدة ذات قرابة وحدة فبضم  
الشدس بينهما العنا فاعند ابى يوسف وارباعاً محمد  
قال الامام الشيخ لا رابة عن ابى حنيفة في صورة بعد قرابة  
جدة الجدين وذكر في قرأتهم الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرزاق  
البن شيبان صاحب التميمي ان قول ابى حنيفة وما لك والى قول ابى

العصيات عصبه الرجل في اللغة فرائبه لايه

وكانت اجمع عاصب وان لم يسمع به من عصب القوم بظان اذا  
حاطوا به حولها فالأطراف والآبين طرف والعجم جانب والاح جانب  
ثم تسمى بها الوحدة والجمع والتذكر والمؤنث وقالوا في مصدر  
العصبة والتذكر يعصب الانسان أي يعلجها عصبته والعصبات  
المنشئة فمنها انشأ الفوصي من الشبيه كما قر

قوله في العلم ليس بينهما انصافاً : أي  
قال انصافاً مع أنه لا يكون الشيء واحداً الا  
بصفان أما باعتبار اختلاف صفة الكون على ما فوق  
الواحد على ما هو المشهور في هذا الفن أو باعتبار  
الازواج لقوله ارباعاً : قوله لا رايه  
عن الحقيقة حمداً عليه و ما يعصم من  
الخطوئه وشرحه ان يكون فيه عن الی  
صفة رايه فانهم قالوا في باب  
تقارین و هی ام ام الام و هی مع ذلك  
تقعده محمد و زواله ليس بينهما اثنان  
اصح الامام صدر الکلام

طاشه والى

قوله فانما لا يصلح انفرادا : حلة لا ثابته انما هي لغات في استحقاق العصوية وقيل نظر لانه لا يلزم من عدم استحقاقها لان يكون علة لا ثابته ان لا يكون لها مدخل في العلة فلا يصلح تقرب قوله فلما لمعاده في استحقاق العصوية عليه ولو سلم ذلك لكان لا يلزم منه صدق التعريف على الاصح المذكور لانه لا يلزم من عدم دخول الام في استحقاق العصوية عكس ودخولها في النسبة الى الميت بذل واما ما قيل ان يحصل الجواب حرف واحد واما لا يلزم ان لا يثنى وحلت في نسبة الى الميت اذ المراد من دخول الاثنى ان يكون لها مدخل في تحقيق سبب لاستحقاق الميت

وهو العصوية ودخول الام في نسبة الى الميت ليس بهذه المثابة والا لكان الاصح ان لا يعصيه وليس كذلك فعبه ان يمثل هذه العبادة في التعريفات غير جائزة والا فلي في الجواب ان يقال الولد لا ينسب الى الام كما تبين صريح الية وقد مر اليه إشارة لان النسب الى الاباء لقوله تعالى ادعوهم لابائهم وقوله ارحمهم الاجرام او عبته واسما لك الى الاباء وقوله بنونا بنوا ابائنا وبناتنا بنواتنا ابائنا والرجال الاباء وقد صرح به في كتب الفقه ايضا واذا لم ينسب الى الام لا يكون لها مدخل في نسبة الى الغير وانما علم وانجب عنه ايضا بان لا يلزم دخول الاثنى في نسبة الى الميت لان نسبة الية بالاخوة ولكن سئلنا ذلك كمن الخواصة لا يجعل في نسبة الية في نسبة الية فلهذا ذهبنا الى ذلك وهذا الجوابان صغوفان ايضا اما الاول فلا نلوه كان نسبة الية بخروج الاخوة لكان الاصح ان لا يعصيه وهو باطل بل نسبة الية يكون اضا من الاب والام واما الثاني فلا نلوه لادلالة اللفظ عليه فلاولى ان يعرف بانه كل ذكر لا يكون الاثنى مدخل في استحقاق الية او يعرف بانه كل ذكر يارنه المذكورة في نسبة الى ان يمتد الى الميت

حاشية عجبي

قوله اى العصبان بانفسهم : إشارة الى ان ضمير الجمع راجع الى العصبان بانفسهم المستفادة من قوله كل وذكر اما كان العصبان يطلق على المذكور ايضا لكان العصبان المستفادة من قوله كل ذكر مجزا المذكور ذكر الضمير القائم الى العصبان حاشية عجبي

ثلاثة عصبان منفصبة وعصبة بغير وعصبة مع ضرر اما لعصبة بنفسه فكل وذكر : اعبر المذكورة لان الاثنى لا يكون عصبية بنفسها بل بغيرها او مع غيرها : لا نلوه في نسبة الى الميت اثنى : فان من دخلت الاثنى في نسبة الية لم يكن عصبية كاداد الام فانها من ذوات الفردض وكتاب الام وابن الميت فانها من ذوات الاجرام فان قلت الاصح لا لب ولم عصبية بنفسه مع ان الام واحدة في نسبة الية فقلت فزانه الاب يصل في استحقاق العصوبة فانها اذا الفردض كفت في اثبات العصوبة بخلاف فزانه الام فانها لا تصلح بانفسها لانه لا ثابته فلهذا لمعاده في استحقاق العصوبة كذا حصلنا بمزلة وصف زائد قرحنا بها الاصح لا لب ولم على الاصح لا لب وهم : اى العصبان بانفسهم : اربعة احوال : الاول

قوله اى العصبان بانفسهم : إشارة الى ان الضمير جمع راجع الى العصبان بانفسهم المستفادة من قوله كل وذكر لا يقال العصبية يطلق على الواحد والجمع والفكر والموت فلا يحتاج الى ذلك التأويل لانا نقول المعروف حقيقة العصبية لا افرادا فانما يحتمل غير مرادة لفظه كل من كانت في مقام التعريف ايضا لا انزلا لخلوا عن تلك الافادة : حاشية والى

قوله اعني اولهم بالميراث : لما كان اصل الميت وجزوه من ابوان في قرب الدرجة لان كلا منهما يصل بالميت بلا واسطة واصل الميت اقر من جزوه اضاخ الى تعين معنى الزوجية بقرب الدرجة ومحصلة ان المراد من قرب الدرجة القرب الحكمي لا القرب الحقيقي والابن اقر من الميت من الاب وكذا استحقاق ابن الابن وان فصل لما كان بالبوقة التي يجمع بها الابن على الاب دونما على الاب منهم اقر من الاب بهذا الاعتبار حاشية بجم

قوله لا يرى ان الفرج يتبع اصله : كون الفرج تابعا لاصله وذكره بذكره بدون العكس يدل على استقلال  
الاصل وعدم استقلال الفرج ولا شك ان الفرج ليس من الفرج المستقل فلا بد من تبعية لاصل  
بدون العكس كما هو لازم معقول وهو كون الفرج تابعا والاصل متبوعا لا نظمو الفرج دون الاصل وقد  
سئل على ذلك ايضا عقلا بان الانسان يبرز ولده على والده في حياته فيقترب ماله اليه وونه وبدون يكون ماله  
بعده لولده لا لوالده ومقتضى ذلك وان كان حرمان الاب لا تركه في مقدار فرضه بالنسبة لافعال مقتضى ما ذكرت  
تقديم البنت الباطل على الاب لانما فعل نعم كذا  
تركناه بالنسبة فهو قوله على السلام فلا دلي  
رجل ونظما بقوله تعالى بمسك اسد في اولادكم الى  
ان قال ولا يورثه لكل واحد منها النكس مما  
تركه ان كان له ولد فانه يدل على ان الاب  
صاحب فرض مع الولد والولد حصته فذلك على  
تقدمه في العصوبة وان الابن كالبنت في  
ناول القسط اياه كما مر حاشية

الاول جز الميت : والثاني اصل الميت : والثالث جز به  
والرابع جز جده : تقدم في هذا الاصل والمذرجين فيها  
الا قرب فالقرب اى يرجون بعرض الذخية اعني اولادهم  
بالميراث : الذي يمتحن بالعصوبة جز الميت اى البنون : ثم نبين  
وان سقطوا ثم اصله اى الاب ثم الجد اب الاب وان علا  
واتما قدموا البنون على الاب لانهم فرع الميت والآصل  
والفصل الفرج باصله يظهر من الفصل الاصل لفرعه الا يرى  
ان الفرج يتبع أصله وتبصر ذكورا بذكره ودون العكس ان البناء  
والاستحباب ريد فلان في بيع الارض ولا ترضى في بيعها  
وطلبوا الضامن بدل على انهم اقرب الى الميت في الدرجة على وان  
لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين غير واسطة وقدم  
بنو البنين وان سقطوا على الاب لان سبب تخلفهم  
ايضا البنوة المسندة على الابوة وكون الاب اقرب درجة  
من الجد كما مر بطوره فباين الابن وابن الابن وتفيد الجد باب  
الاب لخروج عنه البوالم الذي هو الجد القاسد فيكون ذلك  
نظرا بما علم من قولنا نكل ذكر لا ترضى في نسبته الى الميت انشئ  
فرز الا انهم باقرتهم هو اثبات انه ورواه بغيره ومن علان  
الا جد اذا عدوا تقدم منهم من كان اقرب درجة  
ثم جز ابية : اى الاخوة : ثم نبينهم وان سقطوا : فافضل  
الاخوة من الجد وان علان الى حقيقة هذا لما كانت حقيقة عليه  
في ما يفسد سمة الجد وآما الحق الحكم هنا لا يثبت على الخلاف  
لانه المتعارف لقوى : فافضل منهم عنهم لفرق : ثم جز  
جدة : اى الامم : ثم نبينهم وان سقطوا : فافضل الامم عن  
الاخوة : فافضل منهم عنهم لسبب الذخية فيظهر ان سبب العصوبة  
سببه انواع اربعة البنوة بغير واسطة او بواسطة والابوة

قوله ناخر الاخوة عن الجد وان علان  
الى حقيقة : فان قبل ان يفسد لفرق  
فرع الميت على اصله يقتضى تقديم فرع الاب  
وهو الاخ على أصله وهو الجد فذلك نعم لان  
لقوم مقام الاب والحق عليه سمة  
والاب مقدم على جده فكذلك من يقوم مقامه  
ورث الابوة منه ثم ان قبل المسند من  
ظاهر عبارة المصنف ولو ثبت بالميراث الذي يستحق  
بالعصوبة وهذا لا يقتضى سقوط الاخوة بالجد حتى  
على علان ناخر قول الى حقيقة فان ناخر  
الاب مثلا عن الابن لا يستلزم سقوطه به فان  
الاب يستحق معه ليس بالعرض انشئ وانه  
نظر فان الاخوة ليس لهم من الورثة شئ والآ  
العصوبة فاذا كان عصوبة الجد اقوى منهم  
والاصل في فورث العصبان ان لا يثبت  
الا وفي عند وجود الاقوى يلزم منه سقوط  
الاخوة بلا عزيمة واعلم منه ايضا عدم صحة  
القطر بالابن والاب فان الاب منه

ورائه اخرى غير العصوبة وهى الفرض بخلاف الاخوة فانه ليس لهم سوى العصوبة جهة ورائه على ما مر  
حاشية

قوله لانه المتعارف لقوى : لا توجه على المصنف لزم التدافع بين كلاميه حيث صرح اوله بالخلاف بين الامم في قوله  
وهو الاعيان : العكس السقوط بالابن الى قوله وبما وجد عند الحقيقة وهما المطلق ولم يشر الى ذلك  
المختلف اجاب بان في هذه الاطلاق إشارة الى كونه مختارا للفقوى وآله من مخالفة الغير منزلة لعدم

والأولى مما قبل من أنه إنما اطلق لنا اعتماداً على ما سلف من تقديره بالنسبة إلى الخبيثة لأن هذا الظاهر  
وتقديره بالذکر دون ما يقابله كمنج إلى مرجح أيضاً قولنا أي بعد الترجيح بقرب الدرجة أي برجحون  
أو لا بقرب الدرجة لأن لم يكن الترجيح به لمساواة فيها برجحون بعد ذلك بقوة القرابة فما دفع في بعض  
الشرح أي بعد ما لم يكن الترجيح بقرب الدرجة إشارة إلى حاصل المعنى لأننا بعد المعطوف عليه بهذا قبل  
وقد ان هذا الاحتمال سلفاً لاجابة الى دفعه من وجهين الأول أن الاحتمال إلى تقدير المعطوف عليه

اولم يذكر صيحاً وهو مذكور هنا وهو قوله  
برجحون بقرب الدرجة أي برجحون انما  
بالقرب الحقيقي وهو ما يكون بقرب الدرجة  
او بالقرب الحكمي وهو ما يكون بقوة القرابة  
والثاني ان قوله بعد ما لم يكن معناه حرف  
العتطف التداًل على الشرح فما كان دمجاً  
حرف العطف كيف يصلح ان يكون  
معطوفاً عليه

قوله من العصبان أي سلفاً وقبه  
إشارة إلى ما وقع في بعض الشرح أي  
يرجح الصف الثالث بقوة القرابة لأن قوله  
ثم برجحون بقوة القرابة معطوف على قوله برجحون  
الان بنى وكان الترجيح بقرب الدرجة شامل لكل  
من سبقت منه ذلك الترجيح ينبغي ان يكون الترجيح  
بقوة القرابة ايضاً شاملاً لأن المعطوف في حكم  
المعطوف عليه ويمكن ان يعبر عنه بان ذلك  
لإشارة إلى مرجح الضمير بل هو إشارة إلى حصة  
المعنى وحاصله باعتبار المقام لأن الترجيح بقوة  
القرابة لا يصور في الضميرين الأولين وفي  
الصف الرابع وإن كان متصوراً لكن للمعنى  
إشارة بعد ذلك بقوله وكذا الحكم في تمام المنية  
فحين ان يكون المرجحون بحسب القرابة  
كسب الوقوع في الصف الثالث وما قبل من  
ان قوله وكذلك الحكم في تمام المنية معطوف على قوله  
كما لا يخفى لانه فالحصر في الصف الثالث مع غيره  
لأن المنية ورسنه ما ذكرناه اذ لو كان معطوفاً  
على ما ذكره كان المنية ان يقول وكذلك اعلم

كذلك والاحوة وظرفها والعموم وقرعها والترتيب  
ما عرفت ثم أي بعد الترجيح بقرب الدرجة أي برجحون  
بقوة القرابة ايضاً به أي بالمذكور وهو الترجيح بقوة  
القرابة أي ان والقرابتين من العصبان  
أولى من ذي قرابة واحدة أي مع ما قبل في الدرجة  
ذكر ان كان في القرابتين أو ان في قوله على السلام ان  
عبدان بني الام بنو ارفون ودون بني العكاش أي بنوا  
الاعبان اولى بالميراث من بني العكاش والقصود  
من ذكر الام تبييناً لظاهر ما يترجح به بنوا الاعبان على بني  
العكاش كاللوح لآب وام أي فانه مضمين على  
الآب اجمالاً وبهذا مثال المذكور من ذوي القرابتين  
أو اللاحق لآب وام اذا صار عصباً مع البنات  
أي البنات الضميرية او غيرها فانها ايضاً أولى

فلا يتوجه عليه ما قبل لاجابة الى هذا النسب لأن مرجح الضمير هو الترجيح  
على ما ذكره وهو مذكور فكانت اعادة ذكره لتوافقة الضمير لكن الضمير انما  
أوله بالمذكر لاجاع الضمير إلى قوة القرابة فانه قال ايضاً أي بقوة  
القرابة على تأويل المذكور وأن صلح بذلك لتأويل جانب اللفظ لكن لا يفيد  
اجاع الضمير لها جانب المعنى لانه لا يجوز ان يراد من قوة القرابة ان والقرابتين

النسب الاخره أي بجمم أن والقرابتين أول من ذي قرابة واحدة انتهى مع ان قوله كن افسد افسد من كلام صاحبه  
الضمير ايضاً فانه مبني على تقدير المضان أي حكم قوة القرابة بغيره ما ذكره في مخصوصه المنية المنية من ان في  
بني الضمير وجهين أحدهما انج إلى المصدر وهذا الوجه لعدم الحاجة إلى الاشارة إلى قوة القرابة على تأويل  
المذكور في حاشية والى قولنا ذكر ان والقرابتين لما كان المختار في ترجيح العصبان الاثنى على المذكور  
النفى بالنعم في ذي القرابتين فقال ذكر ان والقرابتين وان في ذي القرابة الواحدة لعدم

لعدم الاحتياج اليه على ما لا يخفى واما ما قيل من انه لما كان في القرابة الواحدة من الائمة عصبته مع الغير وفي حال  
الاجتماع مع الاخت من الابوين لا يوصف بالعصبة لانهما فرع الارث وحق الارث بعد جبروردة الاختين  
الابوين عصبته البتة فلا يوصف بالعصبة فذو القرابة الواحدة من الائمة العصبته لا يقيدوا اجتماعها مع ذي  
القرابته شيئا واذ لم يفرض لها نصيب بحيث لانه ان اراد لعدم الارث عدم الاحتياج في ذواتها فلا يشك ان ذلك  
اذ هي محض بصير عصبته مع الناس وحق اراد به عدم الاحتياج في الحال فلا فرق بين سائر العصبه كذا حكى

قوله ان اعيان بني الام بنو اوتون  
فان قلت المحدث يزوج المذكور دون  
الائمة لقوله بني الام وللفظ بني وان سلم  
تبادله للائمة عند الاحتياط على سبيل  
القلب كما في قوله تعالى يا بني آدم كن  
لاتينا ولها مسفردات قلت لم يفرق  
بالمذكور بدلالة النص لان المذكور لما تزوجت  
بقوة العصبه عند الاستواء في  
الذخيه والائمة مثلهم في ذلك  
الحكم بهم هذا واما ما قيل في بعض  
الشروع ان بني بنات ولهن حال القراوين  
بعضا فقيدها والاستدلال عليه بقول  
ان عرونا منوا انا نسا وبناتنا بنون  
الرجال الا بعد ضعف قطع كما لا يخفى  
حاشي بجمي

قوله وكذلك الحكم في اعمام الميت أي  
حكم اعمام الميت حكم اخوه واخواته فلا اعمام  
يرحمون بقوة القرابة بعد الزوج بقرب الدرجة كذلك  
الاعمام تزوجون بقوة القرابة بعد الزوج بجمع  
الدرجة فتقدم ذوى القرابته من اوصاف الاعمام  
على ذوى قرابته واحده هذا واما قولنا في الحكم  
بترجيح بقوة القرابة كما تقدم فلو لم يكن الميت  
مقدم على عرابيه لغير نظر ان حكم ترجيح الاعمام  
بقرب الدرجة قد علم اجمالا وبمقتضى  
ما تقدم فالتساوي بين حكمهم بقوة القرابة  
بعد ذلك وذاك الحكم وان كان نعم من قوله  
انهم جميعا جده وجميعهم جده وجميعهم جده  
وانهم جميعا اعمالا وان المصداق التفضيل فيه فيصح حال عدم الميت وجميعهم جده اعمالا لانهم و  
منها على انه لا فرق في ذلك بين الاعمام الميت ومن تقدم حكم القرب والبعد فلا غير الاستدلال فيه حيث  
لم يقل وكالم لابوين ليدل على العلم لاب بل قال وكذلك الحكم في اعمام الميت فلا يفرق بين اعمام الميت

قوله اولي من الاخ ؟ كان الظاهر ان يقول فانما اولي بنات  
اليه لان النكاح منقح التفضيل لغيره لانهما في امثال هذا المقام  
منها قول الشارع قبل هذا فانه مقدم على الاخ لانه انظر طريقة  
الاستدلال وما لاحقا رقا برؤيته ما قيل من ان كونه حالاً في  
من القول بالاستدلال فانه مع كونه خلاف الظاهر كجانب الى القدر

قوله من الاخ لاسب ؟ خلافا لما سبق من ان الاخ  
لا يوصف بعصبته مع الناس عند كونه في امثال الانثى  
س ذوى القرابته وانما ذكرنا بهما وان لم يكن عصبته بنفسها  
لكن ركنها في الحكم لمن هو عصبته بنفسه وان لم يوصف بعصبته  
بل كانت ذات فرض اقرب فرضها وآباء في الزوج لا  
وابن الاخ لاسب واما فانه اولي من ابن الاخ لاسب  
لانها مستوابان في الدرجة مع كون الاول ذوا  
قرابته وكذلك الحكم في اعمام الميت فعم اعمام ابيه  
ثم في اعمام جده اني لعصبه بين هذه الاصناف  
من الاعمام قرب الدرجة اولا وقوة القرابة ثانياً وتع  
المت تقدم على ابيه لعدم على عمه جده وذلك  
بقرب الدرجة وفي كل واحد من هذه الاصناف تقدم  
ذو القرابته على ذوى قرابته واحده مع العشاوي

الى القدر انتهى فان اركان القدر مع جزالة العصبه اولي من عدده  
بدرنا ثم ان الحواشي بقوة القرابة كونهما بنات كجانب على سبيل الاستدلال بقوله  
ويصير ان ذوى القرابته لا يفرق بين القوة في القوة فلا يفرق بين الاخ لاسب  
عصبته بنفسه فكون اعمام اقرب فرض الجوهان لان قوة القرب في نفسه  
غير قوة القرابة على ما لا يخفى والعرف في مقام الترتيب ان فيه لاولي والى

ثم تزوجون بقوة القرابة كمن المصداق افراده بالذكر اعمالا لانهما بنات  
ابيه واعمام جده وجميعهم جده وكذلك الحكم في اعمام الميت فعم اعمام ابيه وجميعهم جده  
وانهم جميعا اعمالا وان المصداق التفضيل فيه فيصح حال عدم الميت وجميعهم جده اعمالا لانهم و  
منها على انه لا فرق في ذلك بين الاعمام الميت ومن تقدم حكم القرب والبعد فلا غير الاستدلال فيه حيث  
لم يقل وكالم لابوين ليدل على العلم لاب بل قال وكذلك الحكم في اعمام الميت فلا يفرق بين اعمام الميت



والساوت لو بقينا باعلى عالها مع ان ليس كذلك فان فيها ذكرنا من الصورتين بعصب اللوح اصحاب مع  
لوح بعصبه لا يلزم شي من الاخرين المذكورين وفي التبع بعصب الفك من كانت كجذائه ومن كانت نونه  
من لم يكن ذات سهم مع انه لوح بعصبه لم يلزم شي مما ذكرنا لافعال ما ذكرتم من الاخوات ليس باصحاب  
فروض الا نقول لان لم ذلك فان المراد باصحاب الفروض شتى الفروض سواء كان اصحابا ففروض  
بالفعل او لا كما بينها عليه الفا ويمكن ان يجاب عنه بان الاخت التي لها الفروض لو لم ينع عصبه باصحابها

يلزم احد الاخرين ولو في بعض الصور  
وذلك كما يتجلى في خلاف التي ليس لها  
فرض فانها اذا لم ينع عصبه لا يلزم شي  
من الاخرين في صورته اصلا قاطل  
حاشية علم

فوليه : والرد من الجوعين ههنا  
هو كجس استارة الى جواب دخل وهون  
الشيء على ان جعل الجمع عصبته مع الجمع  
قبحه عصبته الانشئ مع الانشئ على خلاف  
العصب فبغني ان يقتصر على موردان  
وتحصل الجواب ان الام في الجمعين  
يصل الجعينة كما في قوله تعالى لا تجل لك  
النساء من بعد فانه لا تجل له كالحاجة او لا  
كما لا تجل له الجمع فصار معناه اجعلوا  
حسب الاخوات مع حسب البنات عصبه  
في تداول الواحدة والمعدود  
حاشية والي

فوليه : وآلفق بين ما بين  
العصبتين الفرق بين العصبين المذكورين  
على الوجه الذي ذكره في الاشكال فيه ان  
الاشكال في اختصاص كل من العبارتين لكل  
من المعنيين وقد ذكرنا ذلك وجهين  
مبينين في مطلع الباب ارجو ان الباري في غير  
الاصناف والاصناف يقتضي مشاركة للصفا  
والصفا في متعلق الاصناف كغيره  
اي لصفي في متعلق الاصناف كغيره

كالصفي في لفظ مع موضوع للمقارنة وهي لا يفتقر الا شراك في متعلق المعينة كغيره اكلت مع الابرفانه لا يفتقر شراك  
الابر في الاكل وما بينهما ان البار لم يفتقر ولما كان الغرض المعينة بغير سبب العصبين من معان التي سبب لعصبته لا يفتقر  
في العصبين مع غيره فانه ليس سبب العصبين من معان فان البنت ليست سبب لعصبته الاخت لان من لا يكون عصبته  
لا يكون سبب لعصبته غيره واغترض على الوجهين بان الامر منهما ان لا يجوز تسمية العصبين بالعصبين بغيره دون  
تسميتهما بالعصبين مع غيره او مع المعينة يتحقق مع الاصناف واليسيرة او المعينة اهم من ان يكون لغيره الاضاح

قوله تعالى بوحكم الله في اولادكم المذكور مثل حظ الانثيين وعلى  
صيرورة الاخر بين عصبته قوله تعالى وان كانوا اخوة رجال  
ونكرا فلكم مثل حظ الانثيين : ومن لا يرضى لها من الاناث  
واخرها عصبته لا ينع عصبه باصحابها : وذلك لان الفرض  
في صيرورة الاناث بالذكر عصبته انما هو في موضعين البناء  
بالبنين والاختات بالاخوة كما عرفت الفاء والاناث في  
كل منهما ذوات فروض فمن لا يرضى لها من الاناث لا يبالى  
النص في الاخت بعصب اخيه بقوله من فرضها حالة الانفراد  
الى العصبية كسائر ما في تفصيل الانثي على المذكور والمساوات  
بينها فاذا لم يكن الانثي افرادا صاحبه فرض فلا يلزم هذا  
الغنى من عدم تعصبيه باصحابها : كالعلم والعنة : او كما قاله  
وام اولاد : كان المال كله للعلم دون العنة : وكذا الحان في  
العلم مع بنت العلم لاب وفي ابن الاح مع بنت الاخ لاب

واما العصبين مع غيره فكل انثي تعصير عصبين مع انثي اخرى

كالأخت : لاب وام اولاد : مع البنت : سواء كانت صليبة  
او بنت ابن وسواء كانت واحدة او اكثر : كما ذكرنا : من قوله  
عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبته والمراد من معصير  
ههنا هو كجس واحد كان او معددا والفرق بين ما بين العصبين  
ان الغيرة العصبية بغيره يكون عصبته بنفسه فتعد كسببه  
العصبية الى الانثي وفي العصبه مع غيره لا يكون عصبته  
بنفسه اصلا بل يكون عصبية تلك العصبه كما مع  
لذلك الغيرة : اخر العصبين سبب المعينة : ومولى العاقبة  
مقدم عندنا على دوى الارحام والرد على دوى الفروض

كالصفي في لفظ مع موضوع للمقارنة وهي لا يفتقر الا شراك في متعلق المعينة كغيره اكلت مع الابرفانه لا يفتقر شراك  
الابر في الاكل وما بينهما ان البار لم يفتقر ولما كان الغرض المعينة بغير سبب العصبين من معان التي سبب لعصبته لا يفتقر  
في العصبين مع غيره فانه ليس سبب العصبين من معان فان البنت ليست سبب لعصبته الاخت لان من لا يكون عصبته  
لا يكون سبب لعصبته غيره واغترض على الوجهين بان الامر منهما ان لا يجوز تسمية العصبين بالعصبين بغيره دون  
تسميتهما بالعصبين مع غيره او مع المعينة يتحقق مع الاصناف واليسيرة او المعينة اهم من ان يكون لغيره الاضاح

وغيره وكذا السب يكون مع النسب فكل من ان يجاب عنه بان يحصل الوجهين هو انه لما كان الخبر في احدى الصور  
سببا لعصوبة فثارت له ناسب ان يذلل عليه باذلل على ذلك وهو الباء ولم يكن في الاخرى كذلك ناسب  
تخبره عما يذلل على ذلك وجعل مقارنا لما يذلل على مطلق المقارنة وهو منع فروعي المناسبة في كل ما يستبين  
ولو شئى كمال العصبة مع غيره لغات المناسبة المعصومة اليه عليها بحرف الباء يعني هيئتها شئ وهو  
ان للعصبة مع الغير اذا لم يكن عصبة من الغير وليس له عصوبة بنفسه لانه ليس بذكر لا يكون له عصوبة لا كخبره

وهو قول على وزيد بن ثابت رضي الله عنه وقال ابن مسعود  
هو مخرج عن ذوى الارحام البضا واستدل بقوله نفع واولوا  
الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب السنن وبعضهم ارب  
الى بعض من ليس له رحم والمبارك يثبت على القرب ويقول  
عليه السلام لمن اعقني عبداه مولاي فان شكرت فهو خير لي وان  
كفرتم فهو شر لي وان مات ولم ينكر وارثا كنت انت عصبة فقد  
اشترط في نوبت مولى العاقبة ان لا يبيع للعقوب وارثا وذو  
الارحام من ذيل النورثة والى سبب ما عن الالة قانون سبب  
نزولها فاروى من انه عليه السلام لما قدم المدينة اخفى  
بين المهاجرين والانصار وكانوا يفترونون بذلك فتخفى عند  
نفع هذا الحكم بهذه الالة وبين ان الرحم مضى على الموالات  
والمولات ولا تزاع لتنا في تقدم ذوى الارحام على مولى  
للمولات واما عن الحديث فتقوانه عليه السلام اراد بقوله  
ولم يبيع وارثا انه لم يبيع وارثا هو عصبة الابرى انه قال  
في اخره كنت انت عصبة ولم يبع كنت انت وارثه واذا كان  
مولى العاقبة عصبة هو اضر العصبة كما دل عليه الحديث  
مضد ما على ذوى الارحام والى ولتقدم العصبة عليه فاقم  
المعنى برت من معنفة مطلقا سواء كان اعنفة لوجه لئلا  
لشيطان او عتقه على انه شاة او بشرط ان الاولاد عليه  
او اعنفة على مال او بلا مال او بطريق ككناية الى غير ذلك  
قال مالك ان اعنفة لوجه لئلا بشرط ان لا ولا  
عليه لم يكن مستخفا للولا لانه صله شرعية واقفا لوجه لئلا  
فذلك لا اعنفا للعصبة فخرج هذه الصلة ومن خرج بنى الولاء  
فقد رد ما حاكب فقها وتنا ان السب هو الاعنفا بقوله  
عليه السلام الولاء لمن اعقني وهذا السب مخف في جميع

السب فيها والجواب ان هذا هو ما  
استدل به ابن عباس على عدم عصوبة  
الاخوات منع النسا كما قرئ في الاحوال  
والجواب هو الجواب فتأمل

فوق: وضر العصبات مولى العاقبة  
كان للملك لم يان ان يقال والعصبة النسبية  
مولى العاقبة لكنه عدل عن ذلك الى هذه  
العبارة اما بنيتها على ما خرج من جميع اقسام العصبات  
النسبية لان منها ما هو عصبة لغيره ومنها  
ما هو عصبة مع غيره وهذا عصبة بنفسه  
فكان منطوقه ان يزوجهم بقصد عليها فيه بهذه  
العبارة على انه مخرج منها ايضا او بنيتها على  
لقد عدل على ذوى الارحام لانه اذا كان اذ كان  
اخر ترتيب العصبات لا يبع وارثا فربيه وبين  
العصبات فتقدم على ذوى الارحام وهذا الاجم  
لغيرهم لصفوه وكان اولى لما فيه من خلاف غير  
وما فيه خلاف اولى بان منه عليه لما فيه من تقرير  
لهذه ورود من بعض العصبة النسبية كل  
من يصبر عصبة سبب الاعنفا في ذكر اكان او بنى

فوق: وقوله عليه السلام لمن اعقني عبدا  
اشارة الى ما روى انه عليه السلام حر عبدا وانه  
ولم يشترط حر عبدا بل فاشارة واعنفة فبلغ  
ذلك السب عليه السلام فقال عليه السلام هو  
اخره وهو مولاي فان شكرت فهو خير لي وشكرت  
وان كفرتم فهو شر لي وان مات

ولم ينكر وارثا كنت انت عصبة قال جرح الشئ كمن من الحديث بموضع الدلالة انه من غرضه لكن الاولى الاثبات  
بالحديث على الوجه المروى عنه عليه السلام ومتفق قوله عليه السلام ان شكرت او تموت ان شكرت بالمجازة على ما صفت  
الشيخ جعفر بن زهير لانه عمل بقوله تعالى على جزاء الاحسان والى قوله عليه السلام من اعقني فليعتقه فليعتقه  
وشكرت لانه يصل اليك بعض الخير في الدنيا فيقتضى معذرة من ثواب الاخرة وان كفرتم فهو شر لك بجاء ثواب  
عملك كله الى الاخرة وشكره لانه سادته مقابلته الاحسان وقابل النعمة بالكفر ان قال عليه السلام من لم يشكر الناس

لم يشكر الناس لم يشكروا كذا قيل وفيه بحث لأن شكر المغم عليه على حسنة لا يفيض شيئاً من ثواب في الآخرة  
والظاهر أن يقال في تغلبه لأن ذلك ربما يؤدي إلى خلل في إخلاصه وغرور في نفسه فيخطئ بذلك عمله ويحل  
على أنه حله السلام كان علمه أن شكره كان شكره له حاشية وله قولته ولا تتراع لتأتي بقدم دوى  
الارحام على موالى الوالات لأن المولى المولاة بمنزلة الموصى بجميع المال في أن استحقاقه له ثبت بعد جعل الرفع و  
الفتح فيكون صديقاً جديداً بخلاف ولادة العاقبة فإنه ثبت بعد لا يجعل لفتح قولته لا يرى أنه قال في آخره ولا يفر  
بدل عليه ما روى أن ثبت حمزة رضي الله  
عنها اعتنق عبدكم مات العبد وترك  
بنات وموالاة فجعل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نصفه لهن وبينه وبين الباقي ثلث حمزة  
قوله أنه سبعة عبد سبعة أمي  
لا ولا ريبه وبين معتنقه من سائر أمي حمري  
وذهب كل غيب كذا في الكفاية قولته  
أولاً مال أمي يقول اعتنقك من غير أن يقول  
لوجه الله أو لوجه سلطان فلا بد عليه من الاعتناء  
طالما لم يتنازلاً لها حاشية  
قوله ولأن السب هو الاعتناء  
هذا هو الذي ذهب إليه أكثر اصحابنا رسلوا  
على ذلك بالبحث المذكور لكنه ضعفه فان من  
ورث قريبه يعقن عليه وكان الولد له الصحيح  
أن سببه يعقن على ملكه لأن الحكم يضاف إلى  
سبب يقال ولادة العاقبة ولا يقال ولادة  
الاعتناق كذا في البسوط والخبر قولته  
وهذا السب يخفى في جميع هذه الصور والشروط  
المذكورة فيها باطلة لأنها مخالفة للنقل قلنا  
نفسه روى أنه عبد السلام قال في حصته بألأقوام  
شترطون شرطاً ليس في كتاب الله يعقن ورث  
الشراف والولاء لمن اعتنق حاشية عجم  
قوله ولأن السب هو الاعتناء كما  
أخبار الاعتناق على العنق مع أن السب هو  
الثاني على ما سيصير به في شرح قول اللص فمن  
ملك دارهم محرم منه عتق عبده لأن المذكور  
في قوله عبد السلام الولاء لمن اعتنق الاعتناق  
وذلك أن نقول إنما عبر به لأن السب الأصلي في ولادة العاقبة كونه بمنزلة الاحبار وهو فعل اختيارى كما  
أن يعبر عنه بما يدل على الفعل الاختياري وهو الاعتناق وإنما اعتنق دوى رحمه الله عن مملكه بطريق الارتقاء  
وان كان ضرورياً لأنه في حكم الاختيارى لكون ملك الوارث خلفاً عن ملك المورث وتشتد إليه فلا يرد  
ما قبل من أن الصريح أن نقول وأن السب هو العنق بدل قوله الاعتناق فاعلم  
حاشية وله

في جميع هذه الصور فثبت سبب جميعها عصبته  
أي عصبته مولى العاقبة على الترتيب الذي ذكرناه  
في العصبات فيكون عصبته النسبة معتدلة على عصبته  
النسبة أعني معتنق العنق والمراد بالعصبات  
النسبة ما هو عصبته بنفسه فقط لما سخره و  
الزمن من موالاة العصبات ما فيكون ابن العنق أولى  
عصبته ثم ابن ابنه وأن نقل ثم الولد ثم جدّه وأن علماً  
إلى آخر ما فصل هناك لقوله عبد السلام الولاء لمن عتقه  
سبب ومعنى ذلك أن الحرية جبهة لثان إذا بها  
ثبت له نصف المالكية التي امتاز بها عن سائر مدعاه  
من الحيوانات والجمادات والرفقة غلبت وتلك  
فالمعتنق سبب لأجابه والمعتنق كما أن السبب  
لأجابه الولد فكأن الولد فصير منسوباً إلى أبيه بالسبب

قوله ثم عصبته لأعصبته عصبته فانه لا يرث مثاله أداة عتقت  
عبداً وماتت وترك ابناً وزوجاً ثم مات المعتنق فالمرث لأن العنق  
لأن عصبته ولولمات الابن وترك أباه وهو زوج المقتضة لا يرث لأنه  
ليس عصبته المعتنق قوله الولاء لمن عتقه النسبة بالصفة الفعالة  
من الاتهام وهو الاستنكاف والاختلاف حاشية وله

وذلك أن نقول إنما عبر به لأن السب الأصلي في ولادة العاقبة كونه بمنزلة الاحبار وهو فعل اختيارى كما  
أن يعبر عنه بما يدل على الفعل الاختياري وهو الاعتناق وإنما اعتنق دوى رحمه الله عن مملكه بطريق الارتقاء  
وان كان ضرورياً لأنه في حكم الاختيارى لكون ملك الوارث خلفاً عن ملك المورث وتشتد إليه فلا يرد  
ما قبل من أن الصريح أن نقول وأن السب هو العنق بدل قوله الاعتناق فاعلم  
حاشية وله

قوله : ولشئ الاناث من ورثة المفقوق فيه دلالة على ان هذا الولاء لا يورث بل هو لمفقوق على حاله ثم يخلف فيه  
اوت عصباء تخلف فيه الابن ولا يخلف فيه البنت لان انحلاله فيها انما يتحقق لمن يتحقق به النصف والنصف انا  
يكون بالابن دون البنت الا يرى ان البنت لا تزل في العاقلة عند كمال الارش بعد المصرة منهن وبهذا ظاهر الرواية  
عن اصحابنا وعن ابى يوسف انه يورث وبهذا روى ابن مسعود في روايته وبهذا في النسخي والقاضي شيخنا واليه  
ذهب الشافعي في قسم المال بين الابن والابن وكيف مثل حظ الاثنين وتجب كون في ذلك ان الولاء ائتمن اثار  
المالك على ان الملك يورث كذلك ما هو

قوله : ومعناه ليس بشئ من الولاء الا ولا وما عتقه فيه بشاره  
الى ان من بانيته وكسبت برأيه والمصناف محمد ذوقه كما لصفا للاحقة  
الى الموصولة وفيهم من صور الاعناق وكذا تيه والسند وهو الاصل  
منها بان يكون المفقوق مد المفقوق ومكانته الى غير ذلك فلم ينعوض  
له العلم بان مشا الولاء العنق الشئ بل لهذا الوجه اذ والى

من اثاره : حاشية عجم  
قوله : هذا الحديث وان كان فيه شذوذ  
قال بما نقل عنه الشذوذ ان يروى الحديث  
الثقة فخالفا لما رده الناس فان خالفه فهو  
اصط منه فاحفظ كان الشاذ مردودا والا فلا بد ما  
ذكره وفيه حيل لان ما ذكره من التعريف وان  
كان موافقا لما ذهب اليه الشافعي وجماعته من  
اهل الحجاز حيث قالوا ليس الشاذ من الحديث ان  
يروي بشفقة ما لا يرد به غيره انما الشاذ ان يروي  
الثقة حديثا ما لا يرد به غيره انما الشاذ ان يروي  
حديثا بخلاف ما روى الناس كحديث لا يجوز لقبه  
الى ما في مائة الشارح ان الشاذ وبذلك  
المعنى مردود قال ابن الصلاح واما ما حكم عليه  
الشافعي بالثبوت فلا يشكال في انه شاذ  
غير مقبول بل المستقيم الى ما ذكره من الاتم  
هو ان ذ بالمعنى الذي اتفاه الشافعي وهو  
ما ذهب اليه الحكم من تعريفه بالحديث الذي  
يقدر به ثقة من الثقة ولا يرد اصله بمنازع  
لكل الثقة ولم يشذ فيه ان يكون مخالفا لما  
رواه الناس فان ابن الصلاح قد سلم الى الشاذ  
المذكور حيث قال في القدر الرواية التي نظر  
فيه فان كان مخالفا لما رده من هو اولى منه  
المعنى لكذلك واضط كان ما القدر به شاذ  
مردودا وان لم يكن له مخالفة لما رده غيره فان  
كان مما يثبت كحفظ وانقائه فمقبول لا يضر  
فيما رده به وان لم يكن بمن يثبت كحفظه  
وانقائه لذلك الذي القدر به خارجا عن الصحيح  
ولكن في تعريف آخر اعتمد ذكره مما ذكره الحكم وذكره ابو علي الخليلي حيث قال الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ  
ما ليس بالاسناد واحده بذكره في ثقة كان او غير ثقة فاما كان عن غير ثقة فمردودا وما كان عن ثقة بنون  
فيه ولا يخفى به فلم يشترط فيه تعريفه بل طلق القدر ولا يخالفه الناس ولا يخفى ان ما ذكره الشارح  
لا يوافق ايضا حاشية عجم

والى قوله : بشفقة كذلك المفقوق يصير موقفا الى معقته بالولاء او  
عصبته بالثقة فكما ثبت الارش بالبنت كذلك ثبت بالولاء  
البن ولا ينبغي للاناث من ورثة المفقوق فليس في عصبته  
للعنق الوارثين من المفقوق بالولاء من هو عصبته بغيره او مع غيره  
كما بين عليه في القدر ذلك القول عليه السلام ليس بشئ  
من الولاء الا ما يحقن او يحقن من اعتق او كاتب او كاتب  
من كاتب او دبر او دبر من دبر او دبر ولا معقوق من معقوق  
معقوقين : هذا الحديث وان كان فيه شذوذ فكذلك في ما ذكره  
بما روى من ان كبار الصحابة يعرفون على آباء ابن مسعود فاعلم ذلك  
فصار بمنزلة المشهور ومعناه ليس بشئ من الولاء الا ولا  
ما عتقه او ولا ما عتقه من اعتقه او ولا ما كاتبه او ولا  
ما كاتبه من كاتبه او ولا ما دبره او ولا ما دبره من دبره  
فكلمة ما المذكورة والمصدرة عبارة عن مرفوف بعلقي به

قوله : فكلمة ما المذكورة آه قبل المرفوف الذي ذكره ان لم يتعلق  
به الاعناق بالفعل فلا ولا عليه وان اعلق بالفعل فهو صحيح ان يعبر  
عنه عن انشئ وان لم يعلم ان اسناد الاعناق الى ما بالسنن الى كونه  
مرفوقا ولا يلزم اعتناق غير المرفوف وهو غير جائز وقد ايدى ان المصنف  
القديم فلا اعتبار بكون صحابة الولاء له بعد هذا الاسناد فلا يفرق في ما ذكره

قوله : هو بعد ذلك دبر بين مرات منها وانه حديث الجار فيه هذا  
ولكن في تعريف آخر اعتمد ذكره مما ذكره الحكم وذكره ابو علي الخليلي حيث قال الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ  
ما ليس بالاسناد واحده بذكره في ثقة كان او غير ثقة فاما كان عن غير ثقة فمردودا وما كان عن ثقة بنون  
فيه ولا يخفى به فلم يشترط فيه تعريفه بل طلق القدر ولا يخالفه الناس ولا يخفى ان ما ذكره الشارح  
لا يوافق ايضا حاشية عجم

«قوله» يحتاج الى ان يفد معه ان يكون وآتاه في قوله وجرولا ومعقن مفغولا مفغدا على فاعله والآ على  
قوله معقن وكان الزاوية عكده من مصداقا الى مفغولة مثل اعجبني ضرب اللص الجلا حتى انكب الى  
ذلك التقدير وآما كونه فعلا معطوفا على قوله اعقن فربك جدا اخرج يكون التقدير الاول ما جرولا  
معقن حاشية والى

فوقه اوله والذى هو مجرور معقن هذا التقدير مستفاد من قوله او ان جرولا وآه فان معقن اذا

جرولا يكون لرسن فكذلك الولا المحرور المعقن  
فصح العطف انما هو باعتبار المعنى اللازم  
حاشية عجم

فوقه وصورة ولا مدرسين الاحتمال الى لصور هذه الصورة  
الى هذه المتكففات لنور شين من مدرسين  
بالوات والآ فلو كانت قبل المدر وركن عصبه

يكون الولا لعصبتين بواسطة ريسن  
وضع شكة وآتاه وتعلق بها حيد فانه يكون  
الوارث الميت بواسطة الا ان هذا الولا لم يكن

في هذه الصورة ليس كعقني والبلت ليس بالمال  
حقيقة وآما ما قبل من انه لو كانت المرأة المدبرة  
ثم ماتت الولا بعد ما بان منه لطيفة فأت

المدر تجنبت المرأة من المال الذي ورثه المدر  
من ابية وتعقني وبو نه من ولا ينفق بارث  
المرأة المعقنة من در بها سوى هذا النقص قلعه

منه على عدم وآت اخر من وولى الارحام و  
غيرهم على ما قالوا في جواز التزو على احد الزوجين  
او كانت ببت المال سهدا ولكن لا يظهر

ح لا اعتبار ساعه لطيفة فائدة قوله  
ولم يخلف عصبه نسبه حصه الذكر من بيت  
الموتع الاستغفار لسوق المقام مناسبه على ما لا يخفى

ولما قال فما سبق فبرانه لتلك المرأة بالعصبة  
من جهة الولا قال ههنا وتكم يخلف عصبه نسبه  
وهذه المرأة عصبه اى ورثته من جهة العصبه

السببية فلا يرد عليه ما قبل من انه لا حاجة  
الى فرض عدم العصبه النسبيه لان  
الكلام في ثبوت الولا لها وهو غير موقوف

فوقه وصورة ولا مدرسين الاحتمال الى لصور هذه الصورة  
الى هذه المتكففات لنور شين من مدرسين  
بالوات والآ فلو كانت قبل المدر وركن عصبه  
يكون الولا لعصبتين بواسطة ريسن  
وضع شكة وآتاه وتعلق بها حيد فانه يكون  
الوارث الميت بواسطة الا ان هذا الولا لم يكن  
في هذه الصورة ليس كعقني والبلت ليس بالمال  
حقيقة وآما ما قبل من انه لو كانت المرأة المدبرة  
ثم ماتت الولا بعد ما بان منه لطيفة فأت

به الا عتقان فانه بمنزلة سار ما يكلف مما لا عطل له كما في قوله نفع  
او ما كلفت انما نفع وكلمة من عبارة عمن صار اما كما فاستحق  
ان يعبر عنه بلفظ العطاء وقوله او جرحناج الى ان يفد معه  
ان حتى يعبر مثلا بالمصدر ليس شئ من الولا الاول ما ذكر  
او ان جرولا معقن وآما جعل ليس شئ من الولا الاول ما ذكر  
او ولا معقن معقن آه او الولا الذى هو مجرور معقن او مجرور  
معقن معقن فولا معقن ومكان من قط وولا معقن معقن  
فيما اذا اعتقت امرأة عدا فاستحق ذلك العبد عدا اخر واخف  
ثم مات المعقن الثاني وليس عصبه نسبه وقد مات قبله العبد الاول  
ولم يخلف عصبه فبرانه لتلك المرأة بالعصبة من جهة الولا وتكم الحكم  
في مكانه مكانها وصورة ولا مدرسين ان درش امرأة غير زينة وكلفت  
بلا محرر حكم الفاضل بخره عدا ثم سلمته وتزوجت له والاسلام ثم مات المدر  
ولم يخلف عصبه نسبه وبه المرأة عصبه وحكم مدر هذا المدر

بها العبد فانه يصير ملكا له مثلا لو كانت المرأة المدبرة ثم مات  
الولا بعد ما بان منه لطيفة فبرانه لتلك المرأة بالعصبة من جهة الولا  
المال الذى ورثه المدر من ابية ويقض بربها  
ولا ينفق بارث المرأة المعقنة من مدرها  
سوى هذا حاشية

عليه انما الموقوف عليه احدنا المرات ليس فكذلك الولا وذلك امر اخر ورا ثبوت غير لازم له على ان  
فرضه لا يجدى نقضا لغير احتفال مانع اخر من الارث وهو ان يكون له صحاب فرائض ليسوعون  
الزكاة انتهى حاشية والى قوله وحكم مدر هذا المدر كذلك قبل وصورة ان استثنى هذا المدر بعد  
ما حقت حكم الفاضل كان مدره المبرزة الى دار الحرب زنيقا فبرانه ثم يموت ولهذه المرأة مسدة قبل موت المدر الاول وبعد  
ثم يموت المدر الثاني فبرانه بالولا لتلك المرأة ومن وسم انه لا بد في صورة مدر مدر من من فرض الارث او مدر من

فقد واهم انتهى القول وباشد التوفيق فذعرفت من قبل ان الشرح لم يكتمل فاني صورة الذنب يثبت الولاء لعصبة  
المذنب مع انه كان في المقصود على غير قصد الصورة كتحقق الولاء للمذنب بالانساب اسبغية على الاعتراف والكتابة  
فما نسبته الى الاصحاب فخص اعتباره ذلك الفضل من جميع الولاء ان حقيقة اعتنى ولا المذنب الاول ولا المذنب  
الثاني في الوجود ولا النسخ عدم امكانه اذا فرض مرة واحدة ثم قال هذا الفاعل ان ما ذكر على ما عموما من ولا المذنب للمولى  
يثبت بعينه عليه حكم ذلك المذنب وكس الامر كما رغبوا فانه يثبت الولاء بدونه بعضهم عن ذلك قول صاحب النخبة

ثم الولاء كما ثبت بحقيقة العتق يثبت العتق  
سكنى العتق فان ولاد المذنب يثبت للمذنب  
ولا ينقل عنه وان من جهة غيره لان الولاء  
قد يثبت سكنى المذنب والمولاه لا يكتفى  
العتق ولا يجوز عتقه وصورة المسئلة  
مذنبه بين سكرين جاز يولد لا وفار احدهما  
يثبت نسبه منه ويعتق قلبه ويحكم نصيب  
شريكه منه والولاء بينهما وكذلك يدرين  
شريكين اعتقه احدهما وهو موصوفين  
فحقه بالصلح ولا يغير الولاء عن الشريك عند  
الي حقيقته وعندهما اذا اشترى احدهما بصلته  
اعتق جميعه انتهى وقيل ان قوله وعندهما  
اذا اعتقه ان كان لا فائدة لغير الولاء على  
الشريك العتق لا يكون المذكور لهما في مقابلة قول  
الي حقيقته وجه وجبه وان كان لا فائدة عنده  
يكون مخالفا لاطلاق قوله ولا ينقل عنه وان اعتق  
من جهة غيره اذ مع ظهور مخالفة مسئلة  
الولاء اذا انفار الولاء منه مما لا يكره احد  
من قوله وقد يثبت العتق على حر الولاء  
ما روي ان من زير رضى الله عنه هذا ظاهر  
وما وضع في بعض الشرح من قوله كيد يث  
زير قول بان المراد من الحديث الذي معناه  
العتق اي قضة زير وقضته اذ بان حكم  
فما ان سنده اليه قوله في قوله  
الملاعة والملاعة فاعلان مصدر لا عني  
بلا عني واللعن في الاصل الطرد واللعن عندنا  
سزا وان سكرته بالان كان من الجاني مفرونة

ثم ذلك راي اذا حكم العاصي يعق مذبنا ليس كالحق فانه يثبت عبد  
ودره ثم مات وجبت المرأة نائبة الي دار الاسلام اما قبل  
موت مذبنا او بعده ثم مات المذنب الثاني وكم يختلف  
عصبة نسبه مولاه ليمه المرأة وصورة جرم معتق الولاء  
ان عتبه امرأة تزوج باذنها جازة فذا عتقها غيرها فولد بينها  
ولد وهو ربيها لانه فان الولد يبيع الام في الرقبة والحقبة وولاه  
لمولى الله فاذا اعتقت تلك المرأة عبد مذبنا عتقها فها  
اباه ولا ولد له الي الفسخ الي مولاه حتى اذا مات العتق ثم  
مات ولده وظف معتقة اسبه فولاه لها وصورة جرم  
معتق معتق الولاء الي امرأة اعتقه عبد فاشترى العتق  
عبد اخر وزوجه لمعتقة غيره فولد بينهما ولد وهو حر ولا فوه  
لمولى الله فاذا اشترى ذلك العبد المعتق عبده حره عتقه ولا ولد  
معتقه الي نفسه ثم الي مولاه وقد يثبت العتق على حر الولاء بما روي  
ان الزبير رضى الله عنه راي فيه اعتقهم فوهم مولاه لرفع  
من فخرج واليوم عبد لغيره فاشترى الزبير اباهم واعتقه ثم قال  
للقينة انتموا الي فزارعه رافع وقال ثم مولى فاختصا الي  
عثمان رضى الله عنه فحكم بالولاء للزبير فوافقه على ان الولد نسبه  
الي مولاه الله الم يثبت له ولا من قبل اسبه فاذا ثبت له ولا من قبله لانه  
ولا الولد الي مولاه كقوله لا والتسبة الي الام للضرورة لولاد الزنا  
وقوله الملاعة حتى فاكتب الملاعة نفسه عتق الولد مسند اليه  
ب: ولو ترك: اي المقتضى: ابالمعتق والله: كان: عند اب  
يوسف سدي لولاء الاب والباقي لابن: في قوله الاجبر وهو  
احد الروايتين عن ابن مسعود رضى الله عنه وبه قال شريح والنخبة  
وعند الاصفهية وجه الولاء كله لابن وهو اختيار سعد بن المسب  
ومذهب النخبة والقول الاول لابن يوسف وجه قوله الاجتران

باللعن والقضية فانما يتفاهم حد في حقه ومقام حد الزنا في حقه وعند النخبة ايمان مؤكدة بلفظ النخبة لغيره تعالى  
فشهادة احدكم اربع شهادات بالحد فقول الله حكم في العيبي والشهادة كقول العيبي فانه لو قال سنده كان مبينا لمثلنا المخذل  
على الحكم وانما قولنا في كل مرة سنده بعد الحائض الصاد فبين فيها رتبها به من الزنا ونحوه في الملاعة  
امد عليه ان كان من الكا وبين خبرتها به من الزنا ليسير الجاني جميع ذلك ثم شديد المرأة اربع مرات فيقول مرة سنده

شبهه بانده لمن الكاذبين فيما رآني به من الزنا القول في الحاشية غضب الله عليها ان كان من لهما ذنوبهما  
رأى به من الزنا حاشية قولك المحيط بفرع يفتح الظار للجهنم وسكون الراء اى طرافهم ذنوب  
اكن شذوذ في الصحاح وقيل هي الملاحة فعلا رواية لعاب يكون ارتباط المعنى الاول الظهري اعني كمال كمال  
كسبهم المضموم من بعضهم قولك كان عبد الله يوسف سس لولا لابل و ذكر قول أبي يوسف مع ان المعنى قولها  
او ما لاحضار فان امن ذكر قولهم كغيبه قولها بمجموعة الشبان بدون العكس فانه في علم ان عصية المعنى

عصية علم الصبا ان اولي العصبات فرجهم  
وان خبز البكتا في بين اصابه ظهر من هذه  
المصداق ان الاصل ان يكون الكل في هذه  
الصورة ايضا لابن ولما حصل لي يوسف باعطا  
وليس لي فهم منه ان ما يعطى لابن عند ما اكل  
او عرفت هذا فاعرف انه لا حاجة الى ما  
قبل انما لم يذكر قولها انفسا بما علم من قوله  
بالانفاق في المسئلة الآتية ودلالة  
عبد بطريق المضموم ظاهرا وما يخصه قوله  
بالذكر فلا نفهم منه الاشغال لهما فيما ذكر ولا  
يلزم منه القول بان اكل لابن و ذكره لظاهر  
اننى : سائبة والله :

قولك : كان لنا رضيع اى في شرح  
الشرح فلا يكون للجهنم سبعة بان القديس وان  
كان ذلك لكن تركناه في الساترهما لا في  
وهو قول ليس لنا رضيع وجعل ما قبل  
بقوله : قالوا كلمة لابن بالانفاق نفهم  
من هذا ان ابا يوسف يقول ان لولا رضيعين جهنم  
كونه اثر الملك وهو ظاهر وجهه لونه سببا  
للعصوية لان الولاء يرتب على الاعناق الذي  
يحدث في المعنى قوة المائلة فيكون بمنزلة الاجابة  
فكما فيكون كما نسب على ما دل عليه قول عاتق  
الولاء راحة لخمعة النسب فكانا يعبر في مادة نوى  
النسبة الى المنسب كونه اثر الملك لئلا يوردى  
الى حرمان احد الثابتين في النسبة وفي غيرها  
يعبر جهنم العصوية فقط لعدم لزوم ذلك اذا

ان الولاء كلمة اثر الملك فيلحق بحفيضة الملك ولو ترك المعنى  
مالا ذكرت انما وابنا كان لابل سس ماله والباقي لابل  
فقد اذا تركت وللا واجتوبانه وان كان اثر الملك  
كلمة ليس بمال ولا نه حكم المال كماله فيمن الذي يجوز الاغراض  
عنه كماله بخلاف الولاء فلا يجوز ان يسهام الورثة بالفرضية  
كما في المال بل هو سبب يورث به بطريق العصوية بغير الاثر  
فالآية والابن اقرن العصبة ولو كان يجوز ان يسهام  
الورثة بالفرضية كماله كان لثبوت الرضا من الولاء بالآية  
على ان قول عبد الله يوسف الولاء راحة للنسب لا يباع ولا  
يوجب ولا يورث دليل واضح على قوله الاكل الذي هو مدبنا  
: ولو ترك اى المعنى : ابن المعنى وحده قالوا كلمة لابن  
بالانفاق : وذلك لان الاب كالابن في العصوية سبب  
الظاهر لان الفضل لكل منهما الى النسب بلا واسطة ويكون لابن  
اثره محتاج الى ما عمن ان زيادة قرينة امر حكمي فتوقع  
المخلاف هناك كخلاف الجدة فان الفاعل بواسطة الاب  
فيكون الاب قرينين كجد ويكون الابن اقرن منه بلا شبهة  
قوة بزا حمة الجدة في الولاء بلا خلاف وهذه المسألة الاربع  
المستتاة على القول الاخير لابي يوسف حيث لم يجعل فيه جد  
فالشيخ الاسلام خواهر زاده ولو ترك جد المعنى واحاه  
كان الولاء للمجد عند ابي حنيفة لانه اقرن الى الميت  
في العصوية من الاخ على مذمومة وعند ما الولاء بينهما انضا  
وذكر محمد في كتاب الولاء عن كبار الصحابة كعمر وعطاء بن مسعود  
وزيد بن ثابت والى كعب وعمر بن الخطاب قالوا الولاء لكبر فاسدك  
بعض الفقهاء لظاهره على ان الولاء لا كبر بنى المعنى سابعونه  
فانه قائم مقامه في الذوات عن العشرة كمن المذهب عندنا

عرفت هذا فاعرف ان المعبر عند ابي يوسف ليس به العصوية فقط كما ظنة بعضهم حيث فرق بين قول ابي يوسف وقول سببه  
في هذا الحكم من بعض الصحابة والتابعين وشرح على ان راجع الفاضل بالعضول عنه فلو ثبت هذا الفرق بلزوم ان لا يرث الابن  
عنه من باب الوجوب راجع من هو قرين رضى في العصبة وما جعل ميراث المعنى كمرث المعنى فهو مبدل الى كونه اثر الملك في المعنى  
نحو ان كلمة نفهم من هذا ان يورث في المسئلة الابعة خضفة فان الابن بها حجب وقيل لاجاب القدم وبما سبق ان قوله الفرض  
وجى العقبة انما هو من صاحب الفرض قوله : انهم قالوا الولاء لكبر قال صاحب الصحاح قولهم فهو كبر قوله انهم

اي هو فعدكم في النسب وفي كسب الولاء بغير وجه وان يموت الرجل ويترك ابنا وابن ابن فالولاء لابن دون ابن الابن ولا يقال في جمع الاكبر لان هذه البنية خلقت للصفه خاصه مثل الاصغر والاسود وان لا يصف بغيرها يصف بغيره يقال هذا رجل الكسبه فله من وادخل عليه الالف واللام انتهى فالقوم منه ان يكون ظاهر كحزنه البصر الفرسه كحزنه النسب والزيادة في النسب حتى قوله فاسندل بعض الفقهاء بطايره على ان الولاء الاكبر بين المعق سنانيل لا يتحقق حاشيه وفي

الحديث في بعض الروايات وفي بعضها وهو حرييل قوله عن علي عليه وراوى الحديث المومنين عات رضى الله عنها ويصح في رحم فراته بسبب الرحم ومحرم حرام نكاحه ابدا او يوصفه وادعوه لمجاد كما في حجب ضرب وارسن بارد وغدا يوم البهر وانما قال وارجم محرم منه لان ذا القرابة قد لا يكون محرما وقد يكون وتحم قد يكون وارجم وقد لا يكون فذو الرحم غير المحرم كما ولا الاعمام والعقات والاحوال والخالات وذو الرحم من ذواته الولاء اما بطريق الاصلية واما بطريق الفرعية وتحم غير ذى الرحم كالاشقاء والاعوان والعقات والخالات من جهة الرضعة وكذا سبطونه الاب وحليلة الابن فالذي يعق على من ملكه من هذه الاقسام هو ذو الرحم المحرم بالانها كما سببه اليه علم الاذن بين ان يكون سنانيل وكافرا في دارنا او كسبا او محمدا حتى يعق لغريب عليه عموم العلة وهو الملك مع القرابة كما شتر اليه في قوله في القافا اي القافا من كش فعي قانه بوافضا قب خلافا راجحا الظواهر فانهم يقولون لا يعق عليه بل يلزم ان يعق له لقوله الشمل لن يجري ولد والده الا ان يجده مملوكا فشرية منعقة لغنى الحديث ولانه على انه لا يعق بنفس الشراء والحراب ان الغار فيه للتوصل والعق ففتحة ان يكون سنانيل انك الشرى لا يفعل سنانيل كما تقول

ان المروا بغير الفرس اي يخدم في اسخاف الولاء اذ ينسب المعق يوم مائة حتى او مات المعق عن ابن وابن ابن اصر كان الولاء لانه لانه اقرب ومن ملك وارجم محرم منه عن علي عليه ويكون ولاؤه له هذا الوجه فتمت لباحث العصبان السببية وبنيته ان المعق وان لم يكن اختياريا لانه سبب الولاء ولفضل الكلام في هذا المقام ان القرابة على ثلثة انواع الاولى الفرعية وهي قرابة ذى الرحم المحرم من الولاء اما بطريق الاصلية كالابوين والاحداه والجدات وان علوا واما بطريق الفرعية كالاولاد واولاد الاولاد وان سفلوا فمن ملك واحد من هؤلاء عتق عليه القافا اذ عتقوا لم يرد الثاني للنسوة حتى قرابة المحادم غير المعق ودين اعني قرابة الاخوة والاعوان واولادها وان سفلوا وقرابة الاعمام والعقات والاحوال والخالات دون اولادهم ومن ملك واحد من هذه المحادم عتق عليه البصر عتقا خلا فالت فعي الشيخ الثالث العبيده وهي قرابة ذى الرحم غير المحرم كالاولاد والاعمام والاحوال ومن ملك واحد منهم يعق عليه بلا خلاف ولان فعي في سنده اكلان ان ليس بينهما قرابة جرثية كما في الاصول والفروع فلا يعق احداهما على صاحبه كالاولاد

الانتم الابرى ان قرابتهما في الاحكام كقرابة اولاد العم جبت لقبيل شهابه كل منها لصاحبه ويجوز لكل منهما ان يصف ركونه في الاخرى ويجزى الفضل بينهما من الجابين وتحت حليلة كل منهما لصاحبه بخلاف الوالدين والولودين ولنا ما روينا ابن عباس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وجدت اخي يباع في السوق فاشترته وانا اريد بعتنه فقال صلى الله عليه وسلم قد عتقتك الله واليه في ذلك ان القرابة المنويدة بالعلم منه على العنق سبع الملكات في الاباء والاولاد ونحوه ان هذا العنق بطريق العلة والقرابة المذكورة ناشر في اسخاف العلة الابرى ان حرمة

واسفي اولوا صاير عتق من ذواته وذلك قد يوجد وقد لا يوجد ولا يتحقق كمنع التعقب حاشيه عجم في قوله وارجم محرم كان الظ ان يقال محرم الا انه يشترى على السجود وتوحيه وفي مثاله كمنع ضرب ومارش بارد لرعانة الشارب كما في سلاسله واولادها وانما الجواز رعاية كمنع اخرى على خال الزمخشي في قوله تعالى وسجروا وسكم واصلكم على قرأه ان حرام عليكم لتعقبه على وجوب الاضمار في صلبه فان الرجل مظنة الاسر لان استعمال انما هو ما لصب عليها بخلاف سائر الاعضاء لا يها

لأننا عضو مجموع بقرينة قوله تعالى الى الكعبين فان السج لم يضر له غايته في الشريعة فلعل الكعبة ههنا الميابة  
والغنية على أنه لا بد ان يكون مشار المحرمية هو الحرم لسكابر الشريعة بالافان الى صار واحكاما بالمصاهرة والمصاهرة  
فان مشار المحرمية قد تم لا يكون معاً قولته في هذا البحث يتم لمباحث العصبان التي قبل هذا عند عرض عيسى  
ان يقال هذا البحث ليس من مباحث الفرائض بل هو من مسائل باب العلق فلم الى به في هذا الكتاب وفيه ان قوله ويكون  
ولا ذلك من تنمة قوله ومن ملك وجرم اه وهو بمنزلة ان يقال فبقرينة له فلا يلزم كونه خارجاً من مسائل الفرائض  
حتى يعذر عنه وتعالى بأنها مسئلة ذكرته

ان حرمة المناكحة ثبتت في هذه القرابة لا بالاصانة عن الاستسقاء  
اولاً لا تحل فخر ومن البين ان الملك السبي في الاستسقاء لا يحل  
والاستسقاء لا يفر الجمع بين الاضنين في النكاح ولم اصان الفرائض  
القطعية بسبب ما يكون بين الفرائض من المناكحة وظاهر ان معنى  
القطعية في استسقاء الملك اكثر ولا يشترط ان الملك ياتر في استسقاء الضمة  
فعلة العلق بذكر الوصفان فلا يكون بعد ثبوتهما لا تفارقا بل بقرينة  
مضرة وآنها اتصال احد الاخرين بالآخر بواسطة الاسب  
كما ان اتصال النافلة بالجد ومن ثمة شعبة منهم الجدد  
مع النافلة شجرة الشعب منها عارض ومن ذلك العارض  
عوض آخر والآخرون بعضهم من شجرة واحدة وشبه  
الاخرون الجدد مع النافلة بواو يشعب منه من و من النهر  
جدول والآخرون من ينسب فذ ينسب ان من واحد وكل هذا  
يكون معنى القرابة بين الاخرين ظهر لمصداقها الشعب واحد واجتماع  
الجد والنافلة الى شخصين فيكون باقتضار العلق اولى الا أنه  
لم يجعل الا في حكم الولاية او مدارها على الشفقة مع  
القرابة وليس شفقة الدم كشفقة الجدد ولا في حكم الارث  
عندنا حنفية لأنه نوع ولأية وظلته في الملك والكفر  
كما سبق وأما اولاد الأعمام والآخوال فقد كثرت هناك  
الوسائط فكانت القرابة بعيدة ولهذا لم يثبت هناك حرمة  
النكاح ولا حرمة الجمع في النكاح ثم ان شيخنا اورد لهذا العوض  
فقال في كتابات بنات حرر تولد بين عبيد وحرره  
في الكبرى فتلون دينا ولا تصغر عن دينا فاشترنا  
اباها بالحنين ففق عليها ثم مات الاب  
ونزك شيناً من المال فالتفتان من ذلك المال  
بينهم لانا بالقرن وهو الثلث الاخر بين مشترى

ان حرمة المناكحة ثبتت في هذه القرابة لا بالاصانة عن الاستسقاء  
اولاً لا تحل فخر ومن البين ان الملك السبي في الاستسقاء لا يحل  
والاستسقاء لا يفر الجمع بين الاضنين في النكاح ولم اصان الفرائض  
القطعية بسبب ما يكون بين الفرائض من المناكحة وظاهر ان معنى  
القطعية في استسقاء الملك اكثر ولا يشترط ان الملك ياتر في استسقاء الضمة  
فعلة العلق بذكر الوصفان فلا يكون بعد ثبوتهما لا تفارقا بل بقرينة  
مضرة وآنها اتصال احد الاخرين بالآخر بواسطة الاسب  
كما ان اتصال النافلة بالجد ومن ثمة شعبة منهم الجدد  
مع النافلة شجرة الشعب منها عارض ومن ذلك العارض  
عوض آخر والآخرون بعضهم من شجرة واحدة وشبه  
الاخرون الجدد مع النافلة بواو يشعب منه من و من النهر  
جدول والآخرون من ينسب فذ ينسب ان من واحد وكل هذا  
يكون معنى القرابة بين الاخرين ظهر لمصداقها الشعب واحد واجتماع  
الجد والنافلة الى شخصين فيكون باقتضار العلق اولى الا أنه  
لم يجعل الا في حكم الولاية او مدارها على الشفقة مع  
القرابة وليس شفقة الدم كشفقة الجدد ولا في حكم الارث  
عندنا حنفية لأنه نوع ولأية وظلته في الملك والكفر  
كما سبق وأما اولاد الأعمام والآخوال فقد كثرت هناك  
الوسائط فكانت القرابة بعيدة ولهذا لم يثبت هناك حرمة  
النكاح ولا حرمة الجمع في النكاح ثم ان شيخنا اورد لهذا العوض  
فقال في كتابات بنات حرر تولد بين عبيد وحرره  
في الكبرى فتلون دينا ولا تصغر عن دينا فاشترنا  
اباها بالحنين ففق عليها ثم مات الاب  
ونزك شيناً من المال فالتفتان من ذلك المال  
بينهم لانا بالقرن وهو الثلث الاخر بين مشترى

العلمون كان في حاشية وان  
قوله انه ليس بينها جرمية الكس سحر  
الانفاق بين الجدة والكل فحل ملك الرجل ولده  
واباه لملك نصف والعدا اذا ملكا لم ينعق  
وكذا اذا ملك ولده واباه بخلاف المتوسط فانه  
يجاوز في الاصطحاب والآراء فلا ينعق بالملك  
في قوله ولنا ما روي عن ابن عباس  
كذا ما روه حاشية من ان شديداً فانه لعمري  
يتناول كل قرابة وقبة ولان على ان علق  
القرابة مع الملك او شل هذا الكلام لسان البنت

كقولهم فمن شديداً منكم الشرف فليصمه وقوله على السلام من بدل دينه فاقبلوه حاشية عجم قوله في حاشية  
السدي عند شديداً فنف دلالة على ان علة العلق القرابة مع الملك ان مثل هذا العلم لسان السدي لقوله تعالى  
فمن شديداً منكم الشرف فليصمه وقوله على السلام من بدل دينه فاقبلوه قوله في حاشية العلق بذكر الوصفان  
اسى القرابة المؤيدة بالجرميه والملك فلا بد بالجرميه بالرضاع فلعلها كحرمة المصاهرة لا عر طعن  
حاشية والى

صحتها ينبغي بمقتضى وجهي ان المعطيات اما الباعث فيها شيء من الكبر او لا فان لم يقع بمنظر بين المعطيات  
والمعطيات فان كان بينهما مساواة فتجعل المسئلة من رؤس العصاة كما اذا كان لكل من التبتين عشرة  
دينار مثلاً والا فمن ساهم فان كان بينهما موقفة تجعل من وفق المعطيات كما في مسئلة الكفا  
فان لكبرى ثنتين وديناراً والصغرى عشرة وديناراً وبيدها موقفة عشرة فتجعل المسئلة من عشرة المعطيات  
مغشاة الخمس حيث فصار كانه ترك خمس عصات والا فمن كل المعطيات كما اذا كان لاصديها عشرة وديناراً

الاب احصاها بالولاء وثلاثة اعماسه كبرى وحشاه للصغرى  
لان الكبرى قد اعفت ثلثه احصاها بالاب ثلثين والصغرى  
قد اعفت خمس عشرين ووضوح من حيثه واربعين و  
وكذلك لان اصل المسئلة من ثلثة لانها اقل عدد يلزم منها الثلثان  
فاعطينا البسات الثلثة اثنين منها بالفرضية واعطينا الكبرى  
والصغرى واحد منها بالولاء وثلاثة نصف ثلثان على ثلثة  
بنات بل بينهما سبانية فاحدنا جميع عدد رؤوس اخيه  
الثلثة والباقي البسات الباقى وهو الواحد على سبام  
الولاء وهي خمسة وكذلك لانا وتعدنا بين مالى الكبرى و  
الصغرى موقفة بالعشر لان العشرة اكثر عدد بعددها ثلثة  
الثلثين ثلثة وعشرين اثنين مجموعها خمسة وهي  
بمترلة عدد الرؤوس من الورثة لان لغنى الثلث الباقى  
من الثلث على الكبرى والصغرى كجبان يكون على سبانية ماليا  
وهي بعينها ثلثة الوقيين وديناراً خمسة والواحدة مائة فاحدنا  
مجموع الخبز والبقر ومعا ثلثة اى عدد رؤوس البسات عليها  
سبانية فخرنا احدها في الاخرى تحصل خمسة عشر نظير  
هذا المبلغ في اصل المسئلة الذى هو ثلثة محض خمسة واربعون  
فمنها نصف المسئلة او قد كان للبسات من اصلها اثنان فاذا  
ضربناهما فى المضروب وهو خمسة حصل ثلثون فكل بنت  
عشرة وكان للصغرى والكبرى من اصلها واحد فضر بناه  
فى المضروب فلم يتغير فبقينا اربعة عشر الباقية على سبام  
الولاء فاصاب كل منهن ثلثة فلكبرى من خمس عشرة ثلثة  
وقد كان لها عشرة بطريق الفرضية ومجموعها ثلثة عشر  
وليس على الاكثر العشرة الى اصانها بالفرضية ثم  
ان الكبرى والصغرى ان تزوجا اباهما بالولاء اذا جنى

وان وقع فيها كفا الحكم ان يبسط الصحاح  
بعد ذلك فينظر بين المكطبات المبسوطة  
والمبسوطة ويعمل بالى العمل على ما في الصحاح  
مثلاً اذا اشترا ولا حديهما ستة وثلثان  
ولا اخرى عشرة يبسط الصحاح اثلاثاً  
يكون عشرة لاولى وثلثان لثانية  
بيان فربهم  
فولى ثم ان لكبرى والصغرى ان  
تزوجا قبل كسناد التزوج الى كبلها  
اشارة الى عدم استقلال كل منهما  
بالزوج لانها وكنان له سبب ولا  
مشتك بينهما والباقي لوز وحش واحد  
بغير اذن الاخرى فيجوز الاضرار بما احتال  
ان يحصل له من جهة التزوج ورثة كيموت  
عن ارثه البنين منه بالولاء فلا يترى رصاً  
الاثنين ان يزوج الى احدى الى اخرى  
كل منهما انتهى وثمة انه يلزم منه وجوب  
استئذان الاولياء من الوارث غير الولي  
الذين لا يستدبره ذلك الاضرار مع انه ليس  
لكذلك فولى جونا مطفا بعد  
الحج المطلق عن محمد ستة كاطلة و  
عند ابو يوسف اكثر الستة وفي فتاوى  
فاصباح انه رجع الى قول محمد

فولى من الغراب التى يسأل عنها  
فانه خلاف ما استأنت النفوس  
او المحدثا ولا ياتى الاب للث دون

عليها فلا يدان غزبتها ان كانت بالثبة الى العلم بالمسئلة فلا غربة فان الاناثة يكون اوليا عند  
عدم الذكر لآخرية وان كانت بالثبة الى آخره فلا يعاير به حاشية ولى فولى اذا جنى جونا مطفا  
الحجون المطلق بكسر السايمو الدائم وشروط الاطباق فيه لان فليده بمترلة الاعمار فلا يبطل به المضرب  
لحجولها الولانية وحده المطلق عند ابو يوسف والى حقيقته في روايته شهر لانه يبسط الصوم و  
في روايته عنه اكثر من يوم ولبنة لانه يبسط الصوم والصلوات الخمس وهو رواية عن محمد فاما محمد اخر

فان كان لا يزوج الى اخرى فلا يعاير به حاشية ولى فولى اذا جنى جونا مطفا

أخره أنه كالمائة لأنه سقط جميع العادات فقدره احتياطاً عليه عم باب الحجب وهو في اصطلاح أهل  
هذا العلم مع شخص معين عن ميراثه سواء كان ذلك الميراث ميراثاً كما في أصحاب الفرضين أو غير ميراث كما  
في العصبان قولهم لا يجوز شخصاً من آلنا دار من قوله منع شخص لموجود شخص أن يكون المانع من  
الحرف واحد قلنا بدفع أصحاب الفروض بعضها ببعض كالميراثين فإن كل واحد منهما يمنع الآخر عن الصف  
إلى الثلث ولذا كان الملاك من قوله بمنزلة نصيبه الذي ينوجه إليه عند الفوريته قلنا والعصبان الذي لم يبق لهم المال

اذا نحن جفنا عطشا قال شيخ الاسلام خواهر زاده كان  
 شيخنا ابو بكر الخجندی بكلي عن ابی اسحاق الكافط انه  
 كان يقول هذا من الغرائب التي قال عنها وهو ان  
 ان يكون بنت الرجل ولسته .

باب الحی

وهو في اللغة المنع ومنه الحجاب لما يستتر به الشيء ومنع عن  
النظر اليه وفي اصطلاح اهل هذا العلم منع شخص معين عن ميراثه  
ما كلة ورجعته بوجود شخص آخر في الحجب على نوعين احدهما  
حجب نقصان وهو حجب عن سهم في الزكاة في حق النقصان في حق نفسه  
سهم أقل في ذلك في اي حجب النقصان في حق نفسه  
من الورثة في الزوجة والام وبنت الابن ولا ولد  
وقد رويانه في احوال هؤلاء فالزوج يحجب من النصف  
الى الثلج والزوجة من الثلج الى النصف بوجود الولد او ولد  
الابن والام تحجب من الثلث الى الثلثين بالولد او ولد  
الابن او الاثنين من الاخوة والآخوات وبنت الابن  
تجب مع بنت الصلب من النصف الى الثلثين بكمالته  
للثنتين والآخ لا تجب مع الاخ لا ب و ام من  
النصف الى الثلث ايضا كما اكتشف كنت نقا صلبها ايضا  
سبق في ثابها في حجب حرمان وهو ان يحجب عن  
ميراثه بالمرأة فيصير محرما بالكلية في الورثة منه  
اي في حجب حرمان وما لنفس الاب في زلفان زلفا لا يحجب  
في الحجب بكمال البنت وان كان البعض منهم يحجب  
النقصان وهم ستة ثلثة من الرجال الابن والام

عن البرق البتة اى برقون بمرث لازم لهم سوار هذا هو المشهور وهو قدر هذا لا يجوز كمال  
البتة اى ب هذا الحكم ونقطع به قطعا على الا انه حينئذ يكون للضلع صفة الحكم وعلى التقدير الاول يكون  
صفة الحكم وهو الواكث بطريق السب فقدره والى قول الرتبة الضلع منه بتمت  
ههنا ولان الضلع اذا كان من باب فعل فليس بالمتكسب معقبا اى كماله معدودا يقال لا فائدة للبتة لكل  
مروئته وهو منسوب الى المصدر منه بمقتضى لا يجوز كمال البتة لا يجوز فى جميع الاحوال والبتون لا يفتلوا

عن الميراث الثبته بحيث لا يرجع في الحكم بعد البتة \* حاشيته عجم \* قوله \* فان قلت المحج الدعوى وهو المنع \*  
مطلقا بقرينة ما ذكر في تعريفه المحج المطلق من قوله وهو محجب عن سهم اكفر الى اخره فلا وجه لما شفع  
به على الشافعي من عدم الفرق بين الفرق المحج والكميان كما لا وجه لما قيل لاجابه الى هذا الجواب اول الظاهر  
يقال الكلام في المحج وما ذكره من ان الكلام انما ينبغي فان ما ذكره الشافعي ايضا يرجع اليه او يكون الكلام  
في الورثة يستدعي ان يكون الكلام في المحج وان يكون المحج مان خارجا محض فيه \* حاشيته والى \*

قوله ٥٠: يرثون كمالاً ومحجوبون كمالاً في بعض النسخ وجوبه  
في حال فعل هذا النقص لا لعدم صلاحية التبيين كما هو ثم لأن  
الظاهر أن الحال ههنا بمنع الزمان المخصوص أما زمان وجود  
المنافع أو زمان عدمه فمما يجب أن يكون زمان عدم المنافع  
لوجود الوراثه ولا يكون وجوده سبباً لعدمها وإلى

فقلت الكلام في الورقة وهم  
على ذلك القدر ليسوا بورنة الاولى  
ان يقال في الجواب ان ذلك حرام  
وليس محجب لان المانع ههنا عرفاً  
المحرم وفي النجى ان يكون المانع شخص  
او كما دل عليه بتفريقه بين شخص معين  
عن ميراثه لوجوب شخص اخر قاطل

فوق ذلك اني محب الحجة في هذا المقام هو الصواب  
لأننا في رأي انهم أي في حال وجميع في حال  
ان انهم في حال لا يبارك على شئ من صليبي  
بن البنية على هو حرام منهم في قوله  
ما في منية على صليبي  
فيه كمال فان الكلام ان كان عاما و  
لغيره من اصحاب الفرائض والعصا  
على ما اخبره النبي بلزم عدم محب النبي  
ابن النبي الاخر لا تفتقر الاصل الاول فهو  
قوله كل من بدلي الى البنية شخص  
لا بد ومع وجود ذلك الشخص محب  
الابن ام الام لوجود الاصل الثاني  
وهو قوله لا تزب فلا تزب وان حض الاصل  
الثاني بانحاء ذلك بلزم ان المحب

والزوج : " وعلته من النساء " البنت والام والزوجة  
فان قلت قد يجب هذا الفرقين بالفضل والكره والرفق  
فلا يصح انهم لا يجمعون بحال البنت قلت : نعم الكلام في الورثة  
هم على ذلك التقدير ليسوا بورثة : " وقريني يرثون بحال  
وحميوني : " بحسب الحرمان : بحال : " اخرى وهم غير هؤلاء  
البنت من الورثة سواء كانوا عصبان او ذوى  
روض : " وهذا : " انما يحجب الحرمان في الفرقين التالي  
: " بسببى على اصلين احدهما وهو ان كل من بدل اى  
ينتمى الى البنت شخص لا يرث مع وجود ذلك  
الشخص : " كالبن الابن فانه لا يرث مع الابن : " سوى  
اولاد الام فانهم يرثون معها : " مع انهم يرثون اولى  
الميت بها : " وذلك لانهم استخفوا جميع التركة  
وتخصقوا بها لاصل ان الشخص الدلى به ان الشخص

فوقه: أي حجب المحرمان حضرة ولم يغفل أي خلافا الحكم بحجب  
الحال أو ازعمهم كحال وحجبهم كحال كما قيل لأن السائر على الاصطلاحين  
أما هو من جهة الحجاب دون الكورثة، فوله: بكل من بدل الأول في صلاحيات  
الدور ثم استعمل في الباب لوجود إرسال النسبة فيه فالخبر كل من بدل النسبة إلى  
الذي ليس بنسب إليه فلا نسبه شخص هو الذي في بعض النسخ: حله وأنه

الام فالاولى ان نعم الحكم على طرفه منع الحلو وكيف السبب في العصب امرا واحدا منكما بينهما  
وهو كونهما اولى جعل ينتمي الى البت على ما مضى عليه في الحديث حتى يتجسم باذنه الاشكال ويندفع  
الضعف الاول بوجود الاصل الثاني والضعف الثاني لعدم اتخا والسبب المعبر في هذا المقام وكذا الضعف  
الثالث والرابع ويعبر الاصل الثاني وهو ظاهر حاشية قوله من بدلي اى ينتمي الاولانية  
لاصل ارسال الدولة البرغم اشتمل في ارسال كل شئ مجازاً متقنه فذلك كل من بدلي الى السبب يتجسم كل من

كل من رسل قرأته الى الميت شخص الى الالاصان اولاً سقانة : حاشي على : قوله : لا لعدم  
استحقاقها جميع الزكاة لعدم اتحاد السبب لأن الغنم استحقاق جميع الزكاة غير كاف في إثبات المدعى عند وجود  
المدعى به النفي بذكره لظهور عدم اتحاد السبب وفي قوله وحقق هذا الأصل سقار بان كلام المدعى يحتاج  
الى نوع عناية : قوله : فلما لم يثبت الاستحقاق من جهة واحدة الاولى ان يقال استحقاقها لغيره عند  
وجود اولادها والاستحقاق المانع عن الارث هو الذي يكون عند وجود الوارث قائل : قوله : الا قرب

فألا قرب أي يرجع الا قرب فان استوفوا  
في القرب رجحوا بقوة القرابة فاما  
ان يقال بعضهم ذلك من قوله كما في العصب  
او يقال المراد من الا قرب الا قرب حقيقة  
كافرية الا ان لا بين ابن الاخ لابوين  
او حكماً كافرية الا ان لا بين ابن الاخ لاب  
فلا بد عليه ان الأصل الثاني لا يمتنع عند  
سوى الدرجة وعرض على هذا الأصل بانه  
غير مطرد فان البنت العصبية ارن من  
ميت الابن حقيقة ولا تجبها والاقت الواحد  
لابوين فبين الاب لاب حكماً ولا يحجب  
واجب بان ذلك لضرورة كتملة الشئبين وتعدا  
حجباً فجاء على المسكس وقد عدم المانع  
في الاصول العكس غير لازم

حاشي على : قوله : فلما لم يثبت ذلك الاستحقاق  
من جهة واحدة قيل الاولى ان يقال استحقاق  
ليس عند وجود اولادها والاستحقاق المانع  
من الارث هو الذي يكون عند وجود الوارث  
وتنسب المراد بالاستحقاق الاستحقاق الدائري  
الذي يكون من جهة واحدة مع قطع النظر  
عن وجود الوارث فان استحقاق جميع المال  
عند وجود الوارث عين محجب فيكون لغزير  
الكلام محجب مانع بلني على وجود استحقاق المدعى  
به جميع المال بحجبه الورثة وذلك ودور ظاهر  
فالأولى ما اختاره الشرح رحمه الله عليه  
: قوله : الا قرب فلا قرب الا ما

قوله : لا لعدم استحقاقها جميع الزكاة هذا من قبيل الاكتفاء فان  
العدم استحقاق جميع الزكاة غير كاف في إثبات المدعى عند  
وجود المدعى به بل لا بد من عدم اتحاد السبب البصر لأنه اذا اخذ  
السبب لا يثبت ايضاً كالأمام وآدم الام وانما الكفى به لان ارث  
المدعى عند وجود المدعى به يتخصص في اولاد الام وقد كفى في استثناء عدم

ان استحقاق جميع الزكاة لم يثبت المدعى مع وجوده مؤخر السبب  
الارث كما في الاب والجد والابن وابنه ولم يخذ كما في الابن والاخوة  
والاخوات فان المدعى به اخرج جميع المال لم يبق للمدعى شيئاً أصلاً  
لم يستحق المدعى به جميعه فان اخذ في السبب كان الاوكد ذلك كما في  
الام وآدم الام فان المدعى به لا اخذ بخصه بذلك السبب لم يبق للمدعى  
من العصب الذي يستحق بذلك السبب شيئاً وليس له نصيباً غير نصار  
محروماً وان لم يخذ في السبب كما في الام وآدم لان المدعى به جهة  
نصيبه المستند اليه سببه وذلك في ما خذ نصيباً آخر مستند اليه سبب  
فلا حرج ان قال قبل البنت الام يستحق جميع الزكاة اذا انفردت  
غيرها من اصحاب الفرائض وجعبات فلما لم يثبت ذلك الاستحقاق  
من جهة واحدة فانما يستحق بعض الزكاة بالفرض ونصيباً بالرد  
والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في العصب والأصل  
الثاني الا قرب فالأقرب كما ذكرنا في العصب

في استثناء عدم استحقاق جميع المال فلا يحتاج في الاخذ عن خروجها  
من ذلك الأصل الى ذكر شرط اخر وانما خصه بالذكر لقونه لان اتحاد  
السبب وصف مشترك فيه المحجبين من حيث انه محجب بغيره فلا يستحق  
جميع المال وفي قول الشارح وكيفية هذا الأصل اشارة الى  
ان كلام المصنف لا بد منه من عناية : حاشي على : حاشي على

ثبت البعض فلما برئت الابن مع العصبية فانها لا يكون محجوبة بالكلية بل استحقاقها ليس بتملكة الشئبين وكذا ان كانت  
لا بين الاخ لا بد من الاقبال انها محجوبة بها ايضا عن نصيب المصنف واستحقاقها ليس بتملكة الشئبين  
البصر هذا لما قاله في الكلام في الفريين الاول الذين يحجبون نازة عن الميراث بالكلية على ما نقلنا وفي ما نقله لغيره لا يوجد هذا  
الحجب ولو كان مثل هذا المحجب فيه لكان الاب البصر من الفريين الثاني او يمكن في البصر ان يقال انه مع الابن  
البصر محجوباً من نصيب العصبية ولا يضر استحقاقه الشئبين بالفريين مع عدم المصنف اياً من الفريين الاول وانما

فقال كما في العصب لبع القرب كلا نوعيه حقيقي كما في الاخ لاب وام والآخ لاب حاشية والى  
 قوله وقية نظر وكجوب ان الاعبار الاصل الثاني انما هو بعد اعتبار الاصل الاول وقد اعترض في حجب الاقرب  
 بعد فيه اذ لم يستحق الاقرب جميع المكنة استحقا والش ففقدوا الكلام تهدينا الاقرب بحجب الابعاد او كان بينهما  
 استحقا والاب قلا يلزم ان يحجب الاب ام الام واما الاخ فام ابن الاخ لاب وام اما الاول فظاهر ان الثاني  
 فلان السبب في الحجب عن سبب ثلث الاخوة لأم غير الاخوة لاب وام فثأمل وهذا الواقع في اكثر الشروح ان الاصل  
 الثاني في اهم من الاصل الاول وذلك  
 يدل على انهم اجبروا الاصل الثاني على ظاهره  
 فزاد عليهم الاغراض بما ذكره الشارع  
 وعبر بهم مع استدراك الاصل الاول  
 حاشية عليهم

قوله وقية نظر الى آخره فذكر كجوب  
 عنه فيقول هذا في اننا نشرح قوله مبنى على  
 اصلين ثم قبل الواقع في اكثر الشروح  
 ان الاصل الثاني اهم من الاصل الاول فزاد عليهم  
 الاغراض بما ذكره الشارع استدراك الاصل  
 الاول انتهى ويمكن دفعه بان مرادهم بالعموم  
 العموم في نفس الموضوعات مع قطع النظر  
 عما يصح اليها من الضدين الخارجين قلا  
 يلزم الاستدراك والتأصل ان مفهوم  
 الاقرب فالاقرب اعم مطلقا من مفهوم الاول  
 بلا سطة الغير فان الثاني يستلزم الاول ولا  
 يستلزم الثاني الا ان الاول لما كان مقصفا  
 لعدم ورائه ام الام مع الاب فبذلك استحقاد  
 الجبهة بان يعم الجبهة في العصب على ما رواه في  
 مقصبا لعدم ورائه اولاد الام معها  
 فبذلك يستحقان جميع المال فبا اعتبار  
 الضمان بين الضدين ارفع العموم  
 والمخصوص وزال الاستدراك فذكر ان  
 ما ذكرناه اوفى الى الوصف وأن تضمن  
 وح مخالفة لما في الشرح وانه الموفق  
 وسيد مغايل الفتوى

فذكر في باب العصب انهم يرجحون بقرب الذبحة فالاقرب  
 منهم محجب الابعاد حجب حرمان سواء استحقا في السبب او لا  
 وهذا جاز في غيرهم ايضا لكن اذا كان هناك استحقا والاب  
 في كجوب مع الام لا ثبات الابن مع الصليبين في الاخوة  
 لاب مع الاخيرين لاب وام واما لم كيف المصنف بالاصل  
 الاول لسنا نبينهم ان ولد الابن وذكر ان اوائني برئت مع الابن  
 الذي ليس بابيه فانه لا بد لي به ولا باصل الثاني لسنا نبينهم  
 ان ام الام لا ترتب مع الاب هكذا قبل وقية نظر لان  
 الاصل الثاني ان اجري ههنا على ظاهره وتهوان الاقرب  
 في الذبحة مطلقا بحجب الابعاد من حجب ام الام بالاب  
 وحجب ابن الاخ لاب وام بالاخ لام وأن قيد بان يكون  
 الابعاد مدليا بالاقرب كان الاصل الثاني بقية الاصل الاول  
 فلا يقع لجعلها اصليين وكان الوهم الاول لازما وتهوان اولاد  
 الابن برئت مع الابن الذي ليس بابيه فان قلت المراد ان لا ترتب  
 حجب الذبحة من العصب بحجب الابعاد وتدل على ذلك  
 قوله كما ذكرنا في العصب فلت تدر الاصل انما ذكر للفرق في التثنية  
 الذي برئت من تارة وتجهلون اخرى فبذلك فهم العصب  
 وغيرهم فذكر العصب على سبيل التمثيل دون التخصيص  
 كما اشترطه في المحرم من الميراث بالكلية لا يجوز تخصيصه  
 غيره اصلا لا محجب حرمان ولا محجب نقصان فهو قول عانه  
 الضحانة روى ان امرأة مسلمة تزكت زوجها مسلما وحرمت  
 من امراسه مسلمين وابنا كافرا فنقض فيما على وزيد بن ثابت  
 بان للزوج النصف واخوها الثلث وما بقي فهو للعصبة  
 وعند ابن سوري المحرم محجب النصفان لا محجب  
 الحرمان فلي المسئلة المذكورة يكون عند الزوج الرجوع

حاشية والى قوله بالكلية اي ارضا واستحقا في جميع الاحوال والادوات فنخرج عن المحرم المحجب  
 محجب حرمان فانه غير محرم بالكلية بهذا المعنى وان كان محررا عن الميراث بالكلية بمعنى انه لا يأخذ شيئا  
 من الزكاة اصلا قوله وما بقي فهو للعصبة فان المسئلة المذكورة عصبة سوى الابن  
 والخص انما كافر فكيف يحكم بان الباقي للعصبة قلت معنى قوله وما بقي فهو للعصبة ان الباقي حق للعصبة  
 ولا يلزم منه عطائه اباه لان ذلك وان كان حصته له لكن لوجوه وكفر فيه لا يعطيه حصته بل يعبر فيها الى حصته

الى جهة اخرى من الجهات التي اجتزأ الرشح وتقول المواد بالعصبة العصبية الفرضية اى هو للعصبة ان كان  
 هناك عصبية قول: هذا ما يقتضيه رواية هذا الكتاب وهو الرواية المشهورة عن ابن مسعود  
 الموافقة لما في الكتاب كشرح الحسنى والآثار القاضى الى زيد الديوبسى والرضى الترمذى ووالرضى  
 الضافى وآما الرواية الاخرى عنه فقد رواه محمد في كتاب الفرائض عن الشيخ رحمه الله تعالى الى  
 حاشية عجم قول: بالكلية اى حرمانا كل من جهة الارث والاستحقاق لما كان الاضاف

الربيع ولا خرب الثلث والباقي للعصبة هذا ما يقتضيه رواية  
 هذا الكتاب وقد روى عنه ايضا انه جعل في تلك الصورة  
 للزوج الربع ولم يجعل للاخوين شيئا بل حكم بان ما في للعصبة  
 فقهى اى في حجب المحرم لغيره حجب المحرمان روايتان  
 كالكافر والقائل والرفيق: هذه المثلثة للمحرم الذي لا يحجب عنه  
 اصلا ويحجب عنه بن مسعود حجب النقصان وليد على ذلك  
 ان هذا الحجب ثبت في النصف باسم الولد والاخ وهذا الاسم  
 متناول للمسلم والكافر والحر والعبد والقائل وغيره فالنصف  
 يكون الولد والاخ والرفيق زياده على النصف وهى الشئ فلا  
 يثبت الا بما ثبت في الثلث والربع والحق كالحكماء فهو ما عتبار  
 لتقديم الاقرب على الابعد اما بغير ذلك اذا كان  
 الاقرب مستحقا بخلاف حجب النقصان فانه يقل من الاكثر  
 الى الاقل فلا فرق في هذا المعنى بين ان يكون المحجب وارثا  
 او غير وارث ولنا ان الاسم وان كان عام لكن ذكره في  
 اية الموارث يدل على ان المراد الوارث فان من لا يهلل  
 لميراث اصلا كالكافر مثلا جعل في حق استحقاق الارث  
 كالمتب كذا يجعل في استحقاق المحجب بمنزلة النصف لغيره  
 الا بانه بخلاف الاخوة مع الاب لانهم محجوبون الام ولا  
 يجعلون كالملوك وان كانوا لا يرتبون معه لان ابيه الارث  
 ثابتة لهم وانما لم يرتبوا في هذه الحالة لفقدان شريعتهم  
 وجود عدم الاب وايضا اذ لم يحجب الكافر حجب المحرم  
 كما في رواية المشهورة عنه كذا لا يحجب حجب النقصان  
 ولا فرق بينهما لان في المحرم تقديم الاقرب على الابعد  
 في الكل من النقصان تقديم المحجب على المحجب في بعضه فلا  
 كان صفة الوارثية في المحجب شرطا هناك كانت

فلما تمام حصتها وهو الثلث قول: هذا ما يقتضيه رواية هذا الكتاب والرواية المشهورة  
 عن ابن مسعود الموافقة لما في الكتب العشرة كشرح الحسنى وآثار القاضى الى زيد الديوبسى وغيرهما  
 هذه الرواية: حاشية ولان قول: في ذكره اية الموارث اما الولد فانه تعالى قال اولادكم لغيركم  
 في اولادكم لذكركم مثل حظ الانثيين ولا شك ان الولد ههنا هو الولد الوارث ثم قال بعد ذلك فان كان  
 لكم ولد فالتقم بقرضه ان يكون اولادكم لغيركم آخره هو الولد الذي ذكر اولاد وهو الوارث وآما الاخ فلا ذكر



فول شرع ان يبين اصولاً بشرارة الوجه ذكر المباحث المتقدمة على الفصح لا هنا خارجة من باب الموارث  
فيحتاج الى بيان سبب ذكرها في الموارث وعرض عليه بان الرد هنا مما يتوقف عليه الفسخ المذكورة وكان على المصنف  
ان يهذه ايضا على التوضيح ويتوقف بما ذكره الخارج لان الرد لا يحتاج اليه في نسخة الفروض على مستحقها لان  
الرد انما يكون لما فضل من فرض ذوي الفروض ولا شك ان ذلك انما يكون بعد نسخة الفروض على ذوي الفروض  
فول في املا كانت الفروض كلها كسوراً كان مخارجها خارج الكسور في الخطا يقال كان لها مخارج او العبادرة

المذكورة فوهم ان يكون الفروض على تقدير ان  
لا يكون كسوراً مخارجها كمن لا يجمع مخارج  
مع ان المخرج لا يكون الا كسراً كما سلف عليه  
واعلم ان القدر انما ان يضاف الى عدد او لا  
والثاني يشتمل على جميع الاولين سبباً  
فانك بعد مضاف الى عدد فعدد العدد المضاف  
اليه شئ يخرجاً في قول المذكورة في كتاب  
قد ذكرنا فائدة هذا القيد في صدره وباب  
الفروض وسبقها في قول نوعان و  
بعضهم جعلها نوعاً واحداً وقالوا ان الثمن  
الى الثلثين الربع الى الثلث وكتبه  
النصف الى الثلثين لان كل واحد من الثمن  
فيها ثلثه اربع للثمن اليه قالوا ويضف  
ذلك في اربعة وعشرين لا يخرج جميع هذه  
الفروض فانه لو تصور خلع هذه الفروض  
في حادثة واحدة لكانت يخرج من اربعة  
وعشرين وما ذكره وان كان محتمل لكن لغوهم  
الصلب الفج الذي سار اليه بالجمع  
للمذكور والمناسبة الفرضية الواقعة بين كل من  
انتم النوعين بالنصف والنصف

فقد  
كتبه جهم

فول في لانه وارث من وجه دون آي  
وارث من جهة الابنية لارث غير وارث  
من جهة الاستحقاق بالفعل وهذا المعنى لا يكره  
اصح فاني ابن مسعود قال هذا المعنى غير  
لان ابنته الوراثه في حجة المحرمات

فول في مخارج كل مستفاد انما مفرد او مركب ان يكون  
تركيبه بالعطف كما يقال ثلث ذراع او ثلثة ارباع او ثلثة ارباع او ثلثة ارباع او ثلثة ارباع  
كما يقال نصف سبب اربعة اعشار سبب او باكثر شار كما يقال ثلث السبع  
او ثلثان الا خمس وقد ترك من هذه الثلث حصة الاحتمالات القصدية  
والمفرد اما مجرد او مكرر فالحق هو ما يكون واحداً كالربع فانه واحد

من وجه دون وجه اخر فيجعل كالمثلث في حق استحقاق الارث  
حتى لا يربث شيئاً ويجعل حصة حق الحجج فهو وارث  
في حق محجوبه لولا حاجبه فيخرج

باب مخارج الفروض

شرع ان يبين اصولاً لا يحتاج اليها في نسخة الفروض على مستحقها  
ولما كانت الفروض كلها كسوراً كان مخارجها خارج الكسور  
ويخرج كل كسره مفردا على عدد يكون ذلك الكسره واحداً  
صحيحاً يخرج النصف اثنان ويخرج الثلث ثلثة وتسمى هذا  
اعلم ان الفروض الستة المذكورة في كتابنا العشرة نوعان  
ثلث منها نوع وثلثه اخرى نوع آخر في الاول النصف  
والربع والثلث والثاني الثلثان والثلث والسياسة

في ثمانية واحد من اربعة وثلثين فانه واحد من ثمانية ولكن لا يكون في الواحد  
كالثلثين وثلثه اربعة فان الاول ثلثين من الثلث والثاني ثلثين من اربعة  
قالوا بالكل المفرد ههنا الخمس ان يكون مفرداً او مكرراً وعلم ايضا المخرج كما  
كان الفرض اكثر وعلى كما ذكره ان الفرض اقل والنصف اكثر من الربع يخرج من اقل  
من يخرج من اقل من الفرض يوجد لان يخرج الثلث والثلثين وجد

ظاهره فذكرنا من اورد عليه بعضه الدليل عن الدعوى فقد تخلف  
اذا كانت كانه كانه لا يستحق  
بالفعل في حصة النصف الاولى  
حاشية والى  
مستند

قوله على الضعيف أي على الثنايب بالضعيف والضعيف هو سلم هذا النسب كما يجري فيها بين الفروض  
الثلاث النوع الأول كذا الكتب يجري فيها بين محاربا كجلائف محاربي النوع الثاني منها فانه لا يجري فيها فاقبل  
قوله أن الثمن أو ضعفه : توضيح انه اذا ضعف الواحد الذي هو عشرين الثمانية حصل اثنان واذا ضعف  
الاثنان الذي هو ربع الثمانية حصلت الاربعة التي هي نصف الثمانية واذا ضعف الاربعة التي هي نصف الثمانية  
حصل الاثنان الذي هو ربع الثمانية حصل الواحد الذي هو عشرين الثمانية وكذلك اذا ضعف الواحد الذي

هو خمس السنة حصل اثنان وهو ثلث السنة  
واذا ضعف الاثنان الذي هو ثلث السنة  
حصل اربعة وهي ثلث السنة واذا ضعف  
الاربعة التي هي ثلث السنة حصل اثنان  
وهو ثلث السنة واذا ضعف الاثنان  
حصل واحد وهو خمس السنة  
حاشي عجم  
لان ربع الثمانية اثنان والاثنان اذا  
ضعف يصير اربعة والاربعة يصير  
نصف الثمانية : مسه  
قوله وقد يقال انما سمي النوع الاول  
بالاول الاول ان يقال وانما جعل النوع  
الاول اولاً كما وقع في بعض النسخ ووجه كلمة  
انما لفيد المحرر قبل ان يكون سبب جعل  
الذكر متخفراً فيما ذكره مع ان قوله لانهم لم يولدوا  
يزل على ان السبب انهم متخفرون وقد يقال  
على انه قد عمل بما ذكرناه سبباً له ولا وقد  
يجعل سبباً له حتى آخر قدر : عجم  
قوله وقد يقال انما سمي الاول بالاول اه  
هذا حصرنا في قلنا بان ان يكون له سبب  
غيره وذكره الشارح ولا بد عليه ما قبل  
من ان كلمة انما لفيد المحرر في ان يكون  
سبباً للذكر حصرنا فيما ذكره مع انه يجمل  
ان يكون سبباً له وانما ما قبل من انه معارض  
بان اصل الموجود من الناس الاولان  
ونصيبهما لا يوجدان آتاه النوع الثاني

ثم ان اعبارنا بهذا الاولى لانه داني والزوجه عارضة فمدنوع بان وصف الزوجية مقدم على وصف الابوة  
فان تحقيق الابوة بالولادة المتأخرة من الزواج وذلك ظاهر : حاشية وان  
قوله : كنه نظر الى جانب اللفظ فكفره هذا وجه وجبه كنه يعني الكلام في انه لم ينظر ههنا  
الى جانب اللفظ ولم ينظر في معنى ذلك اليه لسلكا كررنا وايضا ما ذكره مصحح وذلك عبر كاف  
بل لا بد من المرجع ايضا فالاول ان يقال انما لم يكتب بذلك لسلكا بنوهم محجوا واحدا منها في المتأمل



تسمى مجتمعة ولا مختلفة " قوله " وأذا اجتمع فيها الربع والنصف " : الاحتمالات العقبية لكل من الاجتماع بين  
الربع كل من بيان من احتمالات النوع الأول ألا باثنين منها وترك الباقي اجتماع الربع والنصف واجتماع الثلث  
كلها قليل لأنها عقولان محضان وقته نظر لأنه يمكن تصورهما جميعاً أو ما من شخص وله من قاضي رجلان البتة روضة  
وأدعت أجازتها أنه روضا وفاق كل منها النصف في النصف والربع للرجل العنصر للربعة من تركه وذلك  
الثلث فقد اجتمع الثلث وأن حذف البتة في المثال المذكور اجتمع الربع والنصف فقط " قوله " ولما فرغ من بيان

حالة الاخطا كان المنا سبب يقال من بيان  
حالة الاجتماع كما يدل عليه قوله " وأذا اجتمع  
واختصاصا من تخصيص المض الاخطا بما بين  
فروض احد النوعين بالاضرب في قال في  
الأول وأذا جاز في كل من مثني وثلاث  
وقته الثاني وأذا اخطا النصف ٩ " :  
قوله " كما إذا اخطا النصف بالثلث  
الملازم الموقفي لقوله أي بالثلاثين والثلث  
ان يفهم الثلثين في هذا الاخطا على الثلث  
لكن ترك ذلك الترتيب ههنا كسنة وهي أنه  
لوروي ذلك الترتيب في الاخطا الثاني  
لأن الزم البرعي في الاخطا الثاني ايضا جاز على  
لأنه كسنة لكن لا يمكن ذلك فيه لأن الكسنة  
إذا ذكر البرعي العطف يفهم الاصل ثم يعطف  
على كسنة فيقال ثلث وثلثين وثلاث وكسنة  
ونصف وربع ومن وثا يقال ثلث وثلثين وكسنة  
وثلاث إلى غير ذلك ولأن الثلث بعينه الثلثين  
وتسمى الكسنة بثلثين الثلثين فإنه لا يفرق بين الكسنة  
قوله يعني ان مخزج الفروض ؟ لما كان الملازم  
للسان ان يقال فهو ستة مختلف من لم  
براع النص ذلك قبل الية بلفظ من فسر  
الناج مرجع الصغير باخطا النصف المتقهرين  
قوله " وأذا اخطا النصف رعاة كجانب  
اللفظ ولما لم يكن ذلك هو المصغى المقصود  
بشار إلى ان المراد من كون الاخطا المذكورة  
من ستة ان مخزج الفروض في تلك الاخطا  
هو ستة وذلك هو المطلوب فتدبر

قوله " فأذا ضرب احد هاتين الآخر وأما جبر ضرب احد هاتين الآخر لأن عادة الحسنة نعم إذا ارادوا عمل الخبيس  
وحيوان يكون كسرة من المختصين فضا عددا من حسن وهدان ينظر والى مخزج الكسنة قانوا في تفاض واحد المخزجين  
في دفع الآخر وأن بناينا فني كلمة " : حاشية " : قوله " ولما فرغ من بيان حال الاخطا مثني قبل كان المناسب  
ان يقال من بيان حال الاجتماع كما يدل عليه قوله " فأذا اجتمع ؟ اقول في هذا النوع جهنا منه كونه نوعا واحدا  
وجه اشتراك على اصناف مختلفة فني ابتداء كلامه نظر الى كونه نوعا واحدا فتعبر به بالاجتماع وفي حال حله نوعته لقوله

شرع في بيان الاختلاط من فرض احد النوعين بالآخر نظر الى كونه اصنافا لبطور مناسبه بين النوعين وما يربط عليهما  
 قولهم كما اذا اختلط المصنف بالثلاث كان الملازم بقوله بالثلاثين والثلاث ان يقدم الثلثين في هذه الاختلاط  
 على الثلث كونه اوردوه كذلك للتعفن وتكون الثلث سائسا من حيث كونه من النوع الثاني كما ان لفظ  
 الشيء يكون من وسطه قولهم يفتح ان يخرج الفروض في كان المناسب لسوق الكلام ان يقال فهو منه  
 ما ذكر كلمته من ثلثه ان ربعه وذلك ان نخرج الضرب الى مجموع السور المختلطة اى فهو ثالث من سبعة يفتح محضه  
 سنة حاشية والى

قوله فاذا ضرب اصناف الاخره  
 هذا اجل يقال له التجسس في الاصطلاح الى  
 وهو ان يخل كل من المختلطين تصاعدا  
 من جنس واحد بان ينظر الى مجموع الكونين  
 فان نواتها ضربت احد المتوججين في ذى الآخر  
 وان بناينا ففى كل من قولهم اى هو مجموع مسائل  
 مجموع الفروض ومجموع المسائل المختلطة  
 على ذلك الفروض مستدان في المثال فتدبر  
 قوله موافقة بالنصف موافقة  
 العددين بالنصف اى بعد هما مجموع النصف  
 كما في المثال المذكور فان الاثنين بعد كلا من  
 الاربعة والثلاثة وسبعمي ففضله انما  
 اشد تعالى حاشية والى

قوله اى هو مجموع مسائل هذه الاختلاط  
 هذا لفظ ينظر الى مال المعنى ومقتضى كما  
 عرف من نظره وكما كان مجموع المسائل  
 المذكورة محض جاف ففرضها حصل المصنوع بذلك  
 قوله موافقة بالنصف موافقة  
 العددين بالنصف ان بعد هما مجموع النصف  
 كما في المثال المذكور فان الاثنين بعد كلا من  
 الاربعة والثلاثة قولهم فتخرج  
 هذه الفروض المختلطة ومن مجموع مسائلها  
 اشارة الى الملائمة لك بينهما عليها انما  
 حاشية عجم

من اولاد الام او خلط بالثلاثين والثلاثين معا كزوجته وهم وبنين  
 لاب وهم اوبالثلثين والثلث كزوجته وبنين لاب وهم وبنين كما او  
 بالثلث والثلاثين كزوجته وهم وبنين لام قولهم اى عشر من اى هو  
 مجموع مسائل هذه الاختلاط الثمانية والثلاثية والرابعة وذلك لا يخرج  
 اقل من النوع الثاني فتوالسته وتدخل فيها مجموع الثلث والثلثين  
 فاكفينا بها مخرجا لكل ثم اخذنا مجموع الربع وهو اربعة فوجدنا بينها  
 وبين السته موافقة بالنصف فضر بنا نصف اصنافه على الاخرى  
 فصار اثنى عشر اقلها مجموع الثلث والثلثين ثلثه وبنى مهابية لاربعة  
 فضر بنا الكل فحصل ايضا اثنى عشر فهو مجموع هذه الفروض المختلطة ومنه  
 يخرج مسائلها المذكورة واذا اختلط الثمن من النوع الاول بكل  
 النوع الثاني اى بالثلثين والثلث والثلاثين وبنى الاختلاط  
 انما يصور على اى ابن سعود بان المحرم يحجب عنه حسب النقصان  
 كما اذا ترك ابن كافر وزوجه واما واثنين لاب وهم وبنين لام  
 فان الابن المحرم يحجب عنه الزوجه من الزيج الى الثمن واما على  
 رأينا فتخرج غير مقصور لان الثمن اذا كان للمرأة وجب ان يكون  
 صاحب الثلثين بنين وصاحب الثلث اما او حده وحينئذ  
 سعدم صاحب الثلث لان صاحبه الام او اولاد الام والام ههنا  
 فتخرج من ثلث الى الثلث واولادها فجميع الثلث فيكون  
 خلط الثمن بالثلثين والثلاثين فقط دون الثلث او اختلط  
 الثمن ببعضه اى ببعض النوع الثاني كما اذا اختلط بالثلثين و  
 الثلث كزوجته وبنين وهم او بالثلث والثلاثين على رابعه كزوجته وهم  
 واثنين لام وابن محرم اوبالثلثين والثلث على رابعه ايضا كزوجته وابن  
 كافر وبنين لاب وهم واثنين لام واخط بالثلثين فقط كزوجته  
 وبنين او الثلثين فقط كزوجته وهم واثنين او بالثلث فقط كزوجته  
 وابن رقيق واثنين لام على رابعه ايضا فتكون اربعة وعشرين

باب القول بمعنى الميل إلى الجور وفي الصراح قال أبو عبيدة أطلقه ما هو دأ من الميل وذلك أن الفرضية إذا عالت  
تحتوي على أهل الطريقة جميعاً فتقتصر قال قلت ما وجه اختيار أبي عبيدة هذا المصنف من بين سائر العلماء قلت وتبين  
العول في الاصطلاح عند الرز والرد اعطاء فصل المال لصاحب الحق في رد حقهم فباسب أن يكون القول بالميل  
على صاحب الحق بالجور بأن يأخذ من حق كل شيء حتى يتحقق معنى المطالبة بينهما وقد يقال سأل الفروض ثلثة عاولة  
وعائلة وعائلة والعائلة المنقصة ملاك والعائلة مستأهل العول والعائلة مستأهل الرد وهذا يؤكد أيضاً أن العول  
من معنى الجور للمقابل معدول وقبيل ما في

من معنى الجور للمقابل معدول وقبيل ما في  
حاشية والى

قوله ومن هذا الأخير أخذ قبل المصنف  
من الصراح على ما قلنا عنه أن يكون هذا المصنف  
الاصطلاح عن الحق اللغوي لا مأخوذاً منه  
ولهذا قال في ضوء الشرح قال اسم لغوي  
انتهى وقبيل أن الطلاق العول على هذا المصنف  
الاصطلاح على المصنف فلا بد أن يكون منقولا  
عن معنى لغوي هو الميل إلى الجور لأن الظاهر أن  
وضع العول الشرعي من أحوال الوضع اللغوي  
لأن استعمال الأول عند ظهور أحكام الفرائض  
غير أن ذكر صاحب الصراح أباه في كتابه كونه  
محاذراً مشهوراً عند أرباب اللغة كما هو راسخ في  
امثالنا وما قال صاحب الضوء للبدنية  
من تأويل أيضاً حاشية والى

قوله ومن هذا الأخير أخذ المعنى الاصطلاح  
المفهوم من الصراح على ما قلنا عنه أن يكون  
هذا المصنف الاصطلاح عن الحق اللغوي لا مأخوذ  
منه ولهذا قال في ضوء الشرح قال اسم لغوي  
حاشية عجى

قوله أصول أن يزاد على المخرج شيء من  
أجزائه أو من المخرج عن فرض المراد من  
المخرج المستقله وبأجزائه ما هو جزءه عم  
من كمور السنة وغيره ما ومن الفرض البرم  
قلا بد عليه أن الرائد قد لا يكون من كمور  
المركوزة كما إذا عالت المسئلة من اثني عشر  
لبعض الجوابين هو ثلثة فآخره وبين ولأن المخرج لا يصدق عن فرض أصل المسئلة ولما بأحد ذلك من عدد  
يخرج منه جميع الفروض التي في المسئلة حاشية عجم قوله شيء من أجزائه المراد من الأجزاء الأجزاء الموجودة  
في المخرج لا الأجزاء الفروضية فإن اثني عشر إذا أضعف إلى عوله إلى ثلثة عشر يكون الرائد لخصه سه وليس كذلك  
من الأجزاء المفروضة وقوله وحاصلها إنما قال وحاصلها ذلك بطل وتفصيله كما قال بعضهم لأن مراده بيان المحنة الواقعة

قوله يقال حال الميزان إذا رغب هذا المصنف قد وقع في صنوع  
الشرح وتبين لم أجده في كتب اللغة وفي الصراح وقال الميزان فهو  
حامل أي عامل قال الش عقالوا انفعنا رسول الله وأطروا قول الرسول  
وقالوا في الموازين وقال أبو طالب بميزان صدق لا يعيل شعلة ما بين  
نفسه حاشية قبل مثال حلول الميزان بمعنى الميل وقال بعد ذلك والقول

بريدان يخرج قرأض هذه الاختلاف كلها هو هذا العدد ومنه  
يخرج مسائلها وبيان ذلك أن مجموع أهل جز من النوع الثاني هو  
السنة لك دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فوجب الاكتفاء بها كما  
عرفت في السنة ويخرج الثمن أخيه الثمانية مرفقة بالمصنف  
نقصنا المصنف أحد بهما في كل لاخرى تحصل أربعة عشر ومن وأيضاً  
بين مخرج الثلث والثلثين ويخرج الثمن مائة نقصنا الكثرة لكل  
نقصنا حاصل أيضاً أربعة عشر ومن مخرج الفروض الخمسة بالثمن

## باب القول

هو في اللغة يستعمل بمعنى الميل إلى الجور يقال فلان يقول على أي  
يمين جاز أو بمعنى العائبة يقال فلان على صبر أي عليه وتبين الرفع يقال  
قال الميزان إذا رغبه ومن هذا الأخير أخذ المصنف عليه لذلك

والقول أيضاً عول الفرضية وقد عالت أي أرفقت وهو أن يزيد سراً  
تفضل نقصان على أهل الفرائض أطلق ما هو دأ من الميل وذلك أن الفرضية إذا  
عالت فهو ميل على أهل الفرضية جميعاً فيقتصر وقال أيضاً على زيد الفرض  
وأعازها مبتعدى ولا يبعدى ولا يبعدى فنتأمل  
حاشية عجى

الثلثة عشر لأن الرائد نصف السدس وهو من أجزائه عشر وأما أن الرائد  
لبعض الجوابين هو ثلثة فآخره وبين ولأن المخرج لا يصدق عن فرض أصل المسئلة ولما بأحد ذلك من عدد  
يخرج منه جميع الفروض التي في المسئلة حاشية عجم قوله شيء من أجزائه المراد من الأجزاء الأجزاء الموجودة  
في المخرج لا الأجزاء الفروضية فإن اثني عشر إذا أضعف إلى عوله إلى ثلثة عشر يكون الرائد لخصه سه وليس كذلك  
من الأجزاء المفروضة وقوله وحاصلها إنما قال وحاصلها ذلك بطل وتفصيله كما قال بعضهم لأن مراده بيان المحنة الواقعة

في قوله عن فرض فإن المطابقة من الفروض المجتمعة الموافقة فيه تأ عن فرض واحد وبين التطبيق ايضا بين المعنى الاصطلاحي  
والفرضي وأن لا يلزم التكرار بما سبق من قوله كما سياتي تفصيله في قوله وقيل هو ما هو من معنى الأول ؟  
فيل كان الأول ان يقال وقيل يمكن ان يكون من معنى الأول لأن العول اخذه منه غير محذور وكذا في المعنى الثاني انتهى  
وقيل ان مثل هذا يرد ايضا على قوله فيما سبق ومن هذا الضم اخذه هذا المعنى المصطلح عليه ولكن كلمة من دفع با دلي تاتل  
فان هذا حكم ادعاه في الحكم كل فرفي بما اصاب رايه فيليس هذا مما يلحق بالمفضلين حاشه والله

في قوله وقيل انه مأخوذ من المعنى الأول  
الأولى ان يقال وقيل يمكن ان يأخذ من  
المعنى الأول لأن العول اخذه منه غير محذور  
وكذا المعنى الثاني في  
في قوله فاشا العباس الى العول الأول  
ان يقال فاشا العباس بالعباس على ان  
اشا ربه من المشا ورة لآمن الاشارة ويمكن  
ان يوجه ذلك بان معناه اشا الى صحة العول أي  
في حال به

في قوله فابعوه ولم يكره عليه أحد إلا ابن  
لأبنا فسبق منه ان اول من حكم بالعول عمر  
رضي الله عنه وهذا يدل على ان يكون ابن عباس  
اول من حكمه كما يدل عليه قوله عبيد الله انما يقول  
منه قوله فابعوه تابعوا العباس في العول به لأنه  
أول فابى به لأنه الحكم لأن الحاكم حينئذ هو عمر  
لا غير فلا سافاه في قوله أي بعد ما يقع كما وقع به  
الفتوح في بعض الروايات حيث قال ألا  
ابنه فانه لما بلغ خالف اياه في قوله  
فقال سبه في بعض الروايات لدرنه والرواية  
المذكورة في الشرح الصحيح وتقول ابن عباس  
فهد محمد بن حنيفة والآمام زين العابدين  
حاشيه

في قوله وأول من حكم بالعول عمر رضي الله عنه لما حكم عمر بن الخطاب ورة الضحابة  
ولم يكره عليه أحد منهم صا مجمعا عليه لأبنا كيف مجمعا عليه وقد أكره ابن  
عباس كان بعد ذلك عمر كما يدل عليه قوله ولم يكره أحد إلا ابن عباس بعد مدة لأبنا  
قول ابن عباس في جواب من قال له هذا أكره في زمن عمر يدل على انه كان  
مشكرا له في زمن عمر ولكنه لم يظهر انكاره لبيته عمر لأنه يقول لا اعتبار لنا بغيره

فذلك قال في العول هو ان يزل ويحل المخرج شيء من اجزاء  
كسبه أو فنه الى غير ذلك من كسور الموجوده فيه اذا صاف  
المخرج من فرض واحد ان المخرج منها صاف من العرفاء  
بالفروض المجتمعة فيه لترفع التركة الى عدد أكثر من ذلك المخرج  
ثم يقسم حتى يدخل البقية صاف في فرض جميع العورته على سبه  
وهذه كما سياتي تفصيله وقيل هو مأخوذ من المعنى الأول  
لأن السنة مالت الى اهلها بالمرحبة نقصت من فروضهم والمعنى  
ان في كان السنة غلبت على اهلها باو حال الضرر عليهم وأول  
من حكم بالعول عمر رضي الله عنه فانه وقع في عمدة صورة صاف  
مخرجها عن فروضها في الضحابة فيها فاشا العباس الى  
العول فقال عبيد الله الفرائض فابعوه على ذلك ولم يكره  
إلا ابنه بعد موته فقيل له هذا أكره في زمن عمر رضي الله عنه فقال  
بيته وكان مهيبا رسالا رجل كيف يضع بالعرفية العائنة

لا تشارك في حوزة الاجماع لم يظهر ذلك فلا اعتبار لانكار ابن عباس وذلك لأنه كان  
صبايا كما جاء في رواية عطاء حيث قال فقلت لم يقل بهذا في زمن عمر فقال كنت  
صبايا وكان عمر رجلا مهيبا فبته هذا وأما ما وقع في بعض الشروح وهو ثابت كحديث  
عمر عليه السلام ومنه هذا للباب ومنه وهو ثابت برواية عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب  
الاجماع في الرواية ما نقل عن عمر كما يدل عليه قوله فان اول وقوع العول كان في عهد  
منه العول اول الضارة في قوله فابعوه على ذلك لأبنا بين كلامي الشرح ترافع فانه قال أولا أول من حكم بالعول  
هنا عمر بن العباس فابعوه فيه والمفهوم منه ان اول من امر به هو لانا نقول الرأى بالعول من العباس والحاكم  
مبشر عنه من عمر فان الحاكم يومئذ عمر لا العباس فلما ترافع بينها في قوله بعد موته فبته عين الغفاد والاجماع  
منه الاجماع ولا يضره انكاره بعد مدة مع ان عطاء وكانه قال كنت صبايا عين الغفاد والاجماع وكان عمر رجلا  
مهيبا فبته ففان هذا الرواية عدم فرفه اول حاشيه والى في

في قوله فاشا العباس الى العول ليس به  
الاشارة من المشاورة لأن بعد نهالبت  
بالي ولا بالبا كالخ وأما ما وقع في الفروض  
قوله فاشا العباس بصحة العول لتعدد بعضين  
منه العول اول الضارة في قوله فابعوه على ذلك لأبنا بين كلامي الشرح ترافع فانه قال أولا أول من حكم بالعول  
هنا عمر بن العباس فابعوه فيه والمفهوم منه ان اول من امر به هو لانا نقول الرأى بالعول من العباس والحاكم  
مبشر عنه من عمر فان الحاكم يومئذ عمر لا العباس فلما ترافع بينها في قوله بعد موته فبته عين الغفاد والاجماع  
منه الاجماع ولا يضره انكاره بعد مدة مع ان عطاء وكانه قال كنت صبايا عين الغفاد والاجماع وكان عمر رجلا  
مهيبا فبته ففان هذا الرواية عدم فرفه اول حاشيه والى في

قوله لا يجمعون اهـ بقول هذا يابى عن صدق ما روى لا عنهم قالوا بما قالوا بالا جهاد والمجاهدين على تقدير ان يخطي في  
اجتهاده لا يكون ظاهرا ولا باطنا ويمكن وضعه بان هذا كلام بور والمحقق ما اخرج حقيقته وترويح  
ما ريد اثباته وليس المراد به حقيقة اللحن حتى يلزم ما ذكره قوله اهـ رمل على ما في الصلح على موضع بالبادية  
فيه رمل أي رمل كثير فالتكرار كثير قوله وبوبد كلامه انما خال بوبد ولم يضل ثبته لان ما ذكره لا يفيد اليقين على  
ما نفهم مما شينا من كلام الشارع حاشية ولا

فقال دخل الضرر على من هو بسوء حالا وهي النساء والآخوات  
فانهم ينقلن من فرض مفتر الى فرض غير مفتر فقال الرجل يا بئيك فتوكل  
شيئا فان بئرك بفسيم بين اوزنك على غير ايك فعضب  
فقال لا يجمعون حتى ينزل فجعل لعنة الله على الكاذبين ان الذي  
اخرج رمل على عدد الرمل في مال مضين وثلاث بوبد كلامه انه اذا غلق  
حقون بالباقي بها تقدم منها ما كان اقوى كالمجنيز والدين والوصية  
والميراث فاذا ضاقت الشركة عن الفرض تقدم الاقوى ولا شك  
ان من نقل من فرض مفتر الى فرض آخر مفتر يكون صاحب فرض من كل  
وجه فيكون اقوى من ينقل من فرض مفتر الى فرض غير مفتر لانه صاحب  
فرض من وجه وحصة من وجه فاذا خال النقص والحرمان عليه اولى لان  
ذو الفروض مقدمون على العصبية ولان اصحاب الفروض المجمعين  
في الشركة قدسوا وادان سبب الاستحقاق فيهم بالنقص فتساوون في الاستحقاق  
وتسوي ما خذ كل واحد منهم جميع حصة ان السبع المحل وتقر بجمع حصة اهل  
المحل كالغنا في الشركة واذا اوجب الله في مال مضين وثلاث مثلا علم ان  
الميراث والضريبة بهذه الفروض في ذلك المال لا سخالة وفاته بها تجلس  
المجنيز وآخوته فانها حقوق مرتبة كما مضى والنقل من الفرض الى  
العصبية لا يوجب صفحا لان العصبية اقوى اسباب الارث فكيف ثبته  
النقصان والحرمان بهذا الاعتبار في بعض الاحوال فاذا امكن ما عليه عاقبة  
النقصان وهو العصبية يعلم ان مجموع الخارج سبعة لان الفرض  
المذكورة في كتاب الله تعالى ستة وخارجها حنف اعدوا الاثني والثلاثة  
والاربعة الستة الثمانية وذلك لانها مخترعة الثلث والثلثان كما مر  
وقد عرفت ان الاصل الذي يكون في نوع واحد لا يصفى محررا خارجا عن ذلك  
الحصة وان اختلف بين النوعين بقضية محارم ثلثة عشر واثني عشر  
واربعة وعشرون كثرنا الستة من ثلثة الحصة فبقي الاثني اذا انفصل  
الحصة صار المجموع سبعة اربعة منها أي من ثلثة الستة لا





في كتابنا هي حساب العرب وثمانيه سنين في حساب اليونانيين على حساب العرب ثمانمائة سنين ونسج  
فنجيب المصنف من حجاب على البديه وامن فقال شهدان لاله الامن وسشهد ان محمدا عبده ورسوله وتصل  
قبل ان عليا كان معجزة من معجزة النبي عليه السلام لانه تمتع معجزة في العلم وشجاعته في الحروب وكان  
منقادا مطيعا لرسول الله عليه السلام ومقرضا لجنوده وكان معجزة من معجزة ان ابا حنيفة رضي الله عنه  
كان معجزة من معجزة كدانه شريح خواهر زاده **قوله** فقال صار ثمان مائة وذلك لان ثمان مائة

ثلاثة ستم مائة ربعة عشر مائة فاذا  
عالت الى سبعة وخمسين وانهي نسخها  
حاشية حجم

لاتحيا سكت عن على رضي الله عنه على منبر النوبة فاجاب عنها  
بربته فقال الشاكي مستغنيا ليس من وجهه الفتن فقال صار ثمان مائة  
سما فلفظ في خطبة فغلب من فظته **قوله** ولا يزال **قوله**  
اربعة وخمسين **قوله** على هذا **قوله** العهد الذي هو سبعة وعشرون  
الا عند ابن مسعود فان عنده يقول الربعة وعشرون الى احد  
وثلاثين **قوله** بزيادة سدسها وثمنا عليها كما مر في دهم وثلاثين سب  
وهم واخمين لاه وابن محمود اذ عنده صحح هذا الابن الزوجه  
من الربع الى الثمن فالتسعة عشرة من الربعة وعشرين لا تحسب  
المن من النوع الاول لكل النوع الثاني وانما عالت الى احد وثلاثين  
اولا زوجه الثمن وهو ثلثه وتكلم السبع وهو الربعة  
لاخمين لاه يوم الثمان اعني سنه عشر وثلاثين لاه  
الثلث وهو ثمانية فالمجموع احد وثلاثون وعنده غيره هذه السنه  
من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر والدليل على اكمها بالقول فيما  
ذكر من الوجوه استقراء صور اجتماع العروض كما لا يخفى

**قوله** سكت عن على **قوله** قبل الضوابط  
سكت عن عليا كما قال الله تعالى غرط لا تلو  
عن شياء والجمهور انه يحكي جواز استعمال سائل  
كذلك كما يقال عن بعض الاثني اني الساج  
سكت عن حدوت القرآن فاجاب عنه انما  
عن شمره وقال اني سائل عني فقال الساج  
فقال حادني انا حادث اولكم بحدوت عن علي  
المسؤل لا تعرض عليك الساج وادرك كلامه فلي تقدر  
صح هذه الزوائد سبب دفع المحذور  
مدخله والي

**قوله** فصل في معرفة التماثل غير الاسلوب حيث عبر  
عن سائر الاصول المتماثلة بالبيان في بعض المسائل  
بالابواب وغيره عن هذا الاصل بالفضل فيها  
على بعضنا عن سائر ما لا يحصى مسائل الحسب  
كجواز ما فيها والي ما ذكرنا الشرح حيث قال  
في باب تجاميع العروض شمره ان بين الاسلوب  
وقال ههنا هذه مقدرة كجمايع الى معرفتنا وهذه  
الاربعة تسمى مناسبت العروض ولا بد من وجود  
منها بين كل حدوت كما سنصف عليه **قوله**  
وذا دخل العددين قبل الوجوه المحفظة لنقل الى هذا  
المصنف **قوله** الاصطلاح غرضه الا انه  
الفضل فانه ايضا من باب النفا على قومه  
بعضي اشترك الجانبيين في الفصل سانه

### فصل في معرفة التماثل في العروض

والتوافق والتباين بين العددين **قوله** هذه مقدرة كجمايع الى معرفتنا  
في تقسيم الزكرة على اعداد المسحفين بلا كسر **قوله** تماثل العددين  
كون ههنا مساويا لاه **قوله** كلفته وثلثه مثلا ويسمى بالتماثلين  
ولا بد ههنا من غيرهما محلين والا فليطلق الثلث مجردا عن المحل  
لا بعدد فيه ثلثا بضعف بالساو قطعا **قوله** وتواضع العددين  
المختلفين ان بعدد قلما الاكثر اى بغيره **قوله** ويصح هذه اى اذناه  
اي اذ الفنى الا فليمن الاكثر مرتين او اكثر لم يبق من الاكثر شئ  
كالثلثه **قوله** فالتسعة فالتسعة من التسعة مرتين

لا دخول من جانب الاكثر وقد نقل في فوجبه ذلك عن الامام حافظ الدين رحمه الله ان من في الدخول من  
جانب الاكثر يقول فيه كانه **قوله** تباين الطيب للارض ويظهر كطاري الغار وجهه فم وهو ان من في الدخول من جانب  
الاكثر هو اشارة القليل وعده اياه فانه لا ينفذ لعدده اياه فكانه دخل فيه قليلا قليلا حتى فنى قليلك الاختيار ثم الاشارة  
**قوله** سكت **قوله** بالمد اخمين صليا حاقبه اشارة الى فائدة النقص في قوله اى بغيره وتب نيف فاقبل ان على  
عددين مختلفين فاقولها داخل في اكثرهما سوار عده اوله كلفه سيقم بفرق الداخل بالتعريف المذكور وفيه

منه ايضا السجود من السؤال لما ذكرته في الفصل فترى قولك: واختلاف العددين في نفسه كما كانه لا يخرج التاملين فان  
الاختلاف فيها لا يصور الا باعتبارهما في محلي كنه لا حاجة اليه بعد ذكر قوله في الفقه والكثرة وهذا اشارة الى انهما  
قبل لم يزل العددين في المندخلين بالمحليين لم يفيد هما غيرهما وهذا السجود هو المحي الحقيقي بالقبول لا ما قبل لان التاميل لا  
يجي في التاميلين فلا يحتاج الى هذا الصيد بخلاف المندخل فانه قد يجي في المتقين وهو التاميل المذكور وقد يجي في المتخلفين  
وهو المندخل المذكور فلهذا اخرج فيه الى ذلك الصيد لان دخول الصلوات وبين في الاخر غير متصور واما لزوم كون قسم الشيء

فيما لم يتمكن دفعه بين التاميل على ما ذكره قسم  
من المندخل متلفا وقسم المندخل بين المتخلفين  
قائل: حاشيكم

قوله: واختلاف العددين في نفسه  
اي الاختلاف الذاتي بالفقه والكثرة بين العددين  
لا يصور التاميل بل في المندخل وما بعده فيكون  
قوله بالفقه والكثرة لتعيين الاختلاف وتعيينه  
لا لاخر لان الاختلاف الذاتي بين العددين  
لا يكون الا بالفقه والكثرة حاشيكم

قوله: بسببان بالمندخلين اصطلاحاً  
فيه اشارة الى دفع ما روي من ان المشاركة بين  
المندخلين غير ممكن فاجاب عنه بالوجه الذي على  
الاصطلاح ولم يفت الى التوجيه بالدخول من  
جانب وقوله من جانب اخر على ما نقله عن  
الامام حافظ الدين اذ يلزم فيه ان يكون بين  
كل عدد وقيل وكثير مندخل وان كل فليل يدخل  
في الكثير والكثير بعض ذلك الدخول تبع انه قيل  
بعد فليدم المراجعة الى الاصطلاح بالاخره وان

قوله: وشعر بهما بعد حيث قال  
وكيف معرفة الفقه والمباينة بين المندخلين  
المتخلفين بهما ايضا قائل: قوله ثم انه قسم  
الداخل بعينين اخرين ملازمين له في رد على من  
قال في التاميلين انهما من قبل العبارة اللفظ  
دون المعنى لان ذلك التاميلين في الثالث فقط كما  
ستعلم عليه ما ذكره وان يصح ويمكن ان يجاب  
عنه بغير ذلك على المبالغة في اللزوم كما يقع في

فقيه السنة بالكيفية وكذا الحال اذا اقتضاها من السعة فخرات  
انفق السنة بالمره الثالثة فمدان العدد ان بسببان بالمندخلين  
اصطلاحاً باختلاف التاميلية فانك اذا اقبلت منها الثلث  
مرتبنين في اثنان فلا يمكن افتاداً بالثلاثة لكن اذا اقبلت منها  
اثنان اربع مرات فبقت التاميلية بهما ايضا مداخلان وختلاف  
العددين في الفقه بالفقه والكثرة لا يصور في التاميل بل في  
الداخل وما بعده الا انه صرح بذكر الاختلاف في المندخل وحيث  
اشعر بهما بعد ثم انقسم المندخل بعينين اخرين ملازمين له فقال  
او فلول مواضع العددين هو: تدخل العددين هو: ان يكون اكثر  
العددين مضمناً في الاقل فتمت صحته: اي شتمه لا كسفرها كالتاميل فانهما  
مستقيم على التاميل وعلى التاميل ايضا لما كسفر فيصير السنة كل واحد  
من التاميل اثنان ومن التاميلين ثلثة واما على ذلك سائر المندخلين  
والشبه فيه انه اذا عد عدوما هو اكثر منه كان الاكثر منبئ الاقل او  
امثاله فيصير الفقه كل واحد من اعداد الاقل اتحاد صحته  
بعد وامثال الاقل في الاكثر وهذا هو السبب ايضا فيما ذكره بقوله  
او فلول: المندخل هو: ان زيد على الاقل مثله او امثاله وبما الاكثر  
فاذا زيد مثلاً على الثلثة مثله مرة صارت ستة ومرتبنين صارت  
سبعة واما قوله او فلول: هو: ان يكون الاقل جزء الاكثر فمن  
قبل الاختلاف في العبارة فقط فان العدد الاقل ان كان بعد  
الاكثر لشيء جزاً له اصطلاحاً وان لم بعده كان اخر آله فالمراد  
بالجزء ما كان جزءاً واحداً لا مكرراً فلا ينقص التعويض بالاربع  
مضبوته الى العشرة فانها حفاها ولا بالثلاثة بالقياس الى  
الحج لا انها ثلثة اقسامها: مثل ثلثة وثلثة: فان الثلثة  
ثلث الثلثة في قبرها بعد ثلث مرات وثلاثها بان يزداد  
عليها مثله مرتين والثلثة منقصة عليها بلا كسره كما مر

صارتهم وانه لما كان مغارة الفقيهين الثاني والثالث وتبين مغارة فقيه الرابع لاؤل فرغته عليه بذلك  
فترى فالمراد بالجزء ما كان جزءاً واحداً صرح ارادته لانه للمبادر من قبله ان ذكر العام وآرادة الخاص  
في التعريفات عز جاز: قوله مثل ثلثة وثلثة هذا مثال لتعريف الاربعة جميعاً كما به عليه ان يصح بقوله  
فان الثلثة الى اربعة حاشيكم قوله: هذا التعويض صحيح وانما العدد بالثلاث الثالثة من الوحدة  
وكلهم انهم اختلفوا ان الواحد قد واو لا قد هب بعضهم الى انه عد وانه يقع جواً بانكم هو فم يعرفون

يجوزون العودية أو بما يقع في العدد وتذهب بعضهم إلى أنه ليس بعدد لأنه مبدأ الشيء غيره وهذا هو اختيار جمهور العلماء  
الحسب فيعرفون العدد بالتعريف الذي ذكره الشارح وبما يوصي نصفه مجموع حاشيته فردا وبعدا كالاشين فإنه  
نصف مجموع حاشيته ثلثة ولاخرى واحدة ومجموع الثلثة والواحد أربعة فالاشين نصف الأربعة فالواحد  
ليس بعدد على هذا التعريف أيضا إذ ليس له إلا حاشيته واحدة لأن الواحد نصفه واحد لا يكون مع الاثنين لا يكون  
الواحد نصفًا منه لأنه بمن أن يكون الواحد يخرج من الكسور وقد صرحوا بأن الواحد كونه ليس بعدد لا يكون محرجا بخبره ولأنه

يُزعم أن لا يكون محرجا بحاشيته نصف الاثنين فقط  
تمتع انهم قد صرحوا به في قوله إلا أن يعجز  
مغايرة كل واحد من العددين المختلفين بأن  
يقال في النصف العددان لأنهما لا يكونان كل واحد  
منهما أما أن يساوي أحدهما الآخر أولا وآلا  
المتماثلان والثاني أما أن بعد أحدهما الآخر  
أولا وآلا والمشتغلان هما العددان  
الذين لا يكونان كل واحد منهما واحدا وبعدا  
الآخر هذا وأظاهرا أن يقال إلا أن يعجز مغايرة  
العدد الأول للواحد لأن مغايرة العدد الآخر  
لواحد ضروري لأحاطة إلى عبارة: حاشيته  
في قوله وأظاهرا أن النص لم يكمل الواحد عددا  
بل على ذلك قوله في بيان طريق معرفة الموافقة  
والمباينة فإن النقصان واحد فلا يوافق فيها  
وإن النقصان عدد وثما متوافقان فحاصل الواحد  
مغاير للعدد في قوله فلا إشكال على مذهبه  
فقطعا، يعرض بعض الشاغلين حيث حيث قال  
لو قال كان بعدهما عدو ثالث غير الواحد كما قال  
عزيم في بعض الكتب كان أولى لأن العدد عند  
أكثر الناظرين عبارة عما وضع كهيئة اتحاد الأشياء  
فتدبر في الواحدة فتأمل في قوله مجموع خبر  
ذلك الوفاق أي خبره ونعت الموافقة فيه وتمتع  
وضيح الموافقة في ذلك الخبر أنه يخرج من كل  
من العددين المختلفين حاشيته

قوله وأظاهرا أن النص لم يكمل الواحد

عددا كيف يجعله عددا وبمختلف الأقسام أي يزعم أن يكون بين الثلثة والواحد تدخل مع ثبوت التباين وبين الثلثة  
والاربعة توافق ولكل باطل بهذا قيل والحق أن الواحد عنده عدد وأيضا إلا أن المراد بالعدد الواقع في هذه التعريفات  
العدد المعهود المركب من الواحد بأن يحمل الألف على العدد فإن الواحد لو لم يكن من الأعداد لم يكن يحملهم منه وتبين سائر  
الأعداد بنا واحده وأما قوله في بيان طريق معرفة الموافقة والمباينة فإن النقصان واحد فلا يوافق فيها وأن النقصان  
في حدودها متوافقان فلا يدل على عدم حبله الواحد من العدد على ما ظن فأن المراد أن النقصان عدد غير الواحد بقدرته

كما مر قد أنشأنا في جميع المتعاسير وتوافق العددين

في جوف النصف ونظائره: أن لا يعد فيها الأكثر ولكن بعدهما عدد  
ثالث على هذا التعريف صحيح إذ فسر العدد بالكون للثلاثة من الوحد  
فلا يكون الواحد عددا وكذا انضج على هذا التعريف التعريف الداخلي  
بما ذكره وأما إذ فسر العدد بما يقع في حاشية العدد فكل فيه الواحد  
أيضا فاصح ههنا أن يقال ولكن بعدهما عدد ثالث غير الواحد  
وأنقص تعريف التداخل المذكور بلا شبهة إلا أن يعجز مغايرة كل واحد  
من العددين المختلفين الواحد وذلك لأن الواحد بعد جميع الأعداد  
وتبرهن اصطلاحه بينه وبين شئ منها داخل بكل بيان وليس أيضا  
بين العددين اللذين بعدهما الواحد فقط لتوافق وأظاهرا أن المر  
لم يكمل الواحد عددا فلا إشكال على مذهبه فقطعا كالثمانية

مع العشرين: فإن الثمانية لا بعد العشرين: لكن بعدهما أربعة  
فإننا بعد الثمانية مرتين والعشرين خمس مرات: فها متوافقان  
بالربع: فذلك: لأن العدد العاد: لها: محرجا لخبره ذلك الوفاق  
بهما فلما عدما الأربعة وهي محرجة الربع كما متوافقين: فإن قلت  
مخرج النصف أعني الاثنين بعدهما أيضا فلما جعلتهما من المتوافقين با  
لنصف قلت المعبر في هذه الصنعة مع بعد العاد وهو أكثر عدد  
بعدما لا يكون خبر الوفاق أقل من سهل الحسب الأخرى أن ربع الشيء  
أقل من نصفه فإن حاشيته سهل ولا مساخاة في أن يكون بين عددين  
توافق من وجوه متعددة كالاشين عشر والثمانية عشر فأنهما متوافقان  
بالنصف الثالث وأكبر لأن العبرة في سهولة الحسب بنواظرها  
في الدرس الذي هو من أحدهما اثنا عشر والآخر ثلثة: وتبين  
العددين أن لا بعد العددين المختلفين: معا عدو ثالث: أصلا بل النصف  
مع العشرة: فإنه لا بعدهما مع كثير سوى الواحد الذي هو ليس بعدد  
عنده ولا خاص في معرفة التماثل والتداخل بين العددين بل في معرفة

بقوة المقابلة نعم بزم المقصور في تعريف النيان على تقدير حمل الهم على العهد لعدم شموله على نيان الواحد  
 لا اعداد حاشية والى قوله بين العددين المختلفين هذا هو الاستعداد الذي استأثر اليه الشايع انفا  
 وغير عن العددين بالمقدارين لقننا وتبينها على ان المقدار ليس مغايرا لعدد عند محسب ليعلم ان المقصود  
 كان العدد هو الحكم المنفصل عن هو اعم من العدد لا يشمل النسبة بين الواحد واتي عدد كان فان النسبة بينهما نيان  
 مع ان الواحد ليس بعدد كما افاد اليه الشرع لعدم تناول ما ذكر النسبة بين الواحد واتي عدد كان اذ لا يصدق هناك

ان يتحقق من اكثر مقدر الاقل من الجانبيين  
 حرا فان الاقل اذا كان واحدا لا يمكن ان  
 يتحقق من ذلك الجانب شيئا فاعلم  
 حاشية على

فيل انما اختار لفظ المقدرين على العددين لان  
 المقدر اعم من العدد لان كل عدد مقدر ليس  
 بعدد كما لو اختلفا فانه مقدر ولكن ليس بعدد  
 فاذا راعى لفظ المقدر ليشمل العدد وغيره وقيل  
 نظر وقيل انما اختار لفظ المقدر هنا لتعار  
 اللفظ لما تقدم وهو الاصح تحقيق

قوله حرا وهو منصوب على الكالنية  
 من الضمير الفاعل على الممكن في تحت قوله  
 تنقص وهو است وهو من الاصل حرا على  
 وزن معقل تنقص حركة الواو الى الراء فالتعاق  
 ساكنان الواو والالف اسم الالة مخدفة  
 الواو مقدر مرارا تحقيق  
 منه

قوله فيما مبنا نيان لان الواحد ليس  
 محرزا جزاء ومن حذره عدم كونه محرزا بحذر  
 عدم جزاء تنقضان فيه اذا انجز لا يقصور بدون  
 الخرج قوله على معنى انه ليس هناك  
 عدد بعدد اقل من هذا العدد واما حمله  
 على هذا المعنى ولم يحمله على ما هو المبنا ومن  
 معناه التفصيل لان اكثرية ذلك المعنى  
 لا يقصور في جميع الصور فاعلم

قوله وان يعني من الاقل واحد يعني وان لم بعد الباء في الاقل فان يعني من الاقل واحد  
 فان عد الباء الثانية اى الباء الباء من الاقل الباء الاول منه قوله بذلك المعنى هذا هو الباعث  
 على التفسير المذكور انفا قوله في الاثنان يعني ان القفا في الاثنان يتوافقان بالتصنيف فالعارة بقسمة  
 والاثنان بول من عدد وبالصنف متفقين يتوافقان كما بينه على الشايع قوله ٩٥  
 وليس يجمع ما يتركب منها اعلم ان الاعداد ثمانية منطلق اكثر اتم ثمانية منطلق اكثر هو الحاصل من ضرب

من ضرب احد عددين صحيحين الآخر كاشفي عشرة فانه حاصل من ضرب مخرج النصف في مخرج السدس او من مخرج  
الثالث في مخرج الربع فيمكن ان يطق بكسرة كسفه وثلاثة واربعة وسدس واقصد بالا يكون كذلك كل عدد عشر فانه  
ليس بحاصل من ضرب احد عددين صحيحين في الآخر فكذلك ينبغي اضم مجازاً لانه لا يسمع النطق بكسره فالكلام  
لا يمكن التعبير عنه الا بالاضافة الى مخرجه كجزء من احد عشر جزء او المنطق هو الذي يمكن التعبير عنه بغير ذلك  
كالكسرة السبعة وما يتركب بالاضافة والتكثير وقد اشترنا الى طرفي التركيب بالاضافة والتكثير فلا نقضل  
عنه شيء

آتي لوانقضا في الاثنين فهما منو انقضا بالنصف  
لان الاثنين مخرج النصف لما كانا عشرة مع  
السنة وكوفاً فاذ انقصت من العشرة مثل  
السنة بقيت اربعة ولو نقصت من السنة  
مثل الاربعة بقي اثنين ولو نقص من الاربعة  
مثل الاثنين بقي اثنان فبقابل الاثنان بالاثنتين  
يتكون بين ذلك المصداقين التوافق بالنصف  
تحقيق

يقع لوانقضا ذلك المصداقين في الاربعة فهما  
منو انقضا بالربع لانهما مخرج الربع كاشفي  
عشرة مع عشرين تحقيق

وهو على الاربعة اقسام مفردة وذلك من النصف  
الى العشرة هي الكسور الستة وكرثلاثة اقسام  
وحركت هو المذكور بالاول والعاطفة كسفه  
وثلث ومضاف كسفه عشر ونقل من مخرج  
ع كسفه النصف والربع والربع وكما مضوران  
دون المفرد ومضف النصف هو الربع وربع الربع هو  
الثلث والتحريك قول من احد عشر  
يقع لوانقضا في احد ثالث سنة ان يقال فهما  
منو انقضا بجزء من احد عشر كاشفي وعشرين مع  
ثلاثة وثلثين فانهما منو انقضا بجزء من احد عشر لانهما  
لورفعنا من الجائدين عشر جزءا القابل احد عشر باحد  
عشر فيكون التوافق بينهما بجزء من احد عشر

الى الواحد فلا بد ان ينتهي اليه في الجانب الاخر فيوافقان في الواحد  
وان استمر في احد الجانبين الى عدد بعد ما قبله فلا بد ان يقع مثله في  
الجانب الاخر فيوافقان في ذلك العدد فيكونان منو انقضا في الكسر  
الذي هو مخرجه في الاثنين فيوافقان في النصف كما في  
العشرة والاربعة وفي الثلثة فيوافقان في الثلث كما في ثلثة  
والاشي عشر وفي الاربعة فيوافقان في الربع كما في ثمانية والاشي  
عشر بهذا الى العشرة فيكون التوافق في الاعداد الستة  
العشرة وما دونها باحد من الكسور الستة المشهورة هي النصف  
والعشر ونسبي اتي مع ما يتركب منها باضافة او التكثير بالكلية للمنطقة  
وفما وراء العشرة فيوافقان بجزء فيوافق من الكسور الاصغر  
لانه لا يمكن التعبير عنها الا باضافة الى مجازها في احد عشر  
فيوافقان بجزء من احد عشر كاشفي عشرين مع ثلثة وثلثين  
فان العدد الذي بعدهما احد عشر فقط وهو مخرج جزء من احد عشر  
وفي ثلثة عشر فيوافقان بجزء من ثلثة عشر كاشفي عشرين  
وثلثة وثلثين فان العاد لهما ثلثة عشر في خمسة عشر فيوافقان  
بجزء من خمسة عشر كاشفيين مع خمسة واربعين فان خمسة عشر  
بعدهما معا فهما فيوافقان بجزء منها ويمكن ان يعبر عن هذا الاخير بانها  
منو انقضا بثلث كاشفي الذي مخرجه خمسة عشر كما يعبر عنها بعد اثنى  
عشر كالاربعة عشرين وسنة وثلثين فانهما فيوافقان بنصف السدس  
فيوافقان بها اربعة عشر كاشفيين وعشرين واثنين واربعين فانهما  
منو انقضا بنصف السبع وبالجملة يمكن فيها واربعة عشر باسرها  
يعبر في التوافق بالاظهار المضافة الى المخرج كجزء من احد عشر  
وغيره من اثني عشر وجزء من ثلثة عشر ويمكن ان يعبر بالكسور  
المستطوق المركبة وتنتهي على ذلك حلق الشيخ المستطوق  
بالاصم حيث ذكر احد عشر وخمسة عشر معاً

لونه اثني عشر فهما منو انقضا بجزء من اثني عشر كاشفيين واربعة وعشرين من سنة وثلثين فانهما  
منو انقضا بجزء من ثلثة عشر كاشفيين مع سنة وثلثين ولو في اربعة عشر فهما منو انقضا بجزء من اربعة  
عشر كاشفيين مع اثنين واربعين تحقيق قول بثلث كاشفي الذي مخرجه خمسة عشر في  
جزء من خمسة عشر فان خمسة عشر ثلثة وثلثا واحد وكذا الحال في نصف السدس ونصف السبع  
فان سدس اثني عشر اثنان ونصف واحد وسبع اربعة عشر اثنان ونصف كذلك واحد في خمسة واربعة

فركه ناعبر هذا بقية فقس سائر الاعداد فيما ذكر العشرة على ما بينا من الاصول فيه يجب طائفة لفظة  
تعالى فاعبر وبما اولى الايصار هذا حر القيس لان الاعتبار زوال الشيء على نظيره فلهذا لغين القيس في الاعتبار اذا  
عرفنا هذا فنقول فدا عتبرنا على هذا فيما دراستها من عشرة الى خمسة عشر ثم تقسم من خمسة عشر الى عشرة بنسبها  
لكنه ينقسم فنقول لولا انقسامه في ستة عشر فدا منوا فكانت جزء من ستة عشر كائين وتضمن سبع ثمانية واربعين  
وتكون سبعة عشر فدا منوا فكانت جزء من سبعة عشر كاربعة وتضمن سبع احدى وعشرين وكونه ثمانية عشر واما  
منوا فكانت جزء من ثمانية عشر كركنة وتضمن

مع اربعة وعشرين وتكون سبعة عشر فدا  
منوا فكانت جزء من ستة عشر كثمانية وتضمن  
مع سبعة وعشرين وتكون عشرة فدا  
منوا فكانت جزء من عشرة بن كاربعة وعشرين  
بحقيق

قوله باب النصح المنادى من النصح معناه المصدرى كما ان المنادى  
من قول المص كجناح في نصح لعل ذلك المص ايضا قلنا ضرورة الشارح  
يقول لان ياخذ السهام من اقل عدد ٩ وان الحقيق النصح على الخرج المصحح  
مما راى ثم ان النصح في الاصل جعل النصح صحيحا فدا فيما يحتاج فيه الى  
القرب ظاهر واما ما لا يحتاج فيه الى القرب بان يكون السهام مسقة

قوله باب النصح هو في النصح تفصيل  
من النصح الذي هو عند السهم وهو دفع السهم  
من الرمي بالمعاجة والرعاية بالنسبة بينه  
والغوى والا اصطلاحى قال في بعض الشروح  
هو في الاصطلاح ازالة كل الواقع بين رؤوس  
كل فرقة من الورقة وتساويهم من اصل المسكة  
وكان كسر السهام عليهم بمنزلة الكسر والقصم  
بمنزلة الطبع المعالج فورد عليه ان هذا المعنى  
لا يتحقق في الاستقامة فينبغي ان وبعد من باب  
النصح واجاب عنه بعضهم بانه اما اذ لم ينفذ هذا  
الباب من حيث ان المسكة لا بد لها من النصح  
فان كسر السهام عليهم فقصمها اصحابها  
فيحصل فيه الاستقامة وانت جبر بان هذا  
المعنى لا يشفي عليه ولا يردى فليلا  
والجواب هو ان رعاية النسبة في جميع قسم  
المعنى الاصطلاحى غير لازم كما لا يخفى فان  
رعاية النسبة بين العصبين ليس اولى لانا  
مفضلان رعايتها في جميع الاقسام ولهذا  
قال الشارح المحقق وهو ان ياخذ السهام  
من اقل عدد يمكن على وجه لا ينفذ كسر على  
واحد من الورقة وهو ان يفرق السهام

اولى لان النصح هو الاخذ بالكلية واما ازالة كسر فلان له غير شامل لافناه وبصده على جميع الاقسام بلا اشكال  
في ذلك بالمعنى الذي ذكرناه كاذب من ردة الى ان الاحتياج في نصح السهام الى الاصول السبعة انما يستقيم على  
المعنى الذي ذكرناه واما على المعنى الذي نقله من بعض الشروح فلا يحتاج انما يكون الى الصور الستة قاطن

فما عتبر هذا الذي ذكرناه في سائر الاعداد ونحوه فدا  
بالمسافات والافراء المضاف الى ما جربا والوجه في كفاية السهام  
بين الاعداد في الاسم الاربعة اذ النسب عدد الى  
فما كان مساواة فدا منها ثلثان والا فان كان الاقل مقبلا لاكثر  
فمنه احلان فان لم يكن مقبلا فاما ان بعد بها عدد غير الواحد  
فدا منوا فكانت اولا بعد بها غيره فدا ثانيا

باب النصح  
اي نصح سائر الفرقة وهو ان ياخذ السهام من اقل عدد ويمكن  
على وجه لا ينفذ كسر على واحد من الورقة كجناح في نصح السهام  
بالمعنى الذي ذكرناه الى سبعة اصول ثلثة منها بين

منقسم على رؤوس الورقة بلك فاعلان النصح على بالنظر الى مجرد الاصطلاح  
فان في وجهه السبعة الاطوار غير واجب منهم من فدا بارائه كسر الواقع  
بين رؤوس كل فرقة من الورقة وسماهم من اصل المسكة فقل هذا  
النصح بل ان يكون الاستقامة خارجة من باب النصح بخلاف ما ذكره  
الشارح وكذلك قال بالمعنى الذي ذكرناه فان الصور على المعنى  
الذي نقل يكون مستلزاما لاسبعها

اولى لان النصح هو الاخذ بالكلية واما ازالة كسر فلان له غير شامل لافناه وبصده على جميع الاقسام بلا اشكال  
في ذلك بالمعنى الذي ذكرناه كاذب من ردة الى ان الاحتياج في نصح السهام الى الاصول السبعة انما يستقيم على  
المعنى الذي ذكرناه واما على المعنى الذي نقله من بعض الشروح فلا يحتاج انما يكون الى الصور الستة قاطن

قوله فاحدا ما ذكره بقوله فيه إشارة الى ان قوله فان كان أوليس نفس احد الاصول بل هو شارة اليه فانه يفهم منه ان احد الاصول هو ان لا يكون بين سهم كل فريق رؤسهم كسره بل يكون السهم منقسمه عليهم بالسهم وجعل الحاجة الى الضرب لان الضرب انما هو لازمة لكسر خفيف لا كسر ولا ضرب. قوله الثاني ان ينكسر كذا وقع في اكثر النسخ ولا شك كمال فيه وفي بعضها ان انكسر فيحتاج الى التأويل الذي اشار اليه الشارع في قوله احدا فان. قوله فيضرب وفق عدد رؤس من كسر عليهم السهم في بعض النسخ ووجه آتى

قوله وفي اصلها إشارة الى ان قوله وعولها ليس معطوفا على فيصل المسئلة بل على محذوف وهو معطوف عليه وان الشرط المذكور قيد للمعطوف وقيد المعطوف عليه محذوف اتخذه ان لم يكن عاملة وانما ركب هذا التأويل لانه ذكر بعد ذلك مسلمتين احداهما غير عاملة والاخرى عاملة ولا شك ان المضروب فيه ليس بواحد فيهما. حاشية عجي

بين السهام. الماخوذة من مخارجها. وبين الرؤوس من الورثة. واربع. منها. بين الرؤوس والرؤوس. اما الاصول الثلاثة فاحدا ما ذكره بقوله ان كان سهم كل فريق من الورثة. منقسم عليهم بالسهم فاحاجة الى الضرب كابوين وبنين. فان المسئلة حينئذ من ستة فكل من الابوين سدسها وهو واحد والبنتين الثلثان اتخذه اربعة فكل واحد منها اثنان فاستقام السهام على رؤوس الورثة بالسهم. والثاني من الاصول الثلاثة هو ان يكون السهم على طائفة واحدة فقط. اي ينكسر على طائفة واحدة فقط نصيبهم من التركة. ولكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة. كسره من الكسور. فيضرب وفق عدد رؤوسهم اي رؤوس من انكسر عليهم السهم واهم تلك الطائفة

قوله اي ينكسر على طائفة اه وفي بعض النسخ ان يكسر طائفة فيه من تأويل اشار اليه الشارع في قرينة وان لم يكن النسخة الاولى اليه في السام ايضا فان الاصل الثاني ليس عين الكسر لا الموافقة بين السهام والرؤوس على ما قلنا قلنا كلما كان الكسر على طائفة وكان بين السهام والرؤوس موافقة فيضرب وفق عدد الرؤوس فيصل المسئلة فان الاصل والقاعدة لا بد من ان يكون عبارة عن قضية كلية. حاشية دالة

فان التذكير ليس بمحقق حتى يضطر الى الثاني. قوله فيضرب وفق عدد الرؤوس قبل في بعض النسخ ووجه آتى يضرب العدد الذي بعد السهام والرؤوس وهذا هو عظيم لان المضروب وفق عدد الرؤوس والسهام الذي هو نصف عدد الرؤوس لان العدد العاد هو الاثنان وانما تعطل موله ونظر باذنه عناية وهو تقدير المضاف آتى يضرب سهمي كسر العدد الذي بعد السهام. وكان نظيره تركه ونظر طريق الناسخ ورواها بجاز. والى

❖ قوله وفي أصلها وصولها معاً لما كان عبارة المص موهماً لأن يكون المضروب فيه أصل المسئلة وعولها معاً وإن يكون الضرب في أصل المسئلة فقط متر وكن الذكر وإن يكون المثال الأول لغواً أو يكون القرب في أصل المسئلة فقط وعولها فقط على أن يجعل الواو على معنى أو فسر الشرح كلامه بهذا الينفع هذا أن الواو هنا حاشية ولي

ويعول الخ خمسة عشر لأن ربعا ثلثة فثلث ورج وسدسها أربعة فثلاثا وبين وثلاثا ثمانية فثلاثات ومجموعها خمسة عشر

وهذا عمل القسمة وأما عمل التجميع ان تنظر  
بين سهامهن ورؤوسهم في الاحوال الثلاثة المستقيمة  
والموافقة والمباينة فتقول سهام الزوج ثلثة  
ورأس واحد والثلثة على الواحد مستقيمة فلا  
حاجة الى الضرب وسهام الابوين اربعة ورأسهما  
ثمانان والاربعة على الثمانين مستقيمة ايضا فلا حاجة  
الى الضرب وسهام البنات ثمانية ورؤوسهن  
سنة والثمانية على السنة غير مستقيمة ولكن  
بينهما موافقة لضعفة لان العدد والعاد هما ايضا  
اثنتان فالحكم ان يضرب نصف عدد رؤوسهن من  
أكبر عليهن في أصل المسئلة ليكون البلغ <sup>مخرج</sup> نصف المسئلة  
وتنصف رؤوس من اكبر عليهن ثلثة  
وأصل المسئلة ثمانية خمسة عشر وقربنا الثلثة  
في خمسة عشر صارت خمسة واربعين فبها تصحيح و  
حصل لنا العلم الآن بثلاثة أشياء وأصل المسئلة  
من خمسة عشر حاكمة والمضروب من ثلثة  
والتصحيح خمسة واربعين وتبني منها عملا  
سبقتهما في فصل اذا اردت ان <sup>تدقق</sup> <sup>تحقق</sup>

فَصَلِّ لَنَا عِلْمَ الْآنَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ أَصِلْ  
الْمُسْلِمِينَ مِنْ مَكْنِيَةٍ وَالْمَضْرُوبِينَ مِنْ حَرَّةٍ  
وَالْمُضْجَعِينَ مِنْ ثَمَنَيْنِ فَبَقِيَ لَنَا الْعِلْمُ الْآخِرُ  
بَعْدَ هَذَا أَحَدُهُمَا مَا يَعْرِفُ بِهِ نَصِيبُ كُلِّ فَرْدٍ  
مِنْ آدَامَ وَذَلِكَ الْفَرِيقُ سَتَقِفُ بَيْنَهُمَا  
فِي فَصْلِ إِذَا رَأَيْتَ انْشَاءً اُنْشَأْ اُنْشَأْ تَعَالَى  
حَقِيقٌ

الوجهة في اصل المسئلة ان لم تكن عاكمة اذ في اصلها وعولها معا ان كانت عاكمة كما بين وعشر نبات اوزوج و لابوين و سبت نبات فلاول مثال لايس فيها عول اذ اصل المسئلة من ستة السدان واما اثنان لابوين وليتقمان عليهما في اثنتان هما اربعة لنبات العشر ولايتقيم عليهن لكن بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فان عد العاولةما هو اثنتان فردونا عدد الزوج اعني العشرة الى النصفها وهو خمسة و ضربنا في ستة التي هي اصل المسئلة صارالحاصل ثلثين فيخرج منه المشتملة اذ قد كان للابوين من اصل المسئلة سهام وقد ضربناهما في المضروب الذي هو خمسة صا عشرة فكل مناهما خمسة وكان لنبات منه اربعة وقد ضربنا ايضا في خمسة فصا عشرين فكل واحد منهن اثنان والثاني مثال ما فيها عول فان اصل المسئلة حصرا من اثني عشر لاجتماع التريج و السدس والثلاثين على ما سبق تحريه فلزوج ربعها وهولثة وللابوين سدسها وهي اربعة ولنبات الست ثلثها وهي ثمانية فقد عالت المسئلة الى خمسة عشر وانكسر سهام النبات اعني الثمانية على عدد رؤوس فقط لكن بين عددي السهام والرؤوس توافق بالنصف فردونا عدد رؤوس الى النصف وهولثة ثم ضربنا في اصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر فحصل خمسة واربعون فاستقام منها المسئلة اذ قد كان للزوج من اصل المسئلة ثلثة وقد ضربنا في المضروب الذي هو ثلثة فصا ثلثة وهي ال وكان لابوين اربعة ف ضربنا في ثلثة صا اثني عشر فكل واحد منهما ستة وكان لنبات ثمانية وقد ضربنا في ثلثة فحصل اربعة وعشرون فكل واحد منهن اربعة والثالث من الاصول الثلثة ان ينكر السهام ايضا على طائفة واحدة فقط لا يكون بين سهامهم ورؤوسهم موافقة بمسبل مباينة متجرب جنبة كل عدد رؤوسهم اي رؤوس من انكسر عليهم

قولته وقد يقال ذكر المص ههنا اصل المسئلة وحدها إشارة الى التأويل الذي ذكره الشيخ نجم الدين  
الكاظمي وتخطى بنظره ههنا وجه آخر وهو انه في الاصل الثالث تعرض لضرب ونفي عدد الرؤس في اصل المسئلة  
وعولها معا صريحا ونضرب في المسئلة وحده بالمثال فقط على وجه يتبادر منه ان يكون مثالا للمسئلة العادلة  
وفي الاصل الثالث يضرب عدد الرؤس في اصل المسئلة صريحا وفي اصلها وعولها بالمثال على الوجه المذكور  
على عكس تلك امتحاناً للاذهان وروما للاختصار ولا يخفى ما في هذا الوجه من الدقة وعدم الحذف وتقدير  
دستيفاء المسائل حاشية محجي

وقية انه  
لو كان واحد  
ذلك لا يفي بالشر  
الاولة الاصل  
الثاني ليحسن  
المقابلة  
والتي

عليهم السلام في اصل المسئلة ان لم تكن عائلته وفي عولها مع  
عولها ان كانت عائلته ثم ذكر مثال العائلة بقوله كزوج ومن  
اخوت لاب وام فاصل المسئلة من ستة النصف وهو ثلثة  
لزوج واثنتان وتجر اربعة لاخوت فقد عالت المسئلة الى  
سبعة وانكر سهم الاخوت عليهم فقط وبين عدد سهمها من  
دروسهن اعني الاربعة والخمسة مبانية فضرنا كل عدد رؤس وهو  
خمسة في اصل المسئلة مع عولها وهو سبعة صار الى اصل خمسة وثلثين  
ثمها تصح المسئلة اذ قد كان للزوج ثلثة وقد ضربنا بما في المضروب  
وهو خمسة فصارت خمسة عشر فهي له وكان للاخوات الخمس اربعة وقد  
ضربنا بها ايضا في خمسة فصارت عشرين فلكل واحدة منهن اربعة  
ومثال غير العائلة زوج وجدة وثلث اخوات لم فالمسئلة من ستة  
لزوج منها نصفها وهو ثلثة وللجدة سدسها وهو واحد ولاخوت  
ثمنها وهو اثنان ولا يتقيان على عدد رؤس بل بينهما مبانية فضرنا  
كل عدد رؤس للاخوات في اصل المسئلة صار الى اصل ثمانية عشر فتصح المسئلة  
اذ قد كان للزوج ثلثة ضربنا بما في المضروب الذي هو ثلثة صار ستة وضرنا  
لنصيب الجدة في المضروب ايضا وكان ثلثة وضرنا لنصيب الاخوات لأم في  
المضروب صار ستة فاعطينا كل واحدة منهن اثنين وقد يقال ذكر المص  
ههنا اصل المسئلة وحدها واورد المثال من العول وحده فبينها على ان  
المسئلة وعولها صار بمسئلة اصل المسئلة في ان عدد الرؤس يضرب فيها  
كما يضرب في اصلها وحاصل هذه الاصول الثلاثة ان استقام السهم على الورثة  
فذاك هو الاصل الاول وان لم يستقم فاما ان يكره على طائفة واحدة او اكثر  
والثاني هو المذكور في الاصول الاربعة والاول لا يخلو من ان يكون بين سهم ثلث  
الطائفة وبين عدد رؤسهم موافقة او لا فالاول هو الاصل الثاني والثاني  
هو الاصل الثالث واما الاصول الاربعة التي بين الرؤس والرؤس  
فأحد ان يكون الكسر اي كسر السهم في طائفتين

قول الله فاحدها ان يكون الكسر قليل  
اي احدها التفاضل وهو ان يكون وكذا الكلام  
في اخوة انتهى وقية ما مر من ان الاصل لابد

ان يكون قضية كلية فنفي التعبير ههنا ان يقال احدها انه كلما كان الكسر على طائفتين وكان بين عدد  
رؤسهم عائلة يضرب احد الاعداد مما ذكره المص اقرب الى الحق مما ذكره صاحب التقييل فاما  
ذكره المص مضمون الاصل الكلي

حاشية والتي

قوله اي رؤس من انكسر عليهم سهاهم إشارة الى ان الطائفتين في حكم جماعة واحدة باعتبار سهاهم في انكسار سهاهم عليهم فذلك او رؤسهم جميع دون الثلثة قوله اي في هذه الصورة إشارة الى الاعداد من ثلث الضمير فيها لئلا يرجع فكر ظاهراً حاشية والى ماله من ثلث الضمير فيها لئلا يرجع فكر ظاهراً لانه راجع في المعنى الى المجموع قوله ان يكون انكسر الى آخره

يعني في المسئلة الآتية فانه لما كان بين رؤس البنات الست فيها وسهاهم موافقة بالنصف عدد رؤسهن مثلاً لرؤس الجدات الثلاث والاعمام الثلثة كما ستقف عليه حاشية بحجج

إشارة الى وجه ثبوت الضمير فيها اذ الظاهر تذكره كونه راجعاً الى الاصل الذي عبر عنه بقوله احدها حاشية بحجج

قوله مثل ست بنات وثلث جدتهما هذا مثال لما كان الانكسار على اكثر من طائفتين واما ان اردت ان يكون انكسر على طائفتين فقط على ما ذكره المصنف فاجعل العم واحداً بدل الاعمام الثلثة كما يشير الى حاشية والى

قوله فيها يستقيم المسئلة ما ذكر من العمل الى سهاهم كان لتجميع المسئلة وقد تم ذلك العمل هوذا ولذا كانت الكفة به في بعض الشرح المفصلة واما قوله بعد ذلك وكان للبنات اربعة فعمل لمعزة نصيب كل فريق من المبلغ الحاصل من الضرب وكان ما فعله ذلك البعض اذ قد بين المصنف ذلك مع كل فرد من كل فريق في فصل حدة

فعلت ولو فرضنا في الصورة المذكورة بربوات المثال المذكور في المتن مثال لما كان انكسر فيه على اكثر من طائفتين لكن

من الورثة او اكثر ولكن بين اعداد رؤسهم اي رؤس من انكسر عليهم سهاهم مائة والمراد باعداد الرؤس ما يتناول عين تمك الاعداد ووقفها ايضا فانه اذا كان بين رؤس طائفة وسهاهم مثلاً موافقة يزدعد رؤسهم الى وفقة اولاً ثم يعبر بها ثلثه بين وبين سائر الاعداد كما مطلع عليه فالحكم فيها اي في هذه الصورة ان يضرب اعداد الاعداد المثلثة في اقل المسئلة فيحصل ما يصح بالمسئلة على جميع الفرق مثل ست بنات وثلث جدتهما وثلثه اعمام المسئلة من ستة للبنات الست الثلثان وهو اربعة ولا يستقيم عليهم لكن بين الاربعة وند رؤسهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلثه ولجدات الثلث السدس وهو واحد فلا يستقيم عليهم ولا موافقة بين الواحد وعدد رؤسهن فاخذنا جميع عدد رؤسهن وهو ايضا ثلثه والاعمام الثلثة البات وهو واحد ايضا وبينه وبين عدد رؤسهم مائة فاخذنا جميع عدد رؤسهم ثم قسمنا هذه الاعداد المأخوذة بعضها الى بعض فوجدنا مائة فربنا اربعا اربعا وهو ثلثه في اصل المسئلة انتهى الست قصار ثمانية عشر فيها يستقيم المسئلة اذا كان للبنات اربعة ضربنا في المضروب الذي هو ثلثه قصار اثني عشر فكل واحد منهن اثنان والجدات واحدة ضربنا ايضا في الثلثة فكان ثلثه فكل واحدة واحد والاعمام واحد ايضا ضربنا في الثلثة وعطينا كل واحد منهم واحداً فوجدنا في الصورة المذكورة عماداً واحداً بدل الاعمام الثلثة كان الانكسار على طائفتين فقط وكان وفق عدد رؤس البنات مائة لعدد رؤس الجدات او كل منها ثلثه فيصير الثلثة في اصل المسئلة فيصير ثمانية عشر فيصير السها على الكل كما مر والاصل المثلثة من الاربعة ان يكون بعض الاعداد اي بعض اعداد رؤس الورثة المنكسرة عليهم سهاهم من طائفتين او اكثر مثلاً خلا في البعض فالحكم فيها اي في هذه الصورة ان يضرب ما هو اكثر ملك الاعداد في اصل المسئلة كاربعة

بادي تعريف فيه فيصير مثلاً لما كان انكسر فيه على طائفتين فكانت اعتذار عن ترك ذلك المثال

حاشية بحجج  
ماله

كما ربع زوجات وثلاث جدات وثاني عشر علما أصل المسئلة من اثني عشر  
 للجدات الثلث السدس وهو ثمان فلا يستقيم عليهم وبين رؤوسهن  
 وسهامهن مبانة فآخذنا مجموع عدد رؤوسهن وهو ثلثة للزوجات  
 الأربع وهو ثلثة فلا استقامة وبين عدد رؤوسهن وسهامهن  
 مبانة فآخذنا عدد الرؤوس تمامه ولا عام الباقى وهو سبعة  
 فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما تباين فآخذنا عدد الرؤوس  
 بأسرهم ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرؤوس المأخوذة فوجدنا  
 الثلثة والاربعة متداخلين في الاثني عشر الذى هو اكثر اعداد  
 الرؤوس فضربناه في أصل المسئلة وهو ايضا اثني عشر فصار مائة  
 واربعة واربعين فيصح منها المسئلة اذا كان للجدات من اصل  
 المسئلة اثنان فضربناهما في المضروب الذى هو اثني عشر فصار  
 اربعة وعشرين فكل واحد منهما ثمانية وللزوجات من اصلها  
 ثلثة ضربناها في المضروب المذكور فصار ستة وثلثين فكل واحد  
 منهما تسعة ولا عام سبعة ضربناها في اثني عشر ايضا فحصل  
 اربعة وثمانون فكل واحد منهم سبعة ولو فرضنا بان هذه الصورة  
 زوجة واحدة بدل الزوجات الأربع كان الانكسار على طائفتين  
 فقط اعني الجدات الثلث والاعمام الاثني عشر وكان عدد  
 رؤوس الجدات متداخلا في عدد رؤوس الاعمام فيضرب اكثر  
 هذين العددين المتداخلين اعني اثني عشر في أصل المسئلة فيحصل  
 ما يستقيم على الكل على قياس ما عرفت **و** الأصل الثالث  
 من الاربعة **ان** يوافق بعض الاعداد **اي** بعض اعداد رؤوس من  
 انكسر عليهم سهامهم من طائفتين واكثر **بعضا** فالحكم فيها **اي** في  
 هذه الصورة **ان** يضرب وفق احد الاعداد **اي** احد اعداد رؤوسهم  
 في جميع **العدد** **الثاني** ثم يضرب جميع ما بلغ في وفق  
 العدد **الثالث** **ان** وافق ذلك المبلغ الثالث والا فالسبعة

قوله للجدات الثلث السدس  
 غير ترتيب المسئلة فقدم الجدات على الزوجات  
 لان عدد رؤوسهن ثلثة وعدد رؤوس  
 الزوجات اربعة فاذا كان يكون عدد الرؤوس  
 عند اجتماعها على الوضع الطبيعي فقدم الاول  
 لذلك ومن لم يقطن لهذا امر ان رجلي  
 سلك في ذلك على الترتيب الواقع  
 في المسئلة  
**حاشية**  
**عجي**

قوله للجدات الثلث السدس  
 غير الترتيب وقد هن على الزوجات بالوضع  
 لتقدم كميتون عليهم بالطبع ذاتا وسهاما فان  
 الثلث مقدم على الاربع والاثنين على الثلثة  
 وان كان صفة الزوجية مقدما على ما عداهما  
 على امر **حاشية** **ولك**

مسألة

تولى ثم يضرب المبلغ الثاني في العدد الرابع بما هو المضروب وأما ما وقع في بعض الشرح فيضرب المبلغ الثالث في المبلغ الرابع فهو لأن المبلغ في العدد الرابع هو المبلغ الثاني لا الثالث فإنه يضرب في أصل المسئلة فإن المضروب في العدد الرابع وهو خمسة عشر على الوجه المذكور في المثال المذكور وهو ستة وثلاثون وهو المبلغ الثاني لا الثالث فإنه مائة وثمانون ولا يجوز أن يكون المراد من المبلغ الثالث العدد الثالث كما أن المراد من المبلغ الرابع العدد الرابع لأن المضروب ليس هو العدد الثالث بل المبلغ <sup>في</sup> حاشية بحجي

تولى ثم يضرب المبلغ الثالث في أصل المسئلة لأنه لم يبق بعد العدد الرابع عدد آخر في المثال المذكور وأما اقتصر عليه لما يذكره في آخر الأصل الرابع من أنه علم بالاستقرار أن الكسر لا يبقى على أكثر من أربعة طوائف <sup>في</sup> حاشية بحجي

تولى ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث إلى قوله صار الحاصل أربعة آلاف وثلثمائة وعشرين من حادة الحس أنهم يأخذون عشر كل من المضروب والمضروب فيه ويضربونه في الآخر ثم إن كان كل من المضروب والمضروب فيه من العشرات عدداً وكل واحد من ذلك المبلغ مائة وأن كان من المئات عدداً والآخر هكذا يسيراً إلى حذو مثالنا هذا يأخذ عشر المئات وثلثمائة

وهو مائة وعشرين ثم نأخذ عشر عشرين وهو ثمانون فنضرب في ثمانية عشر حتى يحصل ستة وثلاثون فأنخذ كل واحد منها بإحدى عشرة فنتلثه آلاف وستمائة ثم يضرب الأربعة الباقية من أربعة وعشرين وهي أحادية ثمانية عشر فبلغ اثنين وسبعين ثم نقرن كل واحد منها عشرة فبلغ سبعة وعشرين فأذا جمعناه إلى ثلثة آلاف وستمائة صار المجموع أربعة آلاف وثلثمائة وعشرين وهو الحاصل المذكور طريق آخر وهو أن يأخذ عشر أحد المضروبين وثلث الآخر ويضربه فيه ثم نأخذ كل واحد من المبلغ الحاصل عشرة ثم نثلثه فيحصل المبلغ المطلوب فبقي مثالنا هذا يأخذ عشرة مائة وثمانين وهو ثمانية

أى وان لم يوافق المبلغ الثالث في يضرب المبلغ في جميع العدد الثالث ثم يضرب المبلغ الثاني في العدد الرابع كذلك أى في وقته ان واقعه المبلغ الثاني أوزة جميعه ان لم يوافق <sup>في</sup> ثم يضرب المبلغ الثالث في أصل المسئلة كما ربع زوجات وثمانى عشر بنتاً وحمس عشرة جده وستة أعمام أصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجات الاربع الثمن وهو ثلثة فلا يستقيم عليهم وبين عدد سها من رؤوسهم مائة تحفظنا جميع عدد رؤوسهن والبنات الثمانية عشرة الثلث وتسعة عشر فلا يستقيم عليهم وبين عدد رؤوسهن وسها من موافقة بالنصف فأنخذ نصف عدد رؤوسهن وهو تسعة وتحفظنا للجدات الخمسة السدس وهو اربعة فلا يستقيم عليهم وبين عدد رؤوسهن وسها من مائة تحفظنا جميع عدد رؤوسهن ولأعمام الستة الباقية وهو واحد لا يستقيم عليهم وبين عدد رؤوسهم مائة تحفظنا عدد رؤوسهم فحصل الثمانين أعماماً والرؤوس المحفوظة اربعة وتسعة وخمسة عشر ثم طلبنا بينهما التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للثمة بالنصف فردنا واحد بهما إلى نصفها وصرفناه في الاخرى صار المبلغ اثني عشر وهو موافق للثمة بالثلث فبقينا ثلث احداهما في جميع الآخر صار المبلغ ستة وثلثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث ايضاً فبقينا ثلث خمسة عشر وهو خمسة في ستة وثلثين فحصل مائة وثمانون ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في أصل المسئلة اعني اربعة وعشرين صار الحاصل اربعة الاف وثلثمائة وعشرين فمنها تصح المسئلة اذا كان للزوجات من أصل المسئلة ثلثة ضربنا في المضروب وهو مائة وثمانون فحصل ثمانمائة واربعون فكل من الزوجات الاربع مائة وخمسة وثلاثون وكان البنات اثني عشرة ستة عشر وقد ضربنا في ذلك المضروب قصار الفين وثمانمائة وثمانين فكل واحد واحدة منهم مائة وستون وكل واحد من الخمسة عشرة اربعة وقد ضربنا في المضروب المذكور فصار

وهو مائة وعشرين ثم نأخذ عشر حتى يحصل ستة وثلاثون فأنخذ كل واحد منها بإحدى عشرة فنتلثه آلاف وستمائة ثم يضرب الأربعة الباقية من أربعة وعشرين وهي أحادية ثمانية عشر فبلغ اثنين وسبعين ثم نقرن كل واحد منها عشرة فبلغ سبعة وعشرين فأذا جمعناه إلى ثلثة آلاف وستمائة صار المجموع أربعة آلاف وثلثمائة وعشرين وهو الحاصل المذكور طريق آخر وهو أن يأخذ عشر أحد المضروبين وثلث الآخر ويضربه فيه ثم نأخذ كل واحد من المبلغ الحاصل عشرة ثم نثلثه فيحصل المبلغ المطلوب فبقي مثالنا هذا يأخذ عشرة مائة وثمانين وهو ثمانية

وهو ثمانية عشر ثم نأخذ ثلث اربعة وعشرين وهو ثمانية ففرض به فيه فيحصل مائة واربعه واربعون فناخذ كل واحد منه عشرة فيصير الفا واربعائة واربعين ثم نثلثه فيحصل اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين وهو المبلغ المطلوب قوله لا يوافق بعضها بعضا صفة مؤكدة للبيان وانما اكتفى به لانه آخر النسب المتقدمة منه قوله ثم المبلغ في جميع الثالث لان النسبة بينها مباينة وهو البواني لان الحاصل من ضرب احد الاعداد المتباينة في الآخر يكون ميانا للعدد والمباين لهما بالاستفاد فلا وجه لما وقع في بعض الشروح من التردد حيث قال ثم ينظر بين المبلغ

والعدد فان باين ايضا ففرض المبلغ في كله وان وافق في نفسه وقوله اصل المسئلة اربعة وعشرون لان فيها ثمتا وسدسا وثلثين وباقى واعلم ان هذه العبارة يقع من الشارح وغيره تارة بمن وتارة بخلافها والوجه في ذلك هو انه ان اريد باربعة وعشرين فذلك العقد مطلقا فيخذ توتى بمن وان اريد به فذلك العقد المعين فالوجه عند هذا

حاشية عجي

قوله بعضها بعضا صفة مؤكدة لمباينة وانما اكتفى به لانه آخر النسب المتقدمة او هو شبهه بالبيان من بان في النسب لان معرفة كل منها بالنظر الى العدد الباقية

قد بر

قوله اصل المسئلة اربعة وعشرون فان قلت بالشرع في امثال هذا التركيب تارة بمن كان في الاصل الثاني وتارة بتركه كما في هذا الاصل قلت لقوله ان الاصل قد يراد به الذات فيكون اضافة الاصل الى المسئلة ببيانته وتقتضي محكي كلفه من وقد يراد به محض الشبه فيقتضي تركها وانما قيل ان اريد باربعة وعشرين فذلك العقد مطلقا في توتى بمن وان اريد ذلك العقد المعين فالوجه عند هذا فلا يخفى ما فيه قد بر

حاشية والى

فصار سبعة وعشرين وكل منهن ثمانية واربعون وكان للاعمال الستة واحد ضربا في المضروب فكان مائة وثمانين فكل واحد ثلثون واذا جمعت النضباء الورثة بلغ اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين

والاصل الرابع من الاربعة ان يكون الاعداد اى عدد او رؤس من اكسر عليهم سهامهم من طائفتين او اكثر مباينة لا يوافق بعضها بعضا فالحكم فيها ان يضرب احد الاعداد في جميع الثاني ثم يضرب المبلغ في جميع الثالث ثم المبلغ في جميع الرابع كذلك ثم يضرب ما اجمع في اصل المسئلة كما مر في اثنين وست جدها وعشرين اربع وسبعة اعوام اصل المسئلة في اربعة وعشرون فلتر وجبتين اثنين وهو ثلثه لا يستقيم عليها وبين رؤسهن وسهامهن مباينة فافذنا عدد رؤسهن وهو اثنان ولجدها الثلث السدس وهو اربعة فلا يستقيم عليهم وبين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فافذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلثة ولجدها العشرة الثلثان وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهم وبين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فافذنا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة ولاعمال السبعة الباقية وهو واحد لا يستقيم عليهم وبين عدد رؤسهن مباينة فافذنا عدد رؤسهن وهو اربعة وسبعة فافذنا معنى من الاعداد والمأخوذة للرؤس اثنان وثلثة وخمسة وسبعة وهذه كلها اعداد متباينة ففرضنا الاثنتين في الستة صارت ثم ضربنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلثين ثم ضربنا الثلثين في السبعة فحصل اثنان وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف واربعين منها يستقيم المسئلة على جميع الطوائف اذ كان للزوجتين من اصل المسئلة ثلثة ففرضنا با في المضروب الذي هو اثنان وعشرة فحصل ثمانية وثلثون وكل واحدة منها ثلث مائة وخمسة عشر وكان للجدات الست

قوله لا يوافق بعضها بعضا وهذه الجملة جملة مؤكدة للجملة المتقدمة عليها وقيل هي مفعلة لها وهذا انفع ما قيل من ان قوله لا يوافق بعضها بعضا مستدرك بلا فائدة لان هذا قد علم من قوله ان يكون الاعداد متباينة شرعا

انما للزوجات سهامهن من اصل المسئلة ثلثة ورؤسهن اربعة وثلثة لالا اربعة ثلثة ارباع رؤسهن ففعل كل واحدة منهن ثلثة ارباع المضروب وللزوجتين مائة وثمانين وثلثة ارباعه مائة وثمانون وثلثون وسهام البنات ستة عشر ورؤسهن ثمانية عشر وثلثة ستة عشر لثمانية عشر نسبة ثمانية اربع السلع رؤسهن فيعطى لكل

واحدة منهم ثمانية السباع المضروب وثمانية اضع مائة وستين واما للجدات فبها من اربعة وروسمهن خمسة عشر ونسبة الاربعة الى خمسة عشر خمس رؤوسهن وثلاث خمس رؤوسهن فيعطى لكل واحدة منهن خمس المضروب وثلاث خمس المضروب خمسة وثلاثون وثلاث خمس اثني واما ثمانية واربعون واما لاعام سهاهم وهدور رؤوسهم ستة وثمة الواحدة الى الستة نسبة سدس الرؤوس فيعطى لكل واحد منهم سبب المضروب وذلك ثلثون فكل منهم ثلثون واما الاخر اثنين فبها من اصل المسئلة ثلثة وروسمها اثنين ونسبة الثلثة الى الاثنين نسبة مثل الراسلين

قوله وذكر بعضهم المراتب الشارح البهشتي وجعل نقل هذا الكلام في بعض اراصول في هذه المرتبة على ما مر في حاشية ذلك قوله وذكر بعضهم هذا الشارح البهشتي والعرض من نقله هو ما اشرنا اليه سابقا فلا تعقل في شيء فان قيل ينبغي ان يكون بين السهم والرؤوس اربعة اصول بين الرؤوس والرؤوس لان الاربعة التي بين الرؤوس والرؤوس يتصوبين العديدين

الاربعة وقد ضربنا بها في ذلك المضروب المذكور فصارت ثمانية واربعين فلكل واحدة منهم مائة واربعون فكان للثلاث العشرة ستة عشر ضربنا بها في المضروب المذكور فبلغ ثلثة آلاف وثلثمائة وستين ولكل واحدة منهم ثلثمائة وستة وثلثون وكان الاعام السبعة واحدة ضربنا به في ذلك المضروب وكان اثنين وعشرة فلكل منهم ثلثون ومجموع هذه الانصبا خمسة آلاف واربعين وذكر بعضهم انه قد علم بالاستقراء ان تلك السهم لا يقع على اكثر من اربع طواف الف فان قيل قد اعتبر في الاصول التي بين الرؤوس والرؤوس التماثل والتوافق والباقي حتى صارت باعتبار الاربعة فلم لم يعتبر في الاصول التي بين الرؤوس والسهم التداخل كما اعتبر اخواته الثلاث حتى يكون اربعة ايضا فلما لم يعتبر التداخل بينهما بل ردت الى الموافقة ان لم ينقسم السهم على الرؤوس والى المائنة ان انقسمت عليها وما لاختصار رؤسها الا ذلك كزوج وابنة

بين العديدين والسهم والرؤوس ايضا وان ينبغي ان يتصور الاربعة بين السهم والرؤوس ايضا والى عناية ليكون ان يتصور ذلك الاربعة بين السهم والرؤوس بل يتصور فيها ثلثة الاستواء والموافقة والباية وقسوة الاستواء كما في المائنة اذ كان السهم والرؤوس متساويين لم يتصور بهذا الشكل المداخلة لان المداخلة هي ان تنقسم كل منهما على الاقل تسمية صحيحة ثم لا يخلو ذلك اكثر اما ان يكون سهاها ما اوردوا

اوردوا وان كان سهاها فمما هو استحقاقه وان كان رؤسا يسمى ذلك موافقة لان المداخلة لا يحتاج بين السهم والرؤوس لان الكثير يزول بضرب الوفاق فيحتاج الى ضرب الكل في تحقيق

فيعطى لكل واحدة منها ذلك ومثل المضروب مائتين وعشرة ونصف مائة وخمسة واما ثمانية وخمسة عشر انا للجدات فبها من اصل المسئلة اربعة وروسمهن ستة ونسبة الاربعة الى الستة ثلثا الرؤوس فيعطى لكل واحد منهم ثلثا المضروب فهذا مائة واربعون فلكل ذلك انا للثلاث فبها من ستة عشر وروسمهن عشرة ونسبة ستة عشر الى عشرة نسبة ثلث الرؤوس ونصف الرؤوس وعشر الرؤوس فيعطى لكل واحدة مثل المضروب ونصف المضروب وخمسة المضروب ومثل مائتين وعشرة ونصف مائة وخمسة وعشرة واحد وعشرون وجميعهم ثلثمائة وستة وثلثون فلكل ذلك واما لاعام فبها من اصل المسئلة واحدة وروسمهن ستة ونسبة الواحد الى السبعة نسبة سبع الرؤوس فيعطى لكل واحد منهم سبع المضروب وثلثون فلكل ذلك

قوله الذي يخرج اقل مدين العديدين للمداخلة فلا يمكن رد عدد الرؤوس اليه غير ذلك رفعه فاعلم في تحقيق

قوله الذي يخرج اقل مدين العديدين فيكون اقل العديدين في المداخلة بميزة الوفاق في المتوافقين وما لاختصار اذ لو لم يعتبر ذلك وضربا لكثير وهو الستة في كل المسئلة فصارت اربعة وعشرين ومنها نقتض المسئلة اذ كان للزوج واحد ضربنا به في المضروب وهو ستة واربعة اعطينا اياه وكان للابنتين والابنتين ثلثة ضربنا به في الستة صارت ثمانية عشر لكل من الابنتين ثلثة ولكل من الابنتين ثلثة

والى

قوله فيرد عدد الرؤوس الى وفقه ولما اعتبر لداخل بين العددين في ضرب الاكثر وهو الستة في اصل المسئلة لصار اربعة وعشرين ومنها تفصح المسئلة اذ كان للزوج واحد ضربناه في المضروب وهو ستة صار ستة عطيناها اياه وكان للابنتين والبنتين ثلثة ضربناها في الستة صارت ثمانية عشر لكن لكل من الابنتين ستة ولكل من البنات ثلثة **حاشية عجبي** قوله فان قلت اذ كان يريد ان ما ذكر من الاصول الاربعة هو ان يكون النسبة بين الرؤوس كلها من جنس واحد ولم يعلم منها حال ما كان بين بعضها من جنس وبين بعضها من جنس آخر وجنس آخر بين آخرين والاتاقم المتصوره ههنا لا يزيد على خمسة عشرة فالاربعة **حاشية**

وانسان وبنات اصل المسئلة ههنا من اربعة للزوج واحد منها والثلثة الباقية بين الابنتين والبنتين للذكر مثل حظ الانثيين والابنات بمنزلة اربع بنات والثلثة لليسفقه على الستة لكنهما متوافقان بالثلث الذي يخرج اقل من هذين العددين المتداخلين فيرد عدد الرؤوس الستة الى وفقه وهو انسان وتصرب في اصل المسئلة فيصير ثمانية وتفصح منها المسئلة اذ كان للزوج واحد وقد ضربناه في المضروب الذي هو انسان فكان اثنتين فاعطيناها اياه والباقي ستة يسفقه على الوزنة الباقية ومثال الثاني ابوان وبنات في اصل المسئلة ستة والذكر اثنان والابن ابوان والبنات اثنتان وهما اربعة للبنتين مستقيمة عليهما كما في صورة القائل فكان بين السهام والرؤوس ثمانية في الحقيقة فلذلك صار الاصول المحتلج اليها سبعة لان ثمانية فان قلت اذ كان

بين بعض اعداء الرؤوس ثمان وبين بعضها الاخر متداخل وتوافق اوتباين فاذ اقل هنالك قلت ان القلق ذلك يعمل في كل بعض ما علم في صله فيكتفي من الثمانتين بواحد منها ويؤخذ وفق احد المتوافقين وتصرب في الاخر ثم يسب المبلغ الى احد الثمانتين ويعمل على ما يقتضيه **النسبة**

قوله فصل اتي فصل في معرفة كل نصيب فربق والواحد منهم **حاشية** قوله من التصحيح الذي استقام على اكل فيه إشارة الى ان المصدر اعني التصحيح بمعنى اسم المفعول اتي العدد المصحح منه كما في قوله تعالى تنزيل من الرحمن الرحيم اتي منزل منه قوله اتي في المضروب الذي ضربته في اصلها وهو ا ما عدد رؤوس من ايكس عليهم السهام او وفقه اذ كان الكسر على طائفة واحدات او واحد اعداد من ايكس عليهم السهام او الى اصل من ضرب بعض الاعداد في البعض اذا كان الكسر على طائفتين او اكثر كما وقعت عليه فيما سبق **قوله**

كان نصيب ذلك الفرق وذلك لان الضرب في الصحاح عبارة عن هذا كل سهم من اخذ المضروب بمقدار الاخر فلا جرم يصير كل فريق من المبلغ ما حصل من ضرب ما كان له من اصل المسئلة في المضروب **حاشية** قوله فاضرب ما كان لكل فريق في اصل المسئلة ان يقول فاضرب ما ضربته في اصل المسئلة لكن لما كان المال واحدا اذا ضرب احد العددين في الاخر وضرب الاخر فيه متحدا ان

### فصل واذا اردت نصيب كل فريقي

كالبنات والجدات والزوجات والاعمام وغيرهم من التصحيح الذي استقام على اكل فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة اي في المضروب الذي ضربته في اصلها فاحصل من هذا الضرب ما كان نصيب ذلك الفرق وقد تكرر عليك هذا العمل في الامثلة السابقة للاصول الستة التي فيها ضرب فلا حاجة الى ايراد مثال ههنا واذا اردت ان تفرق نصيب كل واحد من احدى ذلك الفريق من التصحيح فاقسم ما كان

ما لا ذكره اذ كانت قصد التنبية على جواز جعل المضروب مضروبا فيه وبالعكس انتهى وقية غريبة فان ما ذكره الشارح في الامثلة السابقة الى ههنا يضرب ما لكل فريق في المضروب على طبق ما ذكره ههنا فمن اين يلزم ان يكون الانسب ما ذكره صاحب هذا القيل **قوله** في اصل المسئلة الظاهر ان الاصل ههنا متداخل للاصل فقط وللاصل مع العول ايضا **والله** قوله من التصحيح اتي العدد المصحح منه لان المصدر وقعت المنقول من الاربعة المنشعبة يتعاقبان قد يذكر براديه المصدر كقوله تعالى رب ادخلي مدخل صدق واخرجني مخرج صدق اتي ادخال

صدق واخراج صدق وكقول عليه السلام ما بعد الموت من مستعت اى استغاب وقد يذكر وبراديه الفتى لقوله تعالى منزل من الرحمن الرحيم بمعنى منزل منه **منهاج** **تو** ثم اضرب الخارج من هذه القسمة من قبيل عطف الاشارة على الاخبار فلا بد من تأويل ذلك اما جعل الاشارة بمعنى الاخبار اى تضرب الخارج او تقدير معطوف عليه لا يضرب اى اذا قسمت فقد الخارج ثم اضربه واما تقدير اقسام ثم اضرب فلا يخفى ما فيه من ركائكة التكرار بقوله ان تقسم واما جعل المعطوف عليه اشارة فغير مناسب لما لايين الاول عدم صلاحية وقوع

الاشارة خبرا والثاني كونه تأويل المفرد كونه مصدرا بان المصدرية ومنه يعلم عدم جواز جعله من قبيل عطف القصة على القصة كقولك زيد يعاقب بالقييد والارباق و بشرهما بالعود والاطلاق على ما نقل عن صاحب الكشاف **حاشية** والى

**تو** يحصل ثلثمائة وستة وثلثون مائتان وعشرة من ضرب الواحد في المضروب ومائة وستة وعشرون من ضرب ثلثة احماس الواحد في المضروب ثلثة احماس وثلثة احماس المضروب المذكور مائة وستة وعشرون لانا اذا قسمنا المضروب المذكور يصير سبع مرات ثلثين وثلثة احماس سبع ثلثين مائة وستة وعشرون فاذا جمعنا العددين يصير المجموع ثلثمائة وستة وثلثين **تو** حصل مائة واربعون لان الحاصل من ضرب ثلثي الواحد في المضروب ممثلا المضروب وثلثا المضروب الذي هو مائتان وعشرة مائة واربعون **تو** حصل ثلثون لان الحاصل من ضرب سبع المضروب وسبع المضروب ثلثون لانه سبع ثلثين كما ان مائة وثلثة احماس **تو** وهو ان تقسم المضروب على اى فريق شئت ثم اضرب انشاء في معنى الخبر لعطف عليه وذلك كثير واما جعل المعطوف عليه لذي هو اخبار بمعنى الاشارة فكلية لانه غير المبني والاشارة لا يقع خبرا كما لا يتأويل

كل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤسهم ثم اضرب الخارج من هذه القسمة في المضروب الذي طرأ به في اصل المسئلة لاجل التصحيح **فالحاصل** من ضرب الخارج في المضروب نصيب كل واحد من احدى ذلك الفريق **مثلا** في المسئلة المذكورة لثنيان عدد رؤس الوزنة كان الزوجتين من اصل المسئلة ثلثة فاذا قسمتها عليهما كان الخارج واحدا ونصفا فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرون يحصل ثلثمائة وستة وعشرون في نصيب كل واحدة من الزوجتين وكان للثنيان من اصلها ستة وعشرون فاذا قسمتها على العشرة التي هي عدد رؤسهن خرج واحد وثلثة احماس واحد فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل ثلثمائة وستة وثلثون في نصيب كل بنت وكان للجدات من اصلها اربعة فاذا قسمتها على الستة التي هي عدد رؤسهن كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته في المضروب المذكور حصل مائة واربعون في نصيب كل جدة وكان للاعام من اصلها واحد فاذا قسمته على السبعة التي هي عدد رؤسهم كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرون حصل ثلثون في نصيب كل عم وتعرف نصيب كل واحد من احدى الفريقين من التصحيح وجاهز وهو ان تقسم المضروب اى العدد الذي ضربته في اصل المسئلة للتصحيح على اى فريق شئت من فريق **الورثة** **نعم** اضرب الخارج من هذه القسمة في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب **فالحاصل** من هذا القرب نصيب كل واحد من احدى ذلك الفريق **ففي المسئلة المذكورة** لثنيان اذا قسمت المضروب وهو مائتان وعشرة على المراتين خرج مائة وستة وعشرون ضربت هذا الخارج في نصيبها من اصل المسئلة وهو ثلثة فحصل ثلثمائة وستة وعشرون في كل واحدة منها فاذا قسمتها ايضا على الثبات

على ما هو الاصح وانبت في ذلك بالتيقن حيث وقع في الوجه الاول فاقسم ثم اضرب فاصح لان المعطوف عليه سناك جزاء للشرط ومنها خبر مستأ **نعم** **تو** وهو ان تقسم المضروب ذكره بصيغة الخبر ثم عطف عليه بصيغة الامر وهو ثم اضرب فيكون الخبر في الامر بدلالة السياق وهو قوله في الوجه الاول فاقسم **تو** قوله ثم اضرب او يكون الامر مع الخبر بدلالة السياق وهو قوله في وجه الثالث ان تنسب وقوله ثم يعطى فيكون بين المعطوف والمعطوف عليه مطابقة في اللفظ **منهاج**

فصل في قسمة التركة بين الورثة والغرماء وقد وقع في بعض النسخ أو الغرماء بالواصلة والاشكال عليه وفي أكثرها بالواو الواصلة فيرد عليهم أن قسمة التركة بين الورثة والغرماء غير مقصور ويجب أن الواو الواصلة بمعنى الواصلة أو القسمة أو بأن المراد من قسمة التركة بين الطائفتين قسمة ما بينهما من أفراد وكل من الطائفتين بالاختصاص لا بين الطائفتين بالاشتراك وقد يرد في القسمة بين الورثة على القسمة بين الغرماء لأنها المقصود من كتاب الموارث وأكثر وقوعها ولأنها يصير مقبلاً عليها أو يعتبر فيها ومن كل غريم بمنزلة سهم من سهم الورثة \* حاشية جعي

توليه فصل في قسمة التركة بين الورثة والغرماء وفي بعض النسخ بالواو بدل الواو والظاهر أنه بمعنى أو أيضاً لأن القسمة بين الورثة والغرماء غير مقصور لتقدم الثانية على الأولى وأما وجه تسمية في الذكر فلأن القسمة بين الورثة النسب بمقصود الفن وأما ما قيل من أنه لا حاجة إلى جعل الواو بمعنى أو لأن القسمة متعديّة فالقسمة بين الورثة غير القسمة بين الغرماء فكيف يظهر لأن الأزم من العطف تكرار العامل وهو هنا كلمة بين المضاف إلى ما بعده لا تكرار عامل العامل فتدبر \*  
منه

توليه التركة ففعله من التركة بمعنى التركة كالطالبة بمعنى المطلوبة وكان الانسب أن يذكر في الشفيع في صدر الكتاب عند قوله يتعلق بتركة الميت حقوقاً بغيره لكنه ذكره هنا ليكون أشعاراً للشروع بالمقصود من هذا الفن لأن إيراد المبادئ كونه من تمة الطالب غالباً ويكون إشارة إلى شدة فتلحق الحقوق بالتركة حيث لم يجز الفصل بينهما بذكر شيء آخر حاشية والى

على البناء العشر خرج احد وعشرون فإذا ضربت ما خرج في نصيبين من أصل المسئلة وهو ستة عشر حصل ثلثا ستة وستة وثلثون فتعي لكل بنت فإذا أضيفت إليها على الجدات الست خرج خمسة وثلثون فإذا ضربتها في نصيبين من أصلها وهو أربعة حصل مائة واربعون فتعي نصيب كل جدة فإذا قسمت المضروب أيضاً على الأعم السبعة خرج ثلثون فإذا ضربت به الخارج في نصيبين من أصلها وهو واحد كان الحاصل ثنتين فتعي لكل غم وكل واحد من هذين الوجهين طريق القسمة أن الأولى قسمة النصيب من أصل المسئلة على الفريقين والثاني قسمة المضروب في أصلها عليهم وهناك وجه آخر وهو طريق النسبة وهو الأوضح أو لا يحتاج فيه إلى قسمة وضرب كما في الأولين وهو أن تنسب سهام كل فريق من أصل المسئلة إلى عدد رؤوسهم مقدراً عن عدد رؤوس غيرهم \* ثم تقطع بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أحاد ذلك الفريق \* فتعي المسئلة الباين إذا نسبت سهام المائتين وهي ثلث اليها كانت النسبة مثلاً ونصفاً وإذا أعطيت كل وحدة منها من المضروب مثل تلك النسبة أعني مثله ونصفه كان ثلثا ستة وخمسة عشر فإذا نسبت سهام البنات وهي ستة عشر إلى عدد رؤوسهن وهو عشرة كان النسبة مثلاً وثلاثة أرباعها مثل وإذا أعطيت كل بنت مثل المضروب ومثل ثلثه انما كان لها ثلثا ستة وستة وثلثون وإذا نسبت سهام الجدات وهي أربعة إلى عدد رؤوسهن وهو ستة كانت النسبة ثلثي واحد وإذا أعطيت كل جدة ثلثي المضروب كان لها مائة واربعون وإذا نسبت سهام الأعمام وهو واحد إلى عدد رؤوسهم وهو سبعة كان النسبة سبع وإذا أعطيت كل واحد منهم سبع وثلثون

فصل في قسمة التركة بين الورثة والغرماء

قال أصح الحديث كان يخم الدين الكاخشون لا يقول ولا يكون القسمة بين الورثة والغرماء كما وقع في بعض النسخ لأن التركة إذا كانت يفي جميع الديون وتبقى لورثة شيء لا يحتاج إلى القسمة بين الغرماء ويكون القسمة بين الورثة لأن كل غريم يأخذ تمام حقه وأما يحتاج إلى القسمة بين الغرماء إذا كانت التركة لم تفك جميع الديون وإذا كان لم يقم لم يبق للورثة شيء فأما شيء يقيم بينهم \* شرح مناجي

قوله اما اذا كان بين التصحيح والتركه مباهنة لا يقال هذا التفسير بدافع جوابه الا انه حيث قال المطلق الاول فلكونه  
شاملا لما عدا صورة الممانعة لانا نقول الشمول بالنظر في ظاهر اللفظ والتعقيب بالنظر في قرينة المقام فلا تراعى وكذلك  
كما قال شرح الهداية في قوله كتاب الطهارة ان صفة الجمع توهم تعدد انواع الطهارة وان اضمحل معنى الجمع ملام  
الجنس حاشية والى قوله فانه اذا ضرب في بائين الصورتين فاذا ضربت في الصورة الاولى نصب الزوج  
من التصحيح وهو ثلثة في كل التركة التي هي محسوم يكون مائة وخمسين فاذا قسم على التصحيح الذي هو ثمانية كان

الحاج ثمانية عشر دينارا وثلثة ارباع دينار  
فموجب الزوج واذا ضربت سهم الام وهو  
واحد في كل التركة وقسمه المبلغ على الثمانية  
خرج ستة دنانير وربع دينار فهو نصيب الام  
واذا ضربت سهم كل من الاختين وهو اثنان في كل التركة  
وقسمه الحاصل على الثمانية خرج ثلثي عشر دينارا  
وثلث دينار فهو نصيب كل من الاختين من التركة  
فاذا جمعنا ما صار محسوم دينارا وكذا الحال في  
صورة الثانية حاشية على قوله فاختصاه  
بالنواقيص مقيما الى التباين فيكون للنواقيص و  
العدل فاعتدان وللتباين قاعدة واحدة وقد  
اورد على هذا الجواب بانه لا يستقيم على ما وقع في  
بعض النسخ بعد قوله على التصحيح من قوله هذا اذا  
كان بين التصحيح والتركه مباهنة فلا خلاف في الجواب  
ان يقال طريقهم انهم يختارون من الطرفين ما هو  
اسهل والحساب اقر فاذا امكن تغليب الحساب لا يصار  
الى الاكثار ومن البين ان الحساب في الطريق مشتركة  
اكثر من الطريق الخاصة بالموافقة وانت خبير بما فيه  
تقدير حجتي قوله لا اشتراك المتداخلين  
في كسر حرجه اقل المتداخلين نفى المثال المذكور ليشترك  
اربعة وعشرون وثمانية في الثمن الذي حرجه  
الثمانية فيضرب نصيب الزوج الذي هو ثلثة  
في وفق التركة التي هي ثمنها الذي هو ثلثة فيضبر  
ثلاثة وهو نصيبه ويضرب نصيب الام الذي  
هو واحد فيضبر ثلثة وتسمى نصيبها ويضرب نصيب  
كل واحدة من البنين من السلسلة وهو اثنان  
فيه فيضبر ستة وهو نصيب كل واحدة من  
البنين فاذا جمعنا الانصبا صار اربعة

وعشرين  
حاشية على

التركة فعلة من الترك بمعية المتركة كالطلبية بمعنى المطلوب ثم انه  
لما فرغ من تعيين السائل وتعيين النصيب منه لكل فريق من الورثة  
وكل واحد من الطرفين شاع ان يبين نسبة التركة بين الورثة والغواة  
وتعيين الانصبا من التركة وتقريره انه ان كان بين التركة والتصحيح  
ممانعة فلا مزطاهر واذا لم يكن بينهما ممانعة فاضرب سهام كل وارث  
من التصحيح المسئلة في جميع التركة ثم قسم المبلغ على التصحيح  
كان بين التصحيح والتركه مباهنة فالحاج من هذه القسمة نصيب  
ذلك الوارث كما سنبينه مثلا اذا خلفت زوجا واماً واختين لأم واحد  
كان المسئلة من ستة وتقول في ثمانية فللزوج ثلث وللأم واحد  
لكل من الاختين سهمان فان ضربنا ان جميع التركة ثمة وعشرون دينارا  
كان بينهما وبين التصحيح الذي هو ثمانية مباهنة واذا اردت ان تعرف  
نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح  
وهو ثلثة في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم قسم هذا المبلغ على  
التصحيح اثنه ثمانية يخرج تسعة دنانير وثلثة اثنان دينار فبهذه  
نصيب الزوج من تلك التركة فاضرب نصيب الام من التصحيح وهو واحد في  
جميع التركة فيكون الحاصل ثمة وعشرين فاذا قسمتها على الثمانية خرج  
ثلاثة دنانير وثمانية دنانير وفي نصيب الام من التركة فاضرب نصيب كل اخت  
من التصحيح وهو اثنان في كل التركة يحصل ثمانون فاذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية  
خرج ستة دنانير وربع دينار فهي نصيب كل اخت من التركة وان كان بين التصحيح  
والتركه موافقة فاضرب سهم كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم قسم  
المبلغ الحاصل من هذا الضرب على وفق التصحيح فالحاج نصيب  
ذلك الوارث في الوجهين التي في الوجه الاول كما سنبينه في الوجه  
الثاني فان قلت لماذا اطلق الوجه الاول ولم تعبه بشئ وقد شارك بالموافقة  
قلنا ما اطلاق الاول فلكونه شاملا لما عدا صورة الممانعة سواء كان بين التصحيح  
وكل التركة مباهنة كما قرر في المثال في المسئلة المذكورة او موافقة كما

ونصيب

ونصيب الام

ونصيب الزوج

فبصير المجموع اربعة مائة

ويؤيد هذا الجواب ما سياتي بعد هذا من قوله وان كان بينهما مباينة فاضرب في كل التركة عجي

قوله ويريد عليه الثلث فبصير  
المجموع ستة وسبعين وذلك لان  
خمس وسبعين الحاصل من ضرب خمسة  
وعشرين في خمس الثلث اثنا فاذا  
اروت الثلث الواحد عليها صارت  
ستة وسبعين ثلثا فجمعها صاها  
فحصل المبلغ المذكور حاشية عجي

قوله ثم ضربنا الثانية ا واما تفعل  
في الضرب لحفظ الشبهة التي كان ابن اصل  
التركة والتصحح عجي قوله فاذا ضربنا  
نصيب كل وارث ا مثلا اذا ضربنا نصيب  
الزوج وهو ثلث في ستة وسبعين حصل  
امتان وثمانية وعشرون فاذا قسمنا بها  
على اربعة وعشرين خرج تسعة ونصف  
وهو نصيب واذا ضربنا نصيب الام وهو  
وحد في المبلغ المذكور وقسمنا الحاصل على  
اربعة وعشرين خرج ثلثه وسدس وهو  
نصيبها واذا ضربنا سهم كل من الاخيرين  
وهو اثنان في المبلغ المذكور حصل مائة و  
اثنان وخمسون فاذا قسمنا على اربعة و  
عشرين خرج ستة وثلث وهو نصيب  
كل واحدة منهما فاذا جمعنا الاضبا كان خمسة  
واربعة وعشرين وثلثا وهو المطلوب  
حاشية عجي

قوله الوجهان الجريان في التوافق هو  
ان يضرب سهم كل وارث في جميع التركة ويقسم  
المبلغ على كل التصحيح او يضرب سهم كل وارث  
في جميع التركة ويقسم المبلغ على وفق التركة  
على وفق التصحيح فهذا الوجهان جائزان في كل احوال ايضا تدبر حاشية والى

كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة خمسين ديناراً او كان بينهما  
منه اقله كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة اربعة وعشرين ديناراً فانه اذا  
ضرب في هاتين الصورتين نصيب كل وارث من التصحيح في جميع التركة  
وقسم المبلغ على التصحيح كما عمل في صورة المباينة خرج منها ايضا  
نصيب كل ذلك الوارث من تلك التركة المفروضة واما تقيد  
الثاني بالموافقة فلا اختصاصه بالتوافق مقيماً الى التباين لكن يشترك  
في الداخل كاشتركان المتداخلين في كسر فخرج اقل المتداخلين فيهما في  
حكم المتوافقين كما اشترنا اليه فيما سلف فيجوز في الداخل الوجهان  
الجريان في التوافق وعلل انه اذا لم يكن في التركة كسر فالتقسمة  
ما قرنا ما واما اذا كان فيها كسر فخرج الى البسط التركة ليصير  
من جنس واحد فطرق البسط ان يضرب التصحيح من التركة في خرج  
الكسر ويريد على الحاصل ذلك الكسر ثم يضرب العدد الذي صحت  
منه المسئلة في خرج كسر التركة ايضا ثم يعمل بالماصلين ما قرنا من التركة  
والقسمة فيكون الخارج نصيب الوارث الواحد فاذا فرضنا في  
المسئلة المذكورة ان التركة خمسة وعشرون ديناراً وثلث دينار  
ضربا الخمسة والعشرين في خرج الثلث اخرج ثلثه فحصل خمسة وسبعون  
ويريد عليه الثلث فبصير المجموع ستة وسبعين ثم ضربنا الثانية التي هي  
التصحيح في ثلثه ايضا فحصل اربعة وعشرون وخرج فاذا ضربنا نصيب  
كل وارث من الثانية في ستة وسبعين وقسمنا المبلغ على اربعة وعشرين  
كان الخارج نصيب ذلك الوارث كان التركة كانت ستة وسبعين عدداً  
صحيحاً وكان اصل المسئلة من اربعة وعشرين في الذي ذكرناه من  
الوجهين لمعونة نصيب كل فرد من الورثة واما المعونة نصيب

كل فرد منهم فاضرب ما كان لكل فرد من اصل المسئلة في وفق التركة ثم قسم  
المبلغ على اصل من بر الضرب على وفق التصحيح المسئلة  
ان كان بين التركة ونصيب المسئلة موافقة وان كان بينهما مباينة

في جميع التركة ويقسم المبلغ على كل التصحيح ويضرب سهم كل وارث على وفق التركة ويقسم المبلغ  
على وفق التصحيح فهذا الوجهان جائزان في كل احوال ايضا تدبر حاشية والى

قوله في الوجهين أي الموافقة والمباينة لما قيل المص هنا كلا من الوجهين بقيد ولم يقيد الوجه الأول فيما تقدم  
بشيء كان ساطعاً لكل فشر الشارح الوجهين ههنا بالموافقة والمباينة ولم يقيد ههنا كهنالك بما قبل فشرهما بال  
الأول والثاني ومن لفظن لذلك فشر الوجهين ههنا أيضاً بالمباينة والموافقة \* حاشية عجبي \*

قوله ان يضرب فيها نصيب كل فريق فنضرب نصيب الزوج وهو ثلث في ثلثين نصيب سبعين فنقسم

على التصحيح الذي هو ستة فنخرج عشرة وهو  
نصيبه ونضرب نصيب الاخوات لاب وهم  
هواربعة في ثلثين يكون مائة وعشرين فاذا  
قسمنا على السبعة خرج اربعة عشرة وهي  
نصيب الاخوات ونضرب نصيب الاختين  
لام في المبلغ المذكور يحصل ستون فنقسمه  
على السبعة فيكون الخارج سبعة وهي  
نصيب الاختين لام فاذا اجعنا الانصاف  
صار ثلثين وهو المطلوب \*  
\* حاشية عجبي \*

لا ضرورة \* ما كان لكل فريق في كل التركة ثم انقسم المالحظ على جميع  
تصحيح المسئلة فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهين أي الموافقة  
والمباينة مثال الموافقة زوج واربع اخوات لاب وهم واثنان لام  
فاصل المسئلة مئتين ونقول ان السبعة فاذا فرضنا التركة ثلثين كان  
بين التركة والتصحيح توافق بالثلث فاذا اضربنا نصيب الزوج من اصل  
المسئلة وتمثلته في وفق التركة وهو عشرة حصل ثلثون فاذا قسمنا  
هذا الحاصل على ثلث المسئلة وهو ثلثه ايضا خرج عشرة فهي  
نصيب الزوج واذا اضربنا نصيب الاخوات لاب وام من اصل  
المسئلة وهو اربعة في ثلث التركة صار اربعين فاذا قسمنا  
على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ثلثه عشر وثلث نصيب هؤلاء  
الاخوات واذا اضربنا نصيب الاختين لام وهو اثنان في ثلث  
التركة حصل عشرون فاذا قسمناه على ثلث المسئلة كان الخارج  
وموسسة وثلثان نصيب بائني الاختين وانت خبير بما فضلناه  
سابقاً بان لك في صورة الموافقة ان تضرب فيها نصيب كل فريق  
في كل التركة وتقسم الحاصل على جميع التصحيح فنخرج نصيبهم ههنا بان المداخلة  
في حكم الموافقة مثال المباينة ان تفرض التركة في المسئلة المذكورة اثنان وثلثين  
فيكون بينهما وبين التصحيح وهو تسعة مباينة فاذا اضربنا نصيب الزوج  
هو ثلثه في كل التركة حصل تسعة وتسعون فاذا قسمنا هذا المبلغ على جميع  
المسئلة وهي تسعة كان الخارج وهو عشرة وثلثان نصيب الزوج من  
تلك التركة واذا اضربنا نصيب الاخوات لاب وهم وهو اربعة في كل التركة  
حصل مائة وثمانية وعشرون فاذا قسمنا هذا الحاصل على التسعة كان  
الخارج وهو اربعة عشر وتسعين نصيب الاخوات من الالبوس من التركة  
المذكورة واذا اضربنا نصيب الاثنتين لام في جميع التركة بلغ اربعة وستين فاذا  
قسمنا هذا المبلغ على التسعة كان الخارج وهو تسعة وتسعين نصيبهما من التركة  
المفروضة ونحن البين ان الوضع الطبيعي يقتضي تقديم معرفة نصيب

الواو عاطفة وهي تعطف بان المداخلة  
على قوله ما فضلناه سابقاً

قوله ومن البين ان الوضع الطبيعي  
وذلك لان الاول اجمال والثاني تفصيل  
ومرتبة الاجمال قبل التفصيل واجاب  
عنه بضميم بان الام وان كان كذلك  
الا ان الفرض الاصل من التصحيح لما كان معرفة  
بكيفية قسمة التركة التي هي تمام الغرض تقدم  
عند الانتهاء اليه طريق معرفة تكميلها لكل فرد  
من التركة تيمم على انها قصار العمل ونهاية  
الامل من هذا المقصود الذي انتهى الامر اليه او  
لان معرفة الاول غنية عن معرفة الثاني  
لخصها منه بأدنى تأمل بدون العكس  
فقد تكونه اهم جرباً على نسق البلغاء ولا

يخفى عليك ما فيها والذي يحظر بخاطري الفائر ذهني القاصر هو انه انما ترك الوضع الطبيعي جرباً على سنن  
المناسبة فانه لما بين للتأليف التصحيح نصيب كل واحد من آحاد الفريق بعد ان بين نصيب كل فريق عقب بيان  
نصيب كل منها في التركة لتلايق بين بيان نصيب كل واحد منها فاصله ولكنها بعينه عدم في القسمة ووسطاً بين  
على وجه الموافقة في بيان نصيب كل فرد ثم عاد الى الترتيب السابق في بيان نصيب كل فريق فيها تقدم  
وجه الموافقة على وجه المباينة \* والله \*

قولك ومن البين ان الوضع الطبيعي ٩ هذا دخل على قوله هذا الذي ذكرناه انما هو لمعرفة نصيب كل فرد من الورثة  
ويكن الجواب عنه بانه لما جعل معرفة شئمة التركة على كل فرد مقصودا اصلها في هذا الفعل مع كونه في نفسه المطلب  
الاخلى من هذا الفن ذكرنا انه ثم اتبعها معرفة نصيب كل فريق وان جعل الامر بالعكس في باب التصحيح يكون  
مرتبة الاجمال قبل التفصيل طبعاً كالمعلم بالكبرى الكلية ثم بالنتيجة في الشكل الاول حاشية والى

قولك اعلم ان الباطن من التركة ٩ في هذا  
المقام دلالة على ان المباد القسمة في صنفا  
الفصل ليست شئمة مشتركة بين الورثة  
والنار وان الواو الواقعة في بعض  
الشخ يمتنع او الفاصلة على ما قرئ  
حاشية والى

قولك ان يجعل دين كل واحد منهم بمترلة  
سهام كل وارث اتم في العمل يعني عمل كل  
كل غريم ما كنت تعمل سهام كل وارث فثبت  
كنت تقرب سهام كل وارث فجميع التركة  
يضرب دين كل غريم فيه وحيث كنت تضرب  
في وفق التركة تقرب بعضها فيه وكذلك في بيان  
الاعمال فلا بد عليه ما قيل ان لفظة كل قد  
وقع ههنا في المتن والشخ ايضا مكرراً و  
الظاهر ان الثانية زائدة بل مفسدة للمعنى  
كما لا يخفى فتأمل حاشية على

توسعه ان يجعل دين كل واحد منهم  
بمترلة سهام كل وارث كانه نظراً لاجزاء  
وطلق على جزء سماً واما كلمة كل في الموصفين  
فلا غبار عليهما وان ظن ان الثانية منها  
تكرار بل مفسدة للمعنى لان المقصود جعل كل  
واحد من الغرماء بمترلة كل واحد من الورثة  
على وجه المقابلة فتدبر  
حاشية والى

س

نصيب كل فريق على معرفة نصيب كل واحد منهم كما روى ذلك بينما  
في الفصل السابق واما في قضاء الديون فدين كل غريم بمترلة سهام  
كل وارث في العمل وجميع الديون بمترلة التصحيح اعلم ان الباطن من التركة  
بعد التجزئة والتكفين ان وفي بالديون فلا شك ان كل غريم يأخذ  
دينه كاملاً وان تم تفها مع تعدد الغرماء فالطريق في معرفة نصيب  
كل غريم من تلك التركة القاهرة ان يجعل دين كل منهم بمترلة سهام كل وارث  
من تصحيح المسئلة ويجعل مجموع الديون بمترلة مجموع التصحيح وقيل ههنا ما قرئ  
في تعيين نصيب كل وارث فان مات شخص وترك تسعة دينار وكان  
عليه ثمانية عشر ديناراً ولاخر خمسة دنانير وجعنا الدينين كان  
المجموع خمسة عشر ديناراً بمترلة التصحيح وبين التسعة والخمسة عشر  
موافقة بالثلث فاذا ضربنا دين من له عشرة دنانير على الميت  
في ثلث التسعة حصل ثلثون ناوا قسمنا هذا الحاصل على وفق التصحيح وهو  
خمسه كان الخارج وهو ستة نصيب من كان له عشرة واذا ضربنا دين من له  
خمس دنانير عليه في وفق التركة اتمى ثلثه حصل خمسة عشر فاذا قسمنا هذا  
المبلغ على ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثلثه نصيب من كان له خمسة ولو  
فرضنا ان التركة في الصورة المذكورة ثلثة عشر كان بين التصحيح والتركه متباينة  
فحينئذ يضرب دين صاحب العشرة في كل التركة فيحصل مائة وثلثون فاذا  
قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان الخارج وهو  
ثمانية وثمانون نصيب من كان له عشرة ويقرب بعضها دين صاحب  
الخمس في جميع التركة تبلغ خمسة وستين واذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر  
خرج اربعة وثلث وهو نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة  
ان التركة خمسة دنانير كان بين التركة والتصحيح موافقة بالخمس مع كونها متباينة  
كما بينت عليه فاضرب دين صاحب العشرة في خمس التركة وهو واحد واربعة  
الحاصل وهو عشرة على خمس التصحيح وهو ثلثه يكون الخارج وهو ثلثه نصيب  
من كان له عشرة واضرب بعضها دين صاحب الخمسة في وفق التركة وقسم

فصل في التخرج قدر البحث المتعلق بصيغة التفاعل في فضل معرفة التامل الآن مثل توجبه الامم وهو ان حاصل المشاركة من الجانبين الخروج من جانب وقبول الخروج من جانب آخر يجري ههنا من غير احتياج الى الحالة على مجرد الاصطلاح ويمكن ان يقال اذا كان معنى التخرج نصالح على احوال بعضهم من الميراث بشئ من التركة على ما فسره به الشارح يظهر معنى المشاركة من غير احتياج الى التامل ويل فأن الصلح من الجانبين بلامرته هذا بقي ههنا شئ وهو ان العوض في هذا الصلح هل يجب ان يكون بعض التركة على ما اشار الشارح أم لا فالظاهر عدم الوجوب فان موجب التخصيص غير ظاهر وما ذكره الشارح بناء على الاغلب ولذا

الحاصل على وفق التصحيح وهو ثلثة بكون الخارج وهو واحد وثلثان نصيب من كان له خمسة وقد احاط علمك بان الطريق الجاري في البايئة يتناول الموافقة والمداخلة ايضا

### فصل في التخرج

هو تفاعل من الخروج والرد ههنا ان يتصلح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث بشئ معلوم من التركة وهو جائز عند الرضا نقله محمد في كتاب الصلح عن ابن عباس وذكر عمر بن دينار ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته فاضرا الكلبية في مرض موته ثم مات وهي في العدة فورثها عثمان رضي الله عنه ثم ثلث نسوة آخرها لمحو باعن ربع ثمنها على ثلثة وثلاثين الفا وقيل هي دينار وقيل درهم ومن صلح من الورثة على شئ معلوم من التركة فاطرح سهامه من التصحيح اي يصح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم اطرح سهامه من التصحيح ثم اقسم باثر التركة اي باقية منها بعده ما اخذه المصالح على سهام الجانبين اي على سهام باثر الورثة من التصحيح كزوج وام وعم فالمسئلة مع وجود الزوج من ستة وهي مستقيمة على الورثة الزوج منها سهام ثلثة والام سهامان والعم الباقية وهو سهم واحد فصالح الزوج عن نصيبه الذي هو النصف على ما تقرر ذمته للزوجة من المهر وخرج من البين ينقسم باثر التركة وهو ما عد المهر بين الام والعم انما يبقدر سهامهما من التصحيح وكون سهامان من البقرة للام وسهم واحد للعم كما كان الحال كذلك في سهامهما من التصحيح افا ان قلت لا جعلت الزوج بعد المصالحه واخذه المهر وخرجه من البين بمنزلة المبدوم واي فائدة في جعله اخلا في تصحيح المسئلة مع انه لا يأخذ

توله وهو خلاف الاجماع قال بعض المحققين من الشراح ولما لم يكن ههنا بد من ادخال الزوج لهذه العلة حكم بالادخال في جميع الصور ابتداء لقانون التخرج على اطراده وكتبته وان كان من ادخاله بد من بعض الصور كما اذا كان مكان المهر ب فلان حينئذ ثلث الباقية فلا يتغير فرضها با دخاله وعدمه ثم قال دام ان بعض الشرع من ان الادخال

انما هو اذا لم يكن منه بد كما في مسئلة الكلبية دون الصورة الثمانية ففيه نظر لخروج قانون التخرج عن كلبته هذا كلامه واراد بعض الشرع صورة الشراح وليس في الصورة ما ذكره وبالا بدل عليه وذلك لانه بعد ما اجاب عن السؤال المذكور بذكر فوائد لجعل الزوج اخلا في التصحيح من انه لم يأخذ شيئا قال اما اذا كان مكان المهر ب فهو كما قلت أي ليس في ادخاله في المسئلة فائدة لان فرض الام وهو ثلث ما سبق لا يتغير ب عدم دخول الزوج في المسئلة ولا يلزم منه عدم دخاله لا طرأ بل نقول هو إشارة الى ان دخول الزوج في مثل تلك الصورة لا طرأ كما ذهب اليه هذا الشارح فليس في الصورة ما يخالف ما ذكره

حاشية محكي قوله قلت فائدة انه لو جعلناه لا يقال فيه فائدة اخرى فان المصالح عنه اذا كان كان لم يكن يلزم ان يكون المحجوب بغير محجوب لان هذا الكلام بالنظر الى زمان قصبة التركة وتوكلت بعد تقرب الحاجب والمحبوبية جائية والحق

فول: لا يجعل الباقي من الزكوة ارباعاً ثلثاً فائدة انما جعلناه كان لم يكن لاخذ الزوج النصف من الباقي مع ان حق الزوج ثلثه ارباع الباقي وحق العلم الربع وانت جبر بان هذا التعبير اوضح مما قيل مع ان حق الزوج نصف الكل وحق العلم انما هو الباقي بعد فرض الزوج والام معا وان زعم بعضهم ان فيه شبهة المصادرة مع انه يرى منها علمنا اني فاني قبل علمنا ان في هذه العود وهي مواد التفاسير فائدة واما الفائدة اذ لم تفاسر كما اذا جعل الاب كان العلم لان الام مع ثلثه المال الباقي سوار اخبرني الزوج من الذين اولم يخرج علمنا لا فائدة في الاسم حاولوا ان يجعلوا فاعدهم ككتابة ان المناسب

ان يكون فاعده الف عامته ثلثه : والى باب الرد ضد العول هذا تعريف لفظي لرد و اثبت في الشيء بعده كالف خصوصاً في التعريفات النقطية وانما قال ضد العول ولم يقل فخص العول لانها وجوديان على ما علم من تعريفها وكسر المراء بقوله فيها سمانه فاضله التعريف المصطلح بل المراء منه النقطتين لبيان الغرض والا خلاف الا لا يعلم يمكن ان يؤخذ منه التعريف الاصطلاحي باو في عناية وهو دفع ما فضل من فروض ذوي الفروض السببية اليهم بعد جودهم عند عدم استحقاق الغير : فول: انما هو بقصصهم ذوي الفروض والشرام في هذه العبارة وفي عبارة بعد ما وهي قوله في القول بفضل الشمام يتبعه الانصاء الا ان المراء في الاولى واثباتها بالنظر الى كل واحد من الورثة وفي الثانية اجراءها بالنظر الى مجموعهم بعد زيار الاجراء في الصبار الورثة بنقص ذواته فيجب نقل وارث بالنسبة الى المخزنج وعند زيار ذوات النسب في كل وارث بنقص حصة الانصاء بالنسبة اليه الصفا فيها مثلاً زمان والمال واحد ولذلك قال وجبارة اخرى : قوله من المخزنج عن فرضه فضل من بانيه وعن حصة فضل انتهى وقبته انه اذا كانت بانيه يكون الموصول عبارة عن مجموع المخزنج في يلزم المكلف في قوله ولا سخي فان ما سخي بعض المخزنج لا كله فالاولى ان يحمل على النقصه على من فضل بعضاً من المخزنج عن فرض : فول: ٩

لا باضراً شياً واد ما اخذت ثلثاً فائدة انما جعلناه كان لم يكن وجعل الزكوة ما ورد المهر الا نطلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث ما يتبقى اذ في بعض الباني بينهما ثلاثاً ليكون للام السهم والعم سهمان وهو خلاف الاجماع اذ هما ثلث الاصل واذا اختلف الزوج في الثلثة كان للام سهمان من الثلثة والعم سهم واحد فنقسم الباقي بينهما على هذه الطريق فيكون سهمونه حصفاً من الميراث وتوزن ان صالح العلم على شيء من الزكوة وخرج من البين فالمسئلة من الثلثة فاذا لم يخرج نصيب العلم منها بقي منها ثلثه ثلثه للزوج واثان للام فجعل الباقي اخصاً بين الزوج والام فله زوج ثلثه اخصاً والام ثلثه من ان واذا صاحب الام على شيء فخرجت كانت المسئلة ايضاً من الثلثة فاذا لم يخرج منها سهمان للام يعني اربعة فجعل الباقي من الزكوة ارباعاً ثلث منها للزوج وواحد للعلم

### باب الرد ضد العول

وذا لعل بنقص سهم ذوي الفروض ويزداد اصل المسئلة والرد بزيادة الشمام وينقص اصل المسئلة وتجاوزه اخرى في العول بفضل الشمام على المخزنج وفي الرد بفضل المخزنج على الشمام فنقول : ما فضل من المخزنج : عن فرض ذوي الفروض ولا سخي : من النقص : برود : ذلك الفاضل على ذوي الفروض بعد جودهم : اى على النسب بين سهامهم : الا على الزوجين : فانه لا يرد عليهما اصلاً كما خرج في الاولى الكفاية وهو : اى الرد على الوجه المذكور : قول عائشة الصحابة اى مجموعهم كعلي ومن تابعه : ترتيباً خاصاً بنا وقال يزيد بن ثابت لا يرد : الفاضل : على ذوي الفروض بل هو : كسب المال وده

من العصية على ان ليس المراد بقوله ولا سخي لا نفى للسخي مطلقاً كما نبأ در من الاطلاق لان الرد مفقود على ذوي الارحام شيع انهم سخيون ما فضل عن ذوي الفروض : فول: اى على حسب النسب بينه على ان ليس المراد من قوله لا بعد جودهم ان يكون ما يرد عليهم بقدر ما اخذوه اولاً كما هو المنادى منه فان ذلك فلا يقع بل المراد منه ما ثبت راليه الشارح : باب الرد : الرد ضد العول لغة الرفع والمهزلة واصطلاحاً ما اشار اليه المصنف بقوله الرد ضد العول آه وانما قوله ما فضل عن فرض ذوي الفروض اه فليس تعريفها

تقريرا لاجل موثاقته الى بيان غلبه الضميمة والعلامة في الرواية وسخنها وما قيل ان صدور الابواب منها  
تغريف الضميمة الشريفة والتغريف المذكور لا يصلح تقريرا مطلقا فحقه نظر فان فقهه تغريف الاشياء  
باخذها باسمه من الشئ قول في وروي عن ابن عباس في بعض الشروع وفي رواية عن ابن عباس  
قول في وروي عن ابن عباس في الروايتين في هذه الرواية في هذه الرواية في هذه الرواية كانت  
طرفة بقوله عليه السلام اطعموا الحيات الشرس فلا يزد عليه الا ان لا يكون منه وارث نسبي سوى ابي حنيفة

اخذ عروة في الرواية في وملك وان فني في كمن المحققين في من  
اصحابنا في فاني قالوا لو ادريس بن المال بر والفاضل على ذوي الفروض  
منه فزادهم والا لكان لبنت المال وروي عن ابن عباس في لا يرد على  
ثمن الزوجين والجزء في قال عثمان بن عفان بر وعلى الزوجين فخرج من ليد الز  
بان لا ينفق في ذلهم اصحاب الفرائض بالرض الظاهر فلا يجوز ان يرث عليه  
لانه لا ينفق في الشئ وقال لا ينفق ومن بعض الهند ورسوله وسعد وروى  
الا انه وبان الفاضل عن فروضه مال لا ينفق في ليد يكون لبنت المال كما  
اولم بترك وانا اصلا اعتبارا لبعض اهل كذا فوليغ واولو الارحام  
بعضهم او في ينفق في كذا في نفعي في بعضهم في ميراث بعض سب  
الرحم فلهذا لانه ولت على استحقاقهم جميع ميراث بصلته الرحم وانه  
الميراث اوجب استحقاقا في خبر معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب  
العمل بالابن بان يجعل لكل واحد منهم ثلث لانه في محله ما يفي مستحقاتهم  
للرحم بهذه الآية ولما روي عن الزوجين لا ينفق في الرحم في هذا ما يفي  
لما دخل عليه السلام على سعد بن ابي وقاص بعروه قال سعد ما لانه لا ينفق  
الا انه في فاضل كجميع مالي الحديث الى ان قال عبد السلام الثلث خير والثلث  
كثير فقد ظهر ان سعد اعفان البنت نزلت ولم ينزل في عبد السلام  
ومثله عن الوصية بما روي في الثلث مع انه لا ورثه الا انه واخذ في  
ذلك على صحة القول بالرواية اولم ينفق في الزيادة على المصنف في الرواية  
له الوصية بالمصنف في حديث عمرو بن نفع في ابيه من حقه في عبد السلام  
ورثه الملاءمة من سها ابي ورثها جميع المال من ليد ما لا يكون ذلك لا ينفق  
الزوجة في هذا الثلث في حديثه واصله ابن الاشعث انه عليه السلام قال تحوز  
الزوجة ميراث لغيرها وحقها واما من الذي لو عنت به وايضا اصحاب  
الفروض قد اشاروا الى ان ميراثها في الاسلام وروى بالفرابة في وخرج  
الفرابة في حق اصحاب الفروض وان لم يكن عنه للعصبة كمن ثبت  
بها الرجوع بجزلة فرابة الام في حق الامح لا ب واما فان فرابة

في قول في كمن المحققين من اصحابنا في فاني  
قالوا لو ادريس بن المال والبايون منهم  
يقولون لمن في يد المال ان ينفق في المصالح  
او يحفظ الى ان يولي سلطان عادل وروي  
عن ابن عباس في روى عنه ايضا انه يعوض الى  
راثة الامح كجمله في جبرانه واهل فرابته  
حاشية في علم

في قول في الزوجين والجزء لانه لا يرد  
على الزوجين مطلقا وعلى الجزة او اكان معها  
في فرض نسبي وان لم يكن معها في فرض نسبي  
برو عليها كما اذا كانت مع احد الزوجين فانه يرد  
عليها دون الزوجين كذا في شرح الفرائض الغنية  
وقال ابن سعد ولا يرد على الثلثة المذكورة كما قال  
ابن عباس ولا على بنت ابي وبن بنت الابن  
او اكانت مع بنت الصلب والاخت لا يرد  
كانت مع لا يرد لابي وام واولو الام اذا  
كانوا مع الام ويخذوا في احمد بن حنبل  
وحجة ابن سعد على الثلثة التي اخفص بها  
هو انه يقول هذا الفاضل بطريق العصبية فيقدم  
للزوجة حجة ابن عباس على الزوجين معلوم  
وقال عدم الزوجة في الجزة ان ميراث الجزة  
كان طرفة فلا يرد عليه الا ان لا يكون ثمة  
وارث نسبي في قول في وقال عثمان  
برو على الزوجين ايضا حجة على ذلك ان  
العظم بالغرم فكما ان بالعلو ينفق بعضهم

بسبب من يربد بالرواية ايضا وقد ضعف  
من اصحابنا في قول في روى الزوجين وليس في لان خبر الثلث اولى من جزالة في اذا انفارضا في  
في قول في وبان الفاضل عن فروضه واما الروايات يكون باعتبار الفرضية والعصبية او الرحم على ما بهكم  
ولا يجوز ان يكون باعتبار الفرضية لانه في فرض فرضه ولا باعتبار الفرضية لان باعتبارها يقدم الا قرب  
فالا قرب ولا باعتبار الرحم كذلك ايضا واذا اطلعت هذه الوجوه بطل القول بالرواية في قول في بان يجعل لكل فرضه

بشكل الآتي ثم يجعل ما بقي مستحقا لهم لرحم فقد سون على بقية ذوي الارحام لقوة وراثة بهم ولذا عين لهم نصيبا  
 حاشية قوله: **وإن الفاضل عن أفرادهم وإن الراد ما إن يكون باعتبار الفرضية والعصوية أو الرحم على**  
 يد لهم ولا يجوز أن يكون باعتبار الفرضية لأنه قد خذ كل ذي فرض فرضه ولا باعتبار العصوية لأن باعتبارها بقية الأفراد  
 فلا قرب ولا باعتبار الرحم كذلك أيضا وإذا لطف هذه الوجوه بطل القول بالرد والجواب باعتبار الشق الثالث  
 قوله **ولما باعتبار الرحم كذلك قلنا ليس ذلك على الخلاف بل إذا لم يضم البقية إلى أخرى وهما قد انفقت وهي**

سكونه جينا على صاحب الفرضية لا يعتبر  
 المقدم بالأقرب فالأقرب فكذلك فيما نحن  
 فيه **قوله: أولي ميراث بعض و**  
**المنها ومن الميراث مجموعها** وأراد البعض  
 خلاف الظاهر تلابروا في الأولوية المنفصلة من  
 الآية يحصل باعطاء كل ذي فرض فرضه مع أن  
 اعطاء الفروض علم منية أخرى والتجمل على  
 التأسيس خبر من الكل على التأكيد **قوله فوجب**  
**بالأقرب لأن العلم بها أول من يمال كذا في**  
**وتشبه مناقشة لأن المدعى اثبات وجوب العمل**  
**ككيف يستدل عليه بأولوية العمل فتدبر**

**قوله: بأن يجعل لكل واحد فرضه ثم يجعل**  
**الباقى لهم أيضا لقوة وراثة بهم** النسبة إلى  
 ذوي الارحام **حاشية** والى

**قوله: عند عدم من لا يرده عليه**  
 من ههنا مفرد لفظا ومعنى فيخرج إليه ضمير عليه  
 لفظا ومعنى كجاءه في قوله ممن يرده عليه فانه  
 عام معنى فيخرج ضمير عليه اليه باعتبار اللفظ  
 دون كلف **عجم**

**قوله: وعلى هذا التقديرين** بل هذه  
 إشارة إلى أن العاقل في قوله فاجعل ههنا في نظائره  
 لتفريع لأجواب الشرائع وفيه أن يكون فاعل  
 التفريع خارجا عن الفاعل الجرائية غير مسلم فإن  
 صاحب مفتح يذهب حصرها في الفاعل في ثلثة أحدها  
 العاطفة والثانية الجرائية والثالثة الزائدة  
 بحيث يكون دورها في الكلام كجودها ولا  
 يناسب ههنا غير الجرائية لأنها المص صرح

في بعض الصور لأنه بكلمة الشئ فأتى ضرورة تدعو صفة عن ظاهره وأما قول الشارع وعلى هذا فهو بعيد عن  
 حاصل معنى الشئ إذا كان الأمر كذلك فاجعل المسئلة اه **قوله: والعصم الثاني** سوف الكلام بظاهره  
 بقية أن يقال ههنا وإنما عطفها على قوله أحدها ولكن غير المص لا يستوي بين منية على معجزة هو هذا القسم لعدم القسم  
 الأول فإن العمل فندان يجعل المسئلة من رؤسهم والعمل في هذا القسم يجعل المسئلة من رؤسهم وأما جعل المسئلة في القسم  
 الأول من الرؤس في القسم الثاني من رؤسهم لما تملكه الرؤس بعضها بعضا في القسم الأول كما أنه عليه وقدم ما تملكه

فإن قرأه المأمور وأن لم يوجب بانفرادها بالعصوية إلا أنه يحصل  
 بها الترتيب وهذا خرج الجواب عن قوله ما فضل من الفروض ما  
 لا يستحق له فبوضع في بيت المال لمصالح المسلمين عامة وما كان  
 هذا الترتيب بالذي استحقه بالفرضية كان جينا على الفرضية  
 فزاد عليهم على قدر نصيباتهم وكما يسقط اعتبار الأقرب والآقوى  
 في أصل الفرضية بسقط أيضا في استحقاق الرزق **ثم مسائل الباب**  
**أي بالترتيب من قال به** **انتم اربعة** **وذلك لأن الجود**  
**في المسئلة** ما صنف واحد من برود عليه ما فضل وأما أكثر من صنف  
 واحد وعلى التقديرين ما إن يكون في المسئلة من لا يرده عليه أولا يكون  
 فاجعل الألف في اربعة **أحد ما إن يكون في المسئلة حسن وجد**  
**ممن يرده عليه** ما فضل من الفروض **عند عدم من لا يرده عليه**  
**وعلى هذا التقدير** فاجعل المسئلة من رؤسهم **أي رؤس ذلك**  
**الحسن الواحد** لأن جميع المال لهم بالفروض الرومعا رؤسهم متماثلة  
 فلا حيزية رأس على آخره **وذلك** **كما إذا ترك الميت بيتين أو حيزين**  
**أو حيزين فاجعل المسئلة من اثنين** **وعط كل واحد منهما نصف الزكاة**  
**لنسا وبهما في الاستحقاق وجوع** جميع المال لهما على السوية فيكون القسم  
 على عدد الرؤس كما في العصب **اعني إذا ترك اثنين أو حيزين مثلا وإليها**  
**فرضهم** فقسم على عدد رؤسهم ثم بقية الباقي ففهم على عدد رؤسهم ففهم  
 الكل كذلك **أي** **قطعا لظهور أن هذه في الفرضية** **والقسم الثاني**  
**إذا اجتمع في المسئلة حسن أو ثلثة أحسن ممن يرده عليه عند عدم**  
**من لا يرده عليه** **والاستفراغ** وعلى أن الاجتماع الواقع بين من يرده عليه  
 ما يكون بين حيزين أو ثلثة أحسن لا يرده ذلك لم يفلح جانا وأكثر  
 وعلى التقدير الاجتماع **فاجعل المسئلة من رؤسهم** **أي من مجموع رؤسها**  
**بمولا المجتمعين** **الناخورة** من مخرج المسئلة **اعني** **فاجعل المسئلة**  
**من اثنين أو ما كان في المسئلة رؤس** **بمكة واحد** **لام**

فی القسم الثانی ولکنہ اختلف السہام فیہ دون الاول " حاشیہ نجم " قوت : " اذا اجمع فی المسئلہ ہذا اشارہ الی ان الکلام السابق واللاحق علی بقدر الشیء علی امر واما ما قبل اما عدل الی ہذہ العبارة لآلہ لکون فی الاسلوب السابق لکان نقدر الکلام والقسم الثانی ان یکون فی المسئلہ حبان وثلاثہ اجناس فیلزم ان یتضح ووقع حبان وثلاثہ فی مسئلہ واحدہ وذلك غیر جائز بحکماں العبارة المذكورہ فآلہ یکون الفخ علیہا القسم الثالث یجفی اذا اجمع فی المسئلہ حبان او ثلثہ اجناس ولا یلزم ان یکون اجتماع حبان والثلثہ فی مسئلہ واحدہ فلما یخفی ما فیہ فان کون

الفصل الثانی عبارت عن اجتماع الحبسین آنوقت  
اجناس که اینست که ان جمیع الجان و ثلثه  
اجناس فی مسئله واحد و ذلک ظاهر  
فی فایده الظهور مع ان ما ذکره خارج می  
اجتماع الحبسین است و اجتماع ثلثه  
اجناس که صف در پسین فی مسائل سفته  
بوضوح المقصود بلا شبهه : حاجتبه وانی

مسجد امام

لأن المسئلة ح من ستة ولها منها اثنتان مالفرضية فاجعل الاثنين  
 اصل المسئلة وانقسم الشركة عليهما نصفين فكل واحد منهما  
 نصف المال او من ثلثة : اى جعل المسئلة من ثلثة اذا كان  
 فيها : ثلث ودرس : كولدى الام مع الام اذا المسئلة  
 على هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع السهم الماخوذة للورثة  
 : المذكورة ثلثة فاجعلها اصل المسئلة ونقسم الشركة اثلاثا باقدر  
 ثلث السهم فلولدى الام ثلثان من المال وللام ثلثة : او من ثلثة  
 : ان جعل المسئلة من ثلثة : اذا كان فيها نصف ودرس : كبنيت وبنيت  
 ابن او بنت وام لان المسئلة البض من ستة ومجموع السهم الماخوذة  
 لها منها الثلثة للبنيت وواحد للابن والام فاجعل المسئلة من  
 اربعة وانقسم الشركة ارباعا ثلثة ارباعها للبنيت وربع منها للام او من  
 الابن : او من بنت : اى اجعلها من خمسة : اذا كان فيها ثلثان ودرس  
 : كبنيت ودم : او : كان فيها : نصف ودرسان : كبنيت وبنيت  
 وام : او : كان فيها : نصف وثلث : كاخث لاب وام واصلت لام  
 او كاخث الاب وام وام فالمسئلة في هذه الصور الثلث البض من ستة و  
 السهم الى اخذ منها خمسة ففى الصورة الاولى للبنين سهم اربعة  
 وللام سهم واحد ويجعل الشركة احماسا اربعة منها للبنين وواحد للام  
 وفي الصورة الثانية فذجميع احماس ثلثة وسهامها مولى خوزة من ستة  
 حصة ايضا ثلثة منها للبنيت وواحد للابن والام فبقى الشركة  
 عليها احماس باقدر سهامها من ثلثة احماسا وثلث الابن حصة و  
 للام خمس اخر وفي الصورة الثالثة يكون السهم الماخوذة من الستة  
 البض فللاخث من الابوين ثلث سهم ولاخثين لام سهمان وكذا للام  
 مع الاخثين من الابوين سهمان فاجعل اصل المسئلة وبقسم الشركة احماسا  
 كل ذلك بقدر الحاجة فجعل الخمسة سهمه واحدة الابرى اتمك اذا عطيت  
 كل واحد من الورثة ما يخصه من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم

فقط اي مع الجسد الواحد من برهان الاول عبارة عن الفرق الاول الذي دفع اولاني وجهه كحصر هو وان لم يقع صريحا في المتن كونه صريحا لا عن النفس الاول برديله انه مقيد بان لا يكون معه من لا برديله فلا يتصور ان يكون معن لا برديله ويحتاج الى الاعتناء عنه من قبل ذكر الكمال اذ اذلة الخوا كما ذهب اليه بعض الشايعين انني انت خبر ان لارد من هذا القدر الاشارة الى ان ذكر الملص من قبل الخبر فان اطراد القسم الاول مجردا في عدم من لا برديله في مقابلة اعتناء بقبضه هو من لا برديله. وامثاله في كلامهم اكثر من ان يحصى فلا يطول في التفتي والتباني الخلف بارديله حاشية وان

من سبهم بنهم بقدر تلك السبهم صارت القسمة من ثم ان القسمة على الجوز المذكورة ان استقامت على الوثيرة فذلك وان لم يستقم كما اذا خلف بنوا وثلاث نبات بن وثلاث غنمة سبهم بقدرها ونبات السبهم واحد فلا يقسم عليهم كان بقدر السبهم على فليس ما عرفت فاضرب النبات اعني عدد رؤوس من ثلثه عليه اصل السبهم وحيث لا يقع فيضرب شي غنمة السبهم منها سبعة ونبات الاثنى عشرة مقسم عليهم. والقسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون مع الاول اي مع الجسد الواحد من برديله من لا برديله فيصان يكون في السبهم خبر واحد من برديله ويكون معه من لا برديله كالزوج او الزوجة اعطى دفن من لا برديله من قبل المجازعة في السبهم من تلك المخزجة على عدد رؤوس من برديله في ذلك الجسد الواحد كما كانت جميع المال على عدد رؤوسهم اذا انفردوا عن لا برديله فان استقام الباني على عدد رؤوس من برديله فنبأ اي حرجا بهذا الاستقام وبلغت شي اذ لا تخرج الى الضرب كزوج وثلاث نبات

افضل خارج من لا برديله اربعة فاذا عطيت الزوج واحد منها بقى ثلثه وهي سبهم على عدد رؤوس النبات فهو نظير ما عرفت بالصحيح من ان من كان سبهم كل زوج مقسم عليهم فلا حاجة الى الضرب وان لم يستقم تلك البان على عدد رؤوس من برديله فاضرب على ما بين ما عرفت باب التصحيح وفق رؤوسهم اي رؤوس من برديله في مخزج دفن من لا برديله ان وافق رؤوسهم وذلك في البش فاحصل صحيح من السبهم كزوج ونبات فان قل مخزج دفن من لا برديله اربعة فاذا عطيت الزوج واحد منها بقى ثلثه فلا يقسم على عدد رؤوس النبات كمن بينهما موافقة بالثلاثة او اربعة بالثلاثة كما عرفت كما عرفت وفق عدد رؤوسهم وهو اثنا عشر في الاربعة ياتى ثمانية فلفزوج منها اثنا عشر ونبات السبهم ستة. والاصل اي وان لم يوافق

فقره اي على ما بين ما عرفت باب التصحيح يعلم منه وجبا خبر باب الرمن باب التصحيح عدم ذكره وخلف القول مع ما بين ما عرفت من حاشية الضمنا وكما فعله بعضهم حاشية

فقره كمن بينهما موافقة بالثلاثة او اربعة للمرحلة اي لا احتاج الى اعتبار بالعدد لها كانت قاعدة الموافقة فلا يوجد ان يقال يجوز ان يغير المرحلة وبلا خط مراتب العدد فان كان الاكثر الذي هو عدد الرؤوس ضعف الاول الذي هو الضيف ضعف المخزج والضيف الفروض مرة ان كان ضعف ضعف ضعف فربما وهكذا لا حاجة الى اخرج الوقت والفرق

من سبهم بنهم بقدر تلك السبهم صارت القسمة من ثم ان القسمة على الجوز المذكورة ان استقامت على الوثيرة فذلك وان لم يستقم كما اذا خلف بنوا وثلاث نبات بن وثلاث غنمة سبهم بقدرها ونبات السبهم واحد فلا يقسم عليهم كان بقدر السبهم على فليس ما عرفت فاضرب النبات اعني عدد رؤوس من ثلثه عليه اصل السبهم وحيث لا يقع فيضرب شي غنمة السبهم منها سبعة ونبات الاثنى عشرة مقسم عليهم. والقسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون مع الاول اي مع الجسد الواحد من برديله من لا برديله فيصان يكون في السبهم خبر واحد من برديله ويكون معه من لا برديله كالزوج او الزوجة اعطى دفن من لا برديله من قبل المجازعة في السبهم من تلك المخزجة على عدد رؤوس من برديله في ذلك الجسد الواحد كما كانت جميع المال على عدد رؤوسهم اذا انفردوا عن لا برديله فان استقام الباني على عدد رؤوس من برديله فنبأ اي حرجا بهذا الاستقام وبلغت شي اذ لا تخرج الى الضرب كزوج وثلاث نبات

لان رؤوسهم ستة وسبهم الستة من برديله من لا برديله عليه ثلثه بينهما موافقة ثلثة في السبهم اثنا عشر

قول: واما اكتفاء باجماع الجنبين برديان الثاني كان اذا اجمع في حبان اولئذ فكان الناس كذلك  
ان يقول في القبر اجماع جنين اولئذ كنه لم يفهم ذلك ولكن بما ذكره لما ذكره يكون مراد المصنف الثالث حصه  
لا كنه قول: لا يوجد مسئلة اربعة عشر من الزوجه منها الثمن ثلثه وثلثه الصنفين عشر وكل من بنى الابن و  
الام النكس ثلثه بصير المحرم ثلثه وعشر بن فبقي واحد فبذل اصل مسئلة الى اقل صحح الثمن وهي ثمانية فبذل منها واحد  
منها الى الزوجه فبقي سبعة فلما سنفهم على مسئلة من برديان الى حصة ففعل بما كانت تفعل في الم سلم فبقي من

مخرج مسئلة من لا يرده عليه على مسئلة من برديان عليه ما لم ينفق عليه  
واما الجوز عنه بان البنت اوتيت الابن  
حسن واحد فلم يوجد اربع طوائف قد فوج  
بانه قد عد بها في البنت اوتيت الابن بنين  
فلا ينفق الاشكال المذكور به  
والتي  
وجدنا كل هو ان بنت الابن مع الضحية جنين  
واحد ولبن جنين فيلزم اجماع اجناس  
اربعة البنات كلهن سواء كان بواسطة  
او بلا واسطة جنين واحد ولا ينافيه اختلاف  
درجاتهن وسماهن وحجب بعضهن بعضا  
بوتيرة ما بين من ان بنات الابن كبنات  
الغلب واتهن لهن عصمت او اكر ينقض  
ابن الابن وان الابن فرضن اذا كان  
معين ذكر سهل سهين درجة  
ما شبه عجم  
قول: واما اكتفاء باجماع الجنبين  
اما قال ذلك لان العبرة في القسم الثاني  
اجتماع جنين اولئذ اجناس وانما  
لم ينفق من نفسه الا الى الجنين فقال  
اعتذرا عنه واما اكتفاء الى آخره  
م

عدد رؤوسهم الباني فاصرب كل عدد رؤوسهم في مخرج فرض من لا يرده  
عليه فالمبلغ الى اصل ابن ضرب وفق عدد الرؤوس في ذلك المخرج  
على تقدير التوافق او من ضرب كل عدد الرؤوس فيه على تقدير التباين  
بصير المسئلة وقد سبق في مثال الموافقة واما مثال البانية فقوله  
كزوج ومحم ثبات هذه الصورة كالصورة بنات البانية اصلها  
من اثني عشر لاجتماع الربع والثلثين لكنهما يرد شلها الى الاربعه لانه  
هي اقل مجازع فرض من لا يرده عليه فاذا اعطيت الزوج ههنا واحد منها  
بقي ثلثه فلا ينفق على البنات الخمس منهن جارتين عدد الرؤوس مبنية  
فضرنا كل عدد رؤوسهن في مخرج فرض من لا يرده عليه الى الاربعه فحصل  
عشر من وانهما يفتح المسئلة كان للزوج واحد فضرنا في المصروب  
الذي هو خمسة فكان خمسنا واما ما وكان للبنات ثلثه  
ضرنا ما في الخمس حصل خمس عشر فلكل واحد منهن ثلثه والفرص  
الربع من ثلثه الا ان الاربعه ان يكون مع الثاني في ابي مع  
اجتماع جنين من برديان من لا يرده عليه واما اكتفاء باجماع  
جنبين بناء على ان الاستقرار دل على انه لا يوجد مسئلة فيها اربع  
طوائف فهي رديه فانهم من مخرج فرض من لا يرده عليه على  
مسئلة من برديان فان سنفهم الباني من ذلك المخرج على  
هذه المسئلة فهاجا ولا حاجة الى الضرب لان الباني حق من برديان  
عليهم بعد سهاهم سنفهم على مسئلة ما صاب سها واحد اقرب  
لصاحب ذلك السهم وما صاب سها من قتلها جميعا فاذا سنفهم  
الباني على مسئلة ما سنفهم كجها ههنا الى العمل في ذلك نعم يمكن ان سنفهم على  
مسئلة ولا سنفهم ما صاب كل جنين عدد رؤوسهم في مخرج ههنا الى  
الضرب كما سنفهم في ذكره الذي ذكرناه من كون الباني في القسم  
الرابع سنفهم على مسئلة من برديان اما هو في صورة واحدة وذلك  
لان الباني من مخرج فرض من لا يرده عليه اما واحد بان يكون مخرج

وجدنا كل هو ان بنت الابن مع الضحية جنين  
واحد ولبن جنين فيلزم اجماع اجناس  
اربعة البنات كلهن سواء كان بواسطة  
او بلا واسطة جنين واحد ولا ينافيه اختلاف  
درجاتهن وسماهن وحجب بعضهن بعضا  
بوتيرة ما بين من ان بنات الابن كبنات  
الغلب واتهن لهن عصمت او اكر ينقض  
ابن الابن وان الابن فرضن اذا كان  
معين ذكر سهل سهين درجة  
ما شبه عجم

قول: واما اكتفاء باجماع الجنبين  
اما قال ذلك لان العبرة في القسم الثاني  
اجتماع جنين اولئذ اجناس وانما  
لم ينفق من نفسه الا الى الجنين فقال  
اعتذرا عنه واما اكتفاء الى آخره  
م

قوله: «ولاشبهة في ان الواحد ما يستقيم به» اور وعليه بان في هذا المحصر منع ظاهر لان الواحد قد يستقيم على مسئلة من برء عليه اذا كان سخي جنباً واحداً سواء كان شخصاً واحداً ام لا واجب عنه بان المانع ساقط لان الواحد هنا بالواحد هو الواحد الباقي من اثنين وهو المصنف وهو لا يستقيم الا على شخص واحد لانه لا يشخصه الا شخص واحد ووجه خلاصته لقوله سواء كان شخصاً واحداً ام لا انتهى وانك جدير بان كلام المعترض غير خارج فانه اذا كان في المسئلة زوج واخوان لم تكون المسئلة من شئ الا ان يعطى فرض من لابر وعليه من اقل مما جابه وهو

الاشنان على ما هو فاعده القسم الثالث منفي واحد لا حوين لم: قول: «ولاشبهة» وانما ثلثة وانما حصر الاحتمالات في هذه الاعداد اعني الواحد والثلثة والسبعة لا يخرج فرض من لابر عليه ان نصف اربع او ثمن لانه اما زوج او زوجة وفرضها لا يكملون هذه الثلثة: حاشية والى:

قوله: «وانما ثلثة» انما قال ذلك لان الباقي من يخرج فرض من برء عليه اما واحد او ثلثة او سبعة لان يخرج فرض من لابر عليه اما نصف او ربع او ثمن لان من لابر عليه اما زوج او زوجة وفرضها لا يكملون احد هذه الثلثة فلا يمكن ان يكون الباقي من يخرج من لابر عليه مقدراً سوى هذه العقود الثلثة وتلك قال ذلك: قول: «فقد يكون مسئلة من برء عليه ارباعاً او احوالاً اخرى» قد يكون مع جنس البات واحد اكان او اكثر دون فرض اخر فان كان مع البات بنت ابن اوم يكون مسئلة من برء عليه ارباعاً وان كان مع البنين يكون المسئلة احوالاً خلاصتها على نقل عنه من ان ذكر احوالاً بطريق المبالغة فان لم يكن مني ما يرضى اليه مسئلة من برء عليه وان لم يرضه هذه الصورة: حاشية والى:

فخرج فرضه اثنين كما اذا عطي الزوج المصنف مع عم الولد و لاشبهة في ان الواحد انما يستقيم على مسئلة من برء عليه اذا كان سخي الزوج شخصاً واحداً فيكون المسئلة من القسم الثالث وانما ثلثة بان يكون يخرج ذلك الفرض اربعة كما اذا عطي الزرع الزوج من وجود البات او الزوجة مع عدما فان كان صاحب البات الزوج فان كانت البات مفردة فالمسئلة من الفرض الثالث ايضاً وان كن مع ذي فخرج اخر قد يكون مسئلة من برء عليه ارباعاً او احوالاً ولا استقامة لثلثة على شئ من الاربعة والخمسة وان كان صاحب البات الزوجه صغير بهما الاستقامة كما نذكره وانما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية فيعطى امر ثمنها ويبقى سبعة ولا استقامة ههنا ايضاً لان مسئلة من برء عليه لا يكاد يخرج كما مر ولا يمكن ان يستقيم السبعة على عدواض منها فليس يمكن ان يستقيم الباقي من يخرج فرض من لابر عليه مسئلة من برء عليه به القسم الا صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات: اي لهذه الجنس واحد اكان او اكثر الزرع يكون الباقي بين ابن الزواجات: كزوجته واربع حداث وست اخوات لأم: فان اقل يخرج فرض من لابر وعليه اربعة فاذا احدث المرأة واحدة منها بقي ثلثة وهي ههنا مستقيم على مسئلة من برء عليه لانها ايضا ثلثة لان في الاخوات لأم الثلث وحق الحداث السدس فاخوات سمان والمحدث سهم واحد ففي هذه الصورة يستقام الباقي على مسئلة من برء عليه كمن نصب المحدث الاربع واحد فلا يستقيم عليه بن بينهما مسئلة فحفظنا عدد رؤوسهن باسرها وكذا نصب الاخوات الست اثنتان فلا يستقيم عليهن كمن بين عدد رؤوسهن ونسبها منهن:

قوله: «ارباعاً او احوالاً» يعني ان كان مع البات ابن اوم يكون مسئلة من برء عليه ارباعاً وان كانت مع البنين يكون احوالاً سواء برء عليهم: والى: «ذكر قولاً» احساناً لغير البنين المبالغة فان لم يكن مني ما يرضى اليه مسئلة من برء عليه لم يرضه هذه الصورة: اي الاستقامة كما اذا اجتمع للبنت مع ذوي القربى بقية ليس كام واحدة او بنت ابن فالسبعة والنصف ثلثة فيعبر ارباعاً وانما كونه احوالاً فلا يفتقر الا اذا كان مع المصنف ثلثة او مع الثلثين سدس او مع المصنف سمان وكلما التقدر لا يكون المسئلة رتبة شرح مسحة

١٤ قوله: «فاخرج جميع مسئلة من بر عليه في  
مخرج فرض من لا بر عليه قال المص رحمه الله  
مخرج فرض من لا بر عليه في القسم الثالث  
ببئرلة اصل المسئلة في باب التصحيح والثاني  
منه ببئرلة السهام المسئلة على الفرضي  
عنه دروس من بر عليه او دفعه منه ببئرلة  
المضروب وفي القسم الرابع مسئلة من بر عليه  
ببئرلة دروس فان الباني كما يقسم على دروس  
يقسم على المسئلة والثاني او المالم يستقيم على  
الدروس لعينهم يضرب الدروس في مخرج فرض  
لا بر عليه فكذا او المالم يستقيم على مسئلتهم  
يضرب مسئلتهم في مخرج فرض من لا بر عليه  
حاشية

اصل المسئلة بعد الزد في اقل مخارج من لا بر  
عليه ثمانية فالواحد للزوجات تسعة  
فلا يستقيم على الخلف التي هي مسئلة من بر  
عليه لان بينها ثلثان او هو اربعة ودرسون  
وتهو واحد فاذا ضم كان خمس وبنها اسي  
بين الخمسة والسبعة مبانة فالتقاء عدة  
فيه ما ذكره في السيد والفتن  
لمخرجه

ملفوظة بالمصنف فردوا عدد دروس الاخرى الى الصغرى وهو ثلثه  
ثم طبعنا الفوق بين اعداد الدروس والدروس فلم نجد الا اللابينة  
فضربنا وفي دروس الاخوات وهو الثلث في كل عدد دروس الاخوات  
وهو اربعة فحصل اثني عشر ضربا في الاربع التي هي مخرج فرض من  
لا بر عليه مضارب ثمانية واربعين فبها يصح المسئلة كان للزوجة واحد  
فضربناه في المضروب الذي هو اثني عشر فلم يتغيرنا عطينا بالزوجة وكان  
لغيره ايضا واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اثني عشر فكل منهن  
ثلثة وكان للاخوات اثنان ضربنا بهما فيه بلع اربعة وحشرين فكل  
واحدة منهما اربعة وان لم يستقيم ما نصيحه مخرج فرض من لا بر عليه مسئلة  
من بر عليه فاخرج جميع مسئلة من بر عليه في مخرج فرض من لا بر عليه  
الحاصل بهذا الفرض مخرج فرض الفرضين اسي فرض من بر عليه ومن لا بر  
عليه وان لم يكن يصح المسئلة بالنسبة الى احدهما كالمخرج زوجات تسعة  
بنات وست جدت اصل هذه المسئلة على ما سلف من اربعة و  
عشرين لاحلا والثلثين الثلثين كمنها روتة فردوا الى اقل مخارج  
فرض من لا بر عليه وهو الثمانية واذا مضربنا الى الزوجات فبقي سبعة  
فلا يستقيم على الخلف التي هي مسئلة من بر عليه بهما لان الفرضين  
ثمان ودرسون بينهما مبانة فيضرب جميع مسئلة من بر عليه اثني  
الخمس في مخرج فرض من لا بر عليه وهو الثمانية فبلغ اربعين فكذا المبلغ  
مخرج فرض الفرضين واذا اردت ان تعرف صحة كل فرضين منها من هذا  
المبلغ الذي هو مخرج فردوها فطريقة ما اشار اليه بقوله «ثم ضرب  
سهام من لا بر عليه من اقل مخارج فرضه في مسئلة فرض من  
بر عليه فبكون الحاصل لضرب من لا بر عليه من السبعة وذلك لانا  
ضربنا مسئلة من بر عليه في اقل مخرج فرض من لا بر عليه فبكون الحاصل  
من ضربها من هذا الاقل في المضروب الذي هو تلك المسئلة حصنة  
من المبلغ الذي حصل من ضرب هذا المضروب في المخرج الاقل على قياس

وان اردت ان تعرف نصيب جميع من بر  
عليه من ذلك المبلغ فاضربا تحت  
في السبعة الباقية تنبع خمسة وعشرين  
نصيب كلهم سبعة

وهي النظر بين السهام والروس في احوال  
ثلاث ثم بين الروس والموقوفين في احوال  
اربع نينا على ان المبلغ الحاصل من عمل الرد  
انما هو اصل المسئلة لا نصيبها فافراد  
بالصحيح فوله في القسم الثلث فالمبلغ  
نصيب المسئلة ما يصح منه اصل المسئلة لانا  
يصح نصيب كل من ازيد الورثة  
فاقم روح الشرح

على فليس ما حققته فيما قرأه في اضرب البص سهم كل ذين  
من بر عليه من مسئلة فيما بقي من مخرج فرض من بر عليه  
تكون الحاصل نصيب ذلك الطرفين من بر عليه وذلك لان لو كل  
ذين من بر عليه ما هو في الباقية من مخرج فرض من بر عليه بعد رسهام  
ففي المسئلة المذكورة لمرادها من ذلك المخرج واحد فاذا ضربناه في خمسة  
التي هي مسئلة من بر عليه كان الحاصل خمسة فحيث ان الزوجة من الاربعين  
وللبنت من مسئلة من بر واربعة فاذا ضربنا بما فيها بقي من مخرج فرض  
من بر عليه وهو سبعة بلغ ثمانية وعشرين في الاربعين و  
لجذات من مسئلة من بر عليه واحد واذا ضربناه في السبعة كان سبعة  
فهي الجذات فكذا تمام هذا العلم فرض من بر عليه وفرض كل ذين من  
بر عليه ان لم يستقم على احد كل ذين فذلك قال وان اكثر  
السهم الماخوذة من مخرج فرض الزوجين على الجميع او الجميع  
في المسئلة بالاصول السبعة المذكورة في باب الصحيح فف  
الصورة التي نحن فيها كان من الاربعين نصيب الزوجات الاربع عشرة  
فبين روسهن رسهام ثمانية فاخذنا عدد روسهن وكان رسهام  
الناتج منها ثمانية وعشرين وبين الروس والسهم مسئلة  
فكرنا عدد الروس بجاء وكان رسهام الجذات الست منها سبعة  
وجبها البص ثمانية فاخذنا عدد روسهن باسرها ثم طبنا بين عدد  
الروس والروس الموافقة فوجدنا بين روس الجذات وروس  
الزوجات موافقة بالنصف ففرضنا النصف الاربعة في السنة  
فبلغ اثني عشر وهي موافقة الروس الناتج الثلث ففرضنا  
ثلث المسئلة في اثني عشر فجعل مسئلة وثلثون ففرضنا هذا الحاصل  
في الاربعين فبلغ الفا واربع مائة واربعين ففرضنا المسئلة على احوال  
الزوج كان نصيب الزوجات من الاربعين خمسة وقد فرضنا ما  
في المضروب الذي هو مسئلة وثلثون فبلغ مائة وثلاثين فكل واحدة

وطريق سرعة معرفة ان يؤخذ عشر الاربعين في  
ذلك اربعة فيضرب عشر الثلثين وذلك  
ثلاثة فيها اولا يبلغ اثني عشر فيؤخذ كل منها  
مائة لان من ضرب العشرات في العشرة  
تصير المائتين ثم يضرب المائتين فيها ثانيا  
بلغ اربعة وعشرين فيؤخذ كل منها عشرة  
منها عشرة يبلغ مائتين واربعين فالجواب  
في الف واربع مائة واربعين  
في روح الشرح

وعلم ان كون من برود من جنين مهور في مسائل كمنى كل من مهور ان يوجد من برود عليه الا جنس واحد لان الزوجين اذا اجتمعا في ليلة واحدة فادركا الزوج المذوق والزوج المصنف فلا يفسد الزوج الا لمن سخط الزوج كالاخ لام او الكبد اذا اراد عليه بوجوب العول ان كان للزوجة الثمن والزوج الزوج فلا بد ان يكون بينهما بنت ولا يفسد الزوج الا اذا كانت البنت واحدة لان الزايد بوجوب العول على ما يظهر بالدلي تامل فسخ الاولى اقل مخير من لا يرد عليها اربعة الباقى من فرضها واحد يستقيم على الاخ لام او الكبد ان كانت واحدة وتبين عدد زوجين من

برود عليه ان كانت حفرة عدد زوجين في الاربعة ولا صورة للمؤنفة في الثانية اقل مخير فرضها ثمانية وآباء في خمسة يستقيم على البنت الواحدة فلا عمل بينهما ولا استقامة

### من شرح الشرح

من الزوجات خمسة واربعون وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين وقد فرضنا في ذلك المصروب نصارا لفا د ثمانية فكل واحد منهن ثمانية واشي عشر وكان نصيب الجدات منها سبعة وقد فرضنا في المصروب المذكور نصارا لابنتين واثنين وحسين وكل واحد من الجدات اثنتان واربعون فان قلت قد عرفت القسم الثالث للمأنة والمؤنفة والمباينة بين الباقي من اقل مخير فرض من لا يرد عليه وتبين عدد زوجين من برود عليه قلنا انقص في القسم الرابع على المأنة والمباينة بين ذلك الباقي وتبين ستة من برود عليه قلت لان البنت من مخير فرض من لا يرد عليه اما واحد او ثلثة او سبعة كما سبق في تقريره من ان المخير اما انسان واما اربعة واما ثمانية وسبعة من برود عليه اما ثلثة او اربعة او خمسة كما سلف في تقريره ولا مؤنفة اصلا بين هذه الاعداد وتبين ثلثة اقسام القسم الثالث اذ يمكن فيه ان يكون عدد زوجين من برود عليه عددا موافقا للباقي من مخير وفرضه عليه كما في المثال الذي سبق ذكره

قول في فلقب هذا الباب بالمعاشنة التي جازها بالاستقلا وتبميزه مما عداها بهذا اللفظ منه على قول صاحبه فان على قوله لا احتياج الى هذا التفسير ولا الى ذلك كجمل لعدم المعاشنة عنده كما قيل في كتاب المزارعة في علم العقدة ثم ان بعض المحققين في انشاء شرح هذا المقام عنوان المصنف هذا الباب بمعاشنة الجد بنا على انه اخبر قولها دون قوله وان كان الفتوى على قوله انتهى وتبين ان عهدة المهر هذا الباب بها لا نازل على كون المخترع عنده قولها اذ لو كان كذلك لما نال وتبين على صيغة التخصيص بل انما نال على انها لغو من مباحثها ودفعت ما كتبها احتجاب الى ذلك فان قبل اذ كان ابو حنيفة في جانب

### باب معاشنة الجد

المعاشنة معاشنة من العشرة والمعاشنة بين الجد والاخته والاخوة على ما ذهب اليه في فلقب هذا الباب بالمعاشنة منه لا فارقا بينه وبين واقعها وقال ابو بكر الصديق ومن تابعه من الصحابة ان كان عيبا وابن زبير وابن عمر وخذلقة ابن الجاهل وابن سجد الجذري وابي ابن كعب ومعاذ بن جبل وابو موسى الاسدي وعابشة وغيرهم من بني الاصيل وبني العداة من الاخوة والاخوات لا يزوجون مع الجد كالاخوات مع الاب بل يزوجون جميع المال كالأب وبذا نزل الى حنيفة في شرحه وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحق ابن سريج وبه يفتي عند ابو حنيفة وقال على وابن سجد وروين ثابت

وتما في جانب اخر يسوق فيه الفران ويجوز فيها المصنف قلنا نعم والزم تخاروا احد الجانبين الفتوى اما اذا اتفادوا لها قالوا في ابن يفتي به دون غيره وهذا يندفع ما قيل الاشارة به لا بما في الاشارة لغيره فان مخالفة او ما بين منه موجب كجواز الاشارة لكل من المذهبين كما هو شأن مخالفتها في سائر المواضع في حاشية وانه

٥٠ قوله ٥٥ واتفق جماعة عن الفتوى في الجدة كثرة الاختلاف الواقع فيما بين الضميمة فيه ولما روى عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول يسئلوني عن جميع المفصلات إلا عن مسئلة الجدة وروى البعض أنه قال من أراد أن ينهجم في حرابهم فليقتض في الجدة وقيل إن الشعبي رحمه الله إذا سئل عن مسئلة المرأة فقال مات إن لم يكن جدًّا لأبيه ولا لغيره فكانوا يستطيعون هذه المسئلة ٥٥ قوله ٥٥ وقال محمد بن سلمة يفتي فيه بالاصطلاح مطلقا واختار أبو نصر الدركسي أن الأخوة أولى واختار الشيخ الإمام ظهر الدين المغناني أن الجد أولى واختاره محمد بن إبراهيم المبدئي والقصب أبو إسحق الضرير والفاسي الإمام

أبو علي الشعمي ٥٥ قوله ٥٥ قال ٥٥ حفظت عن عمر بن عبد الجبار سبعين قضية وعن الشعبي أنه قال حفظت عن عمر مائة قضية سجالة بعضها بعضا لا يقال الخالفون لأبي بكر بهم على ابن مسعود وتريد ولكم برؤ اختلاف قضيا عن واحد منهم وأهل الرواية فيه عن عمر خارج عن محل النزاع لا نأخذ قول مذاهبهم المفاصلة وما روى عن الشعبي به من الاختلاف فيها فهو اختلاف في مذاهبهم فيتم التفرقة ٥٥ جاشيه عمم ٥٥

مسألة

نائب برنوع مع الجدة وهو قولها ٥٥ وقول ٥٥ ملكك والشافعي ٥٥ واما بنو الاخوان في حفظون مع الجد جماعة كما هو وأعلم أن الجد ينسب إليه الأب في حجب اولاد الأم وفي أنه إذا فرغ الصغير أو الصغيرة لم يكن لها حجاب إذا بلغا وفي أنه لا ولاية للأخ في النكاح مع نكاح الجد في ظاهر الرواية كالأب وفي أنه لا ينفصل الجد بولد الولد وفي أن حنيفة كل واحد من الجانبين يحرم على الآخر وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة استئثار الجد مع عدم الأب وفي أنه لا يجوز دفع الزكوة إليه وفي أنه يتصرف في المال والتفليس كالأب وبنو الأخ وفي أنه إذا كان للصغير جد وأم كانت النفقة عليهما اثنا عشر على اعتبار الميراث كما على الأخ والأم وفي أنه لا يفرض النفقة على الجد المعسر كالأخ وفي عدم وجوب صدقة الفطر للصغير على الجد وفي أن الصغير لا يصير مسلما بإسلام الجد وفي أنه إذا فرأى غلظة وآية هي ثابتة النسب تجوز فزاره وفي أنه لا يجوز ولا ينافي إلى ماله كل ذلك كما في الألف وتعارض هذه الأحكام اختلف العلماء من الضميمة وآل البعض ويترتب في مسئلة الجد مع الأخوة وتوقف بعضهم فيها كما توقف أبو حنيفة في مسئلة الدرود وفي النكاح الفحال المشركين واتفق جماعة عن الفتوى في الجد وقال محمد بن سلمة يفتي فيه بالاصطلاح وقال محمد بن الفضل البخاري يدفع إليه النسب الذي جمعت عليه الضميمة وبعضها عن الباقر عن أبي حنيفة اختار قول أبي بكر الصديق لأنه ثبت على قوله ولم يختلف عنه الرواية وروى عن عبدة بن سليمان أنه قال حفظت عن عمر بن عبد الجبار سبعين قضية بعضها بعضا بعضها وفي رواية أن عمر خطب الناس فقال يا أيها منكم النبي عليه السلام ففتى لعبد بن شمس فقال رجل أئنه عليه السلام حكم لمحمد بن شمس فقال مع من كان من الورثة فقال لا أدري فقال لا أدريت ثم قام الجضر فقال أئنه عبد السلام ففتى لمحمد بالثالث فقال مع من كان من الورثة

٥٥ قوله ٥٥

عن عمر سبعين قضية اه وروى أنه عظمى المال في صورة الجد وفي صورة أخرى الأخوة فافترس عليه فقال حكم الأول كذلك والحكم الثاني كذلك أي كل منهما كما حكمت وأما قال كذلك لأن حكمه كان

بالأجتهاد وتبدل

الأجتهاد جاز

حاشيته

مسألة

م



قوله قال وعند زيد بن ثابت ان عبد الله بن مسعود سئل عن قوله لا عيبان اه هذا هو الاصل الاول من الاصول السبعة وعلى هذا المعنى هذا الاصل وابن مسعود يوافق فيه كما ثبت عليه قوله اذ لم يخط بهم زوسم فبذلك لانه اذا اخط بهم زوسم يكون له فضل الا سوراشته كما سبأه عن قريب حاشية

ممسطة

في اخبار ابي الخويلين شارف ففصل قول زيد بن ثابت على حاشية قولها فلذلك قال وعند زيد بن ثابت للجنة مع بني الاعيان او بني العلاء فضل الاعرين من الفاسمة ومن ثلث فجمع المال اذ لم يخط بهم زوسم ونقص الفاسمة ان يجعل المجد في الفاسمة كما في الاخرة فبقول المال بينهم وبين الاخوات المذكور مثل حظ الانثيين ويجعل نصيبه مع الاخوة نصيب واحد منهم وذلك لانه يشبه الابن بن جنة نصيبه الاخ من جهة اخرى فقد فرنا حجة من شبيهين فجعنا كلاب في حجب الاخوة لاهم وكالاج في شعبة الميراث ما وامت الفاسمة خبره فاذا لم يكن خبره اعمليناه ثلث المال لانه مع الاول وبرت الى ثلث مع الاخوة ايضا عكس ذلك وايضا اذا قسم المال بين الابوين فلهما الثلث والاب الثلثان واما في الدرجة الاولى ولما كان المجد والجد في الدرجة الثانية وكان المجد في الدرجة الثانية كان المجد ضعف الثلث فاذا كان مع المجد واحد اخذ بالمفاسمة نصف المال فهو خبره من الثلث واذا كان معه اخوان فاما مساويان واذا كان معه ثلثة فالثلث خبره لان نصيبه بالمفاسمة مع ربع واذا كانت معه اخوان لابل وهم او ثلث فالمفاسمة اخرى له وان كانت معه ربع اخوان مني والثلث مساويان واذا كانت الاخوات على الاربع كان الثلث خبره وهو العلاء يرفعون في الفاسمة مع بني الاجتيا

بني المجد فاذا اخذ المجد نصيبه فهو العلاء يخرجون من البيتين جانبين بغير شئ والباقي من المال بعد نصيب المجد لبيته الاعيان بقاسمون بنما بينهم المذكور مثل حظ الانثيين وذلك لان في العلاء يرفعون مع المجد اذا عدم بنو الاعيان ولا يرفعون معهم فلا بد من اعتبارهم في حق المجد باعتبار سقوطهم في حق بني الاعيان لرفعون في الفاسمة فقليل نصيب المجد ولا يحدون شيئا وتظهر ان يخفف اما لعلاب واهل الاب فلهما الثلث من الاخ من الاب في محبتها لكونه وازنا معونا في حجة مع له محبب ههنا بالاخ من الابوين واذا كان مع المجد في لابل وهم

قوله ونحو العلاء يرفعون في الفاسمة هذا هو الاصل الثاني من الاصول السبعة لزيد خلافا لعلي وابن مسعود كما حكى من عدهما قوله وتظهر ان يخفف اه وكذا ان حلف الابوين واخوين فان الاخوين يعتبران في الفاسمة تنقيص نصيب المجد دون الاستحقاق فاماخذ مسددا فرضها كاملا كالحلف ما اذا كان من بني الاعيان اخوان فاماخذ اذ الاخوات فماخذن فرضهن كاملا او اماضا كما سنذكر بعد هذا حاشية مجم

مسطة



قوله « وَاِذَا اخْتَلَفَ بِهِمْ » اشارة الى الاصل الثالث لزيد وفيه لفظ اول اذا كان جمع جد وروض يعطى  
 ورضه ولجده ما هو افضل له من الفاسخه وسدس جميع المال وبذا هو الاصل الثالث عنده قوله فليجدهم  
 افضل للاسود الثلاثة لا افضل للاحرين كما هو مذهب علي -

حاشية عجم  
 مسد

قوله فليجدهم افضلا للاسود الثلاثة  
 لا افضل للاحرين كما هو مذهب علي  
 حاشية عجم

ثم ان الاخت من الابوين تسد من الاختين لآب ما يتم بهما نصف  
 المال اجموعهم ونصف بنتي الاختين لآب نصف سهم لكل واحد منهما  
 ربع فوقع الكسر للربع خضرتا حصة في اصل السكة وهو خمسة  
 صارت عشرين بهذا مثال ما ينبغي لينة العلات شيئا واما مثال ما لا ينبغي  
 لهم بعد ما اخذت الاخت لآب وادم فرضها فقد ذكره بقوله « ولو كانت  
 في هذه المسئلة اخت واحدة لآب » مكان الاختين لآب فلم يبق  
 له شيء به وذلك لان كجدها خذ سهمها بالمفاسخه نصف المال وهو  
 خيله من ثلثة فيبقى نصف اخر فهو للاخت لآب وادم فلم يبق للاخت  
 لآب شيئا وكذا الحال اذا كانت من بنى الاعيان اختان حصا عدان  
 كانت الثلث خيرة له من الفاسخه او ساويا لهما اخذ ابي الثلث و  
 كان الثلثان نصيب الاختين من الابوين وان كانت المفاسخه خيرة له اخذ  
 ما زاد على الثلث فيبقى من المال ما هو الاقل من الثلثين فلكل الاختين  
 فلن على التقدير الاول مفذر فرضين وفيه الثاني ما هو قل منه فلم  
 يبق لينة العلات شي على التقديرين « وَاِذَا اخْتَلَفَ بِهِمْ » اي كجده  
 الاخوة من بنى الاعيان او العلات او سهمها في صورة المفارقة  
 كما مر « ووسم فليجدهم افضلا للاسود الثلاثة بعد فرض ذي السهم  
 « اي بوضع الحادي السهم ثم يعطى الجدة ما هو افضل للاسود الثلاثة  
 التي المفاسخه المذكورة سابقا وثبت ما يفي وسدس جميع المال وذلك  
 الافضل « اما المفاسخه كزوج وجدواخ » فان المسئلة من  
 اثنين لوجود النصف واحد منها للزوج واخر لجدة والآخ سهمها  
 صفة ولا يستقيم عليها فقررنا بعد وهما في اصل المسئلة حصل اربعة  
 كالزوج اثنان ولكل واحد من الجد والآخ واحد فقد حصل له بالمفاسخه ربع  
 جميع المال وهو افضل من سدسه وكذا من ثلث ما يفي بهما لانه سدس  
 كل المال ايض « واما ثلث ما يفي به بعد فرض ذي السهم كجدة  
 وحف وأخوين » فالمسئلة ههنا من ثلثة لجدته لآب فيبقى

فعلية نظير المفاسخه لا يفسد سهمان على الثلثة  
 فيضرب عدوا لآب في السكة كجمل ثمانية  
 عشر ويضع هذه المسئلة وفيه نظير ثلث  
 ما يفي ليس لثنتين ثلث مجموع فيضرب  
 محضه في السكة كجمل ثمانية عشر العنا  
 وفيه التقديرين للجدة اثنان من ثمانية عشر  
 ولا شك ان الواحد من ستة خيرة من اثنين  
 من ثمانية عشر فيكون سدس جميع المال خيرة  
 فيكون المفاسخه ثلث  
 ما يفي منها وبين  
 مسد

قوله « وأما كان ثلث ما بقي ههنا افضل ههنا طرفي اخر فقر وهو انه على تقدير المقاسمة بصبر سمعنا  
 وهو سمعنا ثلثة اسباع سمع وان اعطى ثلث ما بقي بصبر له سمع وثلاثا سمع وان اعطى سكر الكل بصبر له  
 سمع فقط ثلث ما بقي يكون خيرا له » حاشية حجم

وهو كذا لأن كل واحد من تلك الاحوال

الرابع خمسة اسباع سمع من خمسة فاذا  
 ضربنا ما في المضروب اخذنا السبعة صارت  
 خمسة وثلاثون اسباعا وهي خمسة سمع  
 كاملة فاذا كان اكبر بمزلة اجتنى يكون له  
 عشرة كالاخفى حاشية

قوله « ولا خاف ان يكون من ثمانية  
 عشر لأن صفف هذه الحصة يكون عشرة  
 من ستة وثلثين ثلاثا ان عشرة من  
 ستة وثلثين افضل من عشرة من اثنين  
 واربعين » حاشية والله »

وهو كذا لأن الاخذ من السبع الاربعة  
 الباقية اربعة احسن سمع فاذا ضربنا ما  
 في المضروب اخذنا الحصة صارت اربعة سمع  
 كاملة ونس عليه قوله وكل واحد من الاخرين  
 ثمانية » حاشية

قوله « وأما كان ا ه كلما كان هذا اصلا  
 محنا جا البعد فيجعل المسئلة ولم يكن مذكورا  
 في باب التجميع انما رآه ههنا ولهذا اراد  
 بعضهم محمدين اخرج على الخارج السبعة على  
 قولنا يديهما ثمانية عشر وستة وثلثون »

حاشية حجم  
 مسلة

منه ولا ثلث لها ضربنا بخروج الثلث في الثلثة فصار ثمانية عشر  
 فقلنا ثلثة فيبقى خمسة عشر ثلثها وهو خمسة للجد والباقي منها عشرة  
 فلكل واحد من الاخرين اربعة ولا خاف ان كان ثلث ما بقي  
 ههنا افضل من المقاسمة لأن المسئلة على تقدير ما من ستة بعين المسئلة  
 واحد منها فيبقى خمسة فاذا جعلنا الجدة كان مجموع الاخرين ثلاث  
 سبع لحوال ولا استغناء لخمسة على السبعة بل بينهما ثمانين فضرنا  
 عدد الرؤس وهو السبعة في اصل المسئلة وهو الثلثة فحصل ثمانين و  
 اربعون فقلنا من ثمانية عشر وبعين خمسة وثلثون فلكل واحد من الجدة  
 الاخرين خمسة ولا خاف خمسة ولا خاف ان يكون من ثمانية عشر افضل  
 من عشرة من اثنين واربعين وكذلك ثلث ما بقي في هذه الصورة افضل  
 من جميع المال لأن المسئلة على هذا التقدير اربعين من ستة فلكل واحد من  
 الجدة والجدة منها واحد فيبقى اربعة بين الاخذ والاخرين وهم خمسة  
 اخوات فلا يستقيم الاربعة عليها بل بينهما مائة فاذا ضربنا الحصة  
 التي هي عدد الرؤس في الثلثة بلغ ثلثين فلكل من الجدة والجدة خمسة  
 ولا خاف اربعة وكل واحد من الاخرين ثمانية ولا شبهة في ان الحصة  
 من ثمانية عشر افضل من خمسة من ثلثين « وأما سكر جميع المال الجدة  
 وجدة وبعين واخوين فاصل المسئلة من ستة لا جماع الصفف و  
 السبعين ثلثين نصفها وهو ثلثة والمسئلة سبعة سبعة وهو واحد فيبقى  
 سبعة فان قسم كل واحد من الاخرين كما لثالث الشبهين اربعة من سبعة  
 واحد وان عطينا ثلث ما بقي كان له اربعة ثلثا سمع واحد وان اعطينا سكر  
 جميع المال كان له سمع تام فالسبعة ضلوع يبقى لآخرين سمع واحد  
 لا يستقيم عليها فاذا ضربنا عدد رؤسها في الثلثة بلغ اثني عشر  
 ومنها ثمانية المسئلة « وأما كان ثلث البعوض الجدة والبس في ثلث  
 صحيح فافضل بخروج الثلث في اصل المسئلة كما صورنا في المثال المذكور  
 لا فضيلة ثلث ما بقي على المقاسمة وسكر كل المال حيث ضربنا

قوله واما اخذ الجذ الثالث فبالفرضية بآجوب وقل سفرد و هو انه اذا لم يبق للعصية شي فبقي ان لا باخذ الجذ  
شيبا لانه عصية بعينها فانتا الى ان اخذ الجذ منها ليس بحكمة العصى بل عرض وقد دفع شره فلهذا الغماينة بما خلف  
هذ و هو ان الجذ مع البنت آو بنت الابن عصية عند زيد وعند عبد الله بن  
مسعود وعند علي رضي الله عنه الجذ مع البنت  
صاحب فرض حاشيتم

وَكَمْ اِنْ اَقْدَرَ الدَّخْلَ الْمَذْكُورَ بِكَذَلِكَ كَيْفَ  
يَكُونُ بِهَذِهِ الْمَقَامَةِ وَكَمْ مِنْ مَنَافِعٍ مِنْهَا لِلْعَصَةِ  
شَيْءٌ وَقَدْ اخَذَ الْعَجْدُ السُّدُسَ بِطَرَفِي الْعَصَا  
وَإِنَّا

ضربنا المثلثة في اثنى عشر فصار ثمانين عشر وتوضيح منها المسئلة : قال  
 تركت جردا وتزوجا وتزينا واما واخفا لاسب واما اولاسه قاله من  
 خير لجد واحول المسئلة الى ثلثة عشر ولا شئ لاخت : هذه  
 المسئلة من اثني عشر لاجتماع المصنف والربع والثلث على  
 سلف وتقول الى ثلثة عشر لان البنت باخذ المصنف من اثني  
 عشر فهو ستة والربع باخذ الربع وهو ثلثة والجد باخذ الجد وهو  
 اثنان فبقي اثم واحد ولا بد لها من اثنين لان حفها الثلثين فكل واحد اثني  
 عشر واحد فبقي ثلثة عشر ولا شئ لاخت لانها نصيب عصبته مع البنت  
 وكذا مع الجدة واذا عالت المسئلة فلم يبق للعصبته شئ وانما اخذ الجد الثلث  
 فبالقرضية بالاعصوبة واما كان كسد من جميع المال فبئر له لانه باخذ  
 اثنين من ثلثة عشر وعلى تقدير المفاصلة اذا اخذ الزوج الثلث من  
 اثني عشر والبنت المصنف والام اثنان يبقى للجد والاخت واحد  
 فجعل الجدة كاختين فيكون مع الاخت ثلثت اخوته ولا استفادة  
 للوصد على ثلثة فبقي ثلثة في اثني عشر فخص ثلثة وثلثين ثلثين  
 ثمانية عشر والزوج ثلثة اثم ستة فبقي ثلثة فبقي اثنان وثلث  
 واحد وكذا الحال على تقدير اخذ ثلث ما يبقى لان البنت وهو الواحد  
 لا يوجد له ثلث صحيح فبقي مخرجه من اصل المسئلة يبيع له باثنته  
 وثلثين وثمان المعلوم ان اثنين من ثلثة عشر خير من ثمانية عشر  
 فبقي هذه المسئلة من اهل النكاح التي كان الثلث فيها خير للجد من المفاصلة  
 وثلث ما يبقى فلما اذا ذكرت ههنا ولم يفسد على المال الذي حرثت  
 في ذكر ما فائدة اخرى هي ان الاخت لاسب واما اولاب وان لم يكن محجوبة  
 بالجد لكنها لا تزعم مع بعض الناس لعارض كما في هذه المسئلة التي  
 سخن فيها فان كون الثلث خير للجد ان يجعل الجدة صاحب فرض وقد  
 عالت المسئلة العوض التي جعلت منها من اثني عشر الى ثلثة عن ثلث من شئ  
 لاخت ان صاحب عصبته مع البنت والجد كما عرفت وستأتي

٢  
نول فلم يبق شي لاخت ا حاصلة ان  
المائع لاخت من البرش سببان كون  
الكحد صاحب فرض وكون الاخت عضبه مع  
البنت فبان يكون الاخت عضبه اسخفت  
احراز المال الباني وبان يكون الكحد صاحب  
فرض عالت السكنة ولم يبق لها شي جهذا  
لعم وج عدم حرمان الاخت في السكنة  
الاكدرية وهو انقضاء احد دين الشين وهو  
وهو البنت بنه عاتبه وان

وَسَبَّحْتَكَ مَزِيدَ تَوْضِيحٍ ؟ وَتَهَوَّنُوهُ  
فَانْ فَتْ قَلَمُ الْجَمِيلِ الْاَقْوَمِ بِأَمَانَا  
الْاَكْدَرِ وَتَرْسُ نَيْفِ الْفِيْهِمِ ارَادُ السَّكَةِ اِنْ لَفَنَ  
لَيَكُونُ مَهْدِيَةً لِّلْعَدْرِ عَنِ فَرْصِ بَغِيْفِ الْاَخْتِ فِي  
الْاَكْدَرِ حَاشَهُ وَالْاَ

قوله الثاني المسئلة المذكورة في العلم انهم خالفوا في المسئلة المذكورة في قوله تعالى وما رواه محمد بن الحسن  
للزوج النصف ولما كنت اجمع وآبائي في الجدة وعلى ما رواه يوسف واليونان ورواهما الله ثم ثلث ما بيني وبين  
الجدة فلا شيء للاخت كما هو مذموم في الاخت مع الجدة وعند ابن مسعود رحمه الله للزوج النصف ولاخت  
النصف وتجدد النسب ولما النسب بناء على انه لا يجوز زيادة الام على نصيب الجدة بقدر حصل النسب من  
سنة وتقول الى ثمانية وعند علي للزوج النصف ولما الثلث وتجدد النسب فتقول المسئلة الى سنة وعند

زيد هو ما ذكره الكتاب وهو يتجدد مع ما ذهب  
اليه على في الاشارة الا انه سخط ما عدا  
الجدة والاخت ونقصه بينهما للذكر مثل  
حظ الانثيين في حاشية عجم في قوله وللجدة  
النسب في سببان كلامه فينفى ان يقال وللجدة  
واحد من اربعة النصف على الجدة التي بها باخذ ما  
ولان بعض من ان يفي الجدة مفرراً على ذلك كالزوج  
ولما وانما قال بعد ذلك فللجدة واحد لكانت بهم  
ان له سبباً في سنة وهو واحد ونصف  
قوله ولاخت النصف لان الجدة لا يحجبها  
وتسببها عصوبة فتعاد الى فرضها وهو  
النصف في قوله وذلك لان المسئلة  
خير من سبب الى ما قرر من مذهب زيد من  
عطاء الجدة ما هو خير من الامور الثلاثة لكن  
يمكن ان يناش فيه ان المصدر من مذهب  
زيد هو اعطاء ما هو خير له اولاً وتهيئ له  
لكذلك لان المسئلة هي اتم ما هو بعد عطاء  
النسب فثلث القاعدة لا ينفى هذه المسئلة  
قوله فنقسمها على الجدة والاخت  
لان زيد اربعة الا يري نصيب الاخت على  
الجدة الا عند اختلاف الاخت من بني الاعيان  
مع بني العتاك ولا اختلاف ههنا ولان اصحاب  
الفرافض لما خرجوا من الوسط صار الباقي في  
حقها بمنزلة جميع الشركة فانما جعلنا الاخت  
صاحبة فرض لاجل الضرورة وقد قدمت  
الضرورة فيما اصحابها فيبقى المعتبر المسئلة  
فما بينهما في قوله كذلك كذا بجرم الميراث با  
لكلية يردان مذهب زيد وان كان اعطاء ما هو خير للجدة وذلك  
الموافق لكن ليس مذهب حرمانها بالكلية كما هو عند ابي بكر رضي الله عنه فهو يخرج عن حرمانها بالكلية عند عدم  
المانع في قوله وقيل ولعل عرض الشيخ هذا اما وعده بقوله وسببنا بكت مزيد نوصيحه لهذا الكلام وان  
ظهر ان يقال بناء على ان النسب خير للجدة وان البنات موصو لان حرمانها انما يلزم بان لا يكون عصبة ولا  
صاحبة فرض في حاشية والى

مزيد نوصيحه لهذا الكلام في علم ان زيد بن ثابت لما جعل للاخت الاب  
ولما اولاد صاحبة فرض مع الجدة بل يجعلها مع عصبة في الاشارة  
الذكرية في فانه يجعلها فيها صاحبة فرض مع الجدة في قوله وفي الزوج وهم  
وجدوا اخت لاب ولما اولاد للزوج النصف ولما الثلث  
ولم يجدوا ارض ولاخت النصف ثم يضم الجدة نصيبها الى نصيب الاخت  
فنقسمها في جميع النصيبين للذكر مثل حظ الانثيين في قوله وذلك  
لان المسئلة خير للجدة من النسب وثالث الباقي هذه المسئلة  
صلها من سنة في لاجتماع النصف والثلث والنسب في قوله وتقول  
الى سنة في اول الزوج من سنة ثلثة ولما انان وللجدة النسب فلم  
يبن للاخت شيء فتدنا على المسئلة نصفها فصار ثلثة فللمجدة  
وهي ولاخت ثلثة وتجميع النصيبين اربعة فنقسمها على الجدة  
الاخت للذكر مثل حظ الانثيين ولا استغناء في الفسخ لان الجدة بمنزلة  
اخين فلا ينفى اربعة على ثلثة فبقي الثلثة التي هي عدد الركن في  
المسئلة وتعملها على المسئلة فتجوز سبعة وعشرون واليه اشار  
بقوله في توضيح من سبعة وعشرين في قوله في الزوج منها ثلثة ولما سنة  
وللمجدة ولاخت ثلثة فتقسم نصيب الجدة الى نصيب الاخت بقدر ثلثي  
عشر فنقسم منها كما من ثلث ثمانية ولاخت اربعة فنقسم زيد ههنا  
الاخت اربعة اساجبة فرض للذكر الميراث بالجرة فبها عصبة بالاهرة  
كذلك زيد نصيبها على نصيب الجدة الذي هو كالارض فان قلت فلم لم يجعل  
الاخت في المسئلة المسفدة صاحبة فرض كذا نصير محرمه بها قلت ههنا  
مانع من جعلها صاحبة فرض وهو وجود البنات بخلافه في الاكرية اولاً مانع  
فيها من جعلها كذلك وقيل ولعل عرض الشيخ من ان المسئلة المسفدة البنات  
على ان زيد اولاً لم يجد في تلك المسئلة هذا من حرمان الاخت بناء على ان الركن  
غير الجدة ركن حرمانها ولم يجعلها صاحبة فرض فيها لوجود البنات وآتاه  
الاكرية فلا ضرورة في حرمانها لانه يمكن جعلها صاحبة فرض فيها في عطاها فرضها

لكلية يردان مذهب زيد وان كان اعطاء ما هو خير للجدة وذلك  
الموافق لكن ليس مذهب حرمانها بالكلية كما هو عند ابي بكر رضي الله عنه فهو يخرج عن حرمانها بالكلية عند عدم  
المانع في قوله وقيل ولعل عرض الشيخ هذا اما وعده بقوله وسببنا بكت مزيد نوصيحه لهذا الكلام وان  
ظهر ان يقال بناء على ان النسب خير للجدة وان البنات موصو لان حرمانها انما يلزم بان لا يكون عصبة ولا  
صاحبة فرض في حاشية والى

قوله فاعلم بالخط والفصحة هذه رواية ابن خازن عن زهير وردى الشيخ عن فضله ابن ذؤيب أنه قال وانه  
ما قال زهير في الاكدرية شيئا وقبضه كان من كبار صحاب زهير : قوله فانه عبد الملك ابن مروان هو الذي في خطه  
في مروان والموبروان هو الذي في اليد المروانية : قوله او كدر كدر على الاحت بصحبها جئت ستر وسهبا شيئا  
بعد ما استخف روه بزان الوجهان بان الفصيح اتي ففصح السند ج ان يقال كدريه او كدريه واعلم ان المسئلة  
على هذه الوجوه كلها معروفة بالهم وتكون ان يكون مضافا الى الاكدرية لانها واقعة احرازه كدريه انما ان المشهور  
هو التعريف به فاعلم فلان الواقع في جميع الشروح  
هنا وفي قوله فلا تعلم لان ملافا والصواب  
هو وجوده لانها جوب اما ما قول فلا تعلم  
فهو جوب او الاجواب اما كما يقولهم : قوله  
انما انه اذا كان مكانها اخان فلا تعلم الصبا  
بقي ههنا ضمال ضره هو ان يكون مكانها اخ  
واخت ولم يعرض له الشيخ لانه يفهم مما ذكره  
بطريق الفطنة لانه لا يعمل فيها لانها عصبان  
ولا كدريه لان الاحت لما صار مع اخها  
عصبه وانما يغيب الاك من التث الى  
الندس وتعال الدس خير لمزيد للغاصه وندت  
مع اجها ما يغني من اصحاب الفروض وهو الدس  
لانه كمثل خط الاختين كمن الدس ههنا واحد  
فيلزم على الشدة قبض الدس في السنة حتى  
يلتص ثمانية عشر وسهبا نفع المسئلة  
مستقيم

قوله وقيل ان شخصا قبل اسم المستطال  
الذكر وعلى هذا فلا اشكال في السنية اقول  
فذكر الكلام في السنية فلا يفيد في بيان عدم  
الاشكال فيها : قوله وفي يقال انها  
تذكرت على اصحاب الفروض لا يخفى على  
ان هذا الوجه وما بعده لب كالوجهين الاولين  
فان في الانتقال من الكدر او لكدر الى الاكدرية  
بعد الاسره فيه ولهذا اخرج من الاولين :  
قوله واهل الحران بسهمنا آهليل المدينة  
بسهمنا ام الفروع لانها كما حركت روت  
شيئا كذا قيل في بعض النسخ ووجه وقته ان

قوله فثبت اليها اتي نسبت الى قبيله ملك المرأة كما وقع  
التي خرجت في الوجه الثاني فان نسبت اليها كما في الادوار الى الوهم من السابق فتدبر  
والاولى ان يجعل نسبتها باسم من ياتي لينة او باسم من يملك عنه كذا قيل  
وقد بحث في وجه الاول ان في المسئلة الاكدرية المسئلة المنسوبة الى الحر  
المنسوبة الى كدر فان نسبتها الى الكلمة التي فيها لا النسبة بحرف تلك الباء مثلا اذا نش

فرضنا اني بصحبها اكثر من نصيب الجدر فاعلم بالخط والفصحة على الوجه  
الذي عرفت : سميت هذه المسئلة كدريه لانها وقعت اعراض من في الدر  
فانما كانت وحقت او كذا الوثرة المذكورة واشتبه على زهير ههنا  
فيما نسب اليها وقيل ان شخصا من هذه القبيلة كمن يذهب زهير  
في الفرض فانه عبد الملك ابن مروان عن هذه المسئلة فاعلم ان  
جوابها نسبت الى قبيلة وقد يقال انها كدريه على اصحاب الفروض وكذا  
الجدر على الاحت بصحبها واهل كدر بسهمنا الفراء والشر بها بينهم ولو  
كان مكان الاحت اخ او اخان فلا تعلم ولا كدريه : اما انه  
اذا كان مكانها اخ فلا تعلم فلان دس جميع المال خير لغيره والمسئلة  
من سنة تكون الدس الباء بعد فرض الزوج والام لمزيد بالفرض  
او لا ينقص من الدس اجماعا فلا شئ لانه كما لم يكن شئ للاحت  
في المسئلة المفسدة ان احداهما وعطينا الجدر بها الدس ولا كدريه  
ايضا لان الاخ عصبه لا يكون له بجد صاحب فرض فاصطحر بهان بخلاف الاحت

ان الى الاخرى فالرومي يقال امرى وردى بصبا مع بالرومي في شرحه على فنية  
ولا يخفى ان هذه السنية لا يخرج من السنية ان كانت القبيلة فان النسب الى النسب الى  
شئ منسوبة الى كدر الشئ فلهذا قال الشئ لغيره وانما ياتي بها الى اهلها الا بعد  
الخصم فلا يكون له والاولى ان يجعل نسبتها بالاكدرية بما زاده انما ان في كدريه عنه غيره بوجه  
فان الاول يقال سنية اما فانه يقال سلك من شئ ولا يقال سنية الشئ وقد عرفت وانه

الشروح وقد ان السناد من لفظ ام الفروع آت كلف فذهبت فذهبت اخرى : قوله انما اذا  
كان مكانها اخ فلا تعلم فلان قيل الواقع في جميع النسخ ههنا قوله فلا تعلم لان فلا تعلم والصواب هو وجوده  
لانها جوب اما واما قوله فلا تعلم فهو جوب او الاجواب اما كما يقولهم انتهى وقته ان حذف الفاء عن  
الجوب اما جاز كما قالوا في اما الضال لا يقال لكم خصوصاً في الكلام المصنفين فانه كثير فيه جدا وان  
شئت الاطلاع على نصيبك بالرجوع الى عبارة الجديان : مسئلة

في القصة فانها مستحقة به قوله لان اصول زينة ههنا مستقيمة لان عدم الاستقامة في الاكدر يحصل من اخذ الام الثالث  
ومن لزوم حرمان الاخ لا ضرورة ولم يوجد ههنا حرمان الام من الثالث الى ان ليس وقار رسم واحد للاختين فالمراد با  
لاصول جعل الاخت لا باموال بعرضه بل بجد وعطاء الجود فضل الامور على الكلفة واما من نشر سفاهة الاصول فقال  
وتجوز في هذه الصورة اعطاء الجود من الكل وحرمان الام من الثالث الى ان ليس سبب الاختين والاختان لبسنا  
صاحبه فرض مع الجود لبسنا محرمين بالكلية حتى يفرض لهما شي يتجلفف الاكدرية فان حرمان الاخت مع عدم

الضرورة في زينة اوجب فرض الضف لهما  
فلا يتجلفف في كلامه من الثالث اجمع والدعاهم  
حاشية وانه

قوله باب المناسخة بمعنى النسخ والنقل والتحويل يقال نسخ الكتاب بذا  
نقله من نسخة الى نسخة وقد عجز النسخ بمعنى الازالة والدفع ومنه يقال نسخ  
الشمس الظل نسخ الزمان رسم الدار واعفت انارها ولما كانت نسخة المفعول الاول  
للمفعول ههنا اطهر فتعذر عليه انما لغرض كما سبق بلغة المفاعلة في مثله كقوله  
فاما ان يقول بالنسخ من جانب القبول من آخر او يقال فاعل بمعنى فعل كزنجي سفر

باب المناسخة هي مفاعلة من النسخ بمعنى النظر  
والتحويل يقال نسخ الكتاب اي نقله من  
نسخة الى نسخة لا يقال فعلى هذا يكون اطلاق  
النسخ على الام النسخ غير صحيح لاننا نقول هو باعتبار  
كونها متقولة من خاطر من اخر عبا وقد عجز عن  
الازالة وهو المرفوع ومنه يقال نسخ الشمس  
الظل فتسخت الزمان رسم الدار اذا  
عطف انارها وتجمع جعل الحكم الاول  
مسنوخا ولما كان النقل والتحويل مسموحا  
في العينين الاخيرين مع كونه النسب للمفهوم  
المتخيلة بالذرع واما نوجب به معنى المناسخة  
فتدعى من سبق وقد يقال فيه المناسخة يعبر

في الاكدرية كما سبق بقرينة واما انه اذا كان يسكنها اخوان فلا عول  
ههنا فلا ينزوان الام من الثالث الى النسخ المستحقة  
فقد رجع نسخة ولما كان واحد ولجود ههنا واحد فيض للاختين واحد لا يفرق  
عليها فتنزوا عدو رؤسمها اصل المسئلة بلغ اني عشرتها ههنا  
المسئلة تجلفف الاكدرية اول ما بين ههنا لاخت شئ فوجب ان  
يقال على الوجه الذي انقرا سبقا ولا اكدرية لان حصول زينة ههنا مستقيمة

مسنوخا بنا نسخ آخر وان لم يصير مسنوخا بنا نسخة  
فيعبر كون المناسخة مسنوخا بالمناسخة انتهى  
وانت تعلم ان هذا يخالف قولهم فاعل نسخة  
ههنا الى حد الامرين صرنا كقبحي العكس صرنا  
فانه يكون مسنوخا لنا نسخ اخر لا يوجد العكس  
الضيق لا يقال مراده كون المناسخة حجازا من  
هذا المعنى لا رابة معنى المناسخة على ما يشترط  
قوله فغير كون المناسخة مسنوخا بالمناسخة لانا  
نقول باب المجاز باب واسع لا يتجلفف  
الى هذا الكلف كما سبب عليه الشرح في  
فصل معونة الثامن بقوله سبحانه يا  
المنداحين اصلها آتى وان لم يوجد الدخول

باب المناسخة  
هي عاقل من نسخ بمعنى النقل والتحويل والمراد بها ههنا ان ينقل  
بعض بعض الموزة بموزة نقل العنمة الى شئ برث منه واليه يشار  
بقوله ولو صار ههنا الاضمار مبرنا قبل العنمة فتقول ان كان  
وزنه للبث الثاني من عدة من وزنه للبث الاول ولم يقع في

قوله فتقول ههنا الى جوب الشرط محدث وان ههنا نقب الا يحصل المقصود  
برونه كمن لما كان بعض الافام غير محتاج الى قاعدة جديدة وكان الاصل فيها محتاج  
اليها لما كان وزنه للبث الثاني غير وزنه للبث الاول ههنا راعى اليه بقوله كزوجه  
بنت وم ا عرض عن العنمة باء الافام وستاق الكلام فيه على وجه  
تربا دل كما نوعي المحتاج الى القاعدة المذكورة فاعلم حاشية فهم

من الجانين في المنداحين قوله انما الى من برث قيل زاد بعضهم ههنا فبداخر وهو باستحسان حجاز  
عن النقل منه بالشر واللبث كمن لا يتجلفف الاستغناء عنه بقوله بموزة انتهى ويمكن دفعه بان زيادة هذا البعوض  
في تحلة فان المقصود وان ينقل بعض بعض الموزة بطريق الارث والاستحسان والافجود النقل بعد موته  
سواء كان بشره فتقول انه لا يكون مناسخة فيكون حاصل ما ذكره راجعا الى اخياره فزيد الحبشينة  
في قوله الى من برث منه آتى ان ينقل نصيبه الى من برث منه من حيث انه برث منه كما هو المشهور

المشهور في عامة التعريفات : قوله ولوصار بعض الانقباض مبرأنا ٩ لما كان انتقال المبرأ من بعض الوردنة الى بعض هيئهم وكان بعضها محتاجة الى بيان الاصل وبعضها غير محتاجة اليه وكان الانقباض بذكر اورجها يكون الشرط وهو قوله لوصار ٩ وانجزا وهو قوله الاصل فيه الا ان المص لما تركت الفاء اثنان في الجواز او الارتفاع جعلته سميعة عناء على ظهوره الظاهر والشايع في قوله تقول ان تقول كان ٩ جاعلا للجواز الواقع في عبارة المص واخذنا من نيل هذا الجواز تخيما للمزمع وتحسينا لنظم الكلام : حاشية وان قوله كما في الصورة التي ذكرها

بقوله كزوج تنبيه على ان المثال المذكور ليس مثالا لفا عدة المشار اليها بقوله ولوصار بعض الانقباض مبرأنا قبل العنقه بل هو مثال لقسم من ان مبرأنا في بعض النسخ راجع مابل المص لنعف عن الطريقة المسبوبة حين قدم التحليل على وضع الفانون قلت تعجبا للمص فهم الفاء عدة الفاضلة الى المعلن فان التحليل لما فيه من سبعة الوردنة الوهم يورث كمال الوهم وانت جدير بان المثال المذكور او جعل مثالا لفا عدة الله سبعة نال به يكون على الفاعلة المعهودة وما ذكره منسب على ان يجعل مثالا لتفصيل المسمى الى المشار اليها بقوله والاصل فيه ولا ضرورة فيقتضب حاشية عجمي

قوله اى فيها ذكر شارة الى وجه تذكير الضمير او الظاهر فثبتها : قوله والحداد ما يتناول بهن النوعين لان كان صبرورة بعض الانقباض مبرأنا قبل العنقه منها ولا يغير ما نقض للمص من النوعين كما وضعت جلب اتفاقا لشارح الى ان الحداد ما هو بعض من معهودة بقرينة المقام ع

قوله اى ام الحارة لك ماتت او لا احراز عن الحجة الى اى ام الاب لان المقصود ان يكون الميت في الصورة الثلث من وردنة الميت الاول لا يقال بل يتم ان يموت الميت عن اثنين لانما تقول يجوز ان يكون الميت من زوج اخر او يموت احدى جدتها وى ام الاب

قوله اى ام الحارة لك ماتت او لا احراز ان يكون صبرورة الميت من قبل بابا واحدا ان يعبر عن قوله ثم ماتت الحجة فكل الحجة وذلك خلاف المقصود الكتاب لان المقصود ان يكون الميت في الصورة الثلث من وردنة الميت الاول ليس الى كل حال من احوال الميتة كما سيقطع بين الحجة بما ذكره دفعا لذلك الاحتمال لا يقال لا بد ان تموت هذه الميتة عن اثنين هذه الحجة وهم الاب والى

في العنقه فانه بغض للمال نسمة واحدة او لا فائدة في تكرارهما كما ذكرنا في بنات من امرأة واحدة ثم ماتت احدى البنات ولا وارش لها سوى ثلث الاخوة والاخوات لاب وهم ثمانية بغض جميع الزكوة بين البناتين المذكورتين خطا لا اثنين نسمة واحدة كما كانت لغتهم بين جميع ذلك فكان الميت الثاني لم يكن في البنين وان وقع بغيره النسمة بين البناتين كما اذا ترك ابنا من امرأة وثلاث بنات من اخرى ثم ماتت احدى البنات وضفت ثلثها الى الاخ لاخ لاب والاخين من الابوين او كان وردنة الميت الثاني غير وردنة الميت الاول كما في الصورة التي ذكرها بقوله : كزوج وبنت وام مات الزوج قبل العنقه عن امرأة والابوين ثم ماتت البنات قبل ابصارا : عن اثنين وبنت واحدة : اى ام الحارة الى ماتت ولا ثم ماتت : هذه الحجة عن زوج واخوين : تقول : الاصل فيه اى فيها ذكر من صبرورة بعض الانقباض مبرأنا قبل العنقه والحداد ما يتناول بهن النوعين الاخرين فقط : ان يصح مسألة الميت الاول

التي في السند الثاني لانما تقول لا يتم ذلك لجواز ان يكون هذه الميت من زوج اخر للميت الاول ولو لم يتصور ان يموت الحجة قبل الميت المذكورة وانما انه يجوز ان لا يترك للميت كالكفر والقتل وغيرهما فليس بشئ لان الفرض انها تركت من ايها الذي هو ب البنت على ذلك التقدير وتموت البنين فاقبل حاشية عجمي

فقدما فان قيل كونهما من زوج اخر متعين لانما لو كانت من ذلك فكانت من جملة وردنة وليست كذلك فلا ينجح الى ذلك الاجتزاز قبل عدم الوردنة لا يوجب كونهما من زوج لاحتمال كونهما معهودة من مبرأنا ايها السبب الضيق : قوله اى فيها ذكر : شارة الى وجه تذكير الضمير فارجع الى الصبرورة المذكورة في معنى لوصار خبرية والحداد ما يتناول بهن النوعين اى يكون وردنة الميت الثاني في حين وردنة الاول مع وقوع النفي في العنقه وتكون وردنة الميت الثاني غير وردنة الميت الاول وانما سبها لان قوله لوصار بعض الانقباض اعم منها على امر محض مانقضى المص بها بقرينة المقام وى

۱۰۰

فمنه احوال؟ مضب ثلثه  
على ان يكون مضبوط نظر على الخطاب  
قوله الرب من دعائها لثلاثة سنين  
الكلام وقوله فله فيها بعد وان  
لم يستقم نظر الى اه  
بجوانه

ت

فاذروا المسنة بار  
على الفاضلة المذكورة في باب الرز  
فالطريق الكجافة يتجانب الى الرز  
البضغ عجمي مبعه

۱۰۰

فصل سیم در بیان آداب

كل المضر ومن أربعة

فول مسجحة

وتمت المسكن من الفيء الاول  
الذي سهر سنة عشر لان لبن  
سنة ولام ثنته وثلثه  
واحد ولام واحد ولام ثنته  
والمجموع يكون سنة عشر  
ع

فوتسه على الاربعة التي هي سلام البنت  
والأم وأما كانت كذلك لأن البنت سنة  
من البنت وتضيف الأم اثنان والجمع ثمانية  
فخص البنت ثلثه اربع من ثمانية وآلام ربع والجمع  
اربعة حاشية عجيبة مست



بالمقابلة البقية : ويعطى سبها كل وارث : من هذا النصف : ثم  
 نصف المسئلة الحب الثاني : بتلك القواعد بها : ونظر بين ما يده من  
 النصف الاول وبين النصف الثاني في ثلثة احوال : هي الممانعة والموافقة  
 ولها بنه : فان تنفك : بسبب الممانعة : ما في يده : من النصف الاول على  
 النصف الثاني فلا حاجة الى الضرب : على نفس ما مر به في النصف من ان  
 سبها كل فريق ان كانت منفصلة عنهم بل كسر قرا حاجة الى الضرب فان  
 النصف الاول ههنا بمنزلة اصل المسئلة هناك النصف الثاني ههنا بمنزلة  
 روس الغنوم عليهم ثمة وفي ذلك الثاني بمنزلة سبها جميع من  
 المسئلة ففي صعوده الاسفانة نصف المسئلة من النصف الاول كما اذا كان  
 الزوجي في المثال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره في كتاب : وذلك لان  
 المسئلة الاولى رتبة لان عليها اثني عشر لاجتماع الزيج والصفه و  
 السادس فاذا اخذ الزوج نصفه الحب ستة والام اثني عشر منها  
 وجد بكم رده على الست والام بقدر سبها بها فاذا اردنا المسئلة الاصل  
 مخارج فرض من لابر واليه عادت البقية فاذا اخذنا الزوج منها واحدا  
 بقدر ثلث فلا يبقفهم على الاربعه التي هي سبها الحب والام ثلث منها  
 سبانية بقدر سبها هذه السبها التي هي بمنزلة الروس في ذلك الاصل لم يحصل  
 الستة فنخرج منها الربع والحب ستة والام ثلثه ثم نكسر الاربعه التي  
 هي في زوج نصف على رتبة المذكورين فنخرج واحد منها ولاه ثلث ما بقى فهو  
 بها واحد ولا به اثنا عشر منهم ما كان في هذا الزوج من النصف الاول في النصف  
 الثاني ونحذف المسئلة من النصف الاول : وان لم يبقفهم : ما يده  
 من النصف الاول على النصف الثاني : فانظر ان كان بها موافقة فاضرب وفق  
 النصف الثاني : على نفس ما مر في النصف الاول : وان لم يبقفهم : ما يده  
 واحدة عليهم وكان بين سبهاهم وروسهم موافقة فاضرب وفق عدد  
 الروس في اصل المسئلة قلها ههنا بضر وفق النصف الثاني الذي يتو  
 بمنزلة الروس ههنا في النصف الاول القائم ههنا مقام اصل المسئلة

توالت واما ضرب نصب كل من ورثة بریدان ههنا طرفین لانفا ویت مینهما احدیهما ان یضرب واما لضرب الزوج الذی هو اربعة فی الاثنین حتی یضرب ثانیة ثم یضرب علی ورثة واما بهما ان یقسم واما لضرب الذکور علی ورثة واما ثم یضرب حصه كل من ورثة فی الاثنین لکن لما کان الاول البسر واول عمل اخذوا له الثلث ربع

حاشیه عجفی

قولہ "وَأَن ضَرْبَ نَصِيبٍ كُلِّ آتَمِي نَسِي  
 وَرَثَةُ الرِّزْقِ طَرَفَانِ" اما ضرب حصہ اولانے  
 الوفوق ثم لقیما وبقسمهما. اولاً ثم ضرب  
 کل سهم فی الوفوق واما کان الطرفین الاول  
 اوفوق لسان ولسان یعنی  
 کون الطرفین اللسان نے موہا  
 لما یشبه فی فصل الحاصل  
 اخبار ولسان  
 حاشیہ دوا

فوله وكان كمثل واحد من ابناء البنت  
معطوسه فوله وقد كان نكاح الحبث الاول  
وان كان جائزاً عطفه على فوله وكان للزوج بها  
والله ۞ قوله وصحبه سئلها اربعه  
لان اصل سئلها من اثنين لان فيها غيبان  
وما بقي من نصف الاثنين وهو وهو مستقيم  
على الاثنين فيقرب عدد وسطها في اصل  
السئله بصير اربعه وسئلها صحح المسئله اثنان  
منها للزوج وكل واحد من الاثنين واحد

فَوَلَّى مَحْجُزَ السَّكَنِينَ أَيْ مَسَلَّةَ  
السَّكَنَةِ وَمَسَلَّةَ الْجِدَّةِ وَفِي سَائِرِ الشُّعْرِ  
فَوَلَّى مَحْجُزَ السَّكَنِينَ وَفِي لَوْحِهَا مَعْنَى أَطْرَافِهَا  
وَأَمَّا الْمَرْبُوعُ الْارْبَعَةُ الْخَلْعُ لِلْمَرْبُوعِ الْارْبَعَةُ  
وَأَمَّا عَيْنَا رَأْسُ مَحْجُزٍ وَكَلَامُ خَالِ الْبَيْتِ بَعْدَ فَوَلَّى  
الْحَصِ قَالَتِ بَعْضُ مَحْجُزِ السَّكَنِينَ وَتَمَّا أَوْجُوحُهَا  
بَشَارَةُ الْأَعْيُنِ الْبَازِلَةُ وَكَلَامُ الْبَاحِثِينَ الْمَوْفُوقِ  
لِلَّذِينَ تَهْوَاهُ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ  
عَلَانِيَةً عَجْمِي

المسئلة تحصل به ما يضيح منه المسئلة ان كان اذا ماتت البنت ايضا في ذلك  
السال وحظت كما ذكرنا من اربعين وثمان وواحدة فان ما بد من النصف الاول سنة  
وتصحيح مسئلتها وبينها ما لو مات بالثالث فغير ثلثة وهو ثمانان في سنة عشره فالتصحيح  
وهو ثمانان في خمس من السنين فمن كان منها سنة عشره في سنة عشره البنت الاول ضرب  
بها مائة مائة في خمس مسئلة البنت وهو ثمانان يكون ما حصل عليه ورس كان سها من سنة عشره  
وزنة البنت الثاني يضرب سها في خمس فان كان في البنت مائة سنة فاحصل ما مضى بعد كان  
لا البنت الاول من سنة عشره فغير بها في اثنين مائة مائة في سنة عشره في لها وكان للزوج منها  
الرابع فغير بها في اثنين يحصل ثمانية مائة في سنة عشره في وزنة فلهذا مضى منها  
سها من ولا يسه اربعة ولله سها من بها ثلث ما سبق ايضا وان ضربت  
لصبي كل من وزنة خمس سنة عشره في ذلك الوفاق لم يتخلف الحال  
وكان لكل واحد من ابني البنت سها من سها وهي السنة فاذا  
ضربنا في الثلثة صار سنة عشره في له وكان لهما من سها سها واحد فاذا  
ضربنا في الثلث كان ثلث في له او اذ كان لهما من سها سها ايضا واسم  
لغيره في ثلثة في له او قد كان لها احبا ركو بها اثنان من اول سنة من اثنين  
واثنين في بدل الحاج لسعة وان كان بينهما في ابي ابن في بد من تصحيح  
الاول ابن النصف الثاني في مائة في ضرب كل النصف الثاني في كل النصف الاول  
على فليس ما ذكر في باب التصحيح على الفقه بل اللباينة بين رؤوس  
الطائفة وبين سها كما اذا مات في ذلك المثال الجدة التي هي ام  
الزوجة المتوفاة ولا تحظت زوجها واخرين فان ما بد من السعة كما عرفت  
انها تصحيح مسئلتها اربعة وتبين للسعة والاربعة مائة في ضربت في الاربعة  
في النصف الثاني في اثنين الاثنين والثلثين مائة وثمانية وعشرين  
في يخرج السنين فمن كان لغيره من الاثنين والثلثين لغيره  
لغيره في الاربعة التي هي سكة الجدة وترى ان كان له لغيره في الاربعة لغيره  
لغيره بها في جميع ما كان في بد الجدة التي هي سكة فقول هذا كان لاجرة من  
ثانيا وتزوج البنت الاول سها من الاثنين والثلثين فاذا ضربتها



قوله يضرب في المضروب عنه في النصيب الثاني لما لم يكن المضروب ههنا بالمبلغ المحقق بشرط الى معنى المجازي بقوله آتية ١ : عايشة بجملتي قرئت اعني في النصيب الثاني فشر المضروب به لئلا يتوهم ان الواحد بالمضروب رؤس الورثة لسبب في هذا المبلغ في باب النصيب عايشة والى قوله وان مات ثالث لما كان الاموات السابقة كلها بغير الميت الاول في الدرجة الثانية لانهم ورثة الميت الاول ولم يعلم حال من مات في الدرجة الثانية والاربعه وما بعد الى غير الهاتين اراوان ثبوت

الى قاعدة يعلم منها حالهم والوارد بالميت الثالث من دفع في الدرجة الثالثة لا من ميت ثالث وكذا الحال فيما بعده عايشة

في الاربعه مبلغ ثمانية قتي لها وكان لابيها منها اربعة قتي ههنا في الاربعه مبلغ ستة عشر قتي له وكان لاه سهران فاذا ضربتهما في الاربعه صار ثمانية قتي لها وكان لكل واحد من ابني من مات ثالثا وهي بنت الميت الاول ستة من العدد المذكور لغيرها في الاربعه مبلغ اربعة وعشرين قتي لكل واحد منها وكان لبنها ثلث من كل فاذا ضربها في الاربعه مبلغ عشرين قتي لها وكان لزوج من مات رابعا وهي المجره المذكورة من الاربعه التي هي مسكنها سهران فاذا ضربتهما في الستة التي كانت في يد ابهر ثمانية عشر قتي له وكان لكل واحد من اخويها من مسكنها سهم واحد قتي به في الستة فيكون ثلثه قتي لكل واحد منها : فالبلغ : الحاصل من كل واحد من الطرفين على تقدير الموافقة والمباينة مجموع السنتين وما اذ يزوج فيها واذا ارادت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ممتلك المبلغ على فاسس ما ذكره في معرفة العباد الورثة من النصيب : منهم ورثة الميت الاول : من نصيب مسكنه : نصيب في القربة : آتية في النصيب الثاني على تقدير المباينة : اذ دفعه : على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهم كل وارث منهم في هذا المضروب بعينه من المبلغ المذكور كما ذكرنا ما كنت فيما فصلناه في مثال التوفيق والبيان والبيان ان النصيب الثاني ودفعه ههنا بمقتضى المضروب في كل مسكن ثم : وسهام ورثة الميت الثاني : من نصيب مسكنه : نصيب في كل ما فيه : على تقدير المباينة : اذ دفعه : على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهم كل واحد منهم فيما ذكر بعينه من ممتلك المبلغ كما بينت عليه فيما فصل سابقا وذلك لان حق ورثة الميت الثاني انما هو فيما بره فقار سهم كل واحد منهم مضروب فيه وان مات ثالث من الورثة قبل الفسخه : اومات : رابع : اذ فاسس منهم قبلها : فاجعل المبلغ : اى المبلغ الذي خرج منه مسكنه الاول والثاني : مقام نصيب مسكنه الاول : وحصل المسكنه : الثانية : المعلقة بالميت الثالث : منهم المسكنه : الثانية في العمل : كان الميت الاول والثاني صار مبنا واحدا

قوله ١٦: قد عتبر هذه الاحوال بين نصيب  
اللبت الثاني ونصيب حبث قال ولا يتغير  
بين ما في بدء من النصيب الاول وبين النصيب  
الثاني فاضرب دفن النصيب الثاني في النصيب  
الاول وثالثا فاضرب كل النصيب الاول  
حاشية وان

واحد نصيب الحبث الثالث من ثانيا ١٦: ثم اعمل في الرابعه والتمس  
كذلك الى غير النهاية ١٦: فانه لما صار نصيب الحبث الاول والثاني والثالث  
نصيبا واحدا صاروا كلهم نصيبا واحدا نصيب الحبث الرابع من ثانيا وكذا الحال  
اذا صار نصيبا واحدا من العوالي نصيبا واحدا كانوا بمنزلة نصيب واحد وصار  
الحاصل من ثانيا ١٦: وكذا الى ما لا يتناهي ثم ان الصلحا ذكر في اصل كتاب الناسخه  
الاستفاده والمواقفه واللباينه وضع لسنه مستعمله على وزنه ثلثه  
وعشره من موهن الترتيب وجعل موت الاول منهم مثالا للاستفاده وموت  
الثاني مثالا للموقفه وموت الثالث مثالا للينيه فان قلت قد اعتبر هذه الاحوال  
الثالث بين نصيب الحبث الثاني وبين نصيب حبث ١٦: او در مثال للموقفه  
بين نصيب الحبث الثالث وبين نصيب حبث ١٦: مثال للينيه بين نصيب الحبث  
الرابع وبين نصيب حبث ١٦: قد عرفت انه لما صار نصيب الحبث الاول والثاني  
نصيبا واحدا صار بمنزلة نصيب واحد وصار الحبث الثالث ثانيا وعلى  
هذا القياس حال الرابع والتمس وقابلها فلا حاجة الى ان يورد لكل من تلك  
الاحوال مثالا على حده يكون في الحبث الثاني ثانيا حقه وقد يستغنى برعايه  
الترتيب في موت تلك الورثه عن ايراد مثال اخر للثالث والرابع فان قيل  
نقد للمناسخه قد يكون مضاف موت الورثه من الحبث الاول عن ورثه  
اخرى كما ذكره وقد يكون بموت الوارث الثاني في من الوارث الاول كما اذا كانت  
الزوج في المثال المذكور عن اعرافه واليون على ما ذكره في هذه المرامه  
ورثه كالاولاد والاخوات او غيرهما قبل الفتنه ايضا فكيف يكون الحال  
تتبعها فن هي على ما ذكر في الكتاب اذ لا فرق في العمل بين الناسخه  
المستعده في مرتبه واحده من الارث وبينها في مراتب  
مستعده كما ذكر الشيخ وان ما قصد لا يقال كيف يصح من  
ايراد المثال قبل ان يذكر الاصل في الناسخه لا نقول ذلك  
مثال لصبر ورثه بعض الانبياء مبرنا قبل الفتنه فذلك قد عرفت ثم  
هذا الاصل الذي يستخرج به الاحكام المستفاده من تلك المثال

قوله فكيف اوردته مثال للموقفه بين  
نصيب الحبث الثالث وبين نصيب حاصل  
الاغراض ان الفاعله وصفت بالنظر الى  
النصيب الثاني في كل من الاحوال فكيف  
يورد الاستفاده الحبث الثالث والرابع  
وحاصل الجواب انه كلف السجده النصيبين نصبر  
النصيب الا في بعده ثانيا فحسم جوا لهذا  
عبر في الفاعله بالنصيب الثاني على الامكان  
حاشية وان

باب توريث ذوي القربى والمفقدين في ذكر الورثة حيث قال في الباب الاول الذي هو من بيان اصحاب الفروض باب  
في معرفة الفروض وتقسيمها وفي الباب الثاني الذي هو من العصبية وفي الباب الثالث الذي هو من معرفة ذوي الارحام  
باب في توريث ذوي الارحام وتقسيمها وكان الفروض المذكورة محذرة متفاوتة ولم يكن مخرجها اصحاب ما بدون  
معرفة تخرجهم الباب بها وكانت العصبية بمعنى واحد لا تفاوت فيه تخرجهم الباب بالعصبية فقط وكان توريث  
ذوي الارحام يختلف فيه دون توريث الاصحاب الفروض والعصبية زاد ههنا لفظ التوريث لانهما لسانه وعلم ايضا

فولته بمعنى ذى قرابة مطلقا أى سواء كان من جهة الولاء أو لا قبل  
فى المعربا لرحمته الأصل حيث الولد دوفاؤه ثم سميت القرابة والقوصة من  
جهة الولاء رعا لأنها سببها عند ولا يخفى أن الأول النسب بمعنى الاصطلاح  
فذلك الكفى أى الذى انتهى ويمكن أن يقال فالهما واحد فإن الظاهر أن مراد  
الشراح بالقرابة فى قوله بمعنى ذى القرابة النسب وكذا مراد صاحب المعرب

ان محمد رحمه ذكر هذا السبب قبل باب الولاء ودعاه  
بعض القريبيين رحمه الله ان كان ينبغي لمان يقول  
باب الولاء لان مولاه العمة عصبة مقدم على  
ذوي الارحام واسب عنه بانه اخاف ذلك  
لانه اراد ان يبين احكام الميراث بالقراءة ثم  
يبرز عليه بيان الميراث بما افهم من القراءة  
اولا فلما بين باب الرزق وكان الرزق سبب الرحم  
عقب ذلك بيان ميراث ذوي الارحام لان  
الاستخفاف فيها لا يتم وتروى في الاول انه ليقضه  
ان يوضح بيان ميراث الزوجين ايضا عن  
ذوي الارحام هذا ويمكن ان يجاب عنه بوجه  
آخر وهو ان مولاه الموالات وان كان عصبة  
معهما على ذوي الارحام لكنه اراد ان يذكر  
سبب الولاء بلا فصل بينها وكان مولاه الموالات  
سواها عن ذوي الارحام فافهم ذلك سبب الولاء  
عن نوزيذ ذوي الارحام ثم اعلم ايضا ان خلافة  
في ان الزود على اصحاب الغرائض مقدم على نوزيذ  
ذوي الارحام الا ما روي عن عمر بن عبد العزيز  
انه قدم ذوي الارحام على الرذلان لما اعتبر في  
حق اصحاب الغرائض الوصف الخاص بسقط  
اعتماد الوصف العام في مقابلة من سقط بالوصف

صاحب العرش الوصل من جهة الولاء والوصله النسبیه طلقاً الآلة من قبل  
والوصله من جهة النسب ليكون مسبقاً له ما نسبته به ظاهره والآلة  
فكوت ولا عنه سجد للمال نسب المردود فيها الحصه بل المقصد واستاره عن وك  
الفرض لا يقبل التعريف غير ما عده على المردود المحجوب لآنا نقول لآنا نسبته بنى سهم  
والعنه لأن المردونه ان يستحق السهم والعونه وبما استحقها بنى حاشية

الوصف الخاص لما عرفت من كون أصحاب الفرائض مستقط اعقاب الوصف العلم في حقهم بالنظر الى من استحقاق به تهم  
و ذوى الارحام :: ولان قوله اى ذوى فرض يراد ان السهم هنا ليس بمخاضة مطلقا بل هو عليه ان الذرح او المكن وسهم لا يكون واذا  
وضع الباب لغرضه :: قوله بينك الواو اذ لم يسبق ما يعطف عليه ما بعده قالوا له تركها :: قوله ولو جعلها انها للعطف وقيل  
بكونه ان يجعل الاستثناء ايضا انتهى كقول الظاهر ان الواو العطف كقولنا اصلا واكثر استغالا لا نصرا الى غير ما لا موجب  
منه فذلك صحتها اذ لا يعطف على الجملة البقية اى ليس للعطف المفرد على المفرد بل هو عليه

عليه السلام ليس مفردا بل مشترك عجم: قوله اي ذى نقص محذره: يريد ان السهم ههنا ليس بمخفى الكيفية بل هو على ما  
ان قال رحمه الله من ان السهم لا يكون دارنا ووضعه الباب لغرضه كذا قبل ذلك ان نقول انما سطره به ليكون الغريب بامرعا  
لازاده فان السهم ان كان على اطلانه لا يصدق الغريب على ذومن اوله لغرض: قوله بقضى وجوده وواين لا يخفى  
ان المقصود من ذكر هذه الحكاية ذكر وجه لا يان هذه الزاوية على تقدير وقوعها عما يقع في اكثر النسخ وذلك لانه لم نقل  
كلاما على الوجه الذي وقع في رواية اخرى انه غير فني لم يعبرن له سهم محذره ولم يعجب الى قوله ليس بذى سهم ولا غرضه

قوله يقضي وجود واين الظاهر ان المقضي لوجود الواو ينزول الشرح  
ما خرج فلما برز ما بين الواو على تقدير وقوعها لا يسلم نقل كلامه على الوجه  
الذي وقع في المتن الا ترى ان غير قوله لم يفرغ له سهم مفرد ولم يصب  
الى قوله ليس بذى سهم ولا عصبته لا يقال بهما معج و هو يكون وجود الواو الثانية  
مما نظم الكلام لا انما نقول لا تجل الكلام لانه يكون ذو الرحم اشد وكما علمت

ولا بد من علمك ان هذا تكلف بارد بفضي وجود او بن تكلف عبارة  
تلك الفرض مع فقد الشانبة في اكثر النسخ منها وقد فقد الاولى ايضا في  
كثير منها كما هو الاولى كان غائبة لحياته : اسي اكثرهم كهم وكله وابن عهود  
والعبيدة بن الحرار ومعاذ بن جبل والدرادور ابن عباس في روايته عنه مشهور  
وعبرهم : بران نورث وزي الراحم : وانما عبره في ذلك من الشانبعين

الحققة واجههم وشرحوا حسن وابن سيرين وعطاء راجعاً ۞ ویه قال  
اصحابنا ۞ ابو حنیفہ و ابو یوسف و محمد بن زریع و سنن ابی یوسف ۞ وقال زید  
بن ثابت و ابن عباس ۞ في رواية شاذة ۞ لا يبرئ للذوي الارحام  
و يوضع المال ۞ عند عدم اصحاب الطرائف والعصباء ۞ في بيت  
المال ۞ وناجها في ذلك من التبعين سعيد بن المسيب وسعيد بن  
جبير ۞ ویه قال سفيان والثاقبي ۞ ناجح الباقون باذنه تعالى ذكره ۞ اي  
المؤثر في نفي ذوي الفروض والعصباء وكم يذكر للذوي الارحام شيئا  
او مكان لهم من لبنه واما كان ركب نسبا وانه عليه السلام لما استخبر

وكانت عانة الصغار خبره وقوله وهو كل قريب أهله معصرة بين الهند والبحر  
وقوى الإجماع قوله برون نوريت وروى الإجماع فاما منهم ضمير المستأثر أو على  
أنه يجب أن يكون لفظ العلم هكذا على تقدير إنبان المراد والثانية حتى يلزم الإجماع  
المذكور وتحتاج إلى تركب المخفض في دفعه \* وآية ٢٠ قوله ويوضع المال  
عندكم أيها الرافضين \* قيل أراد المال المحمود وهو ما يبطئ لهم عند لها فليكن متروكهم

[illegible]

---

وربطه وبين عيسى في روايته شاذة وفي بعض النسخ وذهب اليه عن الخطاب وعثمان بن زيد بن ثابت  
وعبد الله بن زيد بن عوفان انه عليه السلام جمع بين الان والارحام في بعضها وقد حكى الفاضل ابو حازم  
انفان الحنفية والراشد بن علي بن ابي بصير هو هذه الرواية فانه حكى ان المصنف قال ابو حازم الفاضل من هذه  
المسند فقال اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان نور بن ثابت على نور بن دوي الارحام ولا بعد  
بقوله لم يابن اجمعهم فقال المصنف السبب انه بروي عن ابي بكر وعمر وعثمان فقال كلا وقد كذب من بروي ذلك

قوله ولنا قوله تعالى واولو الارحام قبل لفظ البعض وان كان حلقا فليكن  
لم لا يجوز ان يكون المراد منه جميع الغرائض والعصا نفية فوله في كتابه ينفذ فان  
لذلك روي في كتابه ليس الا بولاء وتجوز الاخلاص كلف لوفع الاستدلال ولا يفي بعمل كتاب  
الله على حكم الله تعالى وكيف ان يجاب عنه بانه اذا كان سبب نزول الآية نسخ نور بن  
مولى الموالاة وتقدم دوى الارحام عليهم على ما هو جوابه لا يفي لكل هذه الآية

عنهم واما المصنف بروما كان في بيت المال  
ما اخذ من تركه من كان وارثه من ذوى  
الارحام وقد صدق ابو حازم بما قال وقد روي  
عن ابي بكر انه قال لا انا سيف على شئ كذا  
اسقى على انه لم يسل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن شئ عن هذا الامر ابو حازم ففتح في  
ام في غير ما قلتم اليه وعن الانصار قبل الامم من  
هذا الامر وعن نور بن دوي الارحام قال  
لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
شيئا ولكن ورثهم برأيه

عن ميراث العمة والخاله قال عليه السلام ضربت جبرائيل ان لا شيء لها  
ولكن فوله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله او معناه  
كما لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب الله في هذه الآية نسخ  
النور بالموالاة كما كان في انوار روى له المصنف في كتابه  
لموالاة الموالاة والموالاة في ذلك انما صار موهوب الى ذوى الارحام  
وما بقي عندنا من ارب مولى الموالاة صار لنا حرا عن ارب ذوى الارحام  
كما جئت عليه قبلها سلف وقد شرع الله لهم الميراث بلا فضل بين ذوى  
رحم لم يرضوا والغضب وبين ذوى رحم ليس له شئ منها فيكون ما بنا  
لكل هذه الآية فلا يجب تفصيل كلهم في ارب الموارث وروى  
ابن جابر عن سفيان بن عيينة عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
في ذلك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
الدين في رسول الله صلى الله عليه وسلم والخال وارث لولاه وارث له لا ينفك من  
هذه الكلام النفي دون الابناء كقولهم الصبر جليلة والصبر

قوله بهذه الآية وقوله تعالى يورثكم الله  
في اولادكم الآية ينفذ في شئ المال بين اولاد  
الله المذكور مثل حظ الانثيين وقوله تعالى  
لرؤس الغنم مما ترك الوالدان والآزواج  
يقتضي شئ المال بين الخال والخاله و  
اولادهم اولادهم بين ذوى الرحم او عصبته  
كما قيل

قوله فلا يجب تفصيل كلهم جوب عن  
قوله ولما كان لهم من اربته ارب في ارب  
الموارث على ان بعضهم نور بن بعض  
ذوى الارحام من ارب الموارث ايضا وهو  
قوله تعالى يورثكم الله في اولادكم فانها يقتضي  
شئ المال بين اولاد البنات ايضا

الآية على هذا المعنى وجه حسن مما الحديث الوارد في نور بن دوي الارحام  
والا لزم الحوى فيه على سبب في الشرح كان في بين المراد من كلامه على  
ان المنطوق من هذه الآية تقديم بعض الورثة على بعض على جهة الموارث  
لافاضة هذا المعنى بل بيان الانصاف فلا يابس صل اكناب جهنم على  
آية الموارث على ما ذكره صاحب الفضل

قوله لا نأقول صدر الحديث يا ي عن

هذا فان صدره على ان ثابت لا يثبت فلو كان عجزه على النفي لم يكن ان تجالفت آخر الكلام اذله وهو غير مناسب  
في كلام العوام فضلا من كلام

سند الانام  
حاشية  
مسئلة



والتيه : قوله : او جديته كذبة او ههنا لمع الخلو فان الانها الى اصل الميت لا يخلو من احد هذين الاخرين لا يقال يجوز ان يكون  
او لا يفضل المحقق لان باقن الجنتين لا يجتمعان في مادة واحدة باعتبار روادها لاننا نقول انكسب ذلك فانه يمكن ان يجتمعا  
في حالة واحدة ولا ينافيه تغير بلان نفسه ما بالاعتناء بين المختلفين ومنهم من لو لم ان يكون كلمة او ههنا بمعنى الواو فنبات  
على ما سبق في الاضافات الثلاثة وتبين كذلك وهذا الضيف بعض طوائف عشرة فاليكم مع ثمانية وعشرون فاما نفسه  
: قوله : اما الضيفون فربهم بلاننا نعلم سقوطهم من الميراث بالحقبة وانما وصفهم ههنا بالسقوط دون الضيف وعلى ما مر في

من قبله : والاعلم لام : فانهم اخوة لاتب من انه قسما ايضا مستوفون الى  
جدة الميت من قبل ابيه واعتبر في ذلك كونهم لام لان العن من الابوين  
او من الاسبب عصبة : والاحوال والحالاس : فانهم اخوة وجوه  
لام الميت فان كانوا من ابيها واماها او من ابيها فمستوفون الى جدة  
الميت من قبل ابيه وان كانوا من ابيها كانوا مستوفين الى جده من قبل  
امه : فهو لار : المذكورون في امته الاضافات الاربعة : وكل  
من قبل : الميت : من ذوي الارحام : والوارد من بدلي بهم ياتنا دل  
من شترنا بهم نقولنا وان علوا وان سفلا وان اضافات الثلاثة وتبيننا دل  
اولا والضيف الرابع وكفى لاننا دل من اجلنا من الاعمال المذكورة والضيف  
والاحوال والحالات كمقومة ابوي الميت وخولها وعمومة ابوي ابوي الميت  
وخولها مع انهم من ذوي الارحام فارد ومن التعيينية بينها عدان  
وذي الارحام ليسوا مستوفين فيما ذكره من الاضافات الاربعة ومن يراد  
بهم وان ادرج هؤلاء بنوعنا ويل في المذكورين كان ابرا وكلمة النقص  
يتا على انه مراد ان كل واحد من هؤلاء يضمن بدلي بهم من ذوي الارحام  
وتختلف الرواية من حيث في تقسيم بعض هذه الاضافات على بعض

اولا ككتاب لاسب المقام وهو كونهم ذوي الارحام  
انما زلن عن رتبة النقص قال من المصنف  
بالضيف ولا ينقل العن الى هذا العرض من المصنف  
وجا ذكرنا بعلم تصور ما قبل وانما عدل عن  
العبارة السابقة وهي الجدة الفاسدة والجدة  
الفاسدة ليعلم عدم استحقاقها والفرق والنقص  
من كل الوجه فان الفاسد اعلم من ان يكون  
من جميع الجنتين او من جهة دون جهة كما ان  
الام اذا كانت هي ام الم الاب استحقاقه ان  
لم يجز فيه الجنتية لا يتج بين السقوط والضيف  
وفي وان اعتبرنا بطلان الفاسدة على ام  
الاب التي هي الجدة الصحيحة من هذه الجنتين  
ثم ان طوائف هذا الضيف ايضا اربعة  
حسب

فوقه نقولنا وان علوا وان سفلا سواء كانوا  
ذكورا واناثا فاذا ضربنا بها في العشرة  
نحصل ستة وخمسون وهو لار وهو الذي بهم بالوكلة  
ولا ههنا بلان يراد بالوكلة : قوله :  
وان ادرج هؤلاء بنوعنا ويل بان بدرج اولاد  
الضيف الرابع في قوله وكل من بدلي بهم والقبوا في  
في قوله ينسب الى جد الميت اجدته بان يجعل الجد بنا ولا  
يجد بالبدل والوكلة وكذلك الجدة : قوله :  
انما ادرج هؤلاء واهلهم هؤلاء وكفى بدلي بهم بكون الجنتين  
مستوفين كما لم يدر : حسبه : قوله :  
فهو لار المذكورون قبل جعل الشارح هؤلاء  
شارة الى طوائف المذكورين في امته الاضافات  
الاربعة وهي الطوائف الثمانية والعشرون

روي ابو سلمان عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان اقرب  
الاضافات : الى الميت : واقرهم في الوارثة عنه : هو الضيف الثاني وهم  
الافلون من الاجلاد والجدات : وان علومهم : الضيف : الاول  
وان سفلا ثم الثالث وان نزولوا ثم الرابع وان بعدوا بالعلو والضل  
ونابعد ذلك حسب بن ابا عن محمد بن ابي حنيفة : روي ابو يوسف الحسن  
ابن ابا عن ابي حنيفة وآس سماعه عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ان اقرب  
الاضافات : واقرهم الى الميت في الميراث : الضيف الاول ثم  
الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصب : اقرهم منهم الابن ثم الاب  
ثم الجدة : ثم الاخوة ثم الاعمال وهو الماحذ : للفقهاء وحكي عن ابي عبد الله  
الفرافقة كان يوفى بين الرادفين يقول مراد محمد عن ابي حنيفة قوله

الذي شترنا بها ولم يجعلنا اشارة الى الاضافات الاربعة الفسرها كما فعل بعض الشارحين بناء على انه او دخل فيما سبق من  
بدلي بالمذكورين في الاضافات حيث قال وان علوا وان سفلا وان سفلا وان سفلا ولم يدخل فيها ذلك البعض  
استحقاقه من هؤلاء لوجعل اشارة الى الاضافات المذكورة لما صح عطف وكل من بدلي عليه لان العطف يقتضي التباين  
وهو داخل في المعطوف عليها وبخاله : قوله : نقولنا وان علوا وان سفلا سواء كانوا ذكورا واناثا فاذا ضربنا بها  
في العشرة نحصل ستة وخمسون هكذا قيل وفيه ناكل لا يخفى فان حصول الثمانية والعشرين انما هو باعتبار المذكورة

الذكورة والآلوة ولا بد منها حتى يكون لهذا الضرب سبع **قوله** تبيننا على ان ذوي الارحام ليس مقتصرا فيكون قوله  
وهم اصناف اربعة نفر بما لا يخصصها ولما جعل بعضهم سبعة العنقب الاول اولاد البنات والبنات والثاني  
بنات الاخوة واولاد الاخوة والثالث الاجلاد والفرقة والجنس الخامس والاربعون والاعمة **قوله** واما  
اولاد الكمال والحيات والحيات اولاد مولد والاولاد من عمهم الاب والعمهم الاب والابوين واولاد  
همو لا يخصص وان تعلم ان وائمة هذا الجبل على تقدير النعيم مدخل جميعا في الطوائف المذكورة فلا يوجد زاجد على ما ذكره

**قوله** وان دوح بمولد يرتفع تاويل اي بان يفر  
وان علوا وامثاله عند قوله بنيتي الى جدى الميت  
وهي اب الاب على الاستحباب ان ابن كبريت الحرام  
متساوي لا يعلم الابوين واعمالهم اب الابوين و  
اخوالها وبنات هذه واولاد ذلك الاحوال على  
ما يشاء من اليعقوبية وكل من بدلي بهم وقال يعقوب بن  
في هذا المقام مقال مخالف لمعصود ذلك ربح وان  
شئت فراجع اليه يظهر لك ما هو المعنى **قوله**  
بناء على انه اذا وكل واحد يكون ذلك الواحد بعضا  
من الجميع المذكور فلا ينعى الكمال في من يعقبه  
في قوله من ذوي الارحام وقيل في شرح هذا المعنى يكون  
الجميع متعديا كالميتة فيقدر حاشية  
وجه التذكرة ان يكون المعتمد في الميتة كسب اللفظ  
وفي الجدة كسب البعد برأي مولد من ذوي الارحام  
ومن بدلي بهم منهم مسحة

**قوله** وعندهما لا مطروح عن بعض النسخ بناء  
على الاشكال الذي فيه تمولد كونه الاصل  
اولى من فرعه والفرع اولى من صلته حتى للميراث  
وهو مجمع باعتبار واحد اما على الطرفين الذي سمعت  
من ساداتي فلا انكأ فيه وبما ان الصنف الثالث  
في نذهب الى يوسف وتجد مقدم على الجواب الام  
من الصنف الثاني في الميراث لان عندنا لكل واحد  
منهم من الصنف الثاني والثالث اول من فرعه  
ان اب الام اولى من المال والحق في الذين هما فرعان  
لا با الام وكذلك ابن الاخ لا اولى من ابن الاخ  
كقوله اخب الى الميت وفتح كل واحد من الصنف  
الثاني والثالث اول من جده في المال والحق في

**قوله** الاول واما رواه ابو يوسف قوله الاضرب عنه وجه التروية الاولى ان  
الجواب الام افوى سببا من اولاد البنات لان الاشئ التي في درجته  
اتخذت الام صاحبة فرش وولن الاشئ التي في درجته ابن البنت وهي  
بنت البنت فأتينا بنت لصاحبة فرش وابتدأنا الجواب الام بساوى ولد  
البنت في الاصل الميت بواسطة واحدة ثم ليجزى اذ قد قرب كما حتى قالوا  
لا ينفق هو الميت بخلاف ولد البنت فانه ينفق به يكون مقدما عليه والوجه  
في الرواية الماخوذة معنوي ان ذوي الارحام يرتبون على سبيل العصبية من جهة  
او تقدم منه الاقرب فالاقرب فوجب ان يعبر في الفرقة بالعصبية من كل  
وجه وقد قدم في العصبية من كل وجه هو ابنا الميت على الجواب الاب وسائر  
العصبية وان كان هذا الجواب ينفق به وابن ابن ينفق به فكذلك ذوي الارحام  
يقدم اولاد البنت على جد اب الام **قوله** وعندهما اي عندنا ابو يوسف ونجد  
الصنف الثالث وهو اولاد الاخوات وبنات الاخوة وهو الاخوة الام مقدم  
على الجواب الام **قوله** وان كان فاس نذهبنا في الجواب الاب وحقنا الاخوة  
والاخوة ما دام الصنف خبر الميراث حيث جمع المال ليعقبه ان لا يعقب  
الصنف الثالث على الجواب الام واما البوجيفة فقد جرى في ذوي  
الارحام على فاس نذهب في العصبية حيث قدم بها الجواب الام  
الذي هو في درجته الجواب الاب على اولاد اب الميت فلا يرتبون معه  
كما ان تقديره في قوله التاخير اولاد الميت في ذوي الارحام

على الجواب الام جار على مذهبه في العصبية حيث كان  
هناك ابن الابن مقدم ما على الجواب الاب وذكر بعض الشافعية  
انه وقع في بعض النسخ في بيان مذهبها هذه العبارة **قوله** لان  
عندنا لكل واحد منهم اولى من فرعه وقرنه وان سفل اولى  
من اصله **قوله** قال ولم يحصل منها معنى من مذهبنا بعض الطلبة  
القاصرين لاسيما الشيخ واما ابو جعفر النسخ العنقبية فلما نزع من زينة  
الاخوة الاربعة شرع ان يبين توريث كل واحد منهم

اولى من اب الام التي هي اصل اب الام وكذلك ابن الاخ ايضا اولى من اب الام الذي هو اصل  
من ذوي الارحام فالصنف الثالث مقدم على الصنف الثاني الذي هو اب الام لما على ان جزر البنت اولى من  
جده والصنف الثالث جزر ام الميت والصنف الثاني اصل ام الميت وجزر الميت اب الميت كمن اصل صورته هكذا قال  
قال وقاله **قوله** وعندنا في حق الميراث الاقدم في العصبية على اولاد اب الميت فكذلك الجواب الام مقدم على اولاد ابه **قوله**  
كلما **قوله** فوحي من مذهبنا بعض الطلبة القاصرين قال وكذلك البعض من الشافعية وكان

شيخنا سجد الدين الكاشغري في قول ليس هذا من لفظ الشيخ وإنما كتب على الحاشية بعض المعلمين من معلوماته السابق  
من الشيخ من نسخة من المتن وكتب في المتن وبو بذر هذا ليس في الشيخ العتيقة فلما كان من لفظ الشيخ كان  
مكتوباً في الشيخ العتيقة هذا وقال بعضهم هذا القول مطروح عن بعض الشيخ بناء على الأفعال الذي فيه وهي لزوم  
كون الأصل أولى عن فرع والفرع أولى من أصله في حق الإرث وهو متفق باعتبار واحد وأما على الطريق الذي سمعت  
عن سينا وبنى فلا شك فيه وبين ذلك ما سمعته من أراوغير أرجع إلى كتابه ولبعض الشارحين في هذا المقام  
تفضل وتفتحن بين على تقدير وأصل وأما  
كأن لما عرض الشارع عن هذا المقام عرضنا  
عنه فنراوغير أرجع إليه

فصل في الصنف الأول

الذي هو اولاد البنات واولاد بنات الابن : اولهم الميراث افرجه  
الي الميراث كبرت البنت فانها اولي ميراث بنت الابن : لان الاولاد على  
الي البنت ميراث واحدة وآلانية ميراثين وهذا قول اهل الفرائد وهي العتيقة  
وصاحبها وافرغسي بن ابان قالوا استحقاق ذوي الرحم باعتبار رتبة العصبة  
ولذلك قدم في الاصناف الاربعين هو ارب وبنيتي واحد  
منهم جميع المال وحق العصبة المحض يكون زيادة القرب تارة  
بقية الذرية واخرى بقوة السب كما في تقديم النبوة على الابوة وكذلك فيما  
فيه من العصبة ثبت التقديم لقرب الدرجة كما ثبت بقوة السب  
ففي الصورة المذكورة يكون المال كله للبنت واما اهل التشرع وهم  
الذين يتولون الميراث في الاستحقاق لعنفته والشعب ومسوق واليه  
عبدته والفاطم بن سلام والمحسن بن زباد فيقولون المال بينهما كما  
ذكر بنو بنت ابنت ابن فيكون المال بينهما اما ارباعاً على قياس قول على  
نفسه ارباعاً للبنت البنت وكتبه للبنت بنت الابن لأنه يرى الرذ على  
بنت الابن مع الضمنية واما اسد على قياس قول ابن سعود فمعه ميراث  
بنت البنت وسدس لبنت بنت الابن لأنه يرى الرذ على بنت الابن  
مع الضمنية وتسدلون على التشرع بان الاستحقاق لا يمكن ثباته بالرأس  
ولان ههنا ميراث الكتاب ولا من الشبهة او الاجماع فلا طريق سوى اقامته  
للميراث مقام الميراث بل ثبت له الاستحقاق الذي كان ثابتاً له في نفسه  
كل اصل فيقول في فرع وبو بذر ان من كان سهم ولد الصاحب فرض أو  
لعنبة كان أولى من ليس كذلك وليس ذلك باعتبار الميراث بل بقره على  
قولهم ان ميراثه ارحاض هو ميراث الميراث كون الميراث برفيقاً أو كافر  
فيكون كمشخص محروماً عن الميراث لمعنى في ميراثه فوجب ان يكون

سبب  
ابن  
ميراث  
فولت من لمقات بعض الطلبة الفاضلين  
ويمكن توجيهه بان يجعل الضمير في منهم  
ارجا الى اولاد الاخوات وبنات الاخوة  
وفي فرع ارجا الى الجد وفي اصله ارجا الى فرع  
الجد فيكون الميراث لكل واحد من اولاد الاخوة و  
الاخوات اولي من فرعه وفرع الجد اولي ومن يكون  
اصله اولي من فرع اولي ومن يكون فرع اولي  
من اصله اصله ظهور ان من يكون وانه اولي من  
فرعه خير ممن يكون فرعه اولي منه الا يرى ان الحال  
في اصول العصبة وهي الاب والابن كذلك  
قال ابن الابن اول من سب الاب يكون اصل  
الاول اولي من فرعه وفرع الثاني اولي من  
اصله لا يقال هذا لا يتبع في ابن الاخ لا  
وهم بالنسبة الى الجد سب الاب لاننا نقول كلام  
هذا الفاضل بالقياس الى اصول العصبة  
لا مطلقاً على ما سبق اليه الإشارة : فضل  
في الصنف الأول : قوله وهذا قول اهل الفرائد  
نسبهم لعدم قولهم اولهم الميراث  
اوسهم الميراث : والله : قوله وبو بذر  
ان من كان منهم ولد صاحب الفرض الحكم  
باولوية ولد صاحب فرض عند استواء الدرجة ظاهر اما عند كون ولد صاحب الفرض بعد مقتضى اصل اهل الفرائد  
ترجيح ولد ذي الرحم الاقرب بمقتضى اصل اهل التشرع ترجيح ولد صاحب الفرض وان كان العدد افضل كمن يخالف  
ما وقع في بعض الموكشي من انه في ولد الوارث روايتان الترجيح والف دي كمن الاصح جهنما هو الذي انتهى فان صح  
الف وسان في الوارث عند تساوي الدرجة بخالف اول الكلام وان كانت عند عددها بخالف اول الكلام  
وان كانت عند عددها بخالف آخره فتدبر حاشية والله



قوله يعتبر فيه فقط باعتبار الاعداد فانه يعتبر في المدل به فانه العدد وصفة المحدود فاذ كان العدد يعتبر في ابدان الفروع كذلك يعتبر فيه صفه المذكورة والا نوثه ايضا وكما ان ام الام وام الاب اذ اجتماع كان السدس بينهما ايضا فاما يعتبر ان احدهما يدلى باب والاخرى بام فكذلك لا يعتبر فيما نحن فيه قوله وقد يترجى باعتبار معنى المدل به واذا ترجى به في الحرمان ففي العصب او في لان في النقض ان بدأ من الحرمان وهذا بخلاف العدد فان الاعتبار فيه ابدان الفروع دون الاصول فلهذا الاستحقاق كاملة في حق كل واحد منهم وهي القرابة والعلة مما يجعل متعدد فيجعل الاصل كالمعدد حكما

يعدد الفروع ليكمل العدد في حق كل واحد منهم وبذلك يختلف المذكورة والا نوثه فان للوجود منها في الفرع لا يمكن ان يجعل كالموجود في الاصل مع تحقق ضده فيه حاشية عجي

مست  
اخت  
المخت

صورة اتفاق الصفة بهذه الصورة

مست  
مست  
مست  
مست

بالاجماع لان كلهم ولد الوارث

قوله يعتبر فيه فقط حاصله وبطلان المدل به كما ان الكفر والترك والتعدد وصفة المدل به كذلك المذكورة والا نوثه صفه فانها ايضا في معنى التعدد ان المذكور في معنى الاثنين والورث في معنى الواحد وكما ان ام الام وام الاب تشتركان في السدس ولا يعتبر فيها المدل به حيث لا يعطى لام الاب ضعف ما يعطى لام الام كذلك فيما نحن فيه قوله على ان العلة الثالث بين حاصل دليل محمد ان جانب الاصل لو لم يكن معتبرا لما كان حال العلة كذلك البنية الى حال المال والحالة عند اختلاف الجهة فانه اذا كان لميت عممة واحدة وعشرة فكلها للعممة الشان ولعشر احوال ثلث فلا يتحدان يقال قد شبر فيما سبق الى جواب هذا الاستدلال من جانب ابو يوسف بقوله وقد تحدثت للجهة ايضا لانه انما في به لتكثير النقض بهذه الصورة

محل نظر والدليل على القول بالاخر لاني يوسف ان استحقاق الفروع انما يكون للمعني فيهم لا للمعني في غيرهم وذلك المعنى هو القرابة التي هي في ابدان الفروع وقد تحدثت للجهة ايضا وهي الولاء فبما في الاستحقاق فيما بينهم وان اختلفت الصفة في الاصول الا يري ان الصفة الكفر والترك غير معتبر في المدل به بل انما يعتبر في المدل به فلهذا المذكورة والا نوثه يعتبر فيه فقط واستدل محمد باتفاق الصحابة على ان العلة الاثنين والحالة الثالث ولو كان الاعتبار بابدان الفروع كان المال بينهما بصفتين فظهر ان الاعتبار في القسمة هو المدل به فانه الاب في العمدة والام في الحالة واتهما قد اتفقا على انه اذا كان احدهما وارث كان اولي من الاخرى فخرجت عن معنى في المدل به كما اذا ترك الميت ابن بنت وابن بنت عندهما اي عند ابو يوسف والحسن يكون المال بينهما كالميت كمثل حظ الاثنين باعتبار ابدان اعيان الفروع وصفتهم فلهذا المال لابن البنت وثلثه لبنت البنت وعند محمد يكون المال بينهما كذلك لان صفة الاصول متفقة في الا نوثه فيعتبر عنده ايضا ابدان الفروع ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت عندهما المال بين الفروع اثلاثا باعتبار ابدان الفروع لثلاثة للذكر وثلثه للانثى كما في الصورة السابقة وعند محمد يكون المال بين الاصول اتية في البطن الثالث الذي هو اول ما وقع فيه الاختلاف بالمذكورة والا نوثه وهو بنت البنت وابن البنت اثلاثا وح يكون ثلثه لبنت ابن البنت لان ذلك نصيبا بينهما قد استقل اليها وثلثه لابن بنت البنت فانه نصيب امه فانقل اليه فصار الارث ههنا مذهب علي عكس ما كان عليه في مذهبهما وهوان لانثى من الفروع ضعف ما للذكر ولما كان قول محمد حائجا الى زيادة تفصيل اشار اليه بقوله وكذلك عند محمد اي وكما اعتبر عنده حال الاصول في البطن الثاني على ما عرفت كذلك يعتبر عنده حال الاصول للمعدودة اذا كان في اولاد النشابة في الدرجة بطون مختلفة وح يقسم المال على اول بطن يختلف في الاصول بالمذكورة والا نوثه

الاختلاف حجة الاستحسان فيما فان استدلال محمد مع ملاحظة اختلاف الجهة ايضا لا مع الذم له عنه حتى بان الجواب به فان مال اعتبار الجهة متحدة كانت او مختلفة لا ينفك عن اعتبار الاصل فتدبر في ذلك الطحاوي ان عند محمد المال بينهما ايضا فان باعتبار المدل به ولا يخفى انه غلط منه لانه لا يعتبر عنده المدل به اذا اتفق في الصفة بل هو قول اهل التمثل قوله وقد يترجى باعتبار معنى في المدل به واذا اترجى الا اعتبار في الحرمان فانه في النقض اول وهذا بخلاف العدد فانه انما اعتبر فيه الابدان دون الاصول لان علة الاستحقاق كاملة في حق كل واحد منهم وهي القرابة والعلة مما يجعل متعدد فيجعل الاصل كالمعدد ليكمل



وبطن البنين الثمثة نقصا المجموع كاشي عشر بنتا ولا يستقيم عليهن التسعة التي كانت نصيب البنات وكان بين التسعة وأثنى عشر موقفة بالثالث فضرنا وقضاشي عشر أعني أربعة في أصل المسئلة وهو خمسة عشر فصارتين وثمنا يصح المسئلة إذ كان لما لثمة البنين في البطن الأولى ستة من أصل المسئلة فضرنا في المضروب الذي هو أربعة يبلغ أربعة وعشرين فنقيها على في البطن الثالث من فروع البنين الثمثة فمقيدين فلا بين ابنا عشره والبقيتين أيضا اثني عشر ثم يعطى نصيبه الابن الآخر فروعهم ونقسم نصيب البنيتين على من بازاها من البطن الرابع وهو ابن وبنت اثنا

هذه المسئلة مشتملة على اثني عشر شخصا من ذوى الارحام  
 تسعة منها اناث وثلاثة ذكور وكلهم في درجة واحدة في  
 البطن السادس وليس فيهم ولد الوارث فني عند بنى يوسف  
 ومن واقفهم يصح من خمسة عشر لان كل ابن بمنزلة بنتين فيصير  
 المجموع خمسة عشر بنتا فقد دروسن في هذه المسئلة على اربعة اشكال  
 واحدة من البنات التسع سهم واحد لكل واحد من البنين الثلاثة  
 سمان واما عند محمد فاما تقسم هذه المسئلة من ستين وذلك لانا اذا  
 قسمنا المال على البطن الاول المشتمل على تسع بنات وثلاثة بنين على  
 قياسها ما ذكرناه في الفروع على مذهب ابى يوسف صاحب البنين  
 ستة اسهم والبنات تسعة اسهم فاذا جعلنا المذكور الثلاثة  
 طائفة وجعلنا ما اصابهم اعنى الستة ونظرنا الى ما هو أسفل من  
 البطن الاول لم نجد في البطن الثاني اختلافا بل وجدنا في البطن  
 الثالث بازاء البنين الثلاثة ابنا وبنتين فقسمنا الستة عليهم للذكر  
 مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ثلثة والبنيت ثلثة ثم دفعنا نصيب الابن  
 الى اخر فروع لان البطن المتوسط بينهما متفقة في الانوثة وجعلنا  
 البنيتين طائفة على حدة ونظرنا الى ما هو أسفل من الثالث فلم  
 نجد في البطن الرابع اختلافا بل وجدنا في الخامس بازاء ابنا وبنتا  
 فقسمنا الثلثة عليهما للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن اثنا  
 والبنت واحد ثم دفعنا نصيب كل واحد منهما الى فروع في البطن  
 السادس وكذلك اذا جعلنا البنات التسع طائفة وجعلنا ما اصابها  
 وهو تسعة ونظرنا الى ما هو أسفل من البطن الاول لم نجد اختلافا في  
 الثاني بل في البطن الثالث حيث وجدنا فيه بازاء بنين ستة بنات  
 وثلثة بنين فاذا نزلنا كل ابن بمنزلة بنتين كان المجموع كاثني عشر  
 بنتا فلا يتقسم عليهم التسعة التي كانت نصيب البنات لكن بين  
 التسعة وبين عدد دروسن اعنى الاثني عشر مواخفة بالثلث

عليهما المذكور مثل حظ الاثنين فأصاب الاثنين ستة والبنين ثلثة ثلثة ثم جعلناهما أيضا طائفتين فدفعنا نصيب البنين  
إلى فروعهما في البطن التساوس وهما ابن وبنت ظلالين أربعة والبنيت اثنتان وكذا دفعنا نصيب البنين إلى فروعهما في  
البطن التساوس وهما أيضا ابن وبنت فأصاب الابن اثنا عشر والبنيت واحد فأدعرت هذا الترخيم أيضا فبنيتين خرجت المسئلة من  
جانبا لايمن فقول عدد البنت في البطن الاول من ذلك الجانب ستة ولا يقسم عليها على نديم محمد فأول ما يقسم عليه  
هو البطن الثاني منه وقية ابن وخمس بنت فأصل المسئلة من سبعة لابن اثنتان وخمسة لبنات الخمس فدفعنا نصيب

نصيب الابن الآخر فروع في البطن العشرة ثم نظرنا في البطن الثالث فوجدنا بازاء البنات الخمس ابنا واربع بنات  
فأقصرنا البنات فصارت المجموع ثلث بنين وبين الثلثة ونحس مبانية فقررنا عدد الرئيس وهو ثلثة في أصل المسئلة فبلغ  
اعدا وعشرين وهذه تصح المسئلة اذ كان لابن في البطن الثاني من أصل المسئلة اثنين فقررناه في المضروب وهو ثلثة صار  
ثلاثة فوضعنا في فروع البطن الثاني عشر وكان للبنات الخمس فقررناه في ذلك المضروب الذي هو ثلثة فصار  
خمس عشرة فقسماها الى فروع من البطن الثالث وهو ابن واربع بنات للذكر مثل حظ الانثيين فلابن خمسة و

للبنات ايضا خمسة فوضعنا نصيب الابن الى فروع من  
البطن الثاني عشر ثم قسمنا نصيب البنات  
وهو عشرة على فروع من البطن الرابع  
وهو ابن وثلاث بنات للذكر مثل حظ الانثيين  
فأصاب الابن اربعة والبنات الثلث ستة ثم  
قسمنا نصيب البنات وهو ستة على فروع من  
من البطن الرابع اذ ليس في غيرهن ثلاث  
وهو ابن وثمان للذكر مثل حظ الانثيين  
فأصاب الابن ثلثة والبنات ايضا ثلثة فوضعنا  
نصيب الابن الى فروع من البطن الثاني عشر  
وقسمنا نصيب البنات على فروع من البطن  
السادس وثمان بنت وابن للذكر مثل حظ الانثيين  
فأصاب الابن اثنان والبنات واحدة  
ثم رفعنا نصيب كل منهما الى فروع من  
البطن الثاني عشر وبذلك تم هذه المسئلة  
ايضا ولكن بقي تخرج المسئلة من الجانب  
المقابل لهذا الجانب فبينه ايضا فنقول عدد  
البنات في البطن الاول من هذه الجانب اربعة  
وعدد البنات اثنان ويمكن الاختصار في  
البنات بعد كل اثنين منهما ابنا فيكون أصل  
المسئلة اربعة اثنان اثنا لابن والتحقيق  
واثنان لابن التقديرين أعني البنات  
الرابع فاذا جعلنا البنات طائفة والبنات  
طائفة اخرى وقسمنا نصيب البنات  
على فروع من البطن الثاني وهما ابن و

بنت اثنا لم يستقم عليهم فاذا قررنا عدد  
رؤس المقسوم عليه وتكون ثلثة في الاربعة  
التي هي أصل المسئلة صار اثني عشر نصيب الابن في البطن الاول ستة وكذا نصيب البنات ايضا  
سنة فاذا قسمنا نصيب الابن على ابن وبنت في البطن الثاني للذكر مثل حظ الانثيين فأصاب  
اربعة والبنات اثنين فوضعنا نصيب كل منهما الى فروع من البطن الثاني عشر واذا قسمنا نصيب البنات وهو  
سنة على فروع من البطن الثاني وهما ابن وبنت بنات لم يستقم عليهم فقررنا عدد المقسوم عليه وهو خمسة فأنشئنا ثلثة  
سنتين وصح المسئلة اذ كان لابن من اثني عشر سنة فاذا قررنا في المضروب وهو ثلثين فاذا قسمنا على ضربها

بالثلث فقررنا وفق عدد الرئيس وهو اربعة في أصل المسئلة وهو  
خمس عشرة فصار ستين ومنها تصح المسئلة اذ كان طائفة البنات في البطن  
الاول ستة من أصل المسئلة فقررنا في المضروب الذي هو اربعة فبلغ  
اربعة وعشرين ونقسمها على بازاء البطن الثالث من فروع البنات الثلثة  
فبعضي الابن اثني عشر والبنات ايضا اثني عشر ثم دفع نصيب الابن الى  
آخر فروع من البطن الثالث وس لعدم الاختلاف وقسم نصيب البنات على  
الابن والبنات الذين بازاءهما في البطن الخامس للذكر مثل حظ الانثيين  
فأصاب الابن ثمانية والبنات اربعة دفع نصيب كل منها الى فروع من البطن  
السادس وكان طائفة البنات في البطن الاول ستة من أصل المسئلة  
فقررنا في ذلك المضروب أعني الاربعة فيحصل ستة وتكون فاذا  
نظرنا الى ما هو أسفل من البطن الاول وجدنا اختلاف في البطن  
الثالث اذ كان فيه بازاء البنات التسع ستة بنات وثلثة بنين  
فقسمنا نصيبهم أعني الستة والثلاثين للذكر مثل حظ الانثيين فأصاب  
البنين ثمانية عشر ثم جعلنا المذكور طائفة والآناث طائفة فلما  
نظرنا الى ما هو أسفل من الثالث وجدنا في الرابع بازاء طائفة البنات  
ابنا وبنين فقسمنا عليهم فأصاب البنات الثلثة للذكر مثل حظ  
الانثيين فأصاب الابن تسعة والبنات تسعة ثم دفعنا نصيب  
الابن الى آخر فروع لعدم الاختلاف ولم تجد بازاء البنات في الخامس  
اختلاف بل في السادس اذ كان فيه بازاءهما ابن وبنت قسمنا عليهما  
نصيب البنات على التسعة للذكر مثل حظ الانثيين فأصاب الابن  
سنة والبنات ثلثة وكذلك وجدنا في الرابع بازاء طائفة البنات  
الست ثلاث بنات وثلثة بنين فقسمنا عليهم الثمانية عشر للذكر مثل  
حظ الانثيين فاعطينا البنات الثلثة منها اثني عشر والبنات ستة ثم  
جعلناهما طائفتين ولما نظرنا الى ما هو أسفل من الرابع وجدنا في  
البطن الخامس بازاء البنات الثلثة ابنا وبنين فقسمنا نصيبهم الذي هو اثني عشر

على فرعها في البطن الثاني واما ابن وبنت ائمانا كان لابن عشرين ولبنات عشرين فدفننا نصيب كل منهما الى فرعها من البطن الثاني عشر وكان للبنات الاربع من اثني عشر سنة فرباه في ذلك المضروب الذي هو خمسة بلغ ثلثين ايضا فاذا قسمنا على فروعهن من البطن الثاني وجواب ثلث بنات اصحاب الابن اثني عشر والبنات ثمانية عشر فدفننا نصيب الابن الى فرع من البطن الثاني عشر ودفننا نصيب البنات الى فروعهن في البطن الرابع وهم ابن وبنت فاذا قسمنا عليهما المذكور مثل حظ الانثيين اصحاب الابن ستة ودفننا الى فرع من البطن الثاني عشر ثم ودفننا نصيب

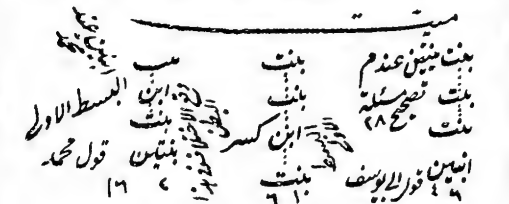
البنين وهو ستة الى فرعها من البطن السادس واما ابن وبنت وقسمنا عليهما المذكور مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ستة والبنات ستة ودفننا نصيب الابن الى فرع من السادس وقد وقع فيه بارز البنين ابن وبنت فقسمنا نصيبهما عليهما فاصاب الابن اربعة والبنات ثمان ووجدنا في الخامس ايضا بارز البنات الثلثة التي في البطن الرابع ابنا وبنين فقسمنا نصيبهما اثني الستة عليهم فاصاب الابن ثلثة والبنيتين ثلثة فدفننا نصيب الابن الى فرع من السادس ووجدنا فيه بارز البنين ابنا وبنين فقسمنا الثلثة بينهما فاصاب الابن ثمان والبنات واحد فاذا جمعنا هذه ايضا وكلها كانت ستين كما رقت بارز الفروع في البطن السادس وكذلك محمد يأخذ الصفة في الذكر المذكورة والانثوية من الاصل في حال القسمة عليه وياخذ العدد من الفرع يعني انه اذا قسم المال على الاصل يعتبر فيه صفة الذكر والانثوية التي فيه ويعتبر فيه ايضا عدد الفروع كما اذا ترك الميت ابني بنت بنت بنت بنت ابن بنت بنت وبنيت بنت ابن بنت بنت بهذه الصورة

نولس وكذلك محمد يقع كما يعتبر محمد الاصول في المسئلة المذكورة يعتبر اصلا آخر اذا كان البطون مختلفة مع تعدد ابدان الفروع واما انما عدد من ابدان الفروع فان قلت لا حاجة الى قوله يأخذ الصفة من الاصل فان القسمة اذا وقعت في اول بطون الاختلاف فلا بد ان يعتبر ذكورة افراد ذلك البطن وانوثتهم والا لم يقع القسمة قلت ذكره دفعا لان يتوهم متوهم انه اذا اعتبر عدد الفروع في الاصول يعتبر صفتهم ايضا لان كلاما منها حال الفروع ابن سيد هـ

فوق في الذكر والانثوية من الاصل تعرض له لدفع ان يتوهم متوهم انه اذا اعتبر عدد الفروع في الاصول يعتبر صفتهم ايضا لان كلاما منها حال الفروع والا فلا شك انه اذا وقع القسمة في اول بطون الاختلاف فلا بد ان يعتبر ذكورة افراد ذلك البطن وانوثتهم حاشية محمدي

فوق اي المذكورة والانثوية من الاصل انما صرح به مع ان القسمة في اول البطون يقع ان يعتبر ذكورة افراد ذلك وانوثتهم لسلكا يتوهم ان يعتبر صفة الفروع في الاصول كما اعتبر عدد الفروع في الاصل

فوق المال بين الفروع سباعا اي يقسم المال بين الفروع سباعا فاسبا عايميز من الشبهة المتقدمة واما كونه حالا ففيه تأمل فان كونه سباعا بعد حدوث القسمة الا ان يجعل قوله المال بين الفروع جملة اسمية وسباعا عا لا من ضمير الظرف او يجعل حالا مقدرة حاشية داني



عند ابي يوسف المال بين الفروع سباعا باعتبار ابدانهم لان الابن كاربعة بنات ومعهما ثلثة بنات اخرى فالجموع سبع بنات فلكل من البنات الثلث سهم واحد وكل واحد من الابنين سهمان وعند محمد يعم المال على اهل الخلف اثني في البطن الثاني سباعا باعتبار عدد الفروع في الاصول يعني انه يقسم المال على البطن وقية ابن وبنات لكنه يعتبر عدد فروع الابن وهو ثمان في الابن فيجعله كاربين ويعتبر عدد فروع البنت التي في فرعها تعدد فيها فيجعل هذه البنت كبنتين وعلى هذا يكون عدد المجموع فيه

ان يعتبر ذكورة افراد ذلك وانوثتهم لسلكا يتوهم ان يعتبر صفة الفروع في الاصول كما اعتبر عدد الفروع في الاصل فاقسم المال بين الفروع سباعا فاسبا عايميز من الشبهة المتقدمة واما كونه حالا ففيه تأمل فان كونه سباعا بعد حدوث القسمة الا ان يجعل قوله المال بين الفروع جملة اسمية وسباعا عا لا من ضمير الظرف او يجعل حالا مقدرة حاشية داني

قوله انصافاً بطريق آخر سهل  
واقصر وهو ان يقال ويقسم عليهم نصيب  
البنتين ارباعاً باعتبار بسط الابن ولا يستقيم  
الثالث على الاربع فتقرب الاربع في اصل  
المسئلة بصير ثمانية وعشرين ومنها  
نصف المسئلة حاشية عجي

مسئلة	سب	سب	سب
$\frac{7}{14}$	$\frac{9}{8}$ ابن	سب	سب
$\frac{7}{28}$	سب	ابن	سب
لحرق	بنتين	سب	ابن
	$\frac{8}{14}$	$\frac{4}{6}$	$\frac{7}{12}$

في البطن الثاني سبعة لان الابن القائم مقام الابنين كما ربح  
بنات وهناك بنت كبتين وبنت اخرى هي واحدة فالجميع سبعة  
بنات فيكون لابن في هذا البطن اربعة اسباع والمات التي في  
فرعها تعدو سبعان منها وللبنت الاخرى سبع وهدتم انه يجعل الذكور  
طائفة والاناث طائفة اخرى فغده اربعة اسباع اي اسباع الما  
لبنت بنت ابن البنت اذ هي نصيب جدتها وهو ذلك الابن الذي  
شغل في البطن الثاني منزلة ابنين وعده هنا ثلثة اسباع وهو نصيب البنتين  
اللتين تنزلت احدهما منزلة البنتين في ذلك البطن فيقسم على ولدها  
احده في البطن الثالث انصافاً وذلك لان البنت التي في الثالث  
اذا اجبر فيها عدد فروعهما صارت كبتين فيبني الابن الذي في  
الثالث فيعطي كل واحد منها نصف ثلثة الاسباع وسبع ونصف  
وح يكون نصفه اي نصف المقسوم الذي هو ثلثة الاسباع لبنت  
ابن بنت البنت نصيب ابوها وهو الابن الذي كان في البطن الثالث  
والنصف الآخر لا يبنى بنت بنت ابنت نصيب احدها وهي البنت  
التي تساوت الابن في البطن الثالث وتصح هذه المسئلة من  
ثمانية وعشرين وذلك لان اصل المسئلة في التقسيم على اعلى الخلف  
الذي هو البطن الثاني من سبعة كما عرفت فاذا نظرنا الى البطن الثالث  
وجدنا فيه باربعين اللتين في الثاني ابنا وبنتا فلما اخذنا في البنت  
عدد فروعهما صارت كبتين ووجب ان يقسم عليهما على الابن و  
البنت نصيبا للبنتين اللتين في الثاني نصافا لكن انصافا صحيحا لثلثة  
الاسباع فنضربنا حجي النصف في اصل المسئلة صار اربعة عشر فاعطينا منها ثلثي  
بنت ابن البنت ثمانية اي نصيب جدتها واعطينا بنت ابن بنت البنت ثلثي  
نصيب ابوها واعطينا منها ابني بنت بنت البنت ثلثة اي نصيبها كل ثلثة  
لا تقسم عليها فاضربنا عدد رؤوسها في الاربعه عشر ابلغ ثمانية وعشرين و  
منها تصح المسئلة فاما انضرب الثمانية التي هي نصيب بنتي بنت ابن البنت

لا يذهب عليك اننا لو قيدنا الكلام هكذا لكن  
الثلثة لا يستقيم على الاربعه الحاصلة ببسط  
الابن وبينهما مباينة فتقرب جميع عدد الرؤوس  
احده الاربعه في اصل المسئلة التي هي سبعة فحصل

ثمانية وعشرون فمنها تصح المسئلة النقص من تكرار الضرب وكثرة العمل وكما انسبه لما قرره في المسئلة الثانية  
اللاحقة ووافق لما سلفه المصنف رحمه الله من القواعد كما لا يخفى على المتأمل  
سيد علي

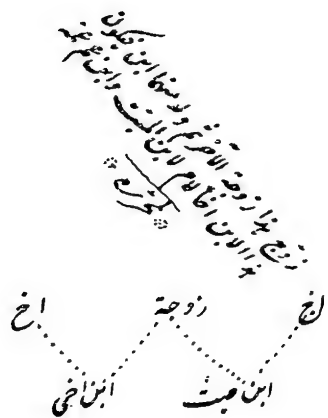
فولته هذا الفصل تمة لمباحث الصنف الاول ما ذكره في هذا الفصل وان كان ايضا من مسائل الصنف الاول لكنه فصله عن سائر الغرضه والاتفاق في امتثاله على بعضه بعد اختلافهم في جميع ما سبق فولته وهو الصحيح صرح به شمس الائمة السرخسي وما ذكره من اتفاق علماءنا مبني عليه فتدبر حاشيته على قولته هذا الفصل تمة لمباحث الصنف الاول اقول هذا الشعر بان قوله في باب العصبية هذا البحث تمة لمباحث العصبية السببية ليس اشارة الى كونه خارجا عن مباحث العصبية كما ظن بعض النحويين

في اثنين فيصير ستة عشر فهي لها ونضرب الثلاثة التي هي نصيب بنت ابن بنت البنت في البنت في المضروب الذي هو اثنا فيحصل ستة فهي لها ونضرب نصيب ابني بنت بنت البنت في ذلك المضروب فيصير ستة فهي لها فيعطي كل واحد منها ثلثة \* وقول محمد بن الرواسين عن ابي حنيفة في جميع احكام ذوى الارحام \* ومن هذا الكلام يعلم ما اشترنا اليه سابقا من ان قول ابي يوسف مروى عن ابي حنيفة ايضا لكن روايته شاذة ليست في قوة الشهرة مثل الرواية الاخرى وذكر بعضهم ان شيخ بخاري اخذوا بقول ابي يوسف في مسائل ذوى الارحام والجيش لانه اليسر على المفتي \*

ذلك فيما سبق مع انه صرح بهذا في هذا الفصل من مسائل الصنف الاول \* قولته التي في توريب ذوى الارحام اشارة الى ان اللام للعهد الخارجي والي حذف المضاف اليه وتوبيخ اللام عنه \* قولته وهو الصحيح صرح به شمس الائمة السرخسي فيكون الاتفاق في القبول من اطلاق قوله علماءنا يعتبرون الجهات في التوريب بناء على قول الصحيح حاشيته والي \*

### \* فصل هذا الفصل تمة لمباحث الصنف الاول \*

علما ونا رحمهم الله يعتبرون الجهات في التوريب \* اي في توريث ذوى الارحام \* غير ان ابا يوسف يعتبر الجهات في ابدان الفروع لانه يقسم المال على الفروع ابتداء فيعتبر الجهات فيهم وقد اختلف في قول ابي يوسف فاعل العراق وخراسان على انه لا يعتبر الجهات فيهم بل يرشده زوجتين بجمعة واحدة كما هو مذهب في الجدة على امرئيه واهلها وراثة ائمة يعتبر الجهات وهو الصحيح والفرق بين ما نحن فيه وبين الجدة ان الاستحقاق هناك بالفرعية وبعد الجهات لا يرا دثره من انا الاستحقاق ههنا بتمتع العصبية فيقاس على الاستحقاق بحقيقة العصبية وقد اعتبر فيها بعد الجهات تارة للتزجج كالاخوة لآب وام مع الاخوة لآب واخري للاستحقاق كالاخ لام او كان ابن عم وكذلك ابن العواذ كما زوجا فانه يعتبر في استحقاق السبيل معا كذا فيما نحن بصدده يعتبر سببا جميعا لكنه يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا \* وحججه يعتبر الجهات في الاصول فانه يقسم المال على اول بطن اختلف بين الاصول وبأخذ العدة في الاصول









هنا تغيير الوجهة لأنه يجعل الشخص الواحد من جهة الام والآخر من جهة الاب ولا شك ان جهة الارث فيها مختلفة  
بجلائل الاختلاف في النصف الاول لأنه لا يخرج به الشخص عن كونه ولد الميت هكذا قيل اقول بوير هذا المعنى قول أبي يوسف  
فما سبق في آثاره اذ كان الدليل في مقابلة الاستدلال على مخالفة محمد وقد تحدثت الوجهة ايضا وسمى الولاء فان هذا  
القديم مني عن اتفاقه هنا قد برر والى قول المذكور مثل خط الانبياء ان كانوا ذكورا او انثى وان  
كان لكل الانثى ام اب اب ام اب ام اب ام اب ام اب ام اب فلهذا الجدة الثلث

هستوت منازلهن وليس يولدن من يدله  
بوارث وانفتحت صفة من يدلن بهم لان  
كل واحدة بدلي بذكر وتحدث قرابتهن لان  
اكل من جانب الاب يقسم المال بينهن اثلاثا  
على السوية لكل جذوة سهم اذ كان اكل  
ذكورا فذلك كاب ام ام الاب واب  
ام اب الاب حاشية على

قوله والضابط ان يقال حج المراد بهذا  
الضابط ما يضبط جهة القسمة كما هو مطلب  
الاعلى لهذا الفن الا الضابط مطلقا حتى يرد  
عليه الاعتراض بغير بعض الاعمال كوجود  
ولد الوارث فانه مرتبة المحل لا يخرج فيه  
الى بيان كيفية القسمة وآما قوله فعلى الثاني  
الاقترب اولى فانما ذكره طوطمة للتقسيم  
في مفتح الكلام والى

قوله كلاهما لاب وام اولاب فذلك  
لأنه لو كان كلاهما لام لم يوجد ولد العصبة  
قوله او احدهما لاب وام والآخر لاب  
سواء كان الاخ لاب وام والاخت لاب  
والاخر لاب وام والاخر لاب وام والآخر  
لان هذا التقيد لتحقيق ولد العصبة لأنه اذا  
كان احدهما لاب وام والآخر لام او احدهما  
لاب والآخر لام سواء كان الاخ لاب وام  
والاخر لام او اب العكس سواء كان الاخ لاب  
والاخر لام او اب العكس فلهذا اربع صور  
اثنان منها وهما الاول والثالث

في اتحاد القرابة والضابط ان يقول اما ان يكون هناك سوار  
الدرجة او لا فعلى الثاني الاقرب اولى وعلى الاول اما ان تجد القرابة وتختلف  
فان اختلف يقسم المال اثلاثا كما ذكرنا آنفا وان اتحدت فان انفتحت  
صفة الاصول فاقسمة على ابدان الفروع وان لم يتفق يقسم  
المال على اولى الخلاف في النصف الاول فتأمل

### فصل في التثنية

وام اولاد الاخوات وبنات الاخوة مطلقا وهو الاخوة لام  
الحكم فيهم كالحكم في النصف الاول وام اولاد البنات واولاد  
بنات الابن اعني اولهم باليه ارث اقر بهم الى الميت فبنت الاخت  
اولى من ابن بنت الاخ لانها اقرب وان سكواد في درجة القرب  
قوله العصبة اولى من ولد ذوى الارحام كبنات ابن اخ وابن بنت  
اخت لانها لاب وام اولاب او احدهما لاب وام والآخر لاب المال  
كله لبنت ابن الاخ لانها ولد العصبة الذي هو ابن الاخ ثم ان  
قال ههنا فولد العصبة وقال في النصف الاول فولد الوارث واد بولد  
الوارث هناك ولد صاحب الغرض فقط اذا لا يقصر في النصف الاول  
فورحم هو ولد العصبة وهو في درجة ذى الرحم وذلك لان ولد ذى  
الرحم في البطن الثاني من اولاد البنات وولد العصبة في البطن الثاني من  
اولاد البنين اما عصبة كبن ابن الابن او كبن بنت ابن الابن فذكر ولد الوارث  
مكافاة لمتب فوض اختصارا في العبارة واختار في النصف الثاني ولد  
العصبة لأنه لا يقصر فيه ولد صاحب الغرض في درجة ولد ذى الرحم وذلك  
لان ولد صاحب الغرض في البطن الاول من اولاد الاخوات فقط وكذلك ذى  
الرحم اما هو في البطن الثاني وما بعده ولا يشاء وان في الدرجة بخلاف  
ولد العصبة فانه قد يكون في درجة ولد ذى الرحم كبن بنت ابن اخ وابن

ما اذا كان كلاهما لاب وام اولاب في ان بنت ابن الاخ اولى كونهما ولد العصبة واثنان منها لمحات  
ما اذا كان كلاهما لام لان العصبة فيها متقدم كما اذا كان كلاهما لازم قوله لان ولد ذى الرحم في البطن الثاني  
الطرف صفة لدى الرحم لا لولد فذكر على قوله مطلقا اي سواء كان الاخوة والاخوات من جهة  
الاب او من جهة الام فيكون قوله مطلقا قيدا للجموع  
قوله لان ولد ذى الرحم في البطن الثاني من اولاد البنين قيسل الطرف صفة لدى الرحم لا لولد

للول فقدر وانت تعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة والآولى ان يقال لان ولد العصة اذ الكلام فيه فقول صفه  
لذى الرحم ليس بصواب بل الصواب ان يقول قوله في البطن الثاني صفه للعصبة احوال منها اقتضار في العبارة مع  
عدم اللبس بقرينة المقام وقد مر في الصنف الاول تفصيله قولنا اختصار في العبارة أي مع عدم اللبس  
قولنا لانه لا يتصور فيه ولد صاحب الفرض مع عدم الاختصار في تلك العبارة فقدر قولنا كان المال  
بينهما المذكور مثل حظ الاثنين عند ابى يوسف وفي شرح فرائض العثماني واما الكلام في اولاد الاخوة والاخوات لام

فهو ان اولادهم اقربهم ولا يفضل الذكر على الانثى  
عندهم الا في رواية شاذة عن ابى يوسف  
فانه يفضل الذكر على الانثى فيها فاعتبر ابدانهم وفي  
شرح المبسوط للشمس الثماني وان كان جميعا لام فحق  
ظاهر الرواية المال بينهما نصفان وقد روي في رواية  
شاذة عن ابى يوسف المال بينهما اثلاثا فقدر  
قولنا وما كان مخصوصا عن القياس أي ما كان  
مخصوصا خارجا عن القياس أي ما ثبت على خلاف  
القياس قولنا فيجوز بالفسخ لا باسكون  
حاشية على

قولنا واختلاف الصنف الثالث ولد  
العصبة اذ ليس فيه احتمال ولد صاحب الفرض  
ولم يقل فيه ولد الوارث كما في الصنف  
الاول لعدم الاختصار فيه قولنا كان المال  
بينهما المذكور مثل حظ الاثنين في هذه رواية  
شاذة عن ابى يوسف على ما اشير اليه شرح  
الفرائض العثمانية حيث قال واما الكلام  
في اولاد الاخوة والاخوات لام فهو  
او لهم بالميراث اقربهم ولا يفضل الذكر على  
الانثى عطف على رواية شاذة عن ابى يوسف  
فانه يفضل الذكر على الانثى فيها فاعتبر ابدانهم و  
في شرح المبسوط للشمس الثماني وان كان جميعا  
لام فحق ظاهر الرواية المال بينهما نصفان وقد روي  
في رواية شاذة عن ابى يوسف ان المال  
بينهما اثلاثا الا انه لما كان في دليله نوع قوة  
اورد المصنف في كتابه وبين الشارح ما  
تمسك به فيه أي الحكم في هذه الصورة الارب

مع ابن بنت الاخوت ولو كانا أي بنت ابن الاخ وابن بنت الاخ  
لام كان المال بينهما المذكور مثل حظ الاثنين عند ابى يوسف  
باعتبار الابدان فان لاصل في الميراث تفضيل الذكر على الانثى  
وانما ترك هذا الاصل في الاخوة والاخوات لام بالنص على خلاف  
القياس اعني قوله تعالى منهم شر كما في الثلث وما كان مخصوصا عن  
القياس لا يلحق به باليس في معنى من جميع الوجوه وليس اولادهم ولا  
في معناهم من كل وجه لا يرون بالفرضية شيئا فخرج فيهم ذلك الاصل  
والنصا لو ثبت ذوى الارحام لمع العصبة فيفضل فيه الذكر على الانثى  
كما في حقيقة العصبة وعند محمد المال بينهما نصفان باعتبار الاصول  
وهو ظاهر الرواية والوجه فيه ان استحقاقهما لا يثبت بقرينة الاعم  
وباعتبار هذه القرينة لا يفضل الذكر على الانثى اصلا بل كما يفضل  
الانثى عليه الا يرى ان ام الام صاحبة فرض بخلاف اب الام فان  
لم يفضل الانثى ههنا فلا اقل من التساوي اعتبارا بالمدى به وان سمعوا  
في القرب وليس فهم ولد عصبة كبت بنت الاخ وابن بنت الاخ او  
كان كلهم ولا والعصبة كبتى ابن الاخ لاب وام اولاد او كان  
بعضهم اولاد العصبة وبعضهم اولاد صاحب الفرائض كبت الاخ لاب  
وام وبنت الاخ لام فابى يوسف يعتبر الاقوى في القرابة فغده  
يكون من كان اصله اخا لاب وام اولد فمن كان اصله اخا لاب فقط  
اولاد فقط فبنت بنت اخنت لاب وام اولد من بنت بنت  
اخ لاب ومن كان اصله اخا لاب اولد فمن كان اصله اخا لام  
كاسير عليك تفصيله وحجج يقسم المال على الاخوة والاخوات  
مع اعتبار عدد الفروع والجهات والاصوات وهو الظاهر من قول  
الحنيفة فاصاب كل فروع من تلك الاصول بقسم من فروعهم  
كما في الصنف الاول على ما تقرر هناك ثم اشير اورد مثالا واسارا  
قول الاماين فيه فقال كما اذا ترك الميت ثلث بقا اخوة متفرقين

عند ابى يوسف يعتبر الاقوى فيعجب يجعل المال لا لاولاد ابى الاعيان ثم لا لاولاد ابى العلات ثم لا لاولاد ابى الاخاف  
لذكر مثل حظ الاثنين وحججه ان يقسم المال على نفس الاخوة والاخوات كما لو كانوا ام الوارثة  
لكن مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول ابرعاية الاصول المذكورة في الصنف الاول شرح قولنا فيجوز  
فيهم قبل بالفسخ لا باسكون يكون منصوبا بان المقدرة بعد الفسخ اعني لا يرون وج يكون المراد بالاصل الجاري بين  
اولادهم لا الشسوية بين الذكور والانثى وقيل الاولى ان يفر باسكون فيكون متفرعا على قوله وليس اولادهم ولا ربح



ولقبح هذه المسئلة عند حمزة من تسعة لان اصل المسئلة من  
ثلاثة واحد منها بنى الاخياف الثلاثة ولا يقيم عليهم واثنان لبنى  
الاعيان واحد منها بنت الاخ لاب وام وواحد لابن الاخت مكنها مع بنت  
الاخت منها وبها كملت بنت لان الابن كبنتين ولا يقيم الواحد على الثلث  
لكن بن ريس بنى الاخياف ورؤوس بنى الاعيان مماثلة لغيرنا احد  
الثلثين في اصل المسئلة وهو ثلثة ايضا فصارت تسعة فقسم منها  
المسئلة كان لبنى الاخياف من اصل المسئلة واحد ضربنا في الثلثة فكان ثلثة  
فكل واحد منهم واحد وكان لبنى الاعيان من اصلها اثنان ضربناهما في الثلثة  
فحصل ستة وقسمنا منها ثلثة الى بنت الاخ واثنين الى ابن الاخت ووجد الى  
بنت الاخت ولوترك الميت ثلث بنات بنى الاخوة متفرقين بهذه الصورة

اخ لاب وام	اخ لاب	اخ لام
ابن	ابن	ابن
بنت اولى بالاتفاق	بنت مجبوبة	بنت مجبوبة

المال كله لبنت ابن الاخ لاب وام بالاتفاق لانهما ولد العصبة الذي هو ابن  
الاخ لاب وام فيكون مقدمة على بنت ابن الاخ لام ولها ايضا قوة القرابة  
من جانبى الاب والام فيكون مقدمة على بنت الاخ لاب وقد زاد بعض النسخين  
ههنا مسئلة لا اعتبار للجنس وعدد الفروع في الاصول فقال ولوترك ابن بنت اخ  
لاب وبنتى ابن اخت لاب وبها ايضا بنتا بنت اخت لاب وام وترك ايضا  
بنت ابن اخت لام بهذه الصورة

اخ لاب	اخ لاب	اخ لاب وام
ابن	ابن	ابن
بنت	بنتين	بنت

عند حمزة عند يوسف المال كله لبنت بنت الاخ لام وام لقوة القرابة وعند  
محمد بن مسلم على الاصول بنى الاخوة والاخوات ويعتبر فيهم للجنس وعدد الفروع وما اصاب

سنة  
١٢

كل فرق منهم يقسم على فروعه فاصل المسئلة عنده من ستة لوجود  
 السدس فيها واحد منها وهو السدس للاخت لام واربعة منها  
 للاخت لاب وهم لانا فعبر فيها عدد بنتي بنتها فهي كاختين لاب وهم فلها  
 الثلثان والباقي منها وهو واحد للاخ للاخت المذكور مثل خط الاثنين  
 بطريق الصوبة واذا اعتبرنا عدد بنتي ابن الاخت لاب فيها كانت  
 كاختين لاب فالواحد الباقى يكون بينهما وبين الاخ لاب نصفين فاذا  
 ضربنا خرج النصف وهو الاثنان في اصل المسئلة وهو ستة صار  
 الحاصل اثني عشر كان للاخت لاب وهم من اصل المسئلة اربعة وقد ضربنا في  
 المضروب اعني الاثنين بلغ ثمانية اعطينا لابنتي عنها وكان الاخت لام  
 من اصلها واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اثنين فاعطينا ابنتها  
 وكذا الاخ والاخت لاب من اصلها واحد ايضا ضربناه في ذلك المضروب  
 فصارا اثنين فاعطينا ابنتها بين الاخ والاخت ابنا فاما الماعرفة فكل واحد  
 منها واحد قد فطنا نصيب الاخ لاب وهو واحد الى ابن بنته ودفعنا  
 نصيب الاخت وهو ايضا واحد الى بنتي ابنتها فلا يستقيم عليها فاذا  
 ضربنا عدد ابنتها في اصل المسئلة وهو اثني عشر صار اربعة وعشرين فبها  
 تفصح المسئلة او كان لبنتي بنت الاخت من الابوين ثمانية من اثني عشر  
 فحضرنا في المضروب الذي هو اثنان فصا ستة عشر فهي كها وكذا لبنت  
 ابن الاخت لام اثنان منها ضربنا بها في ذلك المضروب صار اربعة  
 قد فطنا ابنتها وكان لابن بنت الاخ لاب واحد منها ضربناه في  
 ذلك المضروب فصارا اثنين منياله وكان لبنتي ابن الاخت لاب  
 واحد منها ضربناه في الاثنين فلم يغتسر ودفعنا ابنتها فصا  
 نصيب البنتين من الجهرتين ثمانية عشر فكل واحد واحدة منها تسعة

..... فصل في الصنف الرابع .....



جربان هذا الحكم في الاصناف السابقة فقدم من حكم الاقرب بالقرينة الاولى لان الواحد من تلك الاصناف اذا  
 خرج لئلا يقع البصر وبما يجوز ان يكون عند الانفراد لوجود المراجع في الاول وعدمه في الثاني وقية ان اختصاص هذا  
 الصنف بهذا الحكم لا يوجب ترك ذكره فيما يقدم فلا بد من بيان عدد ما ذكره الشيخ وبأجملة اختصاصه به يكون وجها  
 لذكره هنا ولا يكون وجها لتركه فيما عده ثم ان الشيخ رجح اخرا ما ذكره من ان بيانه في العدد الاصناف ؟  
 ولم يفت الى ما ذكره هذا الفاعل من ان جربان هذا الحكم قد علم من حكم الاقربية اولانه اذا نظر الى هذا الحكم قد علم

ابضا : قرأتهم في القوة بان يكون كلهم لابل وام اقولاب اولام : فذكر  
 شرحه الاثنيتين كعمدته كلها لامل آخال وخاله كلها لابل وام اقولاب  
 لابل وكلها لامل : وذكر ان العلم والقيمة سخلان في الاصل الذي هو لابل : وكذا اصل  
 والحالة واحدة وهو لامل : ومنه ان لامل في القوة بالابل عند ما جمعها : وان كان  
 جبر قرأتهم مختلفا : بان يكون قرأته بعضهم من جانب الابل وقرأته بعض  
 آخر من جانب الامل : فلا اعتبار لقوة القرابة : فيما بين المختلفين في جبرها  
 فلا يكون من هو اقوى قرأته لكونه من الجانبين او من جانب الابل او  
 ممن له قرأته من جانب الامل : كعمدته لابل وام وخاله آخال لابل وام وعنده لامل  
 فالثلاثان لقراءة الابل وهو يغيب الابل والثالث لقراءة الامل وهو نصب الامل  
 فاذا ترك عمده لابل وام وعنده لابل وعنده لامل وذكر البعض معنى خاله لابل  
 وام وخاله لابل وعنده لامل فقلنا المال لقراءة الابل اسما لعمات وقته لقراءة  
 الامل اتي بحالات : ثم ما اصاب كل فريق : من قرأته الابل والامل  
 بقسم منهم كما لو اتحد جبر قرأتهم : فالقوة لابل وام في المثال المذكور كقرائته  
 لان قرأته اقوى وكذا الحالة لابل وام كقرائته كذلك فاذا تعدت  
 العمات لابل وام بقسم الثلثان بينهما بالقوة : وكذا الحال في تعدد  
 الحالات لابل وام يتفق الثلث بينهم على القوة فان قيل بان الثلثين  
 لقراءة الابل بنقل قوله فلا اعتبار لقوة القرابة قلنا لاسنا فاه اذا  
 لو ادبنا رتبة القرابة هو ان يأخذ الاقوى جميع المال كما مر

من حكم الاقربية ؟ اذا نظر الى هذا الوجه  
 يكون ذكره في الصنف الرابع ايضا مستدركا  
 لان فروع الصنف الرابع اذا كانوا اقرب  
 يكون اولى بالوراثة فاذا كان منفردا يكون با  
 لطريق الاولى ومن كان فروع عند الانفراد اوله  
 فاقصده بالطريق الاولى واحاصل ان بيان  
 الاولوية بالاقربية في فروع الصنف  
 الرابع بمنزلة بيانها في كل هو شدد فلان فاه  
 في التمسك بها على ان الاولوية بالاقربية  
 مصرحة في هذا الصنف ايضا والظاهر  
 انه لا فرق بين الاولوية بالاقربية لا يقال  
 الحكم صحيح قوله اذا الفرد واحد واذا اجتمعوا الا  
 قوله اذا الفرد واحد فقط عني بفعل انه مشترك  
 لم حصه بالذكر ههنا فان المجموع محض من الصنف  
 الرابع وان كان الجبر الاول منه مشترك  
 لا تايقول فالحذور بان على حاله ايضا  
 لانه لا سائل ان يقول لم جعل الحكم المشترك  
 جبراً من المجموع ولم يقصر على قوله الحكم  
 فيه انه اذا اجتمعوا وان كان جبر قرأتهم متخذا  
 او هو كان في بيان الحكم كالاصناف  
 السابقة فلا بد من اعتذار ذكره والشارح  
 عساه ولان

## فصل في اولادهم

اسى اولاد الصنف الرابع فذكر ان الصنف الاول  
 اولاد لابل واولاد لابل الابن هذه العبارة باطلا وها  
 فتكمل على الاولاد النسوبة الى البنات وبنات - الابن بلا  
 واسطة وبواسطة ايضا فان اريد الصنف : بذلك زيد

فالثلثان لقراءة الابل ؟ وذلك لان قرأته الابل كالاعمال والعمات ملحقا بملكون بالابل فيقومون مقامه رتبة الامل كالاخوان  
 والحالات ملحقا بملكون بالامل فيقومون مقامها فصار كانه ترك البوين قبسم المال بينهما اثلاثا وهذا مستحسن والفكر ان لا يرث  
 الاحوال والحالات مع الاعمال والعمات كانه مشترك العمل به باجماع الضمانه رضوان الله عليهم اجمعين : محضه عجم : قوله فلا اعتبار لقوة  
 القرابة اتي في الترجيح لانه لا زيادة القرب فان القوة القرابة دخل في زيادته على ما سبق بعد هذا والى هذا المعنى اشار الشيخ  
 في آخر بحثه ايضا فلا يخاف الى ان يقال فلا ترجيح لقوة القرابة يدل فلا عبارة على ما ظن لظهور المواد : قوله فالثلثان

قوله فتذكر مثل حفظ الاثنيتين الآ في رتبة  
 ابن سماعة عن ابى يوسف فانه يقول اذا  
 كان الذكر والانشى اثنتين قالما ليهنهم على  
 النسوبة : قوله فلا اعتبار لقوة القرابة لا  
 في روايته شاذة عن ابى يوسف : قوله

فالثلثان لقراءة الابل ؟ وذلك لان قرأته الابل كالاعمال والعمات ملحقا بملكون بالابل فيقومون مقامه رتبة الامل كالاخوان  
 والحالات ملحقا بملكون بالامل فيقومون مقامها فصار كانه ترك البوين قبسم المال بينهما اثلاثا وهذا مستحسن والفكر ان لا يرث  
 الاحوال والحالات مع الاعمال والعمات كانه مشترك العمل به باجماع الضمانه رضوان الله عليهم اجمعين : محضه عجم : قوله فلا اعتبار لقوة  
 القرابة اتي في الترجيح لانه لا زيادة القرب فان القوة القرابة دخل في زيادته على ما سبق بعد هذا والى هذا المعنى اشار الشيخ  
 في آخر بحثه ايضا فلا يخاف الى ان يقال فلا ترجيح لقوة القرابة يدل فلا عبارة على ما ظن لظهور المواد : قوله فالثلثان

فانثنان لفراية الاب؟ وهذا مستحسن ان لا يرث الاخوال والخالوات مع الاعمام والعلمات كنه متروك  
 العلل باجماع الصحابة عاصيه ولا؟ قوله فاذا تعددت العلمات لاب وام واذا اخلطت الاعمام والعلمات  
 والاخوال والخالوات نعم كل من الثلثين والثالث عليها المذكور مثل حظ الاثني عشر لان نصيب كل فرد في حصة  
 كانه جميع الزكة عاصيه عني قوله فليس بنا ول العبارة عنهم اولادهم هذا يقضي الغرض لا ولا يقضي الرابع  
 ويبان احكامهم على حدة لكن لا يقضي افرادهم واخر احكامهم في فصل على حدة اذا كان يكن ان يقول فصل

في الصف الرابع واخر ادم وحكم كل منها  
 فيذكر احكامها في فصل واحد كما فعله بعضهم  
 وايضا هذا في ترجمته المصنوع بابهم في شرحه  
 بالصف الخامس ومع ذلك فهو ظاهر  
 عما هو بعدوه اؤدع من تناول العبارة عنهم  
 اولادهم لا يقضي بيان احكام اولادهم على  
 حدة بل مقتضى ذلك هو عدم اشتراكهم  
 لهم في احكامهم فكان ينبغي ان يقال ايضا  
 ولم يكن احكامهم قوله الحكم بينهم كالحكم  
 في الصف الاول اعني لما لم يكن نسبهم عليهم  
 الحكم الصف الاول من كل الوجوه فشره بقوله  
 اعني ٩ قوله اي سوار كان الاخرين  
 جهة الابد او من غير جهة منه هذه العبارة  
 اعني قول المصنف ان جهة كان فيما سبقت  
 لقوله اي سوار كان من جهة الاب او من  
 جهة الام وشرها بما ترمى مع جريان  
 التفسير في كل من الموضوعين ظهورا ولونه  
 الاخر فيما سبق اذا كان من جهة الابد  
 وعدم ظهورا عينا الاخرين من جهة الاب والام  
 هنا عاصيه عني قوله اعني ذلك ام  
 لما لم يكن في هذا التشبيه مطابقة من كل الوجوه  
 فقد خفيصه بهذا التفسير قوله اي سوار  
 كان الاخرين من جهة الابد او من غير جهة  
 لم يقل هنا سوار كان من جهة الاب او من  
 جهة الام كما قال في الصف الثاني لانهم كانوا  
 في مثل هذا التعبير الى الواسطة اي سوار كان من  
 بدلولهم من جهة الاب او من جهة الام بخلاف

زيد قولنا وان سفلوا واحكم في الكل اتفق فيمن على اوسط واحد كما  
 نقرر وان الصف الثاني هم الثالث فطون من الاجداد والجدات وان علوا  
 واحكم في الكل واحد كما عرفت والعبارة مطلقة وليس في هذا الصف اعتبار  
 اولاد وان الصف الثالث اولاد الاوصياء وبنات الاوصياء وبنو الاوصياء  
 لام هذه العبارة كالا ول بنا ومن يكون بوسطه وبلا وسطه واحكم بهما  
 واحد واما الصف الرابع وهم العمام والاعمام والام والاخوال والخالوات  
 فليس بنا ول العبارة عنهم اولادهم فذلك احتج الى تخصيص اولادهم  
 بالذكر ويبان حكمهم الحكم بينهم كالحكم في الصف الاول اعني بذلك  
 ان اولادهم بالبرث افرسهم الى البنت من ابي جهة كان اي سوار كان  
 الاخرين جهة الابد او من غير جهة بنت العمة وابنها اول من  
 بنت بنت العمة وابن بنتا وبنت ابنتا لانها ارب ال الميت في  
 الرحم من هو لا مع اتحاد الجهة وبنت الخالة وابنها اول من بنت بنت  
 الخالة وابن بنتا لما ذكرنا وكذلك اولاد العمة اول من اولاد الخالة  
 وبالعكس لوجود الاخرية مع اختلاف الجهة وان استوفى ذلك القرب  
 الى الميت وكان يترفع عنهم هذا بان يكون الاقرب اكل من جانب اب  
 الميت او من جانب امه ومن كان له قوة القرابة فهو اولى بالاجماع ومن  
 ليس له قوة القرابة فاذا اترك ثلثة اولاد والعلمات المتفرقات كان المال  
 كله لولد عمة لاب ودم فان فقد كان كله لولد عمة لاب فان فقد كان  
 كله لولد عمة لم وكذا الحكم في اولاد الاحوال سفر فين او خالوات  
 متفرقات وذلك لان النساء في جهة الابطال بالميت  
 حاصل ولا يشك ان ذا القرابتين اقوى سببا وعند اتحاد النسب  
 يحل الاقوى سببا في معنى الاقرب ووجه يكون اولى وكذا اولاد  
 من الاب بقرابة الاب وقد سلف ان في استحقاق من في العصبية تقدم  
 قرابة الاب على قرابة الام وانظم ان هذا الاجماع ليس مطلقا بل مقيّد  
 بما اذا لم يكن بينهم ولد عصبية انا اذا كان بينهم ولد العصبية ففي

الصف الثاني فانه لا يجازون الى مثل تلك الواسطة مع ان ما ذكرهما اول على المقصود وشغل قوله وعند اتحاد  
 النسب يحل الاقوى انما فصل الذي حيث قال كان المال كله لولد عمة لاب ودم فان فقد كان كله لولد عمة لاب فصل الدليل  
 ايضا وقال ولا شك ان ذا القرابتين اقوى انما قال وكذا اولاد من لاب لقرابة الاب وخطابا وما قبل ولو قال ولا شك  
 ان ذا القرابتين وقرابة الاب اقوى سببا وعند اتحاد السبب كيفي ولم ينجح الى قوله وكذا اولاد من لاب قوله واعلم  
 ان هذا الاجماع ليس مطلقا بل هو مقيّد اقبل كلام المصنف في بيان احكام اولاد الصف الرابع وخطابا

وقال هرا، اولاد القنف الرابع لا يوجد فتم ولد العصبه الميت فلا جلع الواقع على اولويه من له قوة القزاة ان اولاد  
العصف الرابع ولا حاجة في نصيده بما اذا لم يكن فهم ولد العصبه كما فعله الخارج وعبره من الشارحين  
ايضا انتهى وكفاك ان يقول لولم يكن بينهم اعتبار ولد العصبه كيف يصح قول المس وان استنوا في القرب وكان  
خير فزانتهم سخداً فولد العصبه اولي لا يقال قد صرح الخارج فيما سبق ايضاً ان القنف الرابع العمامت على  
الاطلاق والاعمال لام فلا يصدر عن اولادهم كونهم ولد العصبه كما ذكره الفاضل لانا نقول بدفعه قول الخارج

فيما بعد من ان قوة القزاة نزلت من العصبه  
الى فرعها او ما نزلت ان ثبت العلم لاب  
وم اولي من ثبت العلم لاب وليس ذلك  
الا باعتبار سرانية قوة القزاة من الاصل الى  
الفرع انما عرفت هذا فقد عرفت ان ثبت  
ثبت العلم لاب وم اولي من ثبت ثبت العلم  
كذلك وعرفت ايضاً ان اعتبار ولد العصبه  
في اولاد القنف الرابع من هذا القبيل اى  
باعتبار سرانية القوة ثم ان ثبت العلم من ذوي  
الارحام ولا يصدق عليها ان لا تغير القنف  
الرابع وتكون قوله الذي ينتمى الى جد الميت  
او جدته وقد حصر والقنف الرابع في الميت  
والاعمال لام والاخوال والخالات مطلقا  
فيلزم ان يكون بنو العلم من قبل اولاد القنف  
الرابع لانها تنزل الى جد الميت وان لم يكن  
ولد ذي رحم حاشية وان  
فقد لا يخفى والسبب لانه عند اختلاف السبب  
لا يجعل الاقرب سببا في معنى الاقرب منه ودرجه  
ولو قال ولا تشك ان ذوي القرائين وقزاة  
الاب اقرب سببا وقت انكاد السبب كفى  
ولم يخرج الى قوله وكذا اولاد اب عمي

اولويه من له قوة القزاة خلاف بين ظاهر الرواية وقول بعض  
الشيخ كما استشف عليه وان استنوا في القرب بحسب الدرجه  
وه في القزاة بحسب القوة وكان خير فزانتهم سخداً بان يكون  
الكل من جهة اب الميت او من جهة امه فولد العصبه  
اولي فمن لا يكون ولد العصبه كثبت العلم وابن العصبه  
كلهما لاب وم اولاب المال كله ثبت العلم لانها ولد العصبه دون  
ابن العصبه وذلك لان العلم لاب وم اولاب من العصبه بخلاف  
العمه فانها من ذوي الارحام كالعلم لام فتح جانب ولد العصبه  
قوة ودرجهان باعتبار المدله وعند اتحاد قزاة في صورة  
ان ذي الدرجه يعتبر هذه القوة وان لم يعتبر عند اختلاف  
خير كما سباني وان كان احدهما اى احد هذين المذكورين  
وهما العلم والعصبه لاب وم والاخر لاب كان المال كله لمن كان له  
قوة القزاة لم يرد بهذه العبارة ما ينبتا درس بلها قزاة لان العلم اذا  
كان لاب وم اتجه لاب فلا خلاف لانه ان المال كله  
ثبت العلم لانها ولد العصبه ونزلت ايضا قوة القزاة بل اراد بها ان  
العمه ان كانت لاب وم والعلم لاب كان المال كله لمن له قوة  
القزاة وهو ابن العمه مع بناء في الخلاف الذي سذكره فكانه قال  
وان كانت العمه لاب وم والعلم لاب فكل المال لابن العمه  
في ظاهر الرواية لقوة قزاة دون بنت العلم المذكور وان  
كانت ولد الوارث فبما على خاله لاب فانها مع كونها ولد  
ذوي الرحم وهو اب الام يكون هي امه بالميراث  
لقوة القزاة كما حصلت لها من جهة الاب من الخاله لام  
لام مع كونها اى كون الخاله لام ولد الوارث وهما ام الام  
فانها وارثه بخلاف اب الام وانما كانت الخاله الاولى اولي من  
الثانية لان الترجيح اى ترجيح شئ على آخر بمعنى حاصل

خاله لام م خاله لام م

قوله لم يرد بهذه العبارة ما ينبتا درس والملاحظ ان يتكلف ويقال قوله في ظاهر الرواية فينبذا قبله والنفير  
وان كان احدنا لاب كان المال لمن اعتبر له قوة القزاة في ظاهر الرواية فيسأ على خاله لاب وهو ابن العمه لاب  
وام مع بنت العلم لاب وانما حال بنت العلم لاب وم فغير محتاجة الى البيان لظهورها حاشية وان  
قوله ولها ايضا قوة القزاة فاجتمع فيها فلان فلذلك لم يبن لخلاف مجال قوله وحيد بناء في الخلاف  
الذي سذكره لان كل منها وجه ترجيح كما سطلع عليه قوله فكانه قال اى ذكر المطلق



ميراث الاصول وانت خير بان هذا الجواب انما يستقيم ان لو كان النسب المذكور كلياً ودعوت انه جزئياً وانها هو جاز في سائر الاحكام كما وجه تخصيص هذا الحكم بالنسب انتهى اعلم ان قول الصنف مفتوح بيان اولاد الصنف الرابع الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اولادهم بالمراسل افرسهم الى الميت من ابي جهة كان وقوله في اخره ثم ان عند ابى يوسف ما اصاب كل فريق فيقسم على ابدان فزادهم مع اعتبار عدد الجحش في الفروع وعند محمد بن عيسى المال على اول بطن في بقية عن هذا السؤال والجواب ووجه تخصيص هذا الحكم ايضا ظاهر فانهم اذا كانوا كالصنف

الاول عند اختلاف الذريعة فقد استوفينا بالطريقين الاولى في حاشية ولا

وقوله آلا يرى انه اذا ترك عنه لآب وام وعلا لآب كان المال كله للعم دون العمة هذه كلها مستقيم لكن قيل فذبحي ههنا قسم اخر ولم يذكره المص ولم يعلم حكمه وهو انهم ان سجدوا في القرابة والقراب وكان خير فزادهم سجدوا ولم يكن فيهم ولد لعصبة كتبت بنت عمة وابن ابن عم لآب وام او كنت ابن عمة لآب وام واجب بانه لما قال الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول وبين اكثر الافعال استغنى عن ذكر هذا القسم لان حكمه قد علم من الصنف الاول وهو عند ابى يوسف يعتبر ابدان الفروع ويقسم المال عليهم للذكر مثل حظ الانثيين سجدوا انفق صنف الاصول في الزكوة والاثرة او اختلف وعند محمد يعتبر ابدان الفروع ان انفق صنف الاصول وتعتبر ابدان الاصول اختلف صفاتهم وتطعي الفروع ميراث الاصول وانت خير ان هذا الجواب انما يستقيم ان لو كان النسب المذكور كلياً ودعوت انه جزئياً وانها هو جاز في سائر الاحكام كما وجه تخصيص هذا الحكم بالنسب حاشية عظمي



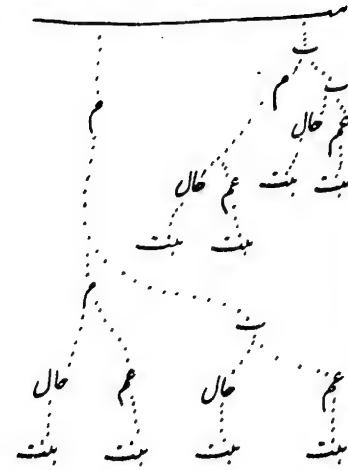
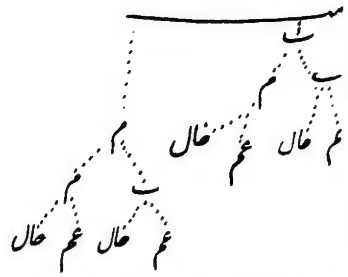
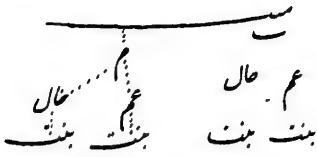
من له قوة القرابة اعني ابن العمة اولي بالا معام بخالفه هذا البعض من الشايخ الذي يرجح قوله على ظاهر الرواية بانه يلزم من هذا الظاهر ترجيح فرع الاصل المرجوح على فرع الاصل المرجح الا ترى انه اذا ترك عمة لآب وام وعلا لآب كان المال كله للعم دون العمة فلهذا ينبغي ان يرجح ميت العم على ابن العمة وان استوفانا القرب ولكن اختلف خبر فراسم بان كان بعضهم من جانب لآب وبعضهم من جانب الام لا اعتبار في ابي فلا اعتبار ههنا بقوة القرابة ولا ولد لعصبة في ظاهر الرواية فلا يكون ولد لعمة لآب وام اول من ولد المال او كالمال لآب وام لعدم اعتبار قوة قرابة ولد العمة وكذا ميت العم لآب وام ميت اولي من بنت المال او كالمال لآب وام لعدم اعتبار كون بنت العم ولد لعصبة فيساعى عمة لآب وام فانها مع كونها بنت القرابين وكونها ولد الوارث من الجنتين اي بنتي الاب والام فان آباء جد صميم عصبته وآؤا حدة صحبة ذات فميت لست هي اولي من كالمال لآب وام كما في الصنف الرابع في اعتبار فيما لقوة القرابة ولا ولد لعصبة فكذلك فيما نحن فيه كتن التفريق لمن يدرك بقرابة الاب فيصالحهم مفاهمة فيغيرهم اي فيما بين المدلين بقرابة الاب مع النساء في الدرجة قوة القرابة ثم ولد لعصبة وذلك لانهم لما اذوا نصيبهم صاروا بالقياس الى ذلك النصيب سجدوا في الحاشية كان الميت لم يترك من المال لا مقدار نصيبهم فيغيرهم ولا قوة القرابة وثابتها ولد لعصبة كما اذا كان الخمر سجدوا لآب على ما هو الثالث لمن يدرك بقرابة الام فيصالحهم مفاهمة ويعتبر فيهم قوة القرابة على فميت ما عرفت فميت بدل لآب ولم يذكر ههنا ولد لعصبة او لا سجدوا عصبته في قرابة الام قال الامام السرخسي ليس استحقاق الثلثين والثالث فيما يغير كثره العدد في احد الجانبين وقلته في الآخر لان هذا الاستحقاق انما هو بالمدلى به اقنى الاب والام ولا خلاف فيما يكثره والغلة وهو سؤال الى يوسف

وقوله فلا اعتبار فيما لقوة القرابة ولا ولد لعصبة هذا يشير ايضا بانه يعتبر ولد لعصبة في اولاد الصنف الرابع وان اعتبار الشايخ اولاد لعصبة في اولاد هذا الصنف فيما سبق لبس بخارج على ما مر حاشية حاشية ولا قوله فيغيرهم قوة القرابة فيخرج ذوالقرابين على ذى قرابة واحدة وانما كمال ذلك لان الاستحقاق في نصيب كل فريق لهم انما هو بجهة واحدة وكل واحد منهم اذا انفرد بسحق الجميع فقد اجماع برامى قوة النسب بينهم في ذلك المقدار حاشية عظمي



الى النصف وهو اثنان وما اصاب فريق الام واحد واذا عدد اقسامه فاعلم  
 عدد الجهات في الفروع خمسة لا تأخذ الاثنين في هذا الفرق اربعة ابناء  
 اثنين من قبل من المال لاب واثنا من قبل المال لاب تحب لاختصار البنين فيهم  
 ابناء واحد فبعد الفرق تحت ابناء ولا تستحق لوجود على الحق لم ينجها بيانه فتركنا  
 الحق كمالها ثم نظرنا الى الاثنين الذين هو دق رؤس فرق الاب والى هذه الحق  
 فوجدناهما متباينين ففرقنا احدى في الآخر فصار عشرة فقرعنا ما في اصل  
 المسئلة الذي هو ثلثهما ثلثين وثلثها نصف المسئلة ثلثها ثلثي عشرين  
 لفرق الاب عشرة منها لابني بنت العدة لاب عشرة للبنين وثلثها  
 ثلثي عشرة لفرق الام ثمانية منها لابنين واثنيين للبنين وعند محمد نصح  
 هذه المسئلة من ستة وثلثين لانه يقسم المال على اول بطن خلف وتغير فيهم  
 عدد الفروع والجهات ففرق فرق الاب تحب العلم لاب عشرين هما كاربوع عا  
 وتحب كل واحدة من العنين لاب عشرين فالحجوع ثمانية عا فاذ  
 فخصر في عدد الرؤس جعل العلم الذي هو كاربوع عا واحد والاربوع  
 الباقية عا اخر فبطل كل واحد من العنين واحد من الثلثين الذين هما  
 اثنا في فرق الام تحب المال لاب كاربوع فاذ كان هما كاربوع فاذ  
 من المالين بناء على اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فالحجوع  
 ههنا ايضا ثمانية فالات واذا اخصر في عدد الرؤس جعل المال الذي كاربوع  
 فاذ خالا واحدا وجعل المال الاربع الباقية بمنزلة خال الفرد ما اصابهم  
 من اصل المسئلة وهو الثلث واحد ولا يستقيم على هذا الخا لين فخصر عدد هما  
 في اصل المسئلة وهو ثلثه ليجعل ستة فبطل فرق الام من هذه الستة  
 اربعة ثم برع اثنان من هذه الاربعة الى العلم لاب وجعل كطائفة واحدة  
 على حدة وربع نصيبه الى اخر فزعد عنه ستة فكل واحد واحدة منها واحد  
 فبطل الاثنان الاخران من الاربعة الى العنين لاب وجعلان طائفة بينهما  
 ثم ينظر الى سفل العنين فهو هذان كاربوع وبنت كبنين لاصد هما الصدور  
 من فروعها واذا اخصر في الرؤس جعلت البنات كاربوع فالحجوع ثلثه بنين

بين اذ نصيب العنين وهو انسان لا يستقيم على الثلثة بل بينهما ثلثة فترك  
 الثلثة كمالها وتعطي فريقين الام من السنة اثنان وربع من بين الاثنين واحد  
 الى الحال ويجعل كطائفة وادعوا اخر الى الحالين ويجعلان كطائفة واذا  
 رفع نصيب الحال وهو واحد الى ابني بنت لم يستقيم عليهما فترك عددهما كماله  
 ثم اذا نظر الى اسفل الحالين وجد ابن كاسين وبنت كاسين فاذا انضصر جيل  
 المجموع كثلثة بنين ولا استقامة للمواحد عليهم فترك الثلثة كمالها واذا  
 نظر الى اعداء الرزيس والرزيس اتبع الى الثلثة والاثنين والثلثة وجد  
 بين الاثنين ثمانية فبقي باصدهما ووجد بين الاثنين والثلثة سباسبنة  
 فنصيب اصددهما في الاخر فيحصل منه ثم يضرب هذه السنة في السنة فيسلف  
 سنة فبنين ويصح منها المسئلة كان لفريقين الاسب اربعة من اصل  
 المسئلة وقد ضربت في المضروب الذي هو سنة فصار اربعة وعشرين فصح  
 نصيب هذا الفريق من السنة والثلثين واما نصيب اتحادهم منها فنقول  
 قد ضرب نصيب ابني بنت العم لاب من جهة العم وهو انسان في ذلك  
 المضروب مائة ثمانين فكل واحد منها سنة وحسب ايضا نصيبها  
 من العمة وهو واحد في ذلك المضروب وكان سنة فكل واحد منها ثلثة  
 فقد حصل لكل واحدة منها تسعة ستمائة من جهة العم وثلثة من جهة العمة ونصيب  
 ايضا نصيب ابني بنت العمة وهو واحد في ذلك المضروب فكان سنة فكل واحد  
 منها ثلثة وتجتمع هذه الاربعة وعشرون وكان لفريقين الام من  
 اصل المسئلة اثنان فاذا ضربنا في المضروب الذي هو سنة بلغ اثني عشر  
 فصح نصيب هذا الفريق من السنة والثلثين واما نصيب اتحادهم فنقول اذا  
 ضرب نصيب ابني بنت الحال وهو واحد في المضروب اتبع السنة كان سنة فكل  
 واحد منها ثلثة واذا ضرب نصيب فرع الحالين وهو واحد ايضا في ذلك المضروب  
 كان سنة فلابني ابن الحال اربعة من تلك السنة فكل واحد منها اثنا عشر  
 حصل لكل من الاثنين خمسة ثلثة من جهة الحال وانسان من جهة الحالة  
 وبنيت الحالة اثنان منها لكل واحد ثمانين عشرة وبنين



أشأن وجميع هذه الأنصبا اثني عشر فإذا انقضت إلى الأربعين والعشرين  
كان الجميع سنة وتلين ثم ينزل هذا الحكم الذي ذكرنا معضدا  
في عمومة الميت ودخله في أولادهم إلى جهة عمومة البويه ودخلها  
ثم إلى أولادهم ثم ينزل إلى جهة عمومة البويه ودخلهم ثم إلى  
أولادهم كما في العصباء في بعض أدم لوجود عمومة الميت ودخله و  
أولادهم انقل حكمهم المذكور إلى عم اب الميت الأم وعمت وقالت  
والعم الأم الميت وكلها وغالبا وقالها فإن انفرد واحد منهم أخذ  
المال كله لعدم المراجع وأن اصعبوا واتخذ جيزرا بينهم فلا تولى منهم  
أولى ذكر كان الأقوى أو أنثى وإن استووا بينهم فلكل رجل نصف الأنثى  
وأن يملك جيزرا بينهم فلكل الأب الثلثان ولقوله الأم الثلث إلى آخر ما مر هناك  
فإن لم يوجد هؤلاء كان حكم أولادهم وأولاد النصف الرابع فإن لم يوجد أولادهم  
بعضا انقل حكم إلى عمومة البويه البويه الميت ودخلهم ثم إلى أولادهم وهكذا  
إلى ما لا يتناهى وهذا ما يقول كحاشي العصباء إلى أن نزلت ذوى الأرحام  
باعتبار معنى العصوبة كما سلف فيعتبر بحقيقة العصوبة وتما عرف في حقيقة  
العصوبة الحكم في أعم الميت نقل ذلك الحكم إلى أعم أم الميت إلى

فصل في الخنثى قبل ما استوفى مباحث صفات  
لا تترك المرتبة التي سبقتها في سبطها الكلام من صحتها  
الفرق بين ذوى الأرحام بالانتماء وهو محلي  
المولادة والمقرلة بالميت على الغير والتوصي له  
بما زاد على الثلث وميت المال وذلك  
لأن كفاها بما ذكرته كتب الفقه على الاستقصا  
وكان من الأحكام ما لا يستغنى الفرض عن معرفتها  
وكيفية الغنم فيها مثل الخنثى وأصله والمفقود  
والمرتبة والغرفة ومن مباحها إرادته لا يكمل بذكرها  
فيشكل على الطالبين كيفية فكر ما ذكره ما نقل فصل  
في الخنثى وتضمن جعل هذه المباحث من نية  
الكتاب وهو أولى لأن الخنثى وأصله والمفقود

### فصل في الخنثى

وهو نعلي من الخنث وهو الذن والنكث يقال خنث الشيء خنثا أي  
عطفته فأنعطف ومنه سمي الخنثي جمع الخنثي الخنثي في بعض النسخ والرجل والرجل  
والمراد بها آلة الرجال وآلة النساء معا وليس معنى سميها أصلا على ما نقل  
من أن الشعبي أنه سئل عن ميراث مولود ليس بشيء من الآتين ويجوز من  
سرته شبه بول غليظ وأصل هذا المخلوق فيه لبن والغضاف الخنث  
المتكامل لأن كماله في الخنثى من حيث أنه لا بد أن يكون ذكرا وأنثى لا محذور

والمرتبة ومن مباحها آمان أصحاب الفروض أو من العصباء أو من ذوى الأرحام فالمراد بالمباحث المتعلقة بها راجعة  
إليها ولو باعتبار تكون نية المباحث المتعلقة بها وكانها على الخنثى في مولى المولود والمقرلة بالميت والتوصي له  
بما زاد على الثلث وتبين المال ما ذكرته كتب الفقه ولم يكف به في هذه المباحث لغلط تلك المباحث  
واستقصاها هناك كحاشي هذه المباحث فأنها كثيرة وغير مستقصاة هناك حاشية على

فصل في الخشعي هو من الخشع وادب التغيير منها ذكره في قوله فيما سباني والوارد براموشنا نظر الى جانب اللفظ والخشع فان لفظ الخشعي هو من الخشع باعتبار اللفظ وتذكر باعتبار معناه فانه شخص ليس من قبيل السنوان ولذلك وصف بالذكر في قوله الخشعي المشكل اذا الذكر هو الاصل ثم ان الخشع وادب الخشع واحمل والقصود وغيره الى الخشع والغرض في فضول سفعلة مع كونهم داخلين في الاجناس الثلاثة فانهم انما اصحاب الغرض والعصب او ذوي الارحام ولم يورد مولد الموالاة ولتقرر بالمتبوع بين المال لعله ما بعثهم وندرة وفوعهم بخلاف هؤلاء المذكورين **قوله** لا تخصار الانسان

فيهما وهو الموافق حكمته والمطابق لفظه اما الاول فانه تعالى خلق حواء بعد آدم عليها السلام لتولدوا ولتتسلوا والنوع الذي جعله الذكر والامات لا يحتاج فيه الى غيرها واما الثاني فانه تعالى قال وعطفكم ازواجا وقال بهب لمن يشاء انا واهب لمن يشاء الذكر الاخر بين حكم الذكر وحكم الاناث في آية الميراث ولو كان له قسم آخر لبيد وبما كان نسباً **قوله** ولا تشكل اعني الاستنباه حال الولاء اما بخلاف الآتين واما بعضناهما وهذا يدفع ما يذهب من حكم محمد حيث قال هو عندنا من آي الآله له اصلاً والخشعي المشكل سواء فان النبا ومنه كون الاول مغاير الثاني وليس كذلك فان حكمه ما مخدول مراد من هذا الكلام هو والخشعي المشكل المغاير سواء من لبس له صلا يكون من قبيل المشكل ثم ان تعبير الخشعي وتوضيحه المشكل ما لا يوجب عن الخشعي فان الخشعي اذا لم يكن مشكلاً فهو من قبيل الرجال ومن قبيل النساء **حاشية** والله

**قوله** لا تخصار الانسان بها فانه تعالى خلق من آدم وذكوره وانا كما قال الله تعالى وبشها كما كثيره وساء وقال الله تعالى بهب لمن يشاء انا واهب لمن يشاء الذكر الاخر بين حكم الذكر وحكم الاناث في كتاب العزيز ولم يبين حكم شخص هو ذكر وانثى كقولنا بذلك انه لا يجمع الوصفان في شخص واحد **قوله** فهو المنفعة الاصلية الآلة روح فكل من الذكر والاولى فائمه صورة ومنفعة والاخرى فائمه صورة فقط ويشك ان اعتبارها هو فائمه صورة ومنفعة اولى واهلها بعين كل من كماله وادبها وان كانت اذا عدم احد الجانبين وجود الآخر بحكم بالآخر فقط هكذا هي

لا تخصار الانسان فيما مع كون المذكورة والاولى صفين متضاوتين لا يجمعان ثم ان صلاته التمييز بينهما عند الولادة وجود الآلة الى ان يبين سائر العلامات بحسب الزمان والاشكال اعني الاستنباه حال الولادة اما بخلاف الآتين واما بعضنا جميعاً فان دفع استنباه بالتخاض فالحكم للمبال لان منقعة الآلة عند الفضال الولد من الام حرة وروح البول فهو المنفعة الاصلية لانه وما سواه من المنافع بحيث بعد ذلك فان بال من آله الرجال فهو ذكر والآلة الاخرى زيادة حرف في البدن وان بال من آله النساء فهو انثى والآلة الاخرى كتولد في البدن وادب ان عامر من الطرب العدواني كان من علماء العرب في الجاهلية وذرعه البهية الحادثة فتجبر وكان يقول هو رجل وامرأة فلم يقبلوه منه فدخل بينه وبين امرأته وتقلب على فراشه ولم يأت به النعم فالت جارية صغيرة عن تجبره فاضرباً بك فالت الجارية روح المال وانباع المبال وبروي وحكم المبال أي جعله حاكماً في حرمه وحكم بهذا فاحسنه فهو حكمه بالي وقدره النبي عليه السلام ما رواه محمد بن ابي يوسف عن ابي صالح عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام لما سئل كيف يورث مولود كذلك قال عليه السلام من حيث يبول وقدره من شمله عن علي وجابر وعن قتادة وسعيد بن المسيب رضي الله عنهم فان كان يبول من الآتين جميعاً فالحكم لما هو سبق فزوجا لانه لما خرج من احد بهما حكم حال انخسه ووج بانة على ملك الصفقة فلا يغير هذا الحكم بخروج من الاخرى كما اذا قام رجل بينه على كفاجر احرأه فقط له بها ثم افام آخر بينه اخرى لم ينفقت اليها وكذا افام بينه على نسب مولود فحكم

**قوله** فانه جارية قبل كانت ابنه وقبل بل كانت امه وكان اسمها حصة **قوله** فلا يغير هذا الحكم بخروج من الاخرى بعد ذلك كان ما يخرج علته فانه للعقل هكذا هي **قوله** في الجاهلية قبل لفظ المأثرة عبارة الشارح جمع حاكم لا حكم انتهى وقيل ان الحكماء جمع الحكماء على ما هو المصطلح في كتب اللغة وجمع الحاكم الحاكمون او الحكماء والحكماء من يدبر الامر وهذا لا ينافي ان كل واحد منهما

الما فانه من فخرج هذا الفاعل حاشية وان قوله وقال بل رأيت فاضيا بوزن البول ليس هذا هو وجه الزبول له في الرد وجهان احدهما ان كثرة البول يدل على سفة الخرج ولا اعتبار بذلك اى مخرج بول النساء اوسع من مخرج بول الرجال وثانيهما ان الفلة واكثره يظهر في البول لان المبال واثلة العفصل المبال دون البول ولا يربطه القفص بالثقب فان لم يستبق باخذ محل السابق اسم المبال فبقيل ان باخذه الاخر فاما اذا خرج منها فما فقد اخذ اسما اسم المبال وذلك لا يختلف بكثرة البول وقلة فها بر وطلب ان ذلك مجرد استبعاد واستنباح مع انه

لا يلزم للقاضي ان يباشر ذلك بنفسه قوله وعند بعض الفقهاء انه لا اعتبار على ما قاله قاضي النازح حاشية في بعض القواعد ولو فارقا رقت العلة بان يعمل الى السار بذكره ويعمل اليه الرجل ايضا من فربه ويقتضى ويخبر ويترى عن ثديه اللبن ويكبل غيره وهذا مما يستبعد عند ذلك حكم حكم الحشيش المشكل الذي الفعوانة فكلما فيها كان قيل البليغ والكسبة شاركة البلية يقول وكذا اذا انفارضت هذه المعالم فهو حشيش مشكل حاشية على قوله بل رأيت فاضيا بوزن البول ما لا رايه يفتح الممره جمع او فيه بعض الممره وتشد بد الباد والاذنية في الحديث اربعون ودها كذا في الصحيح قبل ليس هذا وجه الرد بل في الرد وجهان احدهما ان كثرة البول يدل على سفة الخرج ولا اعتبار بذلك اى مخرج بول النساء اوسع من مخرج بول الرجال وثانيهما ان الفلة واكثره يظهر في البول لان المبال واثلة العفصل المبال دون البول انتهى ولا يخفى على المصنف ان البناء من مثل هذه العبارة الاستنباح والاستبعاد فهو مردود وان لم يلزمه مباشرة القاضي بنفسه ثم ان في الوجه الاول نظرا او لا يلزم من مجرد سفة الخرج كثرة البول بل لابد مع ذلك من زيادة فرة وفصل توجه وثانيه ان في ايضا كذلك فان قوله ان الفلة واكثره يظهر في البول لان المبال لا يغيب شيئا بعد ثبوت قولها ان اكثره يدل على زيادة الفلة فتدبر حاشية وان

قوله دليل على فقه الرجل على ما حكى ابن عمر سئل عن سفة فقال لا ادري ثم قال كجج لابن عمر سئل عما لا يدري فقال لا ادري وكج كلمة فقال عند المدعي والمضني بالشئ فكما رضى عن حاله الجواب لا ادري قال بعض الناس رضى عن حاله لم يرض عن احد بعدهم انه علم بذلك او وقف فيه على دليل ليكون قول الى حشفه وجهاتيه لا علم لنا سوى انفسنا وقيل يفرغ النازح غايته عن الزخيرة عن الحسن انه قال بعد منقوشة

مدية فرادها ر آخر واقام البيت لم يلبثت الى الثاني فان لم يكن هناك سببي في الخرج فقال ابو حنيفة لا علمي بذلك وقال يعتبر اكثرهما بولا لان اكثره يدل على زيادة الفلة ورد ابو حنيفة ذلك على ابو يوسف وقال له بل رأيت فاضيا بوزن البول لا ادري واذا استنوبنا العذار فقال لا علم لنا بذلك ومن المعلوم ان الاعتراف بعدم العلم يقتضي على فقه الرجل ووبانته فلا تغز في ذلك على ابو حنيفة وصاحبه رحمهم الله واذ بلغ صاحب البيت فلما بد ان يزول لا يتكلم بعلومه لانه ان جامع بذكره او ثبت له كجبه وجسلم كما حلام الرجال فهو رجل وان ظهر له بزمان كندى الحركة او راي حضا كالتسار اوجع كما يجا معقن او ظهر له اجل او نزل في ثديه لبن فهو امرأة فقهه على هذا الا بزان يظهر عليه بعضه عند البليغ وقوله مقبول فيما كان من هذه الامور لما لا يطمع غيره من شمة قلنا لا ينبغي التمسك بعد البليغ كذا ذكره الامام الحارثي في شرح

تجدد اضلاع فاضلع لرجل يزيد على اضلاع المرأة في واحدة في شريح الفاضل الغمانية وان استنوبنا سبق واكثره فهو مشكل عند الجمهور الا في رواية شاذة عن الحسن انه قال بعد ضلع فان استنوب من الجاذبين جواشي وان زادت ضلعا على الضلع اليسرى فهو رجل لان ضلع المرأة يزيد على اضلاع الرجل بواحدة وان لم يكن ذلك اللبن او غيره فهو مشكل بالاجماع انتهى وفي هذا العفصل خط لا يخفى لان في النجيلة نبال لان ضلع الرجل لان

لان اضلاع الرجل تزيد على اضلاع المرأة بواحدة على ما قبل عليه سابقا الكلام وان قوله لابد ان يظهر عليه بعضها لانه مقتضى الطبيعة الانثوية فلا تنفك عنها كما لا تنفك النفس عن الجبوة قوله وعند بعض الفقهاء انه لا اعتبار بالاعتناء بان يصل الى الشئ من جملة وصل اليه الرجل فربه ويقتضى ويخبر ويترى عن ثديه اللبن ويكبل غيره وهذا مما يستبعد عند ذلك حكم حكم الحشيش المشكل الذي

الذي انفقوا في شكله فبما كان قبل البلوغ وسأله في المدة بقوله كذا اذا غارفت هذه العالم فتوالت الشكل  
استخفي قوله الذي انفقوا في شكله إشارة الى ان الذي غارفت فيه العلمات بعد البلوغ داخل في جنس  
الحقبة الشكل ايضا على ما مر بيانه **حاشية** والى **قوله** فقال محمد هو عند الحقبة الشكل سواء لا يقال هذا يدل  
على ان لا يكون فاذا لاثنين مشتق مع انه قد مر في اول الفصل بان المراد بالحقبة من له الاكثان أو من فقد الشان  
جميعا لا بفعل المراد من الحقبة ههنا احد قسميه وهو من له الاكثان بناء على قسمته وكثرة وقوعه كقائه قال هو  
هنا ما دللنا على الحقبة المشهور الغارفة سواء يكون

**قوله** واذا اضر الحقبة بحض اوضه قبل فيه نوع استدراك كقائه  
من قوله اتقا وقوله مضبول فبما كان من هذه الاسود بالنسبة لا بعلمه  
غيره انتهى **وحاشية** ان ذكر هذا متمم لقوله ولا يفصل رجوعه  
بعد ذلك الى اخره نعم لو قال واذا اضر الحقبة بهذه الاسود لا يقبل  
رجوعه لكيفي الا انه صرح بما يكون كالنفسيل **حاشية** والى **قوله**

في شرح كالحقبة وعند بعض الفقهاء انه لا اعتبار بنبود النكاح  
ونسب الحقبة وآنه اذا انفق الرجل اوبال منه وخاص بغير  
النكاح كان مشكلا واذا بال بغير النكاح وانما يبيع الرجل  
ان كل واحد منهما وليس على الافراد فاذا اجتمعا غارفتا  
واذا اضر الحقبة بحض آدمي او مسلم الى الرجال والتساير بغير  
قوله ولا يقبل رجوعه بعد ذلك الا ان يظه كذبه بقينا مثل ان يجبر  
بانه رجل ثم نكح فانه يترك العمل بقوله السابق هذا وان وقع الاستبراء  
بفقدان الاثنين جميعا فقال محمد هو عند الحقبة الشكل سواء  
والمراد انه ما قبل ان يترك تبيين حاله بنبات الحقبة او بنبود  
الذي وحلف العلماء من حق الحقبة الشكل في الارث فقبل المنصف  
مضلا واحدة وبين حاله بقوله **قوله** الحقبة **قوله** الحقبة  
ان يقبل الذكر والانشى **قوله** اسو الحالين عند بلوغه وحمايه  
ينبغي عند محمد وآله بمرس في قوله الاول **قوله** وهو قول عامة الفقهاء

**قوله** ان اسو الحالين قبل اى حاله اسو الحالين قبل بغير  
لاغل الضمين بل بجملة انتهى وفيه بعد ظاهرا في المحتاج الى التفسير  
خير كقوله لا يجوز على ما اشار اليه الشارع فيما بعد بقوله  
فان قلت ما فائدة تفسير اقل الضمين بأسو الحالين في هذه  
**حاشية** والى **قوله**

فيه دلالة على انه ايضا **قوله** والامر اذا  
ما من هذا التفسير وقع في كلام الامام الرضا  
واتما احتج اليه لذاته الى ان الاشكال في  
الحقبة مما يكون في صفة وآما اذا كبر فلا بد ان  
يزول الاشكال بظهور علته على ما مر وآما على  
ما ذهب اليه بعض الفقهاء من انه لا اعتبار  
بنبود الذي ونبات الحقبة فلا اجماع البعد  
يمكن ان يقال ان اشكال فاذا لاثنين يزدل  
جنات الحقبة وبهور الذي بالانقضاء والاحتفال  
الذي ذكره ذلك البعض من الفقهاء غير  
مستوفيه **قوله** بقوله الحقبة الشكل  
واتما قبل الشكل مع انه الظاهر لانه لما  
لم يعلم نكحوه ونكحته والاصل هو المذكور لان  
هو خلق من صلب آدم احبته كذا في بعض  
شرح المداينة **قوله** في قوله الاول  
واتما قوله الآخر فلو فني لما ذهب اليه الشعبي  
كذا في ميسوط الامام الرضا والمجمل  
وقد التنازع فيه بعد ما ذكر مسائل كثيرة  
من مسائل الحقبة فان كل ما ذكره على الى  
يوسف قوله الاول وقوله الاخر مع قول محمد  
وقال بعض الشايخ قوله الى يوسف مثل  
قول محمد رحمه الله في جميع هذا الباب وعلى هذا  
قلا اشكال في عبارته وآما علم ان المواضع لعمامة  
الرواية هو ما ذكر في الكتاب وآما ما ذكره  
الفرد يرى ووافقه في ذلك صاحب  
المداينة وكذا ذكره الشيخ ابو نصر البغدادي

من كون ذهب محمد مع الى يوسف فيما خلف لعائنها ووجه بعضهم بان قال ويجعل ان يراد انها قال على  
فيس السعي الحقبة نصف ميراث ذكره ولا يخفى ما فيه من العطف **حاشية** والى **قوله**  
**قوله** يقع عند محمد انفسه به لان اقل الجمع اثنان على الاصطلاح اهل هذا الفن والشهور ان  
ان ابا يوسف مع الشيخ قبل من هذا احبا بقوله الاول ليعلم مفهوم صيغة فوجبه تفسيره لهذا لان  
البا ودر من صيغة الجمع جميع اصحابه على ما نحن في هذا ونقل عن خادى التنازع فيه ان ما ذكره على قوله

لبي يوسف قوله الاول وقول الآخر مع قول محمد وعن بعض الشيوخ ان قول لبي يوسف مثل قول محمد في جميع هذا الباب فهذا كله مخالف لقول الشيخ قائل: قولك فان قيل لم ذاك؟ حاصل الكلام ان ههنا ثلاث تعبيرات لغيب الانثى واقل الضميرين وسور الحالين فان في اعم من الاول والثالث اعم من الثاني لان الاول لا يقتضي صورة السفهاء الذي يكون في الذكر والثالث لا يقتضي صورة الاحكام وهذا يعلم حسن ترتيب كلام الشيخ في تفسيره وباراده ودفعه: قولك فائدة؟ فان قلت تجب لم يقل اذلا اسوار الحالين مع انه انصرف قلت لانه لو قال ذلك اول العزم ان يكون محروما ابدًا

لان اسوار الحالين هو ذلك كما قيل في تفسيره ان المتبادر من الحالين لغيب الذكر والانثى اذ امر الخبيث وازر بينهما وكذلك في تفسير الشيخ الضميرين بما لا الوراثة وعدم ما في بزم ذلك فالتأويل ان يقال لو قال ذلك اول الباد منه اقل الضميرين ايضا لان مقتضى سباق الكلام ذلك فلما ذكر قوله يعني اسوار الحالين بعد قوله اقل الضميرين علم ان المراد من هذا الغيبة امرار ما يتبادر من اقل الضميرين وهو لغيب العالم لا اقل الضميرين والمحرمان قد ثبت قولك كان له سم من سبعة لان حقا حينئذ السبعة هي السبعة التي بعد القول يكون واحدا من السبعة ومنها نعم السبعة قولك فافهمه بمجرد ذلك وفي الهداية الاصل في الخبيث ان يؤخذ فيه بالاحوط والا فليكن في امور الدين وان لا يحكم بنبوته حكم وضع النكاح في نبوته انتهى الظاهر ان هذا الاصل ليس يخص بالخبيث فان الحكم في سائر الباء وكذلك لان منه الاحكام السبعة على الاخذ بالاحوط اذا اشتبه الامر: قولك وهو قول ابن عباس والفعل الاخير لبي يوسف نصف الضميرين بالمنازعة قبل الباء لتسوية ما في نصف الضميرين بسبب المنازعة انتهى ويحتمل ان يكون لا لسان أي نصف الضميرين المصنفين بالمنازعة: قولك فقال له نصف خط الذكر؟ قبل هذه العبارة يخرج الى يوسف النسب فان المتبادر من الذكر والانثى

رضي الله عنهم وعليه الفتوى: عند فان قيل لم قال له لغيب الانثى مع انه الاقل فلما لان لغيب الانثى فبارى لغيب الذكر كما في اول اولام وقد زيد عليه كما اذا تركت زوجا وانما لا يقتضي لابي فليست سنة وتجب منها اذا جعل الخبيث ذكر الفروج منعقا وهو ثلثه وتام سبعا وهو واحد وتولد الام سبعا آخر تفيق واحد لمعصية كونه اعا لابي وان جعلته انثى كان اعا لابي فتح فعول السبعة الى ثمانية ثلثه منها للفروج وواحد لابي وواحد آخر للاحق لاه وثلاثة اخرى للخبيث كونه صاحبه النصف من الظاهر المكشوف ان ثلثه من ثمانية اكثر من واحد من سنة فان قلت ما فائدة تفسير اقل الضميرين اسوار الحالين قلت فائدة انه لو لم يرد باقل الضميرين اسوار حال الذكورة والا فلو كانت لاشتباه الام عينا فما كان بحيث يورث في احدى الحالين ويورث في الاخرى كما اذا تركت زوجا وهما لابي وام وخشي لابي فانه اذا جعل انثى كان له سبعم من سبعة وان جعل ذكر لم يكن له شئ ظاهرا يرد باقل الضميرين اسوار الحالين كان الحكم شاملا لهذه الصورة بانه يجعل ذكر الغائب خبيثا: كما

اذا ترك ابنا وبنتا وخشي الخبيث: ههنا: لغيب بنت لا ينفق ابي معلوم ثبوته على تقدير كونه ذكورة وانثى والزايد على ذلك مستلزم فلا يخفى بمجرد ذلك: وعند عار الشيخ وهو قول ابن عباس لا يخفى نصف الضميرين بالمنازعة: هذا محتمل كسب فرائض الخبيث المشكل بما روي عن الشيخ من انه سئل عن بشر مسلمود فاذا الاتيين كما سئل ذكره فقال له نصف خط الذكر ونصف خط الانثيين سبار على ان المنازعة التي بينه وبين ابنة الورثة فانه يقول انما ذكر ولي لغيب الذكورة وهم يقولون ان انثى ذلك لغيب الانثى فليس رفع اليه نصف الضميرين اعتبارا للحالين او لا يمكن ترجيح احديهما على الآخر فيجب ان يعمل بما يقدر الاحكام وذلك بما ذكرناه وروى ان العمل بها مع بين صفتين متضاويتين في وجه حال فوجب العمل بما فرناه: وقصار

البيان بما غير الخبيث وهذا مقتضى تخليج لبي يوسف انتهى وسعوف ما ينبغي به من الكلام ان شاء الله تعالى: وآية قوله كان له سم من سبعة لان اصل المسئلة من سنة لخروج النصف وهو ثلثه وللاحتساب لابي وسم الغيبة الاخر والخط على ذلك لا يقدّر السبعة وهو واحد فيقول السبعة ومنها نعم السبعة: قولك اعنا بالاحكام لان اصل السئلة من اثنين ونصف من اربعة اثنا عشر: كما في اعنا بالاحكام عند الزود كما في لطف الهمم والغنائم المبهمة فان من طلق احدى امرأته قبل الدخول بها رمان

ومات قبل ان يبين بطي كل واحدة منها ثلثة ارباع المبر لان كل واحدة منها يجوز ان يكون سلفه ويجوز ان يكون  
 مكسوة فان كانت سلفه عليها نصف المبر وان كانت مكسوة كلها جمع المبر فالنصف ثابت بنعتين والنصف الآخر  
 يجب في حال نصف هكذا ما نحن فيه بل هو ادلى لان الاستثناء فيه الزيادة واجابة الى اعتبار الاحوال البر ما لا استثناء قوله  
 فثبت ان نعل بها بقدر الاسكان كانه اثنى عشر ادهما في لام اذ زوج فانه يورث بكل واحد من النسبين لانه اجتمع فيه  
 سببان ولا يورث من جمع ادهما على الآخر فوجب التوريث بكل واحد منهما ولهما ان يجب عن الاول بان التوريث بالنسبين

يكون حيث يمكن التوريث بها كما في المثال الذي ذكره  
 فاما والممكن فانه يورث باحد هما فقط كما في مجلس ترك  
 بناتى اخته لام فانها ترث بالبنات دون الابنة لام لان  
 التوريث بها غير ممكن فكذلك سلفا هذه التوريث ليسين  
 غير ممكن اجماعا ونحن نشأ بان اعتبار الاحوال ينشأ على  
 التيقن بالسبب وبسبب استحسان الميراث الغرضية والمعدية  
 ولا يتيقن باحد منهما المتشاكل فثبت ان التيقن بالسبب  
 لا يعتبر الاحوال فلا يعطى الا الفدر الذي يقين انه سخي  
 لكلمات الطلاق والعناق فان السبب فقط نصف  
 المهر في الطلاق والسبب لوجب لعن رفته يتيقن  
 واما النكح في المحنى فذلك فبعد يتيقن السبب  
 بعبارتها الى اعتبار الاحوال قوله في تخريج  
 قول الشعي : واعلم ان نصف المكتنة على  
 تخريج اب يوسف اكثر من نصيبه على تخريج محمدة  
 من سبعة على ما سطر عليه وعلى تخريج محمد  
 من ثمن اثنى عشر لانا لوز وانا نصف  
 سبع على ثلثة سباع بصبر نصف المال والثلث  
 لا بصبر نصف المال الا بزيادة سهم اثنى عشر  
 سحا وهو نصف السدس ونصف السدس  
 اكثر من نصف السبع وان شئت نوضح ذلك  
 فافرض بغير احد امانه بغير الاخر فاذا ضربت  
 السبعة في الاربعين حصل ثلثة وستون ثم ان  
 ضربت الثلثة في حصلت له من بغير اب يوسف  
 في بغير محمد وذلك اربعون حصلا مائة وعشرة وثلث  
 نصيبه من المبلغ المذكور على تخريج اب يوسف وان ضربت  
 ثلثة عشر في حصلت له من بغير محمدة بغير اب يوسف  
 في ثلثة مائة وستة عشر وذلك نصيبه

واختلفا : اى اب يوسف ومحمد في تخريج قول الشعي : و  
 تقريره : قال اب يوسف : في المثال المذكور : لابل سهم و  
 لثلاث نصف سهم ولثلاثي نصف النصيبين واثو ثلثة ارباع  
 سهم لان المحتى بسخي سها : كالابن : ان كان ذكرا : و  
 بسخي : نصف سهم : كالبنت : ان كان انثى : وهذا  
 اى استحسانه سهم على تقدير ونصف سهم على تقدير آخر  
 متيقن : ولا نزاع لاحد التقديرين على الآخر : فافرض نصف  
 مجموع : النصيبين : علما بالتقديرين على حسب الاسكان  
 كما ذكر اتفاقا خرج نصف سهم ونصف سهم او نقول  
 بعبارة اخرى ياخذ : النصف المتيقن : الذي هو ثابت على تقدير كلا الزورثة  
 والا ثورثة مع نصف النصف : المتنازع فيه : منه وبين الزورثة  
 دفعا لما رغب في ثبوت هذا النصف على رغم وانقضاء على عدم  
 حضارته : اى لثلاثي : ثلثة ارباع سهم : وذلك  
 لانه : اى اب يوسف : يعتبر السهام والعول : اى السبط  
 الى اكسره وجمع المسئلة المذكورة على الوجه الذي نفدر  
 سهام وربع واذ السبط السهامين فصرهما في خرج الربع  
 مع زيادة هذا اكسره على كان الحاصل ثلثة ارباع فاجعلها  
 صحاحا وقيم منها المسئلة فذلك قال : ونص من ثلثة  
 ثلاثين اربعة وثلث اثنان وثلث ثلثة فانها نصف مجموع ما  
 لابن والبنت او نقول في بغير هذه المسئلة بوجه آخر كما الى  
 تقدم لابن سها وثلث سهم وثلثي نصف النصيبين  
 وهو سهم ونصف سهم والمجموع اربعة اسهم ونصف سبط السهام  
 الى اكسره الذي هو النصف لان بصرها في خرجها ويزيد عليه هذا  
 اكسره فحصل ثلثة اربعة فاجعلها صحاحا : وقال محمد :  
 في تخريج قول الشعي في الصورة المذكورة : ياخذ لثلاثي

من المبلغ المذكور على تخريج محمد فيكون الفاوت بينهما ثلثة اسهم من ثلثة مائة وستين سها لوسيل منه ان يورث اهل الصلابة الاخر ثم بغير حصته  
 من ثلثة مائة وستة اثنى عشر حصته من ثلثة مائة وستة اثنى عشر حصته من ثلثة مائة وستة اثنى عشر حصته من ثلثة مائة وستة اثنى عشر حصته من ثلثة مائة وستة اثنى عشر  
 حصته من ثلثة مائة وستة اثنى عشر حصته من ثلثة مائة وستة اثنى عشر حصته من ثلثة مائة وستة اثنى عشر حصته من ثلثة مائة وستة اثنى عشر حصته من ثلثة مائة وستة اثنى عشر  
 من اربعة وثمانين سها : قوله : او نقول بعبارة اخرى فبشارة الى دفع ما عسى ان يقال ان الوجه الذي ذكره المصنف :  
 ثانيا لتخرج اب يوسف لابوائى ما ذكره في تحريمه لانه ما ياجد بالشارعة ليس هو نصف النصيبين

بل هو نصف النصف ونصف النصف المتساوي فيه بل يقال لا يكاد يصح ما ذكره هناك على شئ من التوضيحين لأنه لا يأخذ  
 نصف الضمين بالمائة وما يأخذ بالمائة ليس نصف الضمين وحاصله أن العبارة بين التوضيحين عبارة لأنه  
 مغايرة بين قوله يأخذ نصف الضمين وبين قوله يأخذ النصف المتفق مع نصف النصف المتساوي فيه إلا في  
 العبارة إذ المأخوذ على التقديرين نصف سهم ونصف نصف سهم في قوله المتفق يأخذ نصف الضمين بالمائة  
 هو أنه ما يصدق عليه أنه نصف الضمين لأنهم وكل من حيث أنه نصف الضمين فاعلم عاشية جم

مجلس المال في هذه المسئلة ان كان ذكرا : لان الاول انان وجب فالمجلس من  
حصة الابن الثاني والخمسة ايضا على تقدير المذكورة انان وتثبت واحد والخمسة على  
التقدير جبر المال : فاخذت خمسة ربع المال ان كان انسي : لان الاول لا واجب وبندان  
فالمجلس من الاربعة ثلثان انان وكل واحد من البنين واحدة فللمجلس على تقدير  
الا ثلثون ربع : فيأخذ الخمسة نصف هذين : الضعيفين : وذلك في النصف : خمس  
ومن باعتبار المالين فان النصف من البنين نصف الربع فنجوهما نصف  
الضعيفين الثنتين باعتبار حال المذكورة والا فلوثة ونصف المسئلة على خمسة عشر محمد من

اربعين : وبقول العدد : المجموع من ضرب احدى المسلمين وتسمى الاربعية  
التي هي سبعة الانثوية : في : المسئلة : الاخرى : وهي الحقة التي هي مسئلة  
الذكورة ثم اقرهنا حاصل قول العشرين : في : الحقة التي هي مسئلة  
الانثوية فبقوله اربعين واخبر من هذا ان يقال فان كان للثقة خمسة عشر وادونا  
عدد الفصح مثل هذا الكسرة ضربنا خمسة اصبنا في الآخر فحصل اربعين ثم انه  
ينبغي ان يكون في ثمانية اصب من كل اربعين اقبوله : فمن كان له ثمانية  
من الحقة فمضروب : أي ثمانية مضروبا في الاربعين وسكان له ثمانية من الاربعين  
فمضروب : وهذا الثمانية : من العشرين : ثمانية عشر سبعة والان ثمانية عشر  
سبعة واثنتي عشرة : وبما ان ذلك ان المخرج من مسئلة الذكورة واثنين فاذا  
ضربنا في الاربعين حصل ثمانية فني : وكان اصبين مسئلة الانثوية واحدا فاذا  
ضربنا في الحقة : أي ايضا اصبنا اربعين من الاربعين ثمانية عشر والان  
من مسئلة الذكورة واثنين فاذا اضرنا في الاربعين حصل ثمانية فني له وكان  
اصبين مسئلة الانثوية اثنين ايضا فاذا ضربنا في الحقة حصل عشر  
فني ايضا اصبنا اربعين ثمانية عشر والنت من مسئلة الذكورة  
واحد ضربناه في الاربعين وكان اربعين فني لها وكان لها من مسئلة الانثوية  
ايضا واحد ضربناه في الحقة فكان خمسة فني ايضا لها ايضا اربعين  
من الاربعين ثمانية ولا بد من عليك ان اصب الحقة اربعة ثمانية عشر في  
هذه المسئلة كما هو من الاربعين كذلك هو نصف اصبين كما عليه

قوله الى البسط الى الكسر اى بسط الصحاح  
الى الكسر بنا على ما ذهب اليه بعضهم وهو ضربها  
في مخارج الكسر حتى يرايه الكسر عليه واليه يشير  
قوله فاذا بسطنا السبعين يفر بها في المخرج الرابع  
وذهب بعضنا الى ان معنى هذا الكلام  
هو ان ابابره جعل يفسد الابن وهو سم  
ابن المال ثم يربد عليه في الجنة والبت واما  
ثلاثة ارباع سم وضعه يقولون السم الى السبعين  
مخرج سم ويخرج من سبعة ولا يخفى عليك ما فيه  
ثم قال بعد هذا لانه دفع الكسر الى السبعين فاذبح  
السبعين اربع سم من مخارج الكسر وهو  
اربعة بقدر سبعة ومنها نفع السكة وهو  
ظاهر واما ذكرنى في هذا السبع وغيره من قوله  
كان الحاصل سبعة اربع فغير ظاهر لان الحاصل  
من ضرب اثنين صحيحين في اربعة صحاح  
ثمانية صحاح لا ثمانية اربع فاذا وجد ان  
يقال معنى البسط الى الكسر كما في بسط  
الذكور الى الاناث هو ان يفسد الصحاح الى  
مع الكسر الى جنبها ولما كان الكسر ههنا  
اربعا بعد كل واحد من السبعين كسورا اربعة  
فتجعل ثمانية اربع فاذا اردنا عليها ذلك  
كسر صار سبعة اربع كذلك الضميمة الى بقية

فأخذ الخنثى نصف من الضمين والفرق  
بين أخذ محمد وأخذ أبي يوسف فمقتضى

التيبين هو ان محمد بن يعقوب سار الورثة مع يعقوب الخشن على المقربين فباخذ من يعقوب الصف والى  
بوسط بن يعقوب الابن والبنت على القديرين فباخذ منه الصف والحاصل ان محمد باخذ نصف يعقوب الخشن  
باعبار ذكوره وباعبار انثوس من غير نظر الى يعقوب الابن والبنت والابو يوسف نظر الى يعقوب الابن والبنت  
فباخذ لانه نصف يعقوبها وكذلك وضع النفاذ بين النسخين كما مر

قوله واخصر من هذا ان يقال ؟ واخصر منه ايضا ان يقال لما كان له خمس عشر وكان اقل عدد يخرج منه خمس وثمن  
اربعين صحته المسئلة منه وكأنه لم يتوض لانه لا يعلم منه تعيين نصيب كل واحد من الورثة فتدبر  
قوله اي تشبه مضروب انما قدر تشبهه نأته ليس بمضروب بالفعل اذ لا يلزم مما ذكر ضرب فيها فكان الظاهر ان يقال  
فيضرب كما حرم من امثاله حاشية محكي قوله مضروب اي تشبهه مضروب انما قدر كذلك لان قوله مضروب خبر  
لقوله فمن كان في شبه الجزاء والتجزا لا يكون مفردا ولان محمدا بالمضروب لا يصح على من وهو ظاهر ومن المحشين من قال

في صحيح قوله مضروب انما قدر تشبهه لانه ليس  
بمضروب بالفعل اذ لا يلزم مما ذكر ضرب فيها فكان  
الظاهر ان يقال فيضرب كما حرم من امثاله انتهى  
وانت تعرف ان هذا غلط فاحش منه اذ لم  
يفرق بين تشبهه وبين تشبيهه كانه غير التشبه  
المصحح وان لم يكن محل الاختراع حاشية ولا  
قوله فالخلاف بين الترخيعين انما هو الطريق  
لان المقصود الذي هو نصف النصيبين فيطبق  
على منوط على مذهب الشعبي وانت قد ظلمت  
ما سلفناه لك الفرق بين الترخيعين  
والتفاوت فيما بينهما حاشية

فيل فيه دلالة على ان الاشكال في الحنفية عند  
الشافعي انما يكون في الصغير وبعد الكبير يزول  
بظهور بعض العلامات كما ذهب اليه جمهور المائنة  
الشريفة انتهى اقول ان ظهور بعض العلامات  
بالتعارض فتدنا ايضا يزول الاشكال  
وان لم يظهر فالظاهر ان الشافعي ايضا  
لا يقول به الا ان يكون منه نقل يدل على ظهور

بعض العلامات بالتعارض البينة وآدا قوله  
هنا الى ان يكشف الحال فلا يدل على قطعا  
على ما للحنفية قوله فالخلاف بين الترخيعين  
انما هو في الطريق لان المقصود الذي هو  
نصف النصيبين فيل بر د عليه اعترض من  
بانه يحيف لا يكون الخلف في المقصود و  
سهم الحنفية على تخريج ابا يوسف الشافعي في تخريج  
محمد على ما رواه واجيب عنه بان المقصود هو ان

الحنفية نصف النصيبين وهذا المقصود حاصل على قول الاما بين فلا يكون خلافا في المقصود وانتهى واجبي ان الخلاف  
واقع الا ان الشافعي ساج في التعبير بظهور المراد وكشف لا وقد صرح بان النصيب على الاول ثلث من ثمة  
وحكي الثاني ثلثة عشر من اربعين وهو عين التصريح بالخلاف فتدبر حاشية والى  
قوله فصل في الحل وجه ايراد هذا الفصل عقيب فصل الحنفية ان كلا منهما متردد بين الحالبين وتقدم  
الحنفية عليه لانه اظهر وجودا منه حاشية محكي قوله اكثر مرة الحل سنان عند

حالية لان نصيبه في حالة المذكورة ستة عشر ونصفها ثمانية وفي حالة  
الاثوة عشرة ونصفها خمسة ومجموعها ثلثة عشر فالخلاف بين الترخيعين  
انما هو في الطريق لان المقصود الذي هو نصف النصيبين من  
ضرب احدى المسلمين في الاخرى وضرب باكان لشخص من  
المسلمين في جميع الاخرى انما يكونا على طريق الباتين المسلمين  
اما اذا توافقا فيضرب وفي احديهما في الآخر ويتضرب الحاصل في  
عدد الحالبين ثم يضرب بكل شخص من احدى المسلمين في وفي  
الاخرى ولا شبهة في ذلك بعد احاطتك بالقواعد السابقة وقد  
اشارة الى في الفصل الثاني كما ستعرفه وعلم ان مذنبات افعى ان  
يأخذ الحنفية المشكل ومن معه جسد التقديرات الى ان يكشف الحال كما  
في المقصود والحل فاذا ترك اخاب وام وولد اخني فلا يشي لا لا  
لا احتمال كون الحنفية وكذا يجب الا في الحنفية نصف المال لان خمس  
احواله ان يكون انش فيترق نصف الباقي الى ان يكشف حال الثلثة  
واذا ترك اخاب وام وولد من خنثيين فكل واحد منها ثلث  
المال لا احتمال ان يكون هو افعى وصاحبه وكذا ويوقف الثلث الباقي الى  
اكتشف الحال والمصلحة فيهم على شيء وترس آخر القصور على ذلك ولما كان  
الحل ايضا متردأ بين الحالبين اورده عقيب فصل الحنفية فقال

فصل في الحل

اكثر مرة الحل سنان عند الحنفية واصحابه وعند ليث بن سعد  
الشمي ثلث سنين وعند الشافعي اربع سنين وعند  
الزهري كس سنين لتا حديث عائشة رضي الله عنها فانها قالت لا ينبغي  
الولد في رحم امة اكثر من سنتين ولو بلغته مولا ومثل هذا لا يوافق  
بل سماعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت افعى باروى من افعى

الحنفية نصف النصيبين وهذا المقصود حاصل على قول الاما بين فلا يكون خلافا في المقصود وانتهى واجبي ان الخلاف  
واقع الا ان الشافعي ساج في التعبير بظهور المراد وكشف لا وقد صرح بان النصيب على الاول ثلث من ثمة  
وحكي الثاني ثلثة عشر من اربعين وهو عين التصريح بالخلاف فتدبر حاشية والى  
قوله فصل في الحل وجه ايراد هذا الفصل عقيب فصل الحنفية ان كلا منهما متردد بين الحالبين وتقدم  
الحنفية عليه لانه اظهر وجودا منه حاشية محكي قوله اكثر مرة الحل سنان عند

البحينة لا يقال بيان مدة الحمل وشرايطه ليس من هذا الفن كان المناسب للاعرض عنها في هذا الكتاب والاشتغال  
بكيفية القسمته عند وجوده كما قلناه من قبل لأننا نقول بيان مدته وشرايطه وإن لم يكن من مباحث الفن كان المناسب لكن  
لما توقف عليه المقصود الذي هو بيان كيفية القسمته عند وجوده صدر من هذا الفن في تقديم ما توقف له على بيان  
أنه متى برث اختلافاً بالترتيب وعكساً لما هو مقصود التقريب والتجوز أنما لا يسلم ذلك لأن المراد من الارتش  
هناك هو الارتش بالفعل والآثار بالفعل لا يكون إلا بعد وضع الحجر مع أن التوقف له إنما هو قبل وضعه فكل منهما وافق

في محله قوله ولو فصلت مغزل ذكره المذهب أن هذا  
علا حذف المضاف وقد جاء صريحاً في شرح الارتشاد  
ولو بدور فلكه مغزل فانه مثل في سرعة الدوران  
والعرض التقليل المدة وتوابعه خارج بعض الروايات ولو بقدر  
ظل مغزل والمقصود كما اشرنا اليه تقليل المدة لأن ظل  
المغزل مثل في القصر وقال بعضهم حتى بعد ظل مغزل حالة  
الدوران لأن الظل المتزل حالة الدوران اسرع زوالاً  
من سائر الظلال ولا يخفى أن ما ذكرنا النسب قد تدر  
في قوله ومثل هذا لا يعرف في سائر اشارة الرجوع  
دخل مقدر وهو أن قول عائشة رضي الله عنها  
لا يكون حجة في مثال هذه الامور وحاصل الجواب أن  
عائشة وأن لم يدخل في رسول الله عليه السلام لكن لما لم يعرف  
امثال هذا فيسأل يمكن أن يعرفها عائشة بل هو ذلك موقوف  
على أن يعلمه احد من عباده فيسمعون منه والذي عليه  
الاعتدال هو الرسول عليه السلام فمن هذا علمنا ان  
ذلك قول الرسول عليه السلام لا يكون حجة في قوله  
وروي أن رجلاً لا يخفى أن الاستدلال بهذا الحديث لا يفي  
الاشافي غير ظاهر لانه لا يدل إلا على أن مدة ذلك الحمل  
كان أكثر من سنتين أما أن كان أربع سنين فلا دالة عليه  
ويمكن أن يقال الاستدلال به إنما هو باعتبار ثبوت ثبوتها  
فإن الثبوت لا يثبت للأطفال في البطن إلا في أربع سنين  
من وقت العلوق وكذلك صريح بيان الثبوت في المولود  
الثالث لا يقال المقصود منه نفى مذهب ابو حنيفة ومن هذا  
يظهر ضعف الجواب الذي ذكره عن الاول مع أن في  
قوله وقد شتهر في سائر ما هو باعتبار ثبوت ثبوتها  
على ذلك وأما قضية عدم طلاع احد على ما في الرحم  
فما يستبعد لأن الفاعل علماء عاويل تجري بنا بالحمل

ولد لأربع سنين وقد ثبت ثبوتها وهو صحيح فسمي صحيحاً كما وأما بعد  
العزيز الماشيولة ولذا أيضاً لأربع سنين وقد شتهر في سائر  
ما جشون انهم يرون ذلك وكذلك وروى أن رجلاً غاب عن امرأته  
سنتين ثم قدم وهي حامل فتم عمر رضي الله عنه بان زوجها  
فقال له معاذ رضي الله عنه ان كان لك سبيل عليها فلا  
سبيل لك ما في بطنها وتركها حتى ولدت قد ثبت ثبوتها وشبه  
اباه فقال الرجل هذا ابني ورب الكعبة فأنبت عمر رضي الله عنه نسب  
منه مع أنه ولد لأكثر من سنتين وقال لولا معاذ لم يكن عمر  
والجواب عن الاول ان الضحك وبعد العزيز ما كان يعرفان  
من أنفسهما ولا يعرف غيرهما إذا لا اطلاع لاحد على ما في بطن  
امراة سوى الله تعالى ويجوز أن يكون ذلك لاندادهم الرحم  
لمرض على سبيل النذرة فلا اعتدابه وعن الثاني أن المراد  
غيبة عنها قريباً من سنتين فأنبأ النسب كان  
بإقرار الزوج واقبلها ستة أشهر بالاتفاق لما روي  
من ابن جابر تزوج امرأة فولدت ستة أشهر فماتت برحمها  
فقال ابن عباس رحمه الله ما أنها لو خاصمت بكما كانت  
تعالى لخصمتك ان قال الله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهراً وقال  
الله تعالى وفصاله في عامين فأنزبت عاماً للفصل لم يبق للحمل إلا  
سنة أشهر فدر عثمان الخدر عنها وأثبت النسب من الزوج وروى  
مشك عن علي في حديث ابن مسعود ان الولد بعد ما مضى  
عليه أربعة أشهر ينفي فيه الروح وبعد ما ينفخ يتم خلقته في  
شهرين وح تحقيق انفصاله مستوى الخلق ستة أشهر ذكره  
سنة الأئمة الشريفة في شرح كتاب الطلاق ويوقف للحمل  
عند في حنيفة رحمه الله تعالى أربعين أو ثلثين اربعين  
أيتها أكثر ويعطى ببقية الورثة اقل الانصاء رواه عنه ابن

داود وقت حركته وولادته بحيث لا يقع فيه غلط أنما وكيف وسجي أن الجنين لا يورث إلا إذا كان موجوداً في البطن عند موت  
مورثه وأنفصل حيّاً وتبين هناك طرق معرفة وجوده في البطن لا يقال معرفة وجوده في البطن إنما يحصل بعد الولادة لأننا نقول  
لا يجوز ان يحصل المعرفة فيما نحن فيه ايضا بعد الولادة وبالحكمة لافرق بين المفاين فتأمل قوله ويجوز ان يكون  
ذلك لاندادهم الرحم بمرض على سبيل النذرة قيس في الجواب مبين وأما ما وقع في كتب الفقه من أن الاحكام  
تثبت على العادة الظاهرة وبقاء الولد في بطن أمه أكثر من سنتين في غاية النذرة فلا يجوز بناء الحكم عليه في تلك

في تلك النوبة اذ فيه اعتراف بما ذهب اليه جسم النبي وذهب خبير بان ما كذا واحد وهو المذرة غاية الاحزان في احد هاتين  
سببا لندرة وهو المرضي في الاحزان بين وانا ولادة لسائر جشون فقل بتقدير ثبوتها فهو ايضا حكم النادر بالنسبة  
الى باقي النوبة **فولشكته** ومن الثاني ان المردو غيبة عنها قريبا من ستين كان في قوله عليه السلام اذ اقدت قدر التشديد  
فقد تمت صلواتك اتي قريت الى التمام **فولشكته** وانما النسب كان باقرار الزوج كما صحح به في القضية المذكورة  
وهو الاصل فلا حاجة الى اعتبار ما يقوم مقامه اعني الفرائض القاتم بينهما في الحال **فولشكته** فاذا ذهب ثلثان

للفصل فقل اننا بنبينة سعد بن ربه الآية في كتاب الرضاع  
على ان مدة الرضاع حولا ونصف حيث جعل المدة المفترضة  
لكل منهما كاللحم المذرة للذين كما اذا قالوا فلان على فم خمسة  
افقرة حطلة لا شهرين بكونه سنة او اقل من ذلك كما اراد  
فالمستدل بما على ان اقل مدة الحول سنة شهر يكون خالف ذلك انتهى  
فيه ان قوله تعالى ورضاعه ما بين ذلك قوله ايضا والوالدان يرضعن  
اولادهم حولين كاملين يعين مدة الرضاع وتجب لاقبل مدة  
الحول سنة شهر على ان هذا ايضا يكون ضرب مدة لكل واحد من  
الحكمين ولم يقل حولين الا في الآية ان مدة الحمل ثلثون شهرا لا فلان  
والاكثر باثنا عشر راجع الى الشرح المفصلة ليعين لكل حقيقة  
الحال **والا** **فولشكته** نصيب ابنة بنين ونصيب ابنة بنات ابنتها  
اكثر مثال اذا كانا نصيب البنين اكثر مات عن امرأة حامل  
وتم فتمت نصيبا راجع بنين اكثر ومثال اذا كانا نصيب  
البنات اكثر ماتا عن امرأة حامل والابن فتمت من ابنة  
وعشرين والبنات من روض الصحاح الفروض ثلثة عشر فلو قدر ابنة  
بنين كان ثلثة عشر ولو قدر راجع بنات كان من ثلثة عشر من ابنة  
وعشرين بالبرصية **فولشكته** ولم ينقل من المتقدمين ان امرأة  
ولدت اكثر من ذلك روي عن الشافعي انه قال دخلت البراءة  
الحديث فخرج فوطئ عليه ثم دخل عليه خمسة شيوخ فسلموا عليه  
وقبلوا دارين وجلسوا ثم دخلوا خمسة شيوخ فسلموا عليه وقبلوا  
رأسه ثم دخل عليه خمسة شيوخ فسلموا عليه وقبلوا راسه فقلت له  
من هؤلاء فقال هؤلاء اولادي كل خمسة منهم في بطن وثمانية  
اطفال ايضا في المدة وسبب شرايع فقال ابن المزيان اني  
رايت امرأة وضعت كلبا فماتت في ثلثي سنة ولد لكل اثنين منها  
مقتابا **فولشكته** وهذا هو الاصح وعليه الفتوى كما في صدر  
الشعبد والامام الشافعي في المسبوط وذلك لان في رواية ابن  
البكر اعتمدوا بنوهم وثمانية للبكر لا يكون الا باعتبار البقيين

ابن المبارك وتبينه وذلك لاحاطة قال شريك النخعي  
رايت بالكوكة لالة ابي عيل اربعة بنين في بطن واحد  
ولم ينقل من المتقدمين ان امرأة ولدت اكثر من ذلك  
فالكفينا به **وعند محمد بن يوسف نصيب ثلثة بنين وثلثة بنات**  
ابهما اكثر رواه ليث ابن سعد **وليس** هذه الرواية **فولشكته**  
موجودة في شروح الاصول ولا في عامة الرواية **و**  
في رواية اخرى **عن محمد بن يوسف نصيب ابنتين**  
آدنتين ابهما اكثر **وهو** قول الحسن واحد الروايين  
عن ابي يوسف رواه هشام **فولشكته** لان كون ولادة اربعة  
في بطن واحد في غاية الندرة فلا ينبغي الحكم عليه بل على ما يعتاد  
في الجملة وهو ولادة ابنتين **وروي** الحديث عن ابي يوسف  
انه يوقف نصيب ابن واحد **آد بنت** واحدة ابهما اكثر  
وهذا هو الاصح **وعليه الفتوى** **فولشكته** وذلك لان المعتاد  
الغالب ان لا تلد المرأة في بطن واحد الا ولدا واحدا فينبغي  
عليه الحكم ما لم يعلم خلافا وذكر في فتوى ابي سمق قدان الولادة  
ان كانت قريبة كوقف القسمة مكان الحمل اذ لو حملت  
لربما لغت بظهور الحمل على خلاف ما قدر وان كانت  
بعيدة لم توقف اذ فيه اضرار ببارقة الورثة  
ولم يتعين للفرب حد بل اجعل به على عادة وقيل  
هو ما دون الشهر بناء على انه لو حلف بقبض بن  
حتى فلان عاجلا كان محمولا على ما دون الشهر وفي  
واقعات الناطقي انه يقسم الزكاة ولا يعزل  
نصيب الحمل اذ لا يعلم ان ما في البطن حمل ام لا فان  
ولدت ثلثا نف القسمة وعند الشافعي  
انه لا يدفع الى واحد من الورثة شئ الا من كان له

وفي رواية هشام قال ذلك لانه يكون فلا ينبغي الحكم عليه وفي رواية النص قال النادر لا يعرض الظاهر والقام الغالب ان المرأة لا تلد  
في بطن واحد الا ولدا واحدا فقل ذلك ينبغي الحكم ما لم يعلم خلافا فاذا انزل رجل وترك ابنا وام ولد حاملا فقل رواية ابن المبارك بدفع  
الى الابن خمس المال ويجعل كان الحمل اربع بنين **وعلى** كرواية ليث بن سعد بدفع الى الابن ثلث المال ويجعل كان الحمل  
اثنا عشر روي النص بدفع الى الابن نصف المال ويجعل كان الحمل ابن واحد كذا في المسبوط **فولشكته** نصيب اربعة  
بنين ونصيب اربع بنات ابهما اكثر مثال اكثرية نصيب البنين اذا مات عن زوجة حامل ودعم آواخ ومثال اكثرية

نصيب البنت إذا مات عن زوجة حامل والابن فإن المسئلة يكون من أربعة وعشرين فلزوجة الثمن ولا بون السمان  
بقي ثلثة عشر وذلك للخصب إذا قدر أربع بنين وإذا قدر أربع بنات فلهن الثلثان وثلثا أربعة وعشرين ستة عشر والى  
قوله الآمن كان له فرض ينقص ٩ الوارث مع الحمل لا يخلو حاله من أن يكون من لا يتغير فرضيته بأكل أو يكون ممن يسقط  
في بعض الأحوال أو ممن لا يسقط فإن من لا يتغير فرضيته فإنه يعطى فرضيته فأما إذا ترك امرأة حاملًا واحدة فله في  
الثلثس لأنه لا يتغير فرضها بهذا الحمل وإذا ترك ابنا وأحرة حاملًا فإنه يعطى المرأة الثمن لأنه لا يتغير فرضيتها بهذا الحمل ولو تركت

فرض يتغير بمعدو الحمل وعدم تعدده فإنه يدفع  
اليه فرضه على تقدير العول أن يصور العول وترك  
البنت إلى أن يتكشف الحال لأن الحمل حالاً ينضبط  
فقد روي عن شيخه أنه كان له عسرون ولدًا كل خمسة  
منهم في بطن واحد ويؤخذ الكفيل من الورثة على  
قوله أي على قول أبي يوسف بربوثة الخفاف أي يأخذ  
القاضي منهم كفيلاً على أمر معلوم هو الزيادة على نصيب ابن  
واحد نظر الممن هو عاجز عن النظر لنقصه احتجى الحمل كما إذا  
ترك ابناً وحشي فقد لا حنيفة ومحمد إلى يوسف في  
قوله الأول يعطى الثلثي الثلث والابن الثلثين ويؤخذ  
منه الكفيل عند حاجته وقيل بل يحاط بهما فيؤخذ الكفيل  
عندهم جميعاً لأنه إذا تبين دلائل الذكورة في الحنثي كان  
مسحوقاً لما زاد على النصف مما أخذه الابن فكذا في  
الحمل فإن كان الحمل من الميت فإن خلف امرأة  
حاملًا وجاءت تلك المرأة بالولد لحام الكثر  
مدة الحمل أي سنتين عندنا وأربع سنين عند  
الشافعي إذا قل منها أي المدة التي هي أكثر  
زمان الحمل سواء جارت به ستة أشهر أو أقل أو أكثر  
ولم يكن المرأة مع ذلك أقرت بانقضاء العدة  
يرث ذلك الولد من الميت وأقاربه وبورث  
عنه لأن وجوده في البطن وقت الموت شرط  
في استحقاق الارث فإذا لم يكن أقرت بانقضاء عدتها  
مع ثبوت مدة الحجر حكم بأن الحمل كان موجوداً في  
ذلك الوقت وأن جارت بالولد لأكثر  
من أكثر مدة الحمل لا يرث ذلك الولد من

امرأة حاملًا وإنما دعا لا تسقط الوهم واللاح شيئاً لأن من  
الجار أن يكون الحمل ابناً يسقط معه اللاح والعم والإخ عندنا  
من برهين الحمل لا ينفذ الثمن لأن الورث مع الشك لا يجوز كافر  
في الحنثي وإن كان ممن يتغير فرضيته فله ينقصه أقل النصيب فلا  
يعطى إلا ذلك كما أشار إليه أنفاً وإن كان ممن يسقط بحال حامل  
الاستحقاق لم يشك فلهذا لا يعطى له شيء ثم إن كان أقل نصيبين  
سائر الورثة في أن يجعل الولد ذكراً يجعل ذكراً وأن كان  
في أن يجعل أنثى يجعل أنثى فينقص الحمل أو غير النصيبين ولا  
لا يعطى سائر الورثة إلا أقل النصيبين كل ذلك للاحتياط  
قوله يعطى الحنثي الثلث لأنه يتغير بحال أنثى قوله  
فإن كان الحمل من الميت شروع في بيان شرط ارث الحمل  
وقد تقدم بذاته بعض كتب الفرائض على ما في توقف نصيبه  
وقد عرفت أن الوجه بتقديمه كما استدلنا به آنفاً قوله  
ولأربع سنين عند الشافعي لم يتعرض للمذهب  
الباقية لعدم الاعتداد ببلانها قوله أقرت  
بانقضاء عدتها فإن قلت عدة الوفاة أربعة أشهر و  
عشر فهي تنقص بعض تلك المدة سواء أقرت به أو لم تقرت  
ليس المراد من ترك ابناً ميتاً أربعة أشهر وعشر المراد  
بالأزمنة أن تقر أنها ميتة حياً في تلك المدة وهي شرط بحال  
وتجوز الكلام ثباته في كل موضع وجبت العدة بالاشهر في  
زوجه الحية لأن الجرح من المدة في الأشهر شرط لانقضاء  
العدة لأن يعبر به أنها ليست بحال وبما تضمن قوله بعد  
زناً يتصور فيه انقضاء العدة مبني على هذا فاقبل قوله  
حكم بالحمل كان موجوداً في ذلك الوقت وإنما شرط  
ذلك لأن الورثة خلافه والعدوم لا يتصور أن  
يكون خلفاً عن أحد أو في درجات الخلاف الوجود  
فإن قبل الخلاف لا يتحقق إلا باعتبار صفة الحياة

لأن الميت لا يكون خلفاً عن الميت مع أنكم لا تعتبرون ذلك لأنكم تقولون وإن كان نطفة في الرحم عند موت المورث فإنه يكون من جلة  
الورثة ولا حجة في النطفة قلنا النطفة في الرحم لا تقدر في عدة لأن يكون مخفياً جافياً فيحكم الحياة باعتبار المال كما  
يعطى للبعض حكم القيد في وجوب الحجر على الحرم إذا كسره وأن لم يكن معنى القيد به بالفعل ولأنه قلنا بصحة اعتناق ما في البطن  
وتحجج الوعيد له وأن كان نطفة في الرحم حاشية محكي قوله أقرت بانقضاء عدتها لا يقال عدة الوفاة أربعة  
شهر وعشر فهي تنقص بعض تلك المدة سواء أقرت به أو لم تقر لأننا نقول تلك المدة في غير الحمل إنما في الحمل فانقضاء

فانقضاء العدة بوضئها فإذا اقرت بالحيف او بالتقط لا يسمع منها دعوى الولادة فان قبل اذا اقرت بعدم الحمل ثم ادعى  
الحمل يسمع مع ان الاقرار بعدم الحمل قوي من الاقرار بانقضاء العدة قلنا لان وجود الحمل اخص فيحمل ان لا تطاع عليه ابتداء  
الاحتمالات باذا اقر بانقضاء العدة بحيف وكيفية فانه معلوم متيقن بلا شبهة فيه \* قوله حكم بان الحمل كما موجود في ذلك  
الوقت فان قيل لما فائدة في الوجود فان الحيوة ايضا شرط اذا الولادة خلافة والميت لا يكون خلعا عن الميت قلنا النطفة اذا وقعت  
في الرحم يكون لها حكم الحيوة مالم يفسد كالبعض يكون له حكم القصة الوجوب الجواز \* قوله بعد زمان يتصور فيه انقضاء العدة

حراوه انه يعتبر قول المرأة انقضت عدتي مالم ينفكها ظاهر  
الحال فلا يراد عليه انه لا حاجة الى قيد بعد زمان يتصور فان  
انقضاء العدة قد يكون بالسقط وذلك لا يقتضي الزمان  
لان الشارع لا يقول بمرور هذا القيد في جميع افرادها با بعضها  
يختبر وعليه ذلك على انه لو ترك هذا القيد لا يحفل ان يتوهم  
صحة اقرارها مع كذب ظاهر الحال اياها وليس كذلك ثم ان  
الماجئ منه قدر زمان انقضاء العدة بالحيف لشهد به وتماستغ  
وتمسك بما علم ما علم موضع \* قوله لانه قد تحقق وجوده  
قبل ان يتحقق الشرط الاول لانه قد تحقق وجوده وقت  
الموت على ما سلف انتهى ولتأمل ان يقول لابد للشرط الاول  
من الشرط الثاني فاي شيء هو فان قيل هو جوده الحمل فلو لم  
من قوله وطريق معرفة جوده كما خرج هذا القائل يكون  
شرطا ثانيا فيما سببنا قلنا لا حاجة الى كونه شرطا اذا  
الكلام في المولود الحي فان المستحى للوادة ذلك لاجل هذا  
قال الشارع وطريق معرفة جوده الحمل ولم يقل وشترط  
حيوة الحمل وكيفية \* قوله من ورثته قد انقضت  
فان ام الميت اذا كانت حاملة من رجل غير نبيه فالحكم  
فيه كذلك مع انه ليس يورث \* قوله وان جارت بالولد  
لاكثر من قلنا هذا اذا كان النكاح بينه وبين المرأة الحامل  
باقيا ولو لم يكن كذلك بل كان هذا الغير الصا ميتا او كان  
مطلقا في العدة ولم تقرب بانقضاء عدتها فالحكم في هذا الولد  
كالحكم ولد الميت في الارث ان جارت بالولد لتام اكثر  
العدة او اقل منها فن هذا الحكم يعلم ان الغير الذي له الحمل  
غير ميت فان قيل قد علم موت هذا الغير من قوله وان  
كان الحي من غيره ابي غير الميت فالأجابة الى دلالة الحكم  
على عدم كونه ميتا قلنا الصيغة في غيره راجع الى الميت المورث  
فغير ميت المورث لا يجب ان يكون حيا ولو سلم فيجب الاحتياط

من الميت ولا يورث عنه من قبله اذ قد علم بحجية كذلك  
ان علوقه كان بعد الموت فلان نسب ولا ميراث وكذا  
اذا اقرت المرأة في مدة الحمل بانقضاء عدتها بعد  
زمان يتصور فيه انقضاء العدة ثم جارت بالولد في تلك  
العدة فانه لا يرث ولا يورث عنه اذ قد علم باقرارها ان  
الحمل لم يكن من الميت \* وان كان الحمل من غيره \* بان ترك  
اعراة حاملة من نبيه او غيره بها من ورثته \* وجارت  
تلك المرأة \* بالولد ستة اشهر او اقل \* من زمان الموت  
يرث ذلك الولد من الميت لانه قد تحقق وجوده في البطن  
حال الموت \* وان جارت بالولد لاكثر من اقل مدة  
الحمل لا يرث \* اذ لم يتحقق علوقه حينئذ ولا ضرورة  
هنا الى تقدير وجوده في زمان الموت بخلاف ما اذا كان الحمل  
فان العلوق هناك يستند الى اكثر اوقات الحمل لصورة  
اثبات نسب من الميت بعد ارتفاع النكاح بالموت الا  
اذا كان الحمل من غيره فنسبه ثابت من ذلك الغير فلا  
ضرورة ههنا الى اعتبار اكثر هذه الاوقات بل يجب  
الاختصار على ما هو اقل مدة الحمل او ادونه حتى يتيقن  
بوجوده حال الموت وطريق معرفة جوده الحمل وقت  
الولادة ان يوجد منه ما يعلم به الحيوة كصوت او عطاس  
او بكاء او صرخة او تحريك عصف \* فان خرج اقل  
الولد \* فكله منه شيء من هذه العلامات  
ثم مات لا يرث لانه لما خرج اكثره ميتا  
نكاحه خرج كله ميتا فلا يرث \* وان  
خرج اكثره ثم مات يرث \* لان الاكثر  
له حكم الكل فكأنه خرج كله حيا

في صورة التطبيق الى دلالة هذا الحكم ايضا فندير \* قوله بعد ارتفاع النكاح بالموت قبل قبل الضرورة بذلك لانه لو كان  
النكاح باقيا بينها او ارتفع باطلا لم يكن اثبات نسب ضروريا لجواز ان يتيقن نسب منه ولامع معا انتهى اقول فيه بحث  
فان ارتفاع النكاح بالطلاق مثبت الشب ضرورية اليه مستثنى مالم يقر المرأة بانقضاء العدة لان احتياط الولد لا يقطع عن ميراث  
مالم يمنع عنه مانع ثم انه لو سقط قوله لجواز ان يتيقن الاخره واكتفى بقوله لانه لو كان النكاح باقيا بينها لم يكن اثبات نسب  
منه ضروريا لكان اوله \* قوله بل يجب الاختصار على ما هو اقل مدة الحمل او ادونه آه قال بعض الشارحين

جما نقل عنه أما من قال يجب الاختصاص على ما هو اقل هذه الحمل وما دونه لم يصيب في الاختصاص على ما دونه فان حوالة المسئلة  
التاثير في ذكر ما يباه انتمى وانت تعلم ان كلام الشارح لا غبار عليه فمن قال فيه لم يصيب فهو لم يصيب اذ ليس له وجه من جهة  
حمل صحيح حتى يخلج الى الرفع والاحمل ما دونه على معنى ما سواه وما رواه مخالفا لاجل الاعتراض فيخرج عن سمت الانصاف  
وطريق معرفة حصة الحمل الذي هو الشرط الثاني لا ريب في الحمل وقد ذهب اليه باحقيقة والثاني في الثوري والاوزاعي  
رحمهم الله وقد فعل ذلك عن علي وريثي ثابت ومحصل هذا الطريق الاستدلال على حجية بطلان استدلاله على حجية الكبيرة عن الحسن

والاصل في ذلك ما رواه جابر من انه عليه السلام  
قال اذا استعمل الصبي وريث وصلى عليه والفتا بطا  
في خروج الاكثر والاقل ما ذكره بقوله وان خرج الولد  
مستقيما وهو ان يخرج راسه أولا فالمعتبر  
صدره اعني اذا خرج صدره كله وهو حي يرث  
اذا خرج اكثره حيا وان خرج اقل من ذلك لم يرث  
وان خرج معكوسا وهو ان يخرج رجله أولا  
فالمعتبر سترته فان خرجت السرة وهو حي  
يرث اذ قد خرج اكثره حيا وان لم يخرج السرة لم  
يرث الاصل في تصحيح اصل الحمل ان تصحيح المسئلة  
على تقديرين اعني على تقدير ان الحمل ذكر وعلى  
تقدير انثى ثم ينظر بين تصحيح المسئلتين فان  
توافقا بغير فاضرب وفق احداهما في جميع الآخر وان  
تباينا فاضرب كل احداهما في جميع الآخر فالجاصل  
تصحيح المسئلة ثم اضرب نصيب من كان له  
شي من مسئلة ذكورة في مسئلة انوثة على تقدير  
السابين او في وقفها على تقدير التوافق و  
اعرب ايضا نصيب من كان له شيء من مسئلة انوثة في  
مسئلة ذكورة او في وقفها على تقدير التوافق و  
ذكرنا في ميراث الحنثي ومن ههنا يعلم ما  
قلنا فيه هناك ان المصنف اشار اليه في الفصل الثاني  
ثم انظر في الحاصلين من الضرب لكل واحد من  
الورثة انهما اقل يعطى لذلك الوارث لان استحقاقه  
لما قل متيقن والفضل الذي بينهما اتى بين الحاصلين  
موقوف من نصيب ذلك الوارث لانه اشبهه مستحق هذا

والشعب والنجس واليه لا يرث عنه ما يستل صارخا  
والنفسى على ما ذكر في الشرح قوله ثم مات يرث عنه واما عنه  
الثاني فلا يرث هذا ايضا لان عنه اذا خرج بعضه ميتا لا يرث  
سواء اقل او اكثر واعلم ان لوقوع الاختلاف في الفصالة جبا  
او ميتا فتمت الغاية على الفصالة جبا اجموعا انه يقبل  
شهادتها حتى الصدقة عليه وهل يقبل شهادتها في حق  
الارث قال ابو حنيفة لا يقبل وقال فقهاء ثم علم ان الجنين  
اذا انفصل ينفصل ميتا فلا يرث كما ذكرنا واما اذا انفصل ميتا بغير  
البيان ضربان لم يظنهما فالتفت جنينا ميتا فميراثه ميراث الوارث  
لان الشارع اوجب على الفاضل الغرة اجموعا نصف عشر  
الدية ذكرنا في الجنين او انثى وجوبا لفظا لا بحق الجحابة  
على الحي دون الميت فاذا حكم بحجوة يرث وورث عنه كما  
يرث عنه بدل نفسه اعني الغرة هذا اذا تم عضوون  
اعضاء الجنين اما اذا لم يتم عضوون اعضا فلا يجب  
الغرة قوله والاصل في ذلك ما رواه جابر و  
نظيره هذا الحديث الشعبي والحنثي كما اشار اليه ونحن  
نقول المصنف ومن ذلك هو الاستدلال على حجية بطلان  
على المحبة بمرتب عليه الحكم لكن لما كان الاستدلال  
لا يثبتها فالحكم بها اليه في الحديث اختص عليه السلام عليه  
قوله في خروج الاكثر والاقل هذا الضابط لا يخلو عن  
شي لان اكثر الشيء ما يجاوز نصفه واقله لا يصل الى  
نصفه فكان المناسب ان يعتبر ههنا شي كالسرة نفسها  
وتعتبر الزيادة عليه والنقص منه سواء خرج الولد مستقيما  
او منكوسا قوله وهو ان يخرج راسه أولا  
يريد ان الاستقامة والانكسار ههنا ليس  
بالحي العرفي فان استقامة الانسان هو ان يكون  
رأسه نحو السماء ورجلاه نحو الارض والعكس

عكس ذلك بل بالمعنى المتعارف في خروج الولد وهو هذا المعنى المحكي والجواب ان السرة وان كان  
نصفها تقريبا الا ان في جانب الرأس شيء لان بين المحبة الدماغ والقلب في الصدر ففي خروج  
الولد مستقيما نظر الى جانب الشرف وان قل عن النصف حسب المقدار وفي خروجه منكوسا نظر الى  
جانب النصف تقريبا فاعبر السرة قوله ان يصح قيل ذكر ههنا اجل متعاقبة بعضها اخبارية و  
بعضها انشائية فاما ان يؤول الاخبارية بالاشابة او بالعكس فلا يلزم عدم المناسبة بين المعطوف

والمعلوف عليه انتهى أقول قوله ثم ينظر معطوف على ان تصح وقوله فاضرب ثم اضرب جوابان للشرط وليس  
هنا امر دافع إلا التأويل والى قوله نصيب من كان له شيء إشارة إلى ان المضاف محذوف  
في عبارة المصنف ههنا وفي قوله ومن كان له آه لأن من يكون له شيء لا يضرب بل المضروب هو نصيبه قوله  
على ذنبك التقديرين أي التقديرين البنين والتوافق لا تغدري المذكورة والافوثة حاشية عجى  
قوله فان كان الحمل مستحقا لجميع الموقوف فيها قيل يعني فان كان بعض المورثة مستحقا لجميع الموقوف

لأن الحمل وحده سواء انشأ أو ذكر الاستحقاق لجميع  
الموقوف كما سطر على وتناول ان يقول  
أذا وقعت الولادة على قوى الاحتمالين وكذا لو  
لم يتفاوت حال المورثة على كل من هذين الاحتمالين  
كما حرة وحمل مثلاً فلم لا يسخي الحمل جميع  
الموقوف فتأمل والى

يجب ان المقضي يكون المسئلة من اربعة وعشرين  
اجتمع التسع مع الثمن فذكر ما بقى سطر على  
والى

قوله لأنه قد اجتمع فيها جنس سدران  
وثمن وتابقي وفي الشرع لوجوه التسع  
والثمن وهو ايضا صحيح لأن مقصوده الإشارة  
إلى الباعث على ان يكون المسئلة من  
ذلك العدد فقط وهو ما ذكره ولهم حذف  
ما بقى ايضا عجى

قوله والمسئلة من سبعة وعشرين  
على تقدير انشأ أي تصح المسئلة لا أصلها  
فان أصلها ايضا من اربعة وعشرين كما  
يدل على ذلك قوله تقول من اربعة و  
عشرين إلى آخره عجى

قوله في جمع الآخر وهو اربعة وعشرون  
من الأول وسبعة وعشرون من الثاني  
حاشية عجى

هذا الفضل بل هو الحمل او غيره فيوقف إلى ان يزول الاستنباه  
فاذا ظهر الحمل وزال الاستنباه فان كان الحمل مستحقا لجميع  
الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فياخذ الحمل فلكم البعض و  
الباقى مقسوم بين المورثة فيعطى لكل واحد من المورثة ما كان موقوفاً من  
نصيبه كما اذا ترك بنتا وابوين واهراً حاملاً فالمسئلة من اربعة  
وعشرين على تقدير ان الحمل ذكر لأنه اجتمع فيها حثمن وسدران  
بقي فلكم ثمة وهو ثمة ولكل واحد من الابوين التسع وهو اربعة  
ولبنت من الحمل الذكر الباقي وهو ثمة عشر والمسئلة من سبعة  
وعشرين على تقدير انشأ لأنه اجتمع فيها على هذا التقدير ثمن  
وسدران وثلاثان فهي منبرية وتقول من اربعة وعشرين إلى  
سبعة وعشرين فلا يكون ثمانية وللمرأة ثمة ولبنت من الحمل الانثى  
سبعة عشر وبين عددي تصح المسئلة اعني اربعة وعشرين توافق  
بالثلاث لأن محضره وهو ثمة بعد ما محضاً فاذا ضرب وفق اوجها  
أي ثمة وهو ثمانية من الأول وتسعة من الثاني في جميع الآخر صار  
الحاصل ما بين ستة عشر سماً ومنها تصح المسئلة أو على تقدير

ذكورة المرأة سبعة وعشرون ولكل واحد من الابوين ستة وثلاثون  
وذلك لان سهام المرأة من مسئلة الذكورة اعني اربعة وعشرين  
ثمة كما عرف فاذا ضربت في وفق مسئلة الانوثة وهو تسعة عشر  
وعشر وسهام كل من الابوين من مسئلة الذكورة اربعة فاذا ضربنا  
في ذلك الموافق للمخ ستة وثلاثين وعلى تقدير انوثة المرأة اربعة  
وعشرون لان سهامها من مسئلة الانوثة اعني سبعة وعشرين  
ثمة فاذا ضربنا في وفق مسئلة الذكورة وهو ثمانية صار  
اربعة وعشرين ولكل واحد من الابوين اثنان وثلاثون لان  
سهام كل واحد منهما من مسئلة الانوثة اربعة ايضا فاذا ضربنا  
في وفق مسئلة الذكورة وهو ثمانية صار اثنين وثلاثين

قولهم واربعة اشباع سهم بذاعند البهينة وعند محمد لها سهمان وثلاثة اشباع مضروب في تسعة لان الموقوف لكل عند نصيب ابين وعند ابى يوسف لها اربعة اشباع وثلاث مضروب في تسعة لان الموقوف عند نصيب ابن واحد واعلم انه لا تقاد في حق المرأة والابوين على قول الكل انما التقاد في حق البنت كما لا يخفى على الفطن حاشية محمدي وعند محمد في رواية ليث عن محمد لها سهم وستة اشباع سهم مضروب في تسعة لان الموقوف لكل عند هذه الرواية نصيب ثلثة بنين فلا تغفل اذ ان الحمل المحضى المحرره

قولهم اعطينا كل ابن سهمين وثمانية اشباع سهم اقول طريق العمل ان الجنس نصيب ابن واحد وهو سهمان وثمانية اشباع سهم بان تقرب اثنين في تسعة ثم تزيد عليه صورة الكسر وهي ثمانية بصيرته وعشرين ثم اضرب هذا الجنس في تسعة التي هي وفق مسئلة الاثوثة فبصير الحاصل مائتين واربعة وثلاثين ثم اقس هذا الحاصل على تسعة التي هي مخرج الكسر بصير الخارج ستة وعشرين فهو المطلوب المحرره

قولهم وهذا مضروب في تسعة فصار ثلثة عشر سماً اقول طريق العمل هو ان تقرب الكسر وهو واحد في مخرج الكسر وتزيد صوته الكسر وهي اربعة اشباع سهم بصير ثلثة عشر ثم ضرب هذا الجنس في تسعة التي هي وفق مسئلة الاثوثة بصير الحاصل مائة وستة عشر ثم اقس هذا الحاصل على تسعة التي هي مخرج الكسر بصير الخارج ثلثة عشر فهو المطلوب المحرره

فيعطى للمرأة من المائتين والستة عشر اربعة وعشرون لانهما على نصيبها على تقدير ذكورة الحمل وانثوته ويوقف من نصيبها ثلثة اشباع وهو الفضل بين النصيبين الى ان ينكشف حال الحمل ويوقف من نصيب كل واحد من الابوين اربعة اشباع اى يعطى من المبلغ المذكور كل منها اقل النصيبين وهو ثلثة اشباع وثلثون ويوقف الفضل الذي بينهما فحق جعل الحمل في حق الزوجة والابوين اى يعطى للبنت من ذلك المبلغ ثمانية عشر سماً وذلك لان الموقوف في حقها نصيب اربعة بنين عند البهينة لان اقل نصيبها انما يخفى في مذهبه على هذا التقدير دون تقدير اربع بنات واذا كان البنون اربعة فصعبها مما يبق من ذوى الفروض في مسئلة المذكورة وهو اعني ذلك البات ثلثة عشر كاسلف سهم واربعة اشباع سهم لانا اذا اعطينا من البات كل ابن سهمين والبنت سماً واحداً بقي اربعة اشباع فلكل ابن سهم آخر لا تسعاً فيجمع للبنت سهم واربعة اشباع سهم من اربعة وعشرين هي مسئلة المذكورة وهذا النصيب مضروب في تسعة هي وفق مسئلة الاثوثة فصار حاصل هذا الضرب ثلثة عشر سماً فحق لها من المائتين والستة عشر والباقي منها بعد اعطى الابوين والزوجة والبنت موقوف وهو اى ذلك الباقي مائة خمسة عشر سماً لان الذاهب مائة واحد فان دلت بنتا وهذا او اكثر فجميع الموقوف للبنت وذلك لاننا جعلنا الحمل اثنى في حق الزوجة والابوين واعطينا كل واحد منهم ما هو نصيبه على تقدير الاثوثة فقد استوفوا حقوقهم على تقدير الاثوثة فكان جميع ما بقي بعد حقوقهم وهو مائة وثمانية وعشرون نصيب البنين او البنات الا يرى ان نصيبهم من مسئلة الاثوثة اعني من سبعة وعشرين ثلثة عشر فاذا ضربت في وفق

٦١  
قوله لان الذاهب مائة واحد  
للزوجة منها اربعة وعشرون والابوين  
اربعة وستون وللبنت ثلثة عشر

قوله فجميع الموقوف للبنت اطلاق الجمع على ما فوق الواحد وشارة الى ما بينها عليه اتفاق  
قوله ثلثة عشر لان نصيب البنين الثلثان وثلثا سبعة وعشرين ستة عشر حاشية محمدي

قوله فان استقام عليهم كما اذا كانت البنات بنتان أو أربعاً مثلاً \* قوله والأيوان لم يستقم  
كما اذا كانت البنات بنتاً واحدة مثلاً \* قوله وان كان بين السهام دروسهن موافقة وذلك  
اذا كان دروسهن ستة فانه يكون بينهما وبين السهام الذي هو مائتان وستة عشر موافقة بالنصف  
فيضرب محضه وهو اثنين في المائتين وستة عشر يبلغ اربع مائة واثنين وثلاثين ومنها تخرج المسئلة او يكون  
لكل بنت اثنين وسبعين \* قوله وان لم يكن بينهما موافقة بل مباينة وذلك اذا كان البنات  
ثلاثاً مثلاً فان بين عدد دروسهن والسهام  
مباينة فاذا ضربنا عدد دروسهن وثلاثة في  
المبلغ المذكور يبلغ ستاً وثمانين واربعين  
ومنها تخرج المسئلة او يحصل لكل بنت مائتان  
\* وستة عشر \*  
\* حاشية عجى \*

قوله فالحال على قياس ما اذا ولدت  
ذكر أي نجم لكل من الابوة والمرأة نصيبه  
وذلك لانه يصير كما اذا تركت بنتين  
وحلأتم أظهر الحمل ذكر أو بالجملة فالأعبار  
مذكر لانه يصير بمن عصبته فيكون القسمة  
بين الاولاد جنداً ايضاً لمذكر مثل حظ الانثيين  
كما اذا كان الحمل ذكر فقط \* حاشية عجى \*

قوله وان ولدت ولداً مبناً فيعطى للمرأة  
والابوين أو وذلك لانه نصيب المسئلة  
كان لم يبق حل وإذا لم يبق حل يكون  
على الوجه المذكور  
\* عجى \*

في وفق مسئلة المذكورة وهو ثمانية بلع مائة وثمانية وعشرين  
فهي حصته وقد اخذت منها البنت ثلثة عشر فضمتها الى الباقي  
الذي مائة وخمسة عشر ثم قسم المبلغ بينهم على السوية فاذا استقام  
عليهم فذاك والا فان كان بين السهام دروسهن موافقة فاضرب  
وفق الرؤس في المائتين والستة عشر فابالغ تخرج منه المسئلة و  
ان لم يكن بينهما موافقة بل مباينة فاضرب جميع عدد الرؤس  
في جميع المائتين والستة عشر فاحصل كان فيخرج المسئلة \* وان  
ولدت ابناً واحداً او أكثر يعطى للمرأة والابوين ما كان موقوفاً من  
نصيبهم \* اي يعطى للمرأة الثلثة التي كان موقوفة من نصيبها في مسئلة  
ذكورة الحمل فيشكل لها سبع وعشرون واثني عشر النصيبين ويعطى  
كل واحد من الابوين الاربعه الموقوفة من نصيبها في مسئلة المذكورة  
فيترسم لكل واحد منهما أكثر النصيبين وهو ستة وثلاثون \* وما بقي  
بعد ما اخذه هؤلاء الثلثة وما اخذت البنت وهو مائة واربعه يعطى  
اليه الثلثة عشر التي اخذتها البنت حتى يبلغ مائة وسبعة عشر \* وقسم  
هذا المبلغ بين الاولاد \* ان صح عليهم المذكور مثل حظ الانثيين وان  
انكسر فخرج المسئلة لما عرفت غير مرة وان ولدت ذكراً وانثى فالأصل  
على قياس ما اذا ولدت ذكراً كما لا يخفى \* وان ولدت ولداً مبناً  
فيعطى للمرأة والابوين ما كان موقوفاً من نصيبهم \* ويعطى  
للبنات الى تمام النصف وهو أي ذلك التمام \* خمسة وتسعون  
سهماً \* لانهما كانت قد اخذت ثلثة عشر فيشكل لها نصف  
البركة وهو مائة وثمانية \* والباقي \* من المائة والاربعه  
بعد تكميل النصف \* للاب \* وهو سبعة اسهم \* لانه عصبته \* يعطى  
ما عمن ان لمع البنت فرضاً ونصيباً وألم ان الميت اذا ترك من لا يرث  
فرضه بالحمل فانه يعطى فرضه كما اذا ترك جده وامراً حلاً فانه يعطى  
الجدة انس \* وكذا اذا ترك امرأة حلاً وابناً فلكل امرأة الثمن فان

فصل في المفقود كان الاولى ان يقال في ميراث المفقود او في ثورث المفقود وعقب فصل الحمل بفصل المفقود لان كل منهما مشروط بالحال بين الحيوة والموت وبعضهم قدم المفقود على الحمل ولعل ذلك اولى والمفقود في اللغة مفعول من فقد الشيء اصله اومن فقدته طلبته وذهب بعضهم الى انه من الاضداد ثم قال وكل ما معنيته يتحقق في المفقود فقد فصل عن هله ودمه في طلبه وان فرض عليه بانه ليس بين معنييه التعليلين تضاد كما في بعض الشروح كيف وانما فاعل يتحقق كلا المعنيين في المخرج الشرعي وانما ينافي التضاد ويمكن ان يجاب عنه بان ليس مراده من التضاد وههنا مصطلح ارباب المعقول كيف وليا

فان الوارث اذا كان ممن يسقط في احدى حالتي الحمل فانه لا يعطى شيئا لان اصل استحقاته منكوك ولا تورث مع الشك كما اذا تركت امرأة حاملا واحدا او عمو فلا شيء للابن او للعم لجواز ان يكون الحمل ابنا ثمنا فرزاه سابقا انما هو بمن تغبر فرضه من الورثة

### فصل في المفقود

وهو الغائب الذي انقطع خبره ولا يدري حيوته من موته وحكم ما هاشم راليه بقوله المفقود حي فانه حتى لا يرث منه احد في الشبهة حيوته باستصحاب الحال وهو المتعبر في ابقاء ما كان على ما كان دون اثبات ما لم يكن ولهذا ولهذا لا يثبت استخفاف ورثته لانه ولا يخرج امراته عنه ما وهو مذهب علي رضي الله عنه وبوقفت ماله حتى تصح موته او تنفي عليه مدة واختلف الروايات في تلك المدة ففي ظاهر الرواية انه اذا لم يوجد احد من اقرانه حكم بموته في قيل المعبر اقرانه في بلده وقيل اقرانه في جميع البلدان والاولى اصح كما ذكر في فرائض امام الترمذي ان يعتبر اقرانه في بلده لان الاعمال حمايتا وتفاوت باختلاف الاقاليم وتبين اعتبار جميع الاقران فيه خرج عظيم ورد في الحسن بن زياد عن ابى حنيفة ان كل مدة مائة وعشرون سنة من يوم ولديته المفقود وهذا مبني على ما اشتر بين القاصين انه لا يعيش احد اكثر من هذه المدة وهو من الاكاذيب المشهورة فلا اعتداد به وقال

بوجوده وقد صرح بجهتها في المفقود بل اجتمع منه وهو شبه التقابل فان فقد الشيء بمعنى ضلاله بدل على انه غير مطلق وفقدته بمعنى طلبه بدل على مطلق ولا شك ان كون الشيء مطلوبا يعادل كونه غير مطلوب وفي الشرح ما هاشم راليه بقوله وهو الغائب الذي انقطع خبره قال الامام الشرحي المفقود اسم لموجود هو حي باعتبار اول حاله ولكنه كالميت باعتبار ماله اليه في طلبه يجدون ويخافون مستقرا لا يجدون وقد انقطع خبره واستمر عليهم اسمه في الجدر بما يصلون له المار وتربا تأخر اللقاء الى يوم النشأ قوله لثبوت حيوته باستصحاب الحال لان الاصل ثبوت ما كان مالم يظهر خلافه قوله وهو معتبر اي حجة دافعة للاستحقاق لا مثبتة له كما بين في الاصول وكذلك جعل المفقود حيا في حق ماله حتى يدفع القهر والغلبة منه قوله عندنا احترام عن مذهب مالك فانه يقول اذا مضى اربع سنين يفرق القاضى بينه وبين امراته ويعتد بعد ذلك عدة الوفاة ثم يتزوج من شارته فان تزوجت ثم جاء المفقود فان شأ تركها عليه واخذ منه المهر وان شاء فسخ النكاح وتزوجها لان عمر رضي الله عنه هكذا قضى في الذي استعملوا الجن في المدينة وكفى به اما ولان منع حقها بالغلبة فيفرق القاضى بينهما بعد مضي مدة اعتبارا بالاطلاق والعنة فاخذ المقدار منها الاربع من الايلاء والسنين من العنة علما بالشبهين ولنا قوله عليه السلام في امرأة المفقود انما امراته حتى ياتيها البيان وقول علي رضي الله عنه هي امرأة ابنت فلنضرب حتى يسبين موت او طلاق بانه قوله وبوقفت ماله اي لا يقسم ماله بين ورثته لبقائه على نكته قوله والمعبر اقرانه في جميع البلدان وذلك

لان محمدا خبر موته بموت اقرانه مطلقا قوله لان الامار ما تفاوت باختلاف الاقاليم والبلدان حتى قالوا ان الضعفاء لم يولد عمار من اليرموك قوله خرج عظيم مالا في الناس اعتبارا قرانه من بلده لئلا يقع في الخرج العظيم الذي هو مخرج عن العانة قال شيخ الاسلام خوله زاده وهذا صحيح وارتضى لان الاول انا غير ممكن ويستلزم الخرج العظيم والتأخر لما راى انه يمكن ان ينفى بلزوم الخرج ويمكن ان يجاب عنه بان مراده بالامكان هو الامكان العادي وبالنسبة الى البعض الاشخاص فتأمل قوله وهذا مبني على ما شتهر بين العامة له قوله وهو ممن الاكاذيب المشهورة الاول اللان بن

بشأن الامام الأعظم ان لا يجعل ذلك مبنيًا على ما ذهب اليه الاطباء والطبيعون بل على ان الغالب ان الانسان لا يعيش اكثر من ذلك يدل على ذلك اختلافهم في ذلك وذهب بعضهم الى انه مائة وعشرون سنين وبعضهم الى انه خمس سنين وبعضهم الى انها تسعون سنة وعليه الفتوى فان معنى ذلك الاختلاف على ان أقصى ما يعيش فيه الانسان ذلك فان كل واحد يحيز عامرا في زمانه **قولنا** وقال محمد فدل قول محمد على قول أبي يوسف نظر الى ترتيب العدد وان كان ترتيب المراتب يقضي عكس ذلك **قولنا** حتى ظهر له بنفسه انه خطأ لا يلزم من جوده ذلك

ان يكون ذلك خطأ أو الظاهر انه ليس مراده فقد ذلك مطلقا كيف وقد قال أو الظاهر في زماننا انه لا يعيش احد اكثر من مائة بل مراده ان ذلك نادر كالمعدم فلا يبنى عليه الاحكام الشرعية كما ذهب اليه من قال انها تسعون سنة **قولنا** وقال بعضهم هو الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حاتم النجاشي رحمه الله **قولنا** قال النجاشي وعليه الفتوى كذا في هذه الفقه والفتاوى **قولنا** في الحديث المشهور وهو انه لا امتي باين سنين الى سبعين **قولنا** وقال بعضهم هو محمد بن الفضل والامام ابو وهب ذهب النجاشي وقيل هو ذهب الى حقيقة قال في شرح فرائض الغنائم والوفية لم يقدر في ذلك تقديرا وقوضه الى اجتهاد القاضي في كل عصر حكم بموته في اتي مدة يرى فيها مصلح واجتهاد ويقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت قال الشيخ في المتن وعليه الفتوى وذهب بعض اصحاب الشافعي وذهبوا على انه انما يحكم بموته بعد قضاء القاضي وجبه ان هذا المرحوم فلما لم يقسم ماله القضاء لا يصير حجة كذا في فرائض النجاشي انتهى وقال بعض الشافعين هو الاصح لان السبب في هذه الاختلافات اختلاف الناس في غاية الظن فيمكن الاصح التقدير الى رأى الامام لاختلاف احوال الناس واحوال المفقود فان الرجل المشهور كالملك اذا انقطع خبره يغلب على الظن بلاكه في اتي مدة لا سيما اذا اصابه منه ملك فمضى موته كما في قيم المتلفات وتمر مثل النساء وبقات بعد موته اقرا نادر وبقا الاحكام الشرعية على الاغلب الظاهر دون النادر وبه كان يعني الامام الشافعي **قولنا** موقوف الحكم في حق غيره لان استحباب الحال ليس حجة متبينة فلا يجعل المفقود به وارثا لما لم يجره

وقال محمد رحمه الله مائة وعشرون سنين وقال ابو يوسف رحمه الله مائة وخمسة سنين **وهنا** ان الزوايان لم يوجد في الكتب المعتمدة وروى عن أبي يوسف رحمه الله انه اذا مضى مائة سنة من ولادته حكم بموته أو الظاهر في زماننا انه لا يعيش احد اكثر من مائة **وقال** وكان محمد بن سلمة يعني بهذه الرواية في المفقود حتى ظهر له في نفسه انه خطأ **فانه** عاش مائة وسبعين سنين **وقال** بعضهم تسعون سنة لان الزيادة عليها في غايه الندرة فلا يابط بها الاحكام الشرعية انتهى مدار على الاغلب وقال الامام النجاشي وعليه الفتوى وذهب بعضهم الى انها سبعون سنة لما ورد في حديث المشهور في اعمار هذه الامة **وقال** بعضهم مال المفقود موقوف الى اجتهاد الامام في موته وهو ذهب الشافعي فانه قال اذا مضى مدة يقضي القاضي بان مثله لا يعيش اكثر من هذه المدة حكم بموته ويقسم ماله على ورثته الموجودين حال الحكم به ثم ان الالبق بطريق الفقه ان لا يقدر بشئ كما في ظاهر الرواية او لا مجال للقياس في نصيب المتقارب ولا نصيبنا في حال على اعتبار اقترانه ونظاره كما في قيم المتلفات وبه مثل النساء والمفقود **موقوف** الحكم في حق غيره حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحال فان كان المفقود ممن يحق له الميراث لم يصرف اليه شئ بل يوقف المال كله وان كان لا يجزىه يعطى كل واحد منهم ما هو الاصل من نصيبه على تقدير حيوة المفقود ولما

وقد اجمع فيه دليل سائر الجوده وهو استحباب الحال ودليل الموت وهو انقطاع خبره ووقع التعارض بينهما فجعل موقوف الحكم في حق غيره **قولنا** كما في الحال حتى يوقف نصيبه من مال مورثه لا على وجه الملك كما في الحال **قوله** عجي **قولنا** وقال محمد مائة وعشرون سنين نظر الشافعي الى ما رتب في العدد في المثال لا الى مراتب الفاعل فلذلك قدم قول محمد على قول أبي يوسف فذهب **قولنا** حتى ظهر له في نفسه انه خطأ فراجع من ان يعني بهذه الرواية فهذا الرجوع بدل الى ان

على ان يعتقدوا كان على ان يعيش احد اكثر من بائة فلا ير وما قيل لا يلزم من حيوته ذلك ان يكون خطا او الظاهر  
انه ليس مراده فقي ذلك مطلقا بل مراده ان ذلك نادر كالمعذور فلا يمتنع عليه الاحكام انما هي انتهى  
قوله موقوف الحكم في حق غيره لانه لا يجمع فيه دليل امتداد الحياة هو استحباب الحال ودليل الموت وهو  
انقطاع الحية ووقع التعارض بينهما فجعل موقوف الحكم في حق غيره قوله كما في قيم المنكفأ وهو مثل الشاة  
وفقها بعد موت اقرانه ولا يحكم لنا دور حاشية والى كونه قوله كما في الحال فان كان الاخره الفاء تقصيل

لوجه التشبيه المفهوم من قوله كما في الحال فمن  
عقل عنه وقال ببيان له اني توقف نصيبه من  
مال مورثه لا على وجه الملك كما في الحال فقد  
ان بما لا طائل تحته قوله من يجب الحاضر  
ان يجب حرايا بقرينة قوله لم يصر البهيم  
فالمجب يجب القضا لا يدخل في الشق الاخر  
وهو قوله وان كان لا يجبر هذا اذا تغير حاله  
بموت المفقود واما اذا لم يتغير بدفع البه  
نصيبه قوله على تقدير حيوته وحاشية كما  
ان الاخر في الحل كذلك على تقدير ذكورة  
والنوشة قوله الموجودين عند الحكم  
ان لا الموجودين قبله لكون المفقود جنس  
في حكم الحي بدلالة الاستصحاب والى

قوله فان كان المفقود ممن يجب الحاضر  
ان يجب الحاضر وهذا فيمن يتغير نصيبه بموت  
المفقود وان كان ممن لا يتغير نصيبه بموت  
بدفع البه نصيبه كلا قوله على تقدير  
حيوته وحاشية كما يعطى له ذلك في الحل  
على تقدير ذكورة والنوشة قوله  
فاذا امضت المدة وحكم بموته واما لم يضر  
لظهور حيوته ولا لظهور موته مع انها كن  
الحملات لان الاخر ظاهر على التقديرين  
لانه على تقدير ظهور حيوته يعطى له نصيب  
وعلى تقدير ظهور موته فهو كمن مات ببيت  
قوله الموجودين عند الحكم بموته لا الموجودين  
عند غيبته لانه كان جيا حكم الاستصحاب  
فولعه برد الى وارث موته اذ قد تبين ان المسخ غير المفقود وتوقف المال له انما كان لجار ان يخففه  
بالعود وقد انقطع ذلك حاشية على

فاذا امضت المدة وحكم بموته قاله لورثته الموجودين عند الحكم  
بموته ولا شيء ممن مات منهم قبل الحكم بذلك لان شرط الورث بقا  
الوارث جيا بعد موت المورث وما كان موقوف لا اجله من مال مورثه  
يرد الى الوارث بغيره الذي وقف ذلك الموقوف من ماله كما  
في الحل ان القضا لا يدخل في الشق الاخر وهو قوله وان كان لا يجبر هذا اذا تغير حاله  
بموت المفقود واما اذا لم يتغير بدفع البه  
نصيبه قوله على تقدير حيوته وحاشية كما  
ان الاخر في الحل كذلك على تقدير ذكورة  
والنوشة قوله الموجودين عند الحكم  
ان لا الموجودين قبله لكون المفقود جنس  
في حكم الحي بدلالة الاستصحاب والى

قوله فان كان المفقود ممن يجب الحاضر  
ان يجب الحاضر وهذا فيمن يتغير نصيبه بموت  
المفقود وان كان ممن لا يتغير نصيبه بموت  
بدفع البه نصيبه كلا قوله على تقدير  
حيوته وحاشية كما يعطى له ذلك في الحل  
على تقدير ذكورة والنوشة قوله  
فاذا امضت المدة وحكم بموته واما لم يضر  
لظهور حيوته ولا لظهور موته مع انها كن  
الحملات لان الاخر ظاهر على التقديرين  
لانه على تقدير ظهور حيوته يعطى له نصيب  
وعلى تقدير ظهور موته فهو كمن مات ببيت  
قوله الموجودين عند الحكم بموته لا الموجودين  
عند غيبته لانه كان جيا حكم الاستصحاب

فولعه برد الى وارث موته اذ قد تبين ان المسخ غير المفقود وتوقف المال له انما كان لجار ان يخففه  
بالعود وقد انقطع ذلك حاشية على  
قوله وهو ظاهر قبل لانه لا يختن على تقدير موته الثلثان وعلى تقدير حيوته الربع ولا شك ان الثلثين  
اكثر من الربع بخلاف الزرع فان لم يكن على كلا التقديرين النصف لكون حيوته خيرا له غير ظاهر انتهى اقول بل هو ظاهر  
في غاية الظهور لانه يكون للزرع ثلثة من ستة اذا عمل في المسئلة وعلى تقدير حاشية ان يكون ثلثة من ستة

من سبعة للزوم العول فيها والثلاثة من ستة خير من الثلاثة من السبعة بلا شبهة \* فصل في المرتد قبل اتما  
عقب فصل المفقود به لأن مال كل منهما لا يقسم بين ورثته قبل قضاء القاضي وأن كان القضاء هناك بالموت  
وهنا بالمال انتهى وفيه أن الكلام ليس مخصوصا بالمرتد الا حتى قالوا له ان يغال لأن من المرتد من لا يقسم ماله  
بين ورثته قبل قضاء القاضي كالمفقود وأعلم ان الردة قطع الاسلام بما يوجب الكفر فلا كان او فعلا  
سواء كان غفاداً او غفاداً او مستهزأ \* قوله الرجل المرتد انما يخص الرجل بالذكر لان المرأة حكما آخر عندنا  
\* حاشية ولا \*

للزواج اذ له جئته نصف من المال بالعول فيعته جئته المفقود في  
حق الاثنين فلا يقرب اليهما الا ربع المال ويعتبر مونه في حق الزوج  
فلا يلحق الاثنته سباع المال ويوقف الباقي وبهذه المسئلة تصح  
من ستة وخمسين لأن مسئلة الجئته من ثمانية ومائة مائة الوفاة  
من سبعة وثمانين مائة فيقرب احديهما في الاخرى فيبلغ ستة  
وخمسين كان للزوج من مسئلة الجئته اربعة فاذا ضربت في مسئلة  
الوفاة وهي سبعة حصل ثمانية وعشرون وكان له من مسئلة الموت  
ثلاثة فاذا ضربت في مسئلة الجئته وهي ثمانية بلغت اربعة وعشرين  
فيعطى للزوج اربعة وعشرون لانها اقل النصيبين وهو النصف  
العائل ويوقف من نصيبه اربعة وكان للاختين من مسئلة الجئته  
اثنان فاذا ضربت في السبعة حصل اربعة عشر وكان لهما من مسئلة الوفاة  
اربعة فاذا ضربت في الثانية صار الحاصل اثنين وثلثين ويعرف اليهما  
اقل الحاصلين وهو اربعة عشر وهي ربع الستة والحمد لله فلكل واحد  
منهما سبعة ويوقف من نصيبها ثمانية عشر فيجمع ما يقرب الى الزوج  
والاثنين ثمانية وثلثون والباقي من الستة والحمد لله وهي ثمانية  
عشر موقوف فان ظهر ان المفقود حتى يدفع الى الزوج الاربعة الموقوفة  
ليتم له نصف المال وهو ثمانية وعشرون ويكون الباقي وهو اربعة عشر  
للاخ حتى يكون النصف الاخر من الاخ والاثنين المذكورين  
الاثنين وان ظهر انه ميت يدفع الى الاثنين الثمانية عشر  
الموقوفة من نصيبها حتى يتم لهما اربعة سباع المال وهي اثنان  
وثلثون واما الزوج فقد اخذ نصيبه حكماً وهو اربعة وعشرون

### فصل في المرتد

اذا مات الرجل المرتد على ايمانه او قتل او قتل بدار الحرب

\* قوله او قتل اذا ارتد المسلم عن الاسلام  
والعياذ بالله عرض عليه الاسلام وكشفت  
عنه شبهته ان اعترافه به وبهذا العرض غير  
واجب بل بدو الدعوة اليه فان استعمل  
جس ثمة ايام فان تاب واصل فيها  
والا قتل \* حاشية محكي \*

\* قوله فهو لورثة المسلمين اما اذا مات  
او قتل خطاه او اذا اذ الحن بدار الحرب  
فلان لحاقه بدار الحرب بمنزلة موته عندنا  
لانه يصير جئته حرباً حقيقة وحكماً والحرب  
في دار الحرب كالبيت في حق المسلمين قال  
الله تعالى افمن كان مبناً فاجنبناه قرة حتى  
احكام الاسلام لا تطلع ولا به الا لازم كجائته  
منقطعة عن الموت وعندنا ان ماله  
بعد لحاقه يبقى موقوفاً كما كان قبل لحاقه  
لان ذهابه الى دار الحرب نوع غيبة فلا تغيبته  
حكم ماله كجائته الغيبة في دار الاسلام  
\* حاشية محكي \*

قوله في احد قوليه بطريق انه في هذا هو المذموم في الهداية وعليه بان مال حرب لا امان له فيكون فينا وعلى هذا فلا وجه  
يجعله الاضايعة وفي الغنية في شرح قوله فيكون فينا يعني بوضع في بيت المال ليكون للمسلمين باعتبار انه الاضايعة و  
على هذا انظر لقان يكونان واحداً فمثل وكما تزدون كونه مال حرب والغنى هو المال الحاصل من الكفار بلا انجاب  
خيل وركاب والغنيمة هو المال الحاصل منهم بايجاب الجليل والركاب وقيل الغنى والغنيمة واحد والا قول هو الاصح و  
طريق الغنيمة في الغنى ان يقسم المال خمسة اقسام ثم تقسم احد الاقسام خمسة اسهم فيقرب احد الاسهم الى

المسلمين كيد السفور وازراق العلماء الاتهم فالاسهم  
وثانيها الى الهاشمي والمطلبي ويزجج الذكور على الانثى  
فيقطع الرجل سهمان والا انثى سهم وثالثها الى الشامي و  
الفقراء ورابعها الى المساكين وخامسها يصرف  
الى ابناء السبيل هو المسافر البعيد عن ماله واليتيم  
كان لرسول الله عليه السلام وقعة للمزبد بن كذا  
ذكره بعض الشارحين وقال بعضهم مال الغني كمال الصدا  
لرسول الله عليه السلام في جوفه قال عمر ان الله قد خص  
لرسوله عليه السلام في هذا الغني بشي لم يعطه احد غيره  
ثم قرأ وما افاء الله على رسوله الى قوله على كل شيء قدير  
فكانت هذه خالصه لرسول الله عليه السلام كان  
ينفق على الية وعليه نفقة سنهم من هذا المال ثم باقية ما بقى  
فيجعله خبزاً الى السراويل مختلف اهل العلم في مصرف الغني بعد رسول  
الله عليه السلام فقال قوم هو لانه بعده ولا تنفع فيه قولاً واحداً  
انه للفقائه الذين انبت اسابهم في ربوا الجحيم لانهم انما هم مقام  
التي عليه السلام فاذا بالعدو والفقير لنا في انصالح المسلمين وبيد  
بالفائدة فيقطع من كفائهم ثم بالاسم فالأهم وتختلف اهل العلم في  
تحسين الغني فذهب الشافعي الى ان تجوز فيه لاهل الغنيمة على  
خمس اسهم واربعه اقسام الفقائه وللصالح وذهب الكثر و  
الامان الغني الى ان تجوز ان يصرف جميعه واحد وجميع المسلمين  
فيهم حتى وانما خمس الغنيمة اليوم فيقسم عند اهل حنفية على  
ثلاثة طوائف الشامي والمساكين وابان السبيل ويصل فقراء  
ذوي القرى في المساكين لانهم كانوا يستحقون في زمن النبي صلى الله  
عليه وآله وبعد يستحقونه بالفقراء واما قول الكرخي وقال الطحاوي  
سهم الفقير منهم سقط ايضا والا قول هو الاصح وسهم رسول الله  
سقط بموته وكذلك نفي يصرف سهم النبي عليه السلام الى  
الخليفة وتقسم اربعة الاقسام بين الفقاهين للفقراء  
سهمها وللراجل سهم عند اهل حنفية وصاحبه الشان للفقراء وللراجل سهم  
الهداية لهما ان ملكه في الكسبين بعد الردة باق على ما بقا فينتقل الى ورثته ويستند الى ما قبل الردة اذا الردة سبب الموت  
فيكون ثوبت المسلم من المسلم فعلى هذا انما يوافقان الا انهم في الاستناد والثوبت الى قبيل الردة بخالفانه في ان المال  
بعد الردة باق على ملكه بهما وعنده يزول المال عن ملكه بردة زوالاً موقوفاً فان اسلم عاد الى حاله وصار كان لم يزل  
مسلماً وان مات او قتل اذ لم يزل يدار الحرب وعلم القاضي بطلان استنقافه فعلى السبب عليه وزال ملكه من وقت الارادة

وعلم القاضي بطلانها فالكسبية في حال اسلام فهو  
لورثته المسلمين وما الكسبية في حال ردة فهو يجمع  
في بيت المال في هذا الحكم عند اهل حنفية رحمه الله  
وعندهما الكسبية جميعاً لورثته المسلمين وعند  
الشافعي الكسبان جميعاً بوضع في بيت المال  
وفي احد قوليه بطريق انه في في قوله الاخر بطريق انه  
مال ضائع لقض المازني على مذهبه في المختصر لابي يوسف  
ومحمد بن المزدحيم على ردة الى الاسلام يحكم عليه في حق ورثته  
بحكامه فكذلك الكسبين ملك له ولورثته يقضي بينهما  
دونه مع الاختلاف في الغنيمة القضاء فكذلك لورثته و  
لا في حنفية الفرق بين كسبية بان حكم موثقه يستند الى  
وقت ردة لانه صار ملكاً بالردة فيمكن استناد  
التوريث فيما الكسبية في زمان اسلامه الى قبيل  
ذلك الوقت لانه كان موجوداً في ملكه حينئذ فيكون  
ثوبتاً للمسلم من المسلم ولا يمكن فيما الكسبية في حال  
ردة ان يستند ثوبته الى زمان اسلامه اذا لم يكن  
موجوداً في ملكه في ذلك الزمان فلو قضى به لوارثه  
لكان ثوبتاً للمسلم من الكافر فلا يجوز وما الكسبية  
بعد التحول بدار الحرب فهو في بالاجماع لانه  
اكتسبه وهو من اهل الحرب والمسلم لا يرث  
من المحرر في وكسب المردة جميعاً اى  
سواء كان اكتسبه في اسلامها او في ردةها  
قبل التحول لورثتها المسلمين بلا خلاف بين  
اصحابنا وذلك لان المردة لا تنقل عنه  
بل تجزى حتى تسلم او تموت لانه عليه السلام نهي عن

سهمها وللراجل سهم عند اهل حنفية وصاحبه الشان للفقراء وللراجل سهم  
الهداية لهما ان ملكه في الكسبين بعد الردة باق على ما بقا فينتقل الى ورثته ويستند الى ما قبل الردة اذا الردة سبب الموت  
فيكون ثوبت المسلم من المسلم فعلى هذا انما يوافقان الا انهم في الاستناد والثوبت الى قبيل الردة بخالفانه في ان المال  
بعد الردة باق على ملكه بهما وعنده يزول المال عن ملكه بردة زوالاً موقوفاً فان اسلم عاد الى حاله وصار كان لم يزل  
مسلماً وان مات او قتل اذ لم يزل يدار الحرب وعلم القاضي بطلان استنقافه فعلى السبب عليه وزال ملكه من وقت الارادة

الانداؤنكم فيه ما ذكر في الشرح. قولته مع الاختلاف في كيفية القضاء ففي رواية عن الحسن بن علقمة انه يقضي  
الدينون التي الزمت في حال اسلامها ككتبه في حال الاسلام وما لم يمت في حال ردته من الدينون ما كتب  
في حال ردته وفي روايته عنه انه يبدأ بحسب الاسلام فان لم يكف يقضي من كسب الردة وفي رواية عكس هذا  
ودبر كل واحد منها مذكور في المطلقات وقالوا يقضي ديون من الكسبين لانها جميعا ملكه. قولته وايضا  
الاصل تأخير العقوبة الى دار الجزاء اعني الآخرة وذلك لان تجليهما بكل البتلاء الذي هو من الله اظلم له

لان الناس اذا استغوا خوفا من خوف العذاب بهم صبروا  
في المعنى كالجوهرين وفيه اطلاق بالبتلاء. قولته بخلاف  
المادة وذلك لان بينهما غير صالحة لذلك فيصير المردة  
كالاصلية والكتابة الاصلية لا تقبل كذا المردة. قولته  
كالقارة المريضة فان المرأة المريضة اذا ارتدت والبعث بانته  
فان زوجها يرث منها وان كان القياس ان لا يرث منها وبوجه  
الاستحسان ان حقه تعلق بما لها برضاها فكانت المردة قاصدة  
ابطال حقه فارة عن ميراثه فبردها قصد اكمالها بواجب الزوج  
بخلاف ما اذا كانت صحيحة حين ارتدت لانها كانت بنفس  
الردة ولم تشرف على الهلاك لانها لا تقبل بخلاف الرجل فلا يكون  
في حكم القارة المريضة فلا يرث زوجها منها. قولته واما  
المردة فلا يرث من احدتها عطف على ما تقدم بحسب المعنى لان  
ماله ان بعض ورثة الميراث منه اما بعض ماله او جميعه  
فكانت مظنة ان يقال هذا حال وارثه فاما حال الميراث يرث هو  
من احداد لانها لا يرث من احد ذلك بقوله فانما الميراث  
ولا من مرنه مثله ولا من كافر اصلي العموم لنظا واحد وكأنه انما  
خصهما بالذكر لان المسلم كان يرث منه والمرد مؤمن له في انه  
لا فقه لهما ولا يرث منه اذا اراد اهل ديارهم ما سهرم فلو كان  
له ميراث لكان الاوكل ان يكون منها فاذ لم يرث منها بالاول  
ان لا يرث من غيرها. قولته وهو نظير الحكم في نكاحه اعلم  
ان تصرف الميراث في ام أربعة نافع بالانفاق وبالانفاق  
وموقوف بالانفاق ويختلف في توقفه فالاول كالسنة والاول  
لانه لا يغفر له حقيقة الملك تمام الولاية والتأني كالنكاح و  
الولاية لانه بعد الملة والاول للمرد والثالث كالمعاوضة لانها  
بعد السادة بين المسلم وبينه ما لم يعلم والرابع كالبيع والبيع  
والرهين والرهية والتعلق بانها لقبول البينة وبسبب الشفعة وجر  
المازون فنده موقوفه عند الحسن بن علقمة رحمه الله فان لم يمت

عن قتل النساء وايضا لا تعمل تأخير العقوبة الى دار  
الجزاء واما جعل عنه في الرجل لرفع شدة ما جرمه وهو  
الحرب بخلاف المرأة واذ لم تزل بارا زادها عصمتها  
لم تزل عصمتها ماله وكل واحد من الكسبين ملكها فلو زوجها  
الا انه لا ميراث منها لزوجها لانها بنفس الردة قد بانته  
ولم تصر مشرفة على الهلاك فلا يكون كالقارة المريضة  
واذا لم تحق بدار الحرب زالت عصمتها في نفسها لانها  
شترق والاسرة فاق اطلاق حجابها وتزول عصمتها  
ذكره الامام الشافعي في شرح السيرة الضعيف وذكره  
شرح السيرة الكبير ان الذمحي اذا انقض العمد وتجرى بدار  
الحرب كان الحكم فيه كالحكم في المسلم الذي ارتد ولحق  
بدار الحرب وذلك لانه من اهل ديارنا فيجري عليه حكم  
المسلمين. واما المردة فلا يرث من احد لامن سلم ولا من  
مرتد مثله. لانه حاشا بارتاده فلا يستحق الضلة الشرعية  
التي هي الارث بل يحرم عقوبة كالتأني بغير حق وايضا  
المردة لا تملك لان ما انتقل اليها لا يستقر عليها ويعتبر  
في الميراث الملة وهو نظير الحكم في نكاحه فليس للمردة ان  
ينزوج مسلمة ولا كافرة اصلية ولا مرتدة لان النكاح  
بعقد الملة ولا تملك له. وكذلك المردة لا ترث من  
احد لانها ليست ذات ملة. الا اذا اراد اهل الجينة باجمعهم  
في ثمة بتوارثون. احي يرث بعضهم من بعض لان دارهم  
صارت دار حرب لظهور احكام الكفر فيها فيقتل رجالهم  
وتسبي نساؤهم وذرابتهم كما فعل ابو بكر رضي الله عنه  
ببنو خزيمة فاصابت عليها من سبعهم جارية فولدت له  
محمد بن حنيفة وتبى على رضي الله عنه وربة بن حنيفة

ما او قل او لحن بدار الحرب بطلت عندهما. حاشا محم. قولته كالقارة المريضة فان زوجها يرث منها وان كان القياس  
ان لا يرث منها وجه الاستحسان ان حقه تعلق بما لها حين عرضها فكانت بالردة قاصدة ابطال حقه فارة عن ميراثه  
فبردها قصد اكمالها بواجب الزوج بخلاف ما اذا كانت صحيحة حين ارتدت لانها كانت بنفس الردة ولم تشرف على الهلاك  
لانها لا تقبل بخلاف الرجل فلا يكون في حكم القارة المريضة فلا يرث زوجها منها. قولته واما المردة فلا يرث من احدتها عطف على ما تقدم بحسب المعنى لان  
ماله ان بعض ورثة الميراث منه اما بعض ماله او جميعه فكانت مظنة ان يقال هذا حال وارثه فاما حال الميراث يرث هو  
من احداد لانها لا يرث من احد ذلك بقوله فانما الميراث ولا من مرنه مثله ولا من كافر اصلي العموم لنظا واحد وكأنه انما  
خصهما بالذكر لان المسلم كان يرث منه والمرد مؤمن له في انه لا فقه لهما ولا يرث منه اذا اراد اهل ديارهم ما سهرم فلو كان  
له ميراث لكان الاوكل ان يكون منها فاذ لم يرث منها بالاول ان لا يرث من غيرها. قولته وهو نظير الحكم في نكاحه اعلم  
ان تصرف الميراث في ام أربعة نافع بالانفاق وبالانفاق وموقوف بالانفاق ويختلف في توقفه فالاول كالسنة والاول  
لانه لا يغفر له حقيقة الملك تمام الولاية والتأني كالنكاح والولاية لانه بعد الملة والاول للمرد والثالث كالمعاوضة لانها  
بعد السادة بين المسلم وبينه ما لم يعلم والرابع كالبيع والبيع والرهين والرهية والتعلق بانها لقبول البينة وبسبب الشفعة وجر  
المازون فنده موقوفه عند الحسن بن علقمة رحمه الله فان لم يمت فلو جاز ورائته من

من الغير لو ارثه ايضا فقلنا لم يرث منها علم منه ان لا يرث من الكافر الا على الطريق الاول **حاشية** والى قولنا ان ارثه في الكفر فقلنا بهذا الدليل ههنا اشعار بان المعتقد في عدم ارث المرتد هو هذا الدليل لانه عام جار في غيره كالنكاح والدية مثلا ودون غيره فان عدم استحقاق الفسقة الشرعية لا يجري في غير الارث ولان مقتضى عدم الولاية وعدم الاستحقاق للفسقة الشرعية ان لا يجري النوارث بن اهل ناحية اذا ارثت واما مجمع العباد بالمد مع انهم ينوارثون جنبه صريح به ولعمد لم يذكر الاول في عدم ارث المرتد وترك الثالث ايضا في عدم ارث المرتد **حاشية** ثم اختلفت الروايات في فائدة جليله لا بد منها ولم يذكر المصنف فاشارة اليها ان رج بقوله ثم اختلف الروايات في ان ارث يعتبر وذلك بانه لا بد من وجود الوارث فالمعتبر اما وجوده في الحالين من اي حال الردة والموت او في حال الردة فقط

او في حال الموت فثبت فروي عن كل واحد من ثلثه الثلث واحد منها حسن الاول ابو بوبويه الثاني ومحمد الثالث وقدم رواية الحسن للتوافق كلاهما من وجه دون وجه ووجه كل من الروايات الثلث موقوف للظن لا بد من ادراكه في ههنا فائدة اخرى واما ان ارثه او السكن ليس بارتداد عندنا وعند الشافعي ارثه وارتداد الصبي الذي لا يعلف وارتداد المجنون ليس بارتداد اتفاقا وارتداد الصبي الذي يعلف ارثه عند ابي حنيفة ومحمد ويجوز على الاسلام ان لا يعلف وكذا الاسلام اسلام حتى لا يرث الويه ان كان كافرا وعند ابي يوسف ارثه ليس بارتداد وارتداد الاسلام وعند زفر والشافعي ارثه ليس بارتداد وارتداد الاسلام وكذا الاسلام والذليل مذكور في المطبوع **حاشية** فصل في الاسير فعيل بالفعل من الاسار بكسر الهمزة وهو القيد الذي يربط به الاسير فالحق على المربوط ان يتبع فيه فاطن على كل ما يؤذيه وان لم يكن مربوطا به ووجه ايراده عقب فصل المرتد ان الاسلام اصل للمرتد ولا رتد او عارض عليه فكذلك الاطلاق للاسير على الاسلام عارض عليه كذا قيل ولا يخفى فافيه وادنى منه ما قبل عقب فصل المرتد بفصل الاسير لانه يأخذ حكم المرتد الا نحو ما ذكرنا في حال مغارقة دينه لا يقال فيك المناسبات يعقب فصل المغفود به لانه يأخذ حكمه في بعض الاحوال مع ان كلاهما خارجا عن طهه ومغافاة لاهله وحجاب لانا نقول ما ذكره ليس من مقتضى ذلك بل مناسبتة بذكر بعد الوفا مع جواز ان يعتبر مناسبتة اخرى لا يعتبر ذلك المترتب كما وقع في كتب الفقه وغيره فانك

لما ارثت وانما باعهم من مصقلة بن بصيرة مائة الف درهم واختلفت الروايات في ان اي وارث يعتبر في قسمة مال المرتد فروي الحسن عن ابي حنيفة ان من كان له وارثا وقت رده وتبقى الى موت المرتد فاشته يرث ولا ميراث لمن حدث بعد ذلك حتى لو سلم بعض قرابته بعد رده او ولد له من علوقه حدث بعد الردة لم يرث منه وروي ابو يوسف عنه انه يعتبر وجود الوارث وقت الردة ثم لا يبطل استحقاقه بموته قبل المرتد بل يكون ميراثه لورثته وروي عن محمد عنه رحمه الله ووجه الاصح انه يعتبر من كان وارثا له حين قتل او مات سواء كان موجودا حال رده او حدث بعد

### فصل في الاسير

حكم الاسير حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فيرثه وبورث منه لان المسلم من اهل دار الاسلام اينما كان الا يري ان زوجته التي في دار الاسلام لا تبين منه فالاسير كما لا يؤثر في قطع عصمة النكاح لا يؤثر ايضا في الميراث فاذا فارق دينه فحكمه حكم المرتد او افرق بين ان يرتد في دار الاسلام ثم يخرج بدار الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب ويقع فيها فانه على

قلنا نرى كما بين منها على ترتيب واحد والاولى منها ان يقال في وجهه هوانا كلا منهما في يد الغير وعلى شرف الهلاك فان المرتد حر في مقهور تحت ايدينا حتى يقبل كما صرح به في الهداية وكذا الاسير مقهور تحت ايديهم حتى يقبل او يفدي **حاشية** فصل في الاسير الاسير مشتق من الاسار على وزن الازار وهو القيد الذي يشده فالكاسير من شد بالاسار ثم غلب فاطلق على كل من اخذ سوا رده او لم يشده وما ذكرنا بعلم ركائمه ما قبل الاسير فعيل بمعنى مفعول من الاسار بكسر الهمزة وهو المقت الذي يربط به الاسير فاطلق على المربوط به فان قيل ثم انه عقب فصل المرتد لان كلاهما مقهور في يد الغير فكما ان المرتد مقهور في ايدينا على خطر الهلاك كذلك الاسير مقهور في ايديهم على شرف الهلاك ولان فيه بعض احكام المرتد اذا فارق دينه والقبول بان لا يقال فيلزم ان يذكر عقيب المقفود لان

لأن فيه بعض أحكام المفقود لما نقول ما يبان حكمه وإيراد وجه منسبته وليس بعلة موجبة حتى يجب فيه الاطراء  
والآية قولك حتى يكشف خبره ويحصى عليه مدة لا بعش أقرانه أكثر منها وإنما اكتفى بالآول لأن الأكثر ان  
يكشف خبر الاسير بخلاف المفقود المتعارف ومثاله ترك امرأة زوجها وأما وبنينا واختنا لابوين وأخا لهما أسيراً  
فالمسئلة على تقدير جوده الاسير من الاسير من اثني عشر الربع وهو ثلثة للزوج وكذلك استمس وجوه ثمان للام و  
النصف واثني عشر للبت فيبقى واحد ثلثة للاخت الحاضرة وثلثه للاخ الاسير وعلى تقدير موته ايضاً من اثني  
عشر والقسمه بجالها خبر ان الواحد الباقى على هذا التقدير للاخت ثم طلبة النسبة بين المسلمين في جوده المائنة  
فضرنا الثلثة التي هي مخرج الكسرة احد الاصليين بنسج الكسرة الذي هو الثلث بلغ سبعة وثلثين ومنه يقع المسئلة

أو كان الثلث من مسئلة الحيوة ستة ضرنا بما  
في المصروب الذي هو ثلثة صارت ثمانية عشر عطينا بما  
وكان لها من مسئلة الموت ايضاً ستة ضرنا بما في  
المصروب المذكور بلغ ثمانية عشر ايضاً فلم يوصف  
من نصيبها شيئا وكان لام من مسئلة الحيوة  
وتمن مسئلة المات ايضاً اثنا عشر ضرنا بما في  
التقديرين في المصروب حصل على كل تقدير تسعة  
فأعطينا بما ياءه وكان للاخت من مسئلة الحيوة  
ثلث ضرنا في المصروب الذي هو ثلثة عار وهدأ  
وتمن مسئلة الموت لها واحد فإذا اضر بناه في المصروب  
صارت ثلثة فأعطينا بما اقل الحاصلين وهو الواحد  
وبوقضا اثنين الى ان يظهر امر الاسير فان رجع  
يعطيه الموقوفه او ما أدركه بموته والاثنين لا وعلى  
هذا فقص عاصمة حجم

قولك حتى يكشف خبره ولا يبقى احد من  
أقرانه وترك الآخر لأن الغالب ان يكشف خبر  
الاسير وان لم يكشف فينظر الى المسئلة على تقدير  
حيوته وعلى تقدير ماته على الاستطوب المذكور في  
المفقود قولك الا بشهادة مسلمين لأن

اسلامه كان معلوماً باستصحاب الحال فلا يحكم عليه  
بعده بشهادة غير المسلم فان شهادته على المسلم  
في امور جزئية لا تقبل تقدم قبولها في امر الدين  
الذي هو اعظم الامور والآن قولك لم ينقص

القاضي اعلم ان مثل هذا القضاء انما يكون على وجه الخصم وذلك فيما نحن فيه وكبد مثله اذا طلعت زوجته  
نفتقها عن وكيل الزوج فقام الوكيل البينة على ان زوجها قد تركه وقت كذا او قام زوجه الزوج البينة على الوكيل بسلم المال  
اليهم وقسم بينهم سواء كان ذلك الوكيل من قبل الزوج او من قبل الشئ فلا يرد عليه الا عجز عن ذلك انقضت على القاضي القضاء  
على الثالث لا ينفذ وعلى تقدير النفوذ فالغائب على حجب فبعد ما حضر والى حجة منافية بنقص القاضي حكمه ثم ان قول العرض  
وعلى تقدير النفوذ محل كلام فان النفوذ لا يكون الا على وجه الخصم اذ على وجه وكيله وعلى كلا التقديرين لا يقبل  
النقص سواء حضر الغائب أو لم يحضر قولك الا ما كان فانما لأن الوارث انما يخلفه لاستغنائه واذا عاود ساء  
احتاج اليه تقدم عليه قال شمس الائمة الحلواني وكذا الحال لو اوصى اس المبتد وعاد الى الدنيا

على تقدير من يصير حربياً فان لم يعلم حيوته ولا دونه  
ولاموته فحكم المفقود فلا يلزم ماله ولا يزوج  
اخرته حتى يكشف خبره فان ادعى ورثته انه ارث  
في دار الحرب لم يقبل في ذلك الا بشهادة  
مسلمين عدلين فاذا شهد احكم القاضي بوقوع  
الفرقة بينه وبين امرأته وقسم ماله بين ورثته لانه ميت  
حكماً عند قضاء القاضي فان جاء بعده قضائه وانكر الردة  
لم ينقص القاضي حكمه فلا يرد عليه امرأته ولا ماله الا ما  
كان قائماً بعينه في يد وارثه كما في المرتد المعروف اذا  
جاء ثانياً وان سيع القاضي شهادة العدلين ولم يحكم بها  
بعد حتى جاء ثانياً وانكر الردة كان ماله له على حاله  
ارثاً ولم يرد لكن القاضي ينكر الشاهدين فان عدلا  
ابانت منه امرأته لأن ذلك حكم ثبت بنقل  
الردة ولا يحكم بعق مذبذبه واجهات اولاده  
لأنه حكم ثبت بالموت ولا يكون للردة  
حكم الموت الا اذا انفصل به قضاء القاضي

فصل في الغدق والمحرقة والمهدي

اذا مات جماعة بينهم قرابة ولا بدري اثم مات اولاً  
كما اذا غرقوا في سفينة معاً او قوا في النار او سقط

القاضي اعلم ان مثل هذا القضاء انما يكون على وجه الخصم وذلك فيما نحن فيه وكبد مثله اذا طلعت زوجته  
نفتقها عن وكيل الزوج فقام الوكيل البينة على ان زوجها قد تركه وقت كذا او قام زوجه الزوج البينة على الوكيل بسلم المال  
اليهم وقسم بينهم سواء كان ذلك الوكيل من قبل الزوج او من قبل الشئ فلا يرد عليه الا عجز عن ذلك انقضت على القاضي القضاء  
على الثالث لا ينفذ وعلى تقدير النفوذ فالغائب على حجب فبعد ما حضر والى حجة منافية بنقص القاضي حكمه ثم ان قول العرض  
وعلى تقدير النفوذ محل كلام فان النفوذ لا يكون الا على وجه الخصم اذ على وجه وكيله وعلى كلا التقديرين لا يقبل  
النقص سواء حضر الغائب أو لم يحضر قولك الا ما كان فانما لأن الوارث انما يخلفه لاستغنائه واذا عاود ساء  
احتاج اليه تقدم عليه قال شمس الائمة الحلواني وكذا الحال لو اوصى اس المبتد وعاد الى الدنيا

مختلف ما اذا ازاله الوراث عن ملكه لان القضاء قد يخرج بدليل صحيح فلا يقتضى بقاء قبيل وغيره ان ما وجد في يد الوراث ايضا كان بالقضاء فلو جاز فيه نقض القضاء بالرد وعليه ان يقال ان بعض نقض القضاء في ذلك احد از الفروع وذلك بان يتحقق حق القران باحد الوراث او وجهه او بعضه الا ان من غير تحقق الاستحالة كون ذلك الاستحالة مستبرعا على اذن الشرع ثم ان الشارح ذكر قوله انما كان قائما بعينه في الاستحالة ولم يذكر في المراد المتعارف فاعلم فيه قوله لان ذلك حكم مثبت بنفس الرقة اى البيونة حكم مثبت هو عند استبعاد الوراثين لو خرجوا كما اذا اخرج بموت زوج والد النكاح وذلك ليقع الا باقائه حينئذ يخل لهما القدرين بزوج آخر فلا قضاء فاض واستأتمم في وافي فصل في الفرقة والحكم في الفرقة فعلى جمع غرق فيخل بعض متفقون كالقتل فانه جمع قبيل بمعنى متفقون وكذا اخويه وقس على الفصل بهما لانها علمان فمن لا يعلم موته السابق منهم وجه تحقيق الفصل السيرة ان الغرق قبيل فيلحق ذكره عقيب ذكر الاسير او موتهما في الحال في القتل الذنب او الاسير الفداء بهذا قبل وقته نظر والادج ان يقال هذا لا يعمل في الحال كالاسير

عليهم جدار أو سقف أو قنطرة المعركة فلم يعلم التقدم و  
التأخر من موتهم ۞ جعلوا كجائزهم ما تروا معاً فمال كل واحد  
لورثته الأشبه به ولا يرث بعض هؤلاء الموات  
من بعض وهذا هو المختار ۞ وعندنا وعند مالك لبعض  
فذلك في الموطأ وكذا عند الشافعي وهو مروي عن أبي بكر وعمر  
وزيد بن ثابت كما سنذكره ۞ وقال علي وابن مسعود في  
أحدى الروايتين عنهما ۞ يرث بعضهم ۞ أي بعض هذه  
الأهوية من بعض ۞ ألا ويرث كل واحد من مال  
صاحبه ۞ فإنه لا يرث عنه ولا لزم أن يرث كل واحد  
من مال غيره فلا شك في بطلان ما ذهب إليه أبي حنيفة  
والوجه في ذلك أن السبب في كل واحد منها ميراث صاحبه  
هو حياته بعد موت صاحبه وقد عرفت خبره بغير نصيب  
يتمسك به وسبب الحرث ما مونه قبل موته وهو من كونه في  
الحيات الحرث بالملك الأنفيا ورثه كل واحد منهما من صاحبه  
لما انفردا به في أن تورث أحدهما من صاحبه بغير نصيب  
صاحبه فلا يضر أن يرث صاحبه منه لكن ثبت بالضرورة لا ينفرد  
عن علمها وفيما عدنا ذلك من المال يتمسك به بالأصل فإن

في جماعة يلزم تأخيرها عن الكل واجب بها العيب لا سيما في  
أولا فاصل بينها \* فوكسه والوجه في ذلك ان سبب اختلاف كل واحد ٩ \* السبب بان يتوصل الى الشيء بمكون واحد  
وطريقا في حصوله ولا شك ان الحجة بالشيء الى التورث يصدق عليها ذلك فلا بد ان من قال ان سبب  
الاستحقاق الحجة لم يصعب فان الحجة بشرط الاستحقاق لا سبب انتهى به قوله \* وفيما عدا ذلك من الما  
يتنكس فيه بالاصل \* يريد انه لا ضرورة في عدا ذلك من المال حتى يتنكس اصله مقرر فينا بينهم ان البعض لا يزول  
بالشك ان قال قورث كل من صاحبه يستلزم المال أولا يلزم منه حجة كل واحد منها مع مات صاحبه يلزم ان يكون  
كل منها حيا ومينا لانا نقول اعتبار الاحوال والعلل المشبهين اصل مقر عندنا ليعتد التفرقة كما قرر من قبل من الطلاق والعقار  
المبهرين فان فيه ينعبر كونهما مطلقا من وجه وغير مطلقا من وجه \* فكذا في العتاق كالحج والذكر لا يلزم لانه بالشيء الى الما  
تلا جمع بين المتأخرين في الحقيقة \* وان \* فوكسه او قلنا في المعركة \* ونستثنوا ذلك لانه كذلك بعض الحواشي والظاهر  
ان هذا الشك مما لا يحتاج اليه فان الجوابة ممكنة مع عدم التشتك وكان ذكره لزبادا الجاهلة في الجاهلة حيث  
لا يوجد شخص بساكن عن احوال الغنم حتى يحصل الاطلاع على ترتيب ما منهم \* فوكسه وان \*

فذلك من فناء عدد ذلك من المال يتسكت فيه بالمال. يريد انه لا ضرورة فناء عدد فواحد من المال لا يترك اصل كثير من  
اصول الفقه لاجلها ويهون اليقين لا يزال بالتسكت وانما قيل ان يقول في الميت كل منها من باب جبريقه على الحكيمة سميت  
صاحبه قبله فالقول بالترتيب من الجانبين مطلقا يستلزم القول بالاجتماع حيوة كل منها مع موته الآخر وهو غير ممكن  
لان ضرورة غير مختصة بذلك الحكيمة ويمكن ان يجاب عنه بان هذا مبني على اصل من اصول الفقه وهو اعتبار الاجل فانه اصل  
يحل من اصولهم فانه اذا عرفهم جميعا رجعته وان فيه الاحوال وبأخذون بالاحتمالين يظهر الامكان مثلا باعتبار الاحوال  
فيكون عيني احد عبديه واما قبل البيان فيحقق من صدق كل واحدة منها الربح ويستفاد من الربح علما بالاحتمالين  
بقدر الامكان فكذا اهما يتحققون البعض مينا والبعض جدا فيورثون الانجاب من الاموات فيحققون الذين جعلوا اموالهم  
احياء والذين جعلوا احياء اموالهم فيورثون الاحياء من الاموات ثم يتحققون بعد ذلك كما تقدم ما لو امة فترث  
ما ورث كل واحد منهم من صاحبه ورثة الاحياء ولا يرث كل واحد منهم ما ورث صاحبه منها ما ذكره من الفقه ورثة  
يحصل الفرق بين المتألمين ولا يرثون ثمة الميت  
من الحكيمة او من ميت آخر في كل **انواع**  
لا في استحقاق الميراث من موته واما الجواب عن  
اعتبار الاحوال فهو انه اعتبار الاحوال في مسئلتنا  
بذه غير مقصور وقرئ بين مسئلتنا هذه ومسئلة  
الضائق والطلاق وذلك لان اعتبار الاحوال انما  
يكون عند تنقش سبب الاستحقاق وسبب الحكم وان  
الشرود فيما بين المتألمين كما في المسئلةين المذكورتين  
فان سبب الضيق وكذا سبب الطلاق في بعض معلوم  
فيغير الاحوال بين العبد والنت ارب بعد النقص  
والاول باصل السبب ولا يتقن ههنا سبب الاستحقاق  
لانه يحكم ان يكون موتها معا فلو اعتبر الاحوال  
اعتبر هذه الحالة ايضا عند اعتبار هذه الحالة  
لا رث واجه فوقع التسكت في سبب الارث  
وقد عرضت ان الارث لا يثبت بالكنك  
فلا يثبت لاعتبار الاحوال فيه فيجعل كأنها وقعا  
مع التنازع من الجانبين **قولك** بموثره اهل  
اليامة **هم** الذين قالوا انهم مسلمة الكذب  
وقوله فانه وقع في تلك الحرب مقتل عظيم من  
الجانبين وكان في خلافة البركة الصديق فيقتل  
ال فقال مسلمة خالد بن الوليد مع عسكر من المسلمين  
من المسلمين بعض الامم رحتي انهم من طائفة منهم قال نسلم من جزيعة فاما نقا كل اعداء مع رسول الله  
عليه السلام مثل جدي اتممتنا ولم ير اعداء الا بقا لان حتى ظننا وجس شهادنا ببيت كما وعد رسول الله عليه السلام  
نقله روع كراه رجل من الصحابة بعد رثته في شامه انه قال له ارحم فلانا بجري رجلا من المسلمين اخذ روعا  
وعنه فرس سفين وعلى درعي رثته فانت الى خالد بن الوليد فاجابه جنة فبسته درعي وفرسي وابت اما بكر  
عليه السلام فقال له ان عليا دينا حتى يقتل عني وفلان من عبيدي عيني فاجابه رجل بذلك فخذل فوجد روعه والفرس  
على وصفه فاسترد الرزع واتجر خالدا اما بكر رثته ان عني تلك البركة فاجاب زابوكر وصيته قال ما كنت بن نيس رحمة الله  
ولا تعلم وصية اخبرت موت صاحبه الا هذه هذه كرامات ظهرت لنا ببيت رثته عني **قولك** طاعون كذا  
وهو طاعون عظيم مشهور بين العرب يقع فيهم طاعون مثل ما نصح الاصل لا بام نمنس الائمة البرصية وفيه فني زيد بن  
فيل الحرة واعرض عليه الائمة الطردى صاحب العرب باللعوا انه خارج لانه في سنة خمس اربعين وخمسين وبوم الحرة سنة ثلث

فان اليقين لا يزال بالتسكت كمن يتخير بالظلمة ولا تسكت  
في الحديث والبالس ولذا ان سبب استحقاق كل منها ميراث  
صاحبه غير معلوم يقينا وكالم يتقن بالسبب لم يثبت الاستحقاق  
اذا لا يتصور تفرقه بالتسكت وبما انه ان السبب ههنا بقا حيا  
بن موت موته وانما يعلم ذلك بطريق ظاهر لا يتحقق  
الحال دون اليقين دون اليقين اذا الظاهر بقاء ما كان على  
ما كان وهذا الظاهر لا نعلم الدليل المزيل لوجود الدليل  
المبقي فبعد استصحاب الجدية في بقاء ما كان على ما كان لا  
في اثباته فاما يمكن كجودة المفقود ويجعل ثابتة في سنة  
التمريض عنه لانه استحقاق الميراث من موته وفيه  
قد ظهر اليونان ولم يعلم السبق فيجعل كأنها وقعا معا كما اذا  
تزوج امرأة ثم تزوج آخرها ولم يدر است بقا منها فانه  
يجعل كأنها وقعا معا فيفسد الشك وان فكذا اهما يتحقق  
الاخوان مثلا كأنها ماما معا حقيقة فلا يرث احداهما من الآخر  
كما في صيرة اجتماع الموتين حقيقة وقد ذكرنا خارجة  
ابن زيد بن ثابت عن ابي عبد الله قال اهر لى  
ابو بكر الصديق بنو رثت اهل الائمة فورثت  
الاحياء ومن الاموات ولم اورث الاخوات

ومن غرائب ما وقع في ذلك الحرب ان ثابت بن قيس وقد كان بشرة النبي عليه السلام بالشمادة والجنة لا راى  
من المسلمين بعض الامم رحتي انهم من طائفة منهم قال نسلم من جزيعة فاما نقا كل اعداء مع رسول الله  
عليه السلام مثل جدي اتممتنا ولم ير اعداء الا بقا لان حتى ظننا وجس شهادنا ببيت كما وعد رسول الله عليه السلام  
نقله روع كراه رجل من الصحابة بعد رثته في شامه انه قال له ارحم فلانا بجري رجلا من المسلمين اخذ روعا  
وعنه فرس سفين وعلى درعي رثته فانت الى خالد بن الوليد فاجابه جنة فبسته درعي وفرسي وابت اما بكر  
عليه السلام فقال له ان عليا دينا حتى يقتل عني وفلان من عبيدي عيني فاجابه رجل بذلك فخذل فوجد روعه والفرس  
على وصفه فاسترد الرزع واتجر خالدا اما بكر رثته ان عني تلك البركة فاجاب زابوكر وصيته قال ما كنت بن نيس رحمة الله  
ولا تعلم وصية اخبرت موت صاحبه الا هذه هذه كرامات ظهرت لنا ببيت رثته عني **قولك** طاعون كذا  
وهو طاعون عظيم مشهور بين العرب يقع فيهم طاعون مثل ما نصح الاصل لا بام نمنس الائمة البرصية وفيه فني زيد بن  
فيل الحرة واعرض عليه الائمة الطردى صاحب العرب باللعوا انه خارج لانه في سنة خمس اربعين وخمسين وبوم الحرة سنة ثلث

وسنين ونوبه هذا انه صرح في شرح سيرة الكبير فقال قال خارجة بن زيد وانا ورث اهل الحرة فورثت الاحياء من الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بعضا وكنت ان تقول ان كان تاريخ الزفاة وتاريخ الحرة على ما ذكر فلا اعتراض وارادوا فالتوفيق حكمة تجي بين ما قاله الشرعي وبين ما نقل عن شرح السير سهل بان يكون ثوبت خارجة عن ابيه زيد فيكون حقيقة الثوبت من زيد ومباشرة من خارجة واني فله لانه استحق الميراث عن مورثه وانا الجواب عن اعتبارهم الاحوال فبالفرق بين مسئلة اعتبار الاحوال في الطلاق والعناق وبين مسئلتنا هذه بان اعتبار الاحوال انما يكون عند تنفس سبب الاستحقاق وسبب الحرمان مع الزد في المسكن كانه المسلمين المذكورين فان سبب الطلاق وكذلك سبب العناق فيها معلوم متين وهو قول القائل اعدبكم طالق او اعدبكما معتنى بخلاف ما نحن فيه لانه يحتمل ان يكون موثقا معا فلو اعتبر الاحوال اعتبر هذه الحالة ايضا وعند اعتبار هذه الحال لا يرث واحد فبقع الشك في سبب الارث فله ثوبت اهل البهامة في الاصل بسبب جارية زرقاء تبصر من سيرة ثمنه ايام وفي المثل هو ابصر من زرقاء البهامة ثم اطلقت على بلاد تضاف اليها واكل البهامة هم الذين قاتلوا مع سبيعة الكذاب وقتلوه وكان رئيسهم خالد بن الوليد بعثه ابو بكر رضي الله عنه مع عسكر من المسلمين فوقع حرب عظيم وقتل شديد من

بعضهم من بعض واذ عن عمر ثوبت اهل طاعون عمويس كانت القبيلة تقاتل باسرها فاورثت الاحياء من الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بعضا وبكذلك انقل عن علي بن قتل النجل وصفين فاذا غرق اخوان الكبر وصغر وخلف كل منهما اما وبننا ومولى وترك كل منهما سبعين درهما فعندنا انقسم تركه كل واحد منها فيعطى لام كل منهما سدس تركته وهو خمسة عشر ولبنته كل منهما النصف وهو خمسة واربعون ولمولا باقية وهو ثلثون وعند علي وابن مسعود في احد الروايتين عنهما يحكم بموت الاكبر ولا يقسم تركته فلام التسعين وهو خمسة عشر ولبنته النصف وهو خمسة واربعون والا صغرا باقية وهو ثلثون ثم يحكم بموت الاصغر فيقسم تركته كذلك فقد بقي من تركته كل منهما ثلثون وهو ما ورث كل منهما من صاحبه فلام من ذلك الباقى التسعين وهو خمسة ولبنته كل منهما النصف وهو خمسة عشر والباقي للمولى لان كلاهما لا يرث من صاحبه ما ورث منه فقد اجتمع لام كل منهما عشرين ولبنته ستمون ولمولا عشرة تحت شرع الشارع لا الشريع قدس ستره

الجانين وكان ذلك في زمن خلافة اليكبر رضي الله عنه في سنة ولله في قتل النجل وصفين النجل باليوم المعجزة هو اليوم المعروف والصفين قرية خراب من قوار الروم على غداة من العرب والتفصيل وان عليا رضي الله عنه قاتل ثلث فرق من المسلمين على ما اشار اليه عليه السلام بقوله انك تقاتل النكثين والمارقين والفاسطيدين قالوا فكلوا هم الذين كنوا العهد والبيعة وخرجوا الى البصرة مقدمهم طلحة وزبير فقاتلوا عليا بعسكر مقدمهم ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها ومن اسبانه هودج على جمل اخذ بخطاه لعبد بن سعد فقتل ذلك الحرب جمل الجمل وقد خرج انه قد طمخه والزبير رضي الله عنهما والصفين الزبير عن الحرب واشهر ندم عائشة على ذلك والمحقوق من عثمان على ان حرب النجل كانت فاطمة من غير قصد من الفريقين بل كان رجاء من قتلة عثمان رضي الله عنه فاتهم صاروا فريقيين وخطوا بالهكم واوقدوا نيران الحرب خوفا من الفضايل وقد قصد عائشة لم يكن الاصلاح الطائفتين وتسكين نيران الفتنة فوقع في الحرب والمارقون هم الذين خرجوا عن طاعة علي بعد ما باعوه وما بعوه في حرب اهل الشام زعموا منهم انه كفر

جئت رضي بالخليفة وحققه الحكم هو ان لما طالت محاربة علي ومعاوية بصفين وشهدت انفق الفريقان على حكم الي موسى الاشعري من جانب علي وعمران العاص من جانب معاوية على اخر الخلافة وعلى رضي الله عنه بما برأه فاجتمع الخوارج على عبد الله بن وهب المريس وقالوا ان الله واجب القتال حيث قال فقالوا التي ينبغي حتى نقتل الى احوالنا فاجوز العدل عنه الى الحكم وشاوروا الى النهروان وسار اليهم على رءوسهم وفتحهم وقتل الكثير منهم وذلك حرب الخوارج وجرى بينهم واداء الفاسطون اتهم معاوية وانا عبد الله بن اذاجتمعوا عليه وتركوا بيعة علي وادعاه الى الله ترك معاوية عثمان وجعل قتلته خوفا منه وبطانتها فاجتمع الفريقان ابصفين ودامت الحرب بينهم شهرا فقتل ذلك حرب صفين وادعى انفق عليه اهل الحق هو ان الحق في جميع ذلك كان مع علي رضي الله عنه وعن جميع الصفيين اجمعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين واحمد الله رب العالمين تحت حاشية العجى لعلامة الحرة

قوله فاذا غرق اخوان الكبر واصغرا اجمع الى نفر ضال بوضع نر بنهم على القولين وبين عدم ورائه كل منهما من لصاحبه على القول لا الخبر اورد هذا المثال وقال كبر اخيه يرث اعتبار موت بعدم الاكبر على هذا القول تحت حاشية واني على الشرع لا على الخبر



من سر اجته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الشاكرين \* والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين \* قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تعلموا القرآن وعلموا الناس فانها نصف العلم \* قال علماؤنا رحمهم الله تعالى تتعلق بركة الميت حقوق اربعة درنية اولها بقاء تجنيده وكفنيه من غير تبذير ولا تقصير \* ثم يقضى ديونه من جميع ما بقي من ماله \* ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين من ماله \* ثم يقيم الباقي بين ورثة واثبات بالكتاب والسننة واجماع الامة \* ثم يقيد باصحاب القرآن واهل البيت عليهم السلام \* ثم ينفذ في كتاب الله تعالى \* ثم بالعصب من جهة النسب والعصبة كل من يأخذ ما بالحق القرآن وعقد الانفاذ يخرج جميع المال ثم بالعصبة من جهة النسب وهو مولى العاقبة ثم عصبة ثم لرد على ذوى الفروض السببية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبة باقراره من ذلك الفجر اذا مات المقر على اقراره ثم الموصى له \*

بازاد على الثلث ثم بيت المال \* فصل \* المانع من الارث اربعة \* الرق \* وافر كان وناقصا

والتقل الذي يتعلق به وجوب القصاص والكفارة واختلاف الدينين واختلاف الدارين حقيقة كالحرية والذمي او كما كانت امن والذمي او الحر يتبين من دارين مختلفين والدارانما تختلف باختلاف

المنفعة والملك لا تقطع العصمة فيما بينهم \* باب \* معرفة الفروض وتحقيقها الفروض

المقدرة في كتاب الله تعالى ستة \* النصف \* والربع \* الثلث \* والثلثان \* والثلث \* والسدس \* واثبات هذه الشهاة اثني عشر نفرا اربعة من الرجال واهم الاب واجده الصبي وهو الابن الابن عا والابن لام والزوجة \* وثمان من النساء وهن الزوجة والبنت \* وبنت الابن وان سفلت \* والاخت لاب وام \* والاخت لاب \* والاخت لام \* والام \* واجدة الصبيحة وهي التي لا تدخل في نسبها الى الميت جذ فاسد اما الاب فله احوال ثلث الفرض المطلق وهو السدس

او ثلث مع الابن او ابن الابن وان سفلت والفرض والتعصيب معا وذلك مع الابنة او ابنة الابن وان سفلت والتعصيب المحض عند عدم الولد ودول الابن وان سفلت والجد الصبي وهو الذي لا يدخل في نسبه الى الميت ثم كالأب الا انه اربع مائل وسنذكر بان شاء الله تعالى ويسقط الجد

من يحيى نحمد الله الذي جعل في كل امر من الامور التي لا يدرى ما هي الا ان يكون له عيال والعبد يستحق ان لا يترك ابدا العلق وان لم يكن له عيال فله الارث اربعة \* الرق \* وافر كان وناقصا \* والتقل الذي يتعلق به وجوب القصاص والكفارة واختلاف الدينين واختلاف الدارين حقيقة كالحرية والذمي او كما كانت امن والذمي او الحر يتبين من دارين مختلفين والدارانما تختلف باختلاف المنفعة والملك لا تقطع العصمة فيما بينهم \* باب \* معرفة الفروض وتحقيقها الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة \* النصف \* والربع \* الثلث \* والثلثان \* والثلث \* والسدس \* واثبات هذه الشهاة اثني عشر نفرا اربعة من الرجال واهم الاب واجده الصبي وهو الابن الابن عا والابن لام والزوجة \* وثمان من النساء وهن الزوجة والبنت \* وبنت الابن وان سفلت \* والاخت لاب وام \* والاخت لاب \* والاخت لام \* والام \* واجدة الصبيحة وهي التي لا تدخل في نسبها الى الميت جذ فاسد اما الاب فله احوال ثلث الفرض المطلق وهو السدس او ثلث مع الابن او ابن الابن وان سفلت والفرض والتعصيب معا وذلك مع الابنة او ابنة الابن وان سفلت والتعصيب المحض عند عدم الولد ودول الابن وان سفلت والجد الصبي وهو الذي لا يدخل في نسبه الى الميت ثم كالأب الا انه اربع مائل وسنذكر بان شاء الله تعالى ويسقط الجد

لان المنع ان يكون نصفه  
تقبل الزوال فلو قلنا ان  
فان لم يكن في البيت من كان  
الموصوف فلو ان كان  
فان لم يكن في البيت من كان  
الدين والا فاختار  
وهذا وجه يضبط ما ثبت  
بالاستفاد

هذه السبعة بطول

يعني بعد فرض هذا الزوجين صرح المحدث في الجمع خلافا لما في يوسف من ان اسم الاب يجب بالادب  
ولو كان مكان الاب جد فله لكل الولاء بالاتفاق وهذه مسائل الاربعة وان وعد المص بقدر سند لها نحن ذكرنا





الى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص سوى اولاد الام فانهم يرثون معها لعدم استحقاقهم  
جميع الزكاة والثاني الاقرب كما ذكرنا في العصبات المحروم لا يحجب عنه ما وعند ابن سعود  
رحمه الله يحجب حجب النقصان كالكاثر والقاتل والريق والمحب يحجب بالانفاق كالاشنين  
من الاخوة والاخوات فصاعد من اي جهة كانا لا يرثان مع الاب ولكن يحجب الام من الثلث الى التسعة

باب مخارج الفروض : اعلم ان الفروض المذكورة نوعان الاول النصف والربع  
والثمن والثاني الثلثان والثلث والسدس على التضعيف والتضييف فاذ اجماعاً في  
الماتل من هذه الفروض احاداً واحاداً فخرج كل فرض سبعة الا النصف فانه من اثنين  
كالربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلث من ثلثة واذا اجماعاً مثني او ثلث وهما من نوع واحد  
فكل عدد يكون مخزاً لجزء فذلك العدد ايضا يكون مخزاً للصنف فذلك الجزء ولا ضاعفه كالثمة  
وهي مخزج السدس والتضعف والتضييف واذ اخذت النصف من الاول بكل الثمانية و  
سبعة فهو من ستة واذا اخذت الربع بكل الثاني او بعضه فهو من اثني عشر واذا اخذت  
الثلث بكل الثاني او بعضه فهو من اربعة وعشرين : باب العول : العول ان يزد على المخرج  
من اجزائه اذا ضاق عن فرض : اعلم ان مجموع المخارج سبعة اربعة منها لا تقول الاثنان والثلاثة  
والاربعة والخامسة وثلاثة منها تقول الى العشرة وثماناً واثني عشر تقول الى  
سبعة عشر وثماناً واربعة وعشرون تقول الى سبعة وعشرين عولاً واحداً في المسئلة  
المشتركة وهي امرة وثمان واثني عشر واثني عشر على هذا الا عند ابن سعود فان هذه تقول الى اربعة وثلاثين

فصل : في معرفة التماثل والتداخل والتوافيق والتباين بين العديدين تماثل العديدين كون  
احدهما مساوياً للآخر وتداخل العديدين المختلفين ان بعد اقلها الاكثر او بغيره او تقول ان يكون اكثر  
العديد من متماثل على الاول فسمي صحيحاً او تقول ان يزيد على الاول مثله او مثاله بساوي الاكثر  
او تقول ان يكون الاول جزء الاكثر مثل ثمانية وتسعة وتوافق العديدين ان لا يقع اقلها الاكثر  
ولكن بعدهما عدد ثالث كالثمانية مع العشرين لكن بعدتها اربعة فهما متوافقان بالربع  
ان العدد العاد محرز لجزء الوفاق وتباين العديدين ان لا بعد العديدين معا عدد ثالث  
كالسبعة مع العشرة واثني عشر معرفة التوافيق والتباين بين العديدين المختلفين ان ينقص من  
الاكثر بمقدار اقل من الجانبيين مراراً حتى اتفقا في درجة واحدة فلان اتفقا في واحد  
فلا وفق بينهما وان اتفقا في عدد فهما متوافقان في ذلك العدد وفق الاثنين بالنصف وفي الثلث  
بالثلث وفي الاربعة بالربع هكذا الى العشرة ونحوها والعشرة يتوافقان بجزء اثني عشر بجزء  
من احد عشر وفي خمسة عشر بجزء من خمسة عشر فاعتبر هذا : باب التصحيح : يحتاج في تصحيح المسائل الى

سبعة اصول ثلثة بين السهام والرووس اربعة بين الرووس اما الثلثة فاحدها  
ان يكون سهم كل فريق منفصلاً عليهم بلا كسر فلا حاجة الى القرب كابوين ومنين  
والثاني ان يكون على طائفة ولكن بين سهامهم رؤوسهم موافقة فيقرب وفق مدور رؤوسهم في كل المسئلة  
وعولها ان كانت عائلة كابوين وعشر بنات او زوج وابوين وست بنات والثالث ان لا يكون

بين سهامهم در و سهم موافقة فنضرب كل عدد در و سهم في اصل المسئلة كزوج ونفس اخوت لآب وآب  
الاربعة فاحد ما ان يكون الكسر على طائفتين او اكثر ولكن بين اعداد در و سهم مائتة فالحكم فيها ان تضرب  
احد الاعداد في اصل المسئلة مثل ست بنات وثلاث جدات وثلاث اعمام وآباني ان يكون  
بعض الاعداد متداخلا في البعض فالحكم فيها ان يضرب اكثر الاعداد في اصل المسئلة مثل اربع  
زوجات وثلاث جدات واثني عشر عما او الثالث ان يوافي بعض الاعداد بعضا فالحكم فيها ان  
يضرب وافي بعد الاعداد في جميع الثالث ثم يابغ في وافي الثالث ان وافي المبلغ الثالث والآ  
فالمبلغ في الثالث ثم في الرابع كذلك ثم المبلغ في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثمانى عشر بنتا و  
خمسة عشر جد و ست اعمام والرابع ان يكون الاعداد متباينة لا يوافي بعضها بعضا فالحكم فيها ان يضرب احدها  
في جميع الثالث ثم يابغ في جميع الثالث ثم يابغ في جميع الرابع ثم كما اجتمع في اصل المسئلة كما مرتين وست

جدات وعشر بنات بسبعة اعمام فصل واذا اردت ان تضرب نصيب كل فريق من النصيب فاضرب

ما كان لكل فريق من اصل المسئلة فيما ترتبه في اصل المسئلة واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد  
من آحاد الفرق فاقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد در و سهم ثم اضرب الخارج في المضروب  
فالحاصل نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق وجاه آخر وهو ان يقسم المضروب على اثنى فريق  
شئت ثم اضرب الخارج في نصيب الفرق الذي شئت عليهم المضروب فالحاصل نصيب كل واحد من  
آحاد وجاه آخر طريق النسبة وهو الا وضج وهو ان ينسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد  
رؤسهم منفردا ثم يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من آحاد الفرق

فصل في قسمه الزكوة بين الورثة والغرماء اذا كان بين النصيب والتركه مباينة فاضرب سهام

كل وارث من النصيب في جميع التركه ثم اقسم المبلغ على النصيب واذا كان بين النصيب والتركه موافقة  
فاضرب سهام كل وارث من النصيب في وافي التركه ثم اقسم المبلغ على وافي النصيب فالحاصل نصيب ذلك  
الوارث في الوجهين هذا المعروفة نصيب كل فرد واما المعروفة نصيب كل فريق فاضرب ما كان لكل فرد من اصل  
المسئلة في وافي التركه ثم اقسم المبلغ على وافي المسئلة ان كان بين التركه والمسئلة موافقة وان كان بينهما  
مباينة فاضرب في كل التركه ثم اقسم الحاصل على جميع المسئلة فالحاصل نصيب ذلك الفرق في الوجهين  
اما في قضاء الدين فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل وجميع الدين بمنزلة النصيب

فصل في الخارج ومن صالح على شئ من التركه فاطرح سهامه من النصيب ثم اقسم باقى التركه

على سهام الباقيين كزوج وام وعم فصل الزوج على ما في ذمت من المهر وخرج من البين  
فيقسم باقى التركه بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامهما سمان لآم و سهم للعم

باب الرد الرزق العول ما فضل عن فرض ذوى الفروض ولا يستحق له برد على ذوى

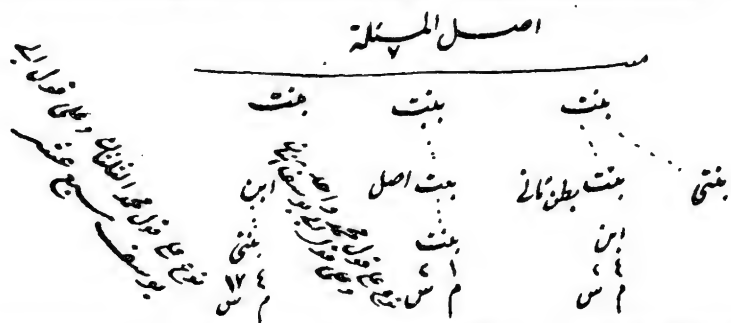
الفروض بقدر حقوقهم الا على الزوجين وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا وقال زيد  
ابن ثابت الفضل لبيت المال وبه اخذ مالك والثاني في رحمهم الله تعالى ثم  
مثل الباب اقسام اربعة احدها ان يكون في المسئلة مجلس واحد



ميراثا قبل القسمة كزوج وم وبنت ثلث الزوج قبل القسمة من امرأة وابوين ثم ماتت البنت عن  
ابنين وبنت واحدة ثم ماتت الجدة عن زوج واخوين الاصل فيه ان تصح مسألة الميت الاول ونعطي  
سهام كل وارث ثم تصح مسألة الميت الثاني ونظر بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح  
الثاني في ثلثة احوال فان استقام ما في يده على التصحيح الثاني فلا حاجة الى التعرض وان لم يستقم  
فانظر ان كان بينهما ما فقه فاضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول وان كان بينهما مباينة فاضرب  
كل التصحيح الثاني في التصحيح الاول فالمبلغ محرز المستدين قسمهم ورثة البنت الاول تعضرب  
في المعزوب اعني في التصحيح الثاني او في دفعه وسهمهم ورثة الميت الثاني يعضرب في كل ما في يده  
او في دفعه وان مات ثلث واربعة فاجعل المبلغ مقام الاول والثالث مقام الثانية في العلى ثم الرابعة  
ولها سهم كذلك الى غير النهاية باب توريث ذوى الارحام \* وذو الرحم هو كل قريب ليس بندي سهمهم  
ولا عصبة كان عانة التعزية رضي الله عنهم يرون توريث ذوى الارحام \* وبه قال اصحابنا رحمهم الله وقال  
زبير بن ثابت لاميرش لذوى الارحام وبوضع المال في بيت المال وبه قال الشافعي \* وذو الارحام \* ههنا  
اربعة العنق الاول بنتي الى الميت وهم اولاد البنت واولاد بنت الابن والعنق الثاني بنتي اليهم الميت وهم  
الاجداد والافطون والجدات الساقط والعنق الثالث بنتي الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات  
وبنت الاخوة وبنو الاخوة لام والعنق الرابع بنتي الى جد الميت او جدتيه وهم العتات والاعمام  
لام والافطون والامالات فهو لآر وكل من بدلي بهم من ذوى الارحام روى ابو سليمان عن محمد بن  
الحسن عن ابي حنيفة ان اقرب الاصناف العنق الثاني وان علوا ثم الاول ومن سفلوا  
ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا وروى ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة  
وسماعه عن محمد بن ابي حنيفة ان اقرب الاصناف العنق الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع  
كترتيب العصبات واما الماخوذ وفي قولهما العنق الثالث مقدم على الجدات الام لان عندهما كل  
واحد منهم اول من فرعه وفرعه وان سفل اول من صله \* فصل في العنق الاول اولهم الميراث اقر بهم الى  
الميت كبت البنت اول من بنت بنت الابن وان استنوا في الدرجة فله الوارث اول كبت بنت الابن اول  
من ابن بنت البنت وان استنوت ورجانهم ولم يكن منهم ولد وارث او كان كلهم ولد وارث فعند ابي يوسف  
والحسن بن زياد رحمهما الله تعالى يعتبر ابدان الفروع ويقسم المال عليهم تنقصة صفة الاصول في المذكورة  
والانثوة او اختلفت ومحمد يعتبر ابدان الفروع ان تنقصة صفة الاصول موافقا لها ويعتبر الاصول  
ان اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع ميراث الاصول مخالفا لها كما اذا ترك ابن بنت وبنت بنت  
عندهما المال منها المذكور مثل حظ الانثيين باعتبار ابدان وعند محمد رحمه الله كذلك لان الصفة الاصول  
متفقة وتترك بنت ابن بنت وآبن بنت بنت عندهما المال بين الفروع اثلاثا باعتبار ابدان  
ثلاثا للاذكر وثلاثة للاثني وعند محمد المال بين الاصول اثني في البطن الثاني اثلاثا ثمانية لبنت ابن  
البنت نصيبا بها وثلاثة لابن بنت البنت نصيبا به وكذلك عند محمد اذا كان في اولاد البنت بطون  
مختلفة ويقسم المال على اول بطن اختلف في الاصول قسم يجعل المذكور طائفة والامات  
طائفة بعد القسمة فما اصاب للمذكور جميع ويقسم على اعل الخلف الذي وقع في اولادهم وكذلك

اصول المسئلة	جانب اعلى	اصول المسئلة	جانب اعلى
١ بنت	بنت	١ بنت	بنت
٢ ابن	بنت	٢ ابن	بنت
٣ بنت	بنت	٣ بنت	بنت
٤ ابن	ابن	٤ ابن	بنت
٥ بنت	ابن	٥ بنت	ابن
٦ بنت	ابن	٦ بنت	بنت
٧ ابن	بنت	٧ ابن	بنت
٨ بنت	بنت	٨ بنت	بنت
٩ بنت	ابن	٩ بنت	ابن
١٠ بنت	ابن	١٠ بنت	ابن
١١ بنت	بنت	١١ بنت	بنت
١٢ بنت	بنت	١٢ بنت	بنت
١٣ بنت	بنت	١٣ بنت	بنت

وكذلك عند محمد بأخذه العتقة من الأصل حال القسمة والعدد عن الفرع كما إذا ترك بنت  
وبنت ابن بنت بنت وبنتي بنت ابن بنت بهذه الصورة ۞ ۞



عنه اليه يوسف رحمه الله المال بين الفروع اسباعا باعتبار ابدانهم وقد محمد رحمه الله بقسم المال على  
اعلى الخلاف اتفق في البطن الثاني اسباعا باعشاره والفروع في الاصول اربعة اسباعا بنسبت بن بنت  
نصيب اعمها وثلاثة اسباعا وهو نصيب البنين فيقسم على ولد بها اعني في البطن الثالث ايضا فافضها لبنت  
بن بنت البنت نصيب ابيها والنصف الآخر لابني بنت بنت البنت نصيب انهما وتصح من ثمانية و  
عشرين وقول محمد رحمه الله شهر الروايتين عن اليه حنفية رحمه الله في جمع ذوى الارحام  
فصل علماءنا رحمهم الله يعبرون بالجهات في التورث فيرث ابا يوسف رحمه الله يعبر بالجهات في ابدان الفروع  
ومحمد رحمه الله يعبر بالجهات في الاصول كما اذا تركت بنني بنت بنت واهما



فصل في الصنف الرابع الحكم فيهم انه اذا انفرد واحد منهم استحق المال كله لعدم المراحم وان  
اجتمعوا وكان خبر قرابتهم متحداً كالعالمات والاحوال والاحالات كالأقوى منهم اولى بالاجماع اعني من  
كان لاب وام اولى من كان لاب وامن كان لاب اولى ممن كان لام ونحو ذلك ان افادانا وان  
كانوا ذكوراً او انانا وسوت قرابتهم فلذلك مثل حفظ الاثنين كعم وعمة كلاهما لام او خال وخالة  
كلاهما لاب وام او لاب او لام وان كان خبر قرابتهم مختلفاً فلا اعتبار لقوة القرابة كعمعة لاب  
وام وخالة لام او خال لاب وام وعمعة لام فالتشأن بقرابة الاب وهو نصيب الام ثم ما اصاب  
كل فريق بنفسه منهم لو اتحد خبر قرابتهم

فصل في اولادهم الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني اوليهم بالميراث اقرهم الى الميت من  
انتي جهة كان وان استووا في القرب وكان خبر قرابتهم متحداً فمن كان له قوة القرابة فهو اولى بالاجماع  
وان استووا في القرب والقرابة وخبر قرابتهم متحداً فاولد العصبة اولى بكنيت العم وابن  
العمعة كلاهما لاب وام او لاب المال كله بكنيت العم وان كان احدهما لاب وام والاخر لاب المال  
كله لمن كان له قوة القرابة في ظاهر الرواية قياساً على حالة لاب مع كونها ولد ذى رحم محمد هي  
اولى لقوة القرابة في الحالة لام مع كونها ولد الوارثة لان التزجج لمعني فيه وهو قوة القرابة اولى  
من التزجج لمعني في غيره وهو الاولاد بالوارث وقال بعضهم المال كله بكنيت العم لاب لانها ولد  
العصبة وان استووا في القرب ولكن خبر قرابتهم مختلفاً لا اعتبار لقوة القرابة ولا لولد العصبة  
في ظاهر الرواية قياساً على عمعة لاب وام مع كونها ذوات القرابتين وولد الوارث من الجهتين  
هي بكنيت باولى من الحالة لاب مع انها ولد ذى الرحم لكن الثلثين لمن بدله بقرابة الاب فيعتبر فيهم  
قوة القرابة ثم ولد العصبة والثلث لمن بدله بقرابة الام ويعتبر فيهم قوة القرابة ثم عند ابى يوسف رجلا  
ما اصاب كل فريق يقسم على ابدان فروعه مع اعتبار عدد الجهات في الفروع وتخذ محمد رحمه الله  
المال على اقل بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول كما في الصنف الاول ثم  
ينتقل هذا الحكم الى جهة عمومة ابويه وخولتهما ثم الى اولادهم ثم الى جهة عمومة ابوي ابويه وخولتهم ثم الى  
اولادهم كانه العصباء

فصل في الخنثى المشكل اقل النصيبين اعني اسوأ الحالين عند ابي حنيفة رحمه الله  
واصحابه وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وعليه الفتوى كما اذا ترك ابنا وبنتا وخنثى لخنثى نصيب  
بنت لانه منقذ وعند الشعبي رحمه الله وهو قول ابن عباس رضي الله عنه لخنثى نصف النصيبين بالمنازعة  
وتختلف في خروج قول الشعبي وهو قول ابن عباس رضي الله عنه لخنثى نصف النصيبين بالمنازعة في خروج قول  
الشعبي قول ابو يوسف للابن سهم والبنيت نصف سهم والخنثى ثلثه اربع سهم لان الخنثى يستحق سهماً ان كان  
ذكراً ونصف سهم ان كان انثى وهو مستيقن بقاءه نصف النصيبين والنصف المتيقن من نصف النصيبين المتنازع فصلاً  
لثلاثة ارباع سهم مجموع الانصاف سهماً وربع سهم لانه يعتبر السهام والعول وتقع من شقة وقال محمد باقة الخنثى  
خمس المال في هذه المسئلة ان كان نكراً وربع المال ان كان انثى فباخذ نصف النصيبين وذلك خمس  
وثلث باعتبار الحالين وتصح من اربعين وهو المجموع من ضرب احدى المسلتين وهي الاربعين الاخرى وهي الخنثى

وهي خمسة ثم في الحالتين من كل شيء من خمسة مضروب في الاربعة ومن كان له شيء من الاربعة  
 مضروب في خمسة فصار للخنثى ثلثة عشر سماً للابن ثمانية وللبنت تسعة \* \* \* \* \*  
 فصل في الحمل اكثر مدة الحمل ستمائة اثنان عند ابى حنيفة رحمه الله وعند ليث بن سعد ثلث مئتين وعند  
 الزهري سبع سنين واقبلها ستة اشهر وبوقف للحمل عند ابى حنيفة نصيب بنين او اربع بنات ايها اكثر  
 ويعطى بقية الورثة اقل الانصاف وعند محمد بوقف نصيب ثلثة بنين رواءه ليث بن سعد وفي رواية  
 اخرى نصيب ابنتين وهو احدى الروايتين عند ابى يوسف رواء هشام وروى المصنف عن ابى يوسف  
 نصيب ابن واحد وعليه الفتوى وبوجه القليل على قوله فان كانت الحمل من البنت وجازت بالولد تمام اكثر مدة او اقل منها ولم  
 يكن اقرب بانقضاء العدة يرث ويورث عنه فان جازت بالولد لاكثر من اكثر مدة الحمل لا يرث ولا يورث وان كان  
 من غيره وجازت بالولد ستة اشهر او اقل وان جازت لاكثر من اقل مدة الحمل لا يرث  
 فان خرج اقل الولد ثم مات لا يرث ولو خرج اكثره ثم مات يرث فان خرج  
 مستقبلاً فالمعتبر صدره بمعنى اذا خرج صدره كله وان خرج منكوباً فالمعتبر سرته الاصل  
 في تصحيح ما قل الحمل ان تصح المسئلة على تقدير ان الحمل ذكر وعلى تقدير انه انثى ثم  
 تنظر بين المسئلتين فان نوافها فاضرب وفق احداهما في جميع الاخر وان تباينتا فاضرب  
 كل احداهما في جميع الاخر فالأصل تصحيح المسئلة ثم اقرب من كان له شيء من مسئلة ذكورة في  
 مسئلة انوثة او في نفعها ومن له شيء من مسئلة انوثة في مسئلة ذكورة او في نفعها كما في  
 الخنثى ثم انظر في الحاصلين من الضرب ايها اقل يعطى لذلك الوارث والفضل الذي بينهما موقوف  
 من نصيب ذلك الوارث فاذا ظهر الحمل فان كان مستحقاً لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقاً للبعض  
 فباخذ ذلك الباقي مقسوم بين الورثة فيعطى كل واحد من الورثة ما كان موقوفاً من نصيبه كما اذا ترك  
 بنتاً وابوين وامراً حاملة فالبسلة من اربعة وعشرين على تقدير ان الحمل ذكر وعلى تقدير  
 انه انثى من سبعة وعشرين فاذا ضرب وفق احداهما في جميع الاخرى صار ما بين ستة  
 عشر على تقدير ذكورة للمرأة سبعة وعشرون ولكل واحد من الابوين ستة وثلاثون وعلى تقدير  
 انوثة للمرأة اربعة وعشرون ولكل واحد من الابوين اثنان وثلاثون ويعطى للمرأة اربعة وعشرون  
 وبوقف من نصيبها ثلثة اسهم ومن نصيب كل واحد من الابوين اربعة اسهم ويعطى للبنت ثلثة عشر  
 سماً لان الموقوف في حقها نصيب اربعة بنين عند ابى حنيفة رحمه الله لان البنين اذا كانوا اربعة  
 فنصيبها سهم واربعة تساع سهم من اربعة وعشرين مضروب في تسعة فصار ثلثة عشر فقي لها والباقي  
 موقوف وهو مائة وخمسة عشر سماً فان ولدت بنتاً واحدة او اكثر فجميع الموقوف للبنات وان  
 ولدت ابناً واحداً او اكثر فبقي للمرأة والابوين ما كان موقوفاً من نصيبهم فابقي بقسم بين الاولاد  
 وان ولد ولداً مبناً فيعطى للمرأة والابوين ما كان موقوفاً من نصيبهم وللبنت الى تمام النصف  
 خمسة وتسعون سماً والباقي للاب وهو تسعة لانه عصبة \* \* \* فصل في المفقود  
 هو حي في مال حتى لا يرث منه احد وبوقف ماله حتى تصح منوثة او يمضي مدته واختلف  
 الرقايات في تلك المدة ففي ظاهرها الرواية اذا لم يكن احد من اقرانه حكم بموته وروى الحسن بن  
 زياد عن ابى حنيفة رضي الله عنه ان تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولد فيه وقال محمد مائة

بالولد اقل من ستة اشهر ارث وان جازت بالتمام اقل مدة الحمل لا يرث

مائة وعشرين وقال ابو يوسف رحمه الله ماتة وخمس سنين وقال بعضهم تسعون وقال بعضهم  
 موقوف على اجتهاد الامام وموقوف الحكم في حق غيره حتى يوقف نصيبه من المال مورثة في حال  
 غيبته كما في الجمل فاذا مضت المدة فماله لورثة الموجودين عند الحكم بموته وما كان موقوفا لاجل برز  
 الى وارث مورثة الذي وقف من ماله الاصل في نصيبه على المفقود وان نصيب المسئلة على تقدير  
 حيوة ثم نصيب على تقدير وفاته وبأني العلق ما ذكرنا في الجمل في فصل في المرتد اذا مات المرتد او قتل  
 او لحن بدار الحرب ونقض طحا في حال اسلامه فهو لورثة المسلمين وما اكتبته في حال  
 ردة يوضع في بيت المال عند الی حنيفة وعند باقي الكسبيات جميعا لورثة المسلمين وعند الشافعي  
 الكسبيات يوضع في بيت المال وما اكتبته بعد القوي بدار الحرب فهو في بالاجماع وكسب المرتدة  
 جميعا لورثتها المسلمين باخلاف بين اصحابنا وانا المرتد لا يرث من احد لا من مسلم ولا من مرتد  
 مثله وكذلك المرتدة الا نادرا اهل ناحية باجمعهم فيقتلوا ثلثون في فصل في الاسباب حكم  
 حكم المسلمين في الميراث بالمبغض في دينه فاذا فارق دينه فحكمه حكم المرتد ومن لم يعلم  
 ردة ولا حيوة فحكمه حكم المفقود في فصل في الحرة والغرة اذا مات جماعة ولا يدري ما بينهم  
 مات اولادهم لو كانوا ماتوا معا قال كل واحد منهم لورثة الاجابة  
 ولا يرث بعض الاموات من بعض وهذا هو المختار وقال طي

وابن مسعود رضي الله عنهم يرث بعضهم من بعض

الا وارث كل واحد منهم من مال صاحبه وقد

نم تحرر هذا الكتاب بعون الله

وتوفيقه على يد هذا المصنف

سنة احدى عشر

وثلثمائة واثنتين

م